

بول فابرا

الاقتصاد والمستقبل

الجزء الأول

ترجمة : الدكتور أنطون حسي

من الفكر الاقتصادي

اساتذہ اعلیٰ : زکریا احمد

اقتصاد المستقبل
الجزء الأول

من الفكر الاقتصادي

بول فابرا

اقتصاد المستقبل

الجزء الأول

ترجمة : الدكتور أنطون ممصي



منشورات وزارة الثقافة

في الجمهورية العربية السورية

١٩٩٤

دمشق

L'ANTICAPITALISME

اقتصاد المستقبل // L'anticapitalisme / بول فايرا ؛

ترجمة انطون حمصي • - دمشق : وزارة الثقافة ،

١٩٩٤ • - ٢ ج ؛ ٢٤٤ مسم •

١ من الفكر الاقتصادي ؛ ١٩٩٤ •

١ - ا.ر. ٣٣٠٠٠٠ - كتاب ٢ - العنوان ٣ - العنوان الوارثي

٤ - فايرا • - حمصي • ٦ - السلسلة

مكتبة الاسد

تصدير للطبعة الجديدة

ان التأمّلات القليلة التالية ليست سوى تصدير للطبعة الجديدة
لكتابي . فيما اني لم اضع اليه ، بالمقارنة مع الطبعة الأصلية المنشورة
في ربيع ١٩٧٤ ، سوى تعديلات قليلة الأهمية ، فان المقدمة الحقيقية
التي عرضت ، فيها ، للقارئ الموضوعات الكبرى التي تشكل مادة
الكتاب تبقى تلك التي كتبها منذ ما يقرب من خمس سنوات ، قبل
أن أسلم مخطوطي للنشر .

منذ خمس سنوات ، كانت تسود العمالة الكاملة وأسطورة
الازدهار عن طريق الطلب ، وهي الاسطورة التي ما تنفك تموت ،
وكان يسود ، بصورة اعم ، الاعتقاد بأنه يكفي ان نريد معدل نمو
ما حتى نحصل عليه ، أو ان نخلق نقداً دولياً جديداً لنسيطر على
الظواهر النقدية . ومنذ ذلك الحين ، تغير وجه الاقتصاد العالمي
كثيراً ، ولكن المناقشات التي اثارها الاضطرابات الطارئة بقيت ،
جملة، أسيرة المخططات المرجية القديمة . لقد جرى تصور هذه المحاولة
في الاقتصاد السياسي ، كاملة ، ضمن فكرة مؤداها ان هناك أزمة
ذات اتساع غير عادي تهيأ . وكان يبدو لي اننا لا نملك املاً في تجنبها
واننا نفوت ، مقدماً ، كثيراً من وسائل التغلب عليها لو استمرت
السياسات المتبعة في استلهاهم تحليلات غير قادرة على شرح الظواهر

التي يفترض ان تطبق عليها . ان عدم توافق الفكر الاقتصادي مع موضوعه، يقصر، على ما يبدو لي، شطراً لا يستهان به من الضيق الذي تعانيه المجتمعات المسماة رأسمالية ومن ضروب سوء التفاهم التي تنجم عن مفهوم «الرأسمالية».. وليس لدي ، اليوم ، ما اتخلى عنه من الافكار التي عاجلتها لتجديد النظرية الاقتصادية . وما انا أكثر ميلاً إلى تعديله لا يمس الجوهر بل يمس ملاحظات تبقى ظرفية (تلك التي تتمصل ، على سبيل المثال بـ « معاملة » المنتجين للطلب والتي تستحق على الأرجح ان تخفف لتحريرها من أي اثر لديماغوجية) .

في السنوات التي سبقت ، الركود الذي لم يكن « الخراء » يرونه فادحاً ، كان من الراجح ، على العكس من ذلك ، الاعلان عن حلول ، في مستقبل ابعد قليلاً ، لعدد معين من الكوارث التي كان من الفطنة أن يوضع في الصف الأول منها النضوب التلويحي للموارد الطبيعية و « التفجر » السكاني في البلدان المسماة بلدان العالم الثالث . ولذا لي ان محاكمة اقتصادية جيدة يجب ان نخزننا من امثال هذه الاستنتاجات . فيمكن لأحدث الاحصائيات ان تبين ، أبكر بما كان متوقفاً ، ان الشكوك المعبر عنها في هذا الكتاب حول سلامة أسس الدراسات التي يقوم بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا والتي استخدمت أساساً لأطروحات نادي روما المسرف الشهرة قد لا تفتقر إلى مبررات . فلا يكفي ، من أجل التنبؤ باتجاهات المستقبل الكبرى وتحديدها ، ان نعمم معطيات الحاضر مستخدمين الحاسوب . فيجب ، أيضاً ، ان يحسب حساب للآليات التي تتحكم ، مع غيرها ، في الحياة الاقتصادية وللتأثير الذي يمارسه عملها ، حملاً ، في سلوك الناس

ونحو المجتمعات . ولا نفعل ، دون ذلك ، شيئاً خلاف كوننا نستعيد ،
كما فعل معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، أطروحات مالتوس
القديمة على صورة اقرب إلى الهجئة .

وسوف تسهم التنقيحات وأنواع الحذف التي اجريتها هنا وهناك،
كما آمل ، في تسهيل قراءة عدة فصول من هذا الكتاب ، لاسيما
الفصل السادس الذي نوقشت فيه ، مسألة الربح البالغة الأهمية بصورة
قد تفاجيء القارئ ولكنها بدت ضرورية لتعرية الخطأ الذي اقترفه
ماركس في تفسيره للنظرية المسماة نظرية العمل - القيمة والتي افضّل
ان تسمى النظرية الموضوعية للقيمة . والتعديل الهام قليلاً الذي اجرته
هو اني غيرت في اساس عدة فقرات من المقطع الواقع تحت عنوان
«على أي شيء يتوقف معدل الربح ؟ » . ان من شأن الصياغة الجديدة ،
على ما يبلو لي ، توحيد الأطروحة الاجمالية المعروضة في المؤلف ،
على اعتبار ان المسألة تقتضي توضيحاً نظرياً اوسع انطلاقاً من مقدمات
ريكاردو .

لقد أخذ علي ماركسيون (وهم من غير ماركسيي الحزب الشيوعي
الذين لم يتنازلوا إلى ابداء ردود أفعالهم) ، من جملة ما أدخلوه ،
اني جهلت ، في عرضي ، الكتاب الثالث من « رأس المال » حيث
يعرض ماركس كيف يجري ، تحت تأثير المنافسة بين مختلف رؤوس
الاموال ، تقاسم فضل القيمة بين جملة الرأسمالين ، بمن فيهم الذين
يستغلون القليل من رأس المال المتحول (رأس المال المتحول يشترى
قوة العمل ، المصدر الوحيد لفضل القيمة) والذي يقع نشاطهم
(كالتجار) خارج سيرورة الانتاج ، الخالق الوحيد لفضل القيمة .

وهذا يعني ان البناء الشاق الذي انفضجه ماركس لتفسير منشأ الربح المتوسط انطلاقاً من فضل القيمة يفقد مبرر وجوده اذا اثبتنا الوهن المنطقي لنظريته في فضل القيمة . لقد كان على ماركس ، من أجل ان يجعل توزع فضل القيمة بين مختلف الرأسماليين مفهوماً ، ان يميز بين قيمة تبادل السلع التي هي قيمتها الواقعية (المجسدة لكمية العمل التي ولدتها) ، من جهة ، وما يسمى سعر الانتاج الذي هو السعر الذي يجري التخلي عنها لقاءه في السوق من جهة اخرى . والسلع تباع من جانب الصانع ، حسب الظروف ، بما هو اعلى من قيمتها الواقعية بكثير أو بما هو أدنى منها بكثير . والتي تباع بما هو أدنى من قيمتها الواقعية هي ، بدهيا ، تلك التي اقتضى صنعها كثيراً من الأيدي العاملة على اعتبار ان قسماً من فضل القيمة الذي يفرزه استغلال هذه الأيدي العاملة سيكون موضوع نوع من تعديل التوزيع سيقتاضى ، بفضلها ، الرأسماليون الذين ينتمون إلى قطاعات الفعالية التي يكون ، فيها ، معدل فضل القيمة أدنى أو معدوماً « الربح المتوسط » هم أيضاً ، بدورهم .

فالسوق تبدو ، اذن لدى ماركس ، مكان كتمان واختفاء في حين انها ، حتى لو كانت ناقصة جداً ، مكان شفافية بالنسبة للنظرية الكلاسيكية . فما يدل عليه ماركس بوصفه العلو الذي يجب ان يصرع ليس الربح ، بل هو التبادل في حد ذاته . لقد حاولت ، على العكس من ذلك ، ان ابين ان آلية التبادل تقع ، ويجب ان تبقى ، في قلب كل نظام اقتصادي حديث وانه لا يمكن الاستغناء عنها دون ان نتخل عن مزايا نظام انتاج عقلاني على اعتبار ان ميدان التبادل

يتجاوز ، كثيراً ، دائرة التداول (تداول السلع) التي كان ماركس يفكر في حصره فيها . فالتبادل يجري ، أيضاً ، داخل سيرورة الإنتاج ، كما يتبين بوضوح من نظرية القيمة الموضوعية منذ ان يرد اليها كل البعد الذي كان لها لدى ريكاردو بدلاً من ردها ، كما فعل ماركس ، إلى إحدى مركباتها ، أي « العمل » . ان ما يجب ان يعرض على غربال النقد هو كل المجال الذي تغطيه الاشكالية الماركسية ، بما فيه القسم الذي هبط ، ان صح التعبير ، إلى الميدان العام ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الأفكار المسلم بها بصورة شائعة ، بعد الآن ، من جانب كل فكر « مطلع » . ان إحدى هذه الأفكار المتلقاة التي جاءتنا من الماركسية هي ان الرأسمالية ليست سوى برهة من التاريخ . والواقع هو ان كل مجتمع هو « رأسمالي » فعلاً يقلر ما هو مراكز للثروات ، أي يقلر ما يتقدم مادياً .

وفضلاً عن ذلك ، فلو شمل تقدي مؤلفات ماركس الاقتصادية السابقة لرأس المال ، بدلاً من تركيزي على نصوص هذا الكتاب ، لكان في مقدوري ان اكشف للنور ، بصورة ادعى إلى الدهشة أيضاً ، تسلسل الأخطاء المفهومية التي اقترفها في بنائه النظري . لقد بينت في كتابي هذا ، كما سنرى ، كيف بقي ماركس ، بصدد بعض النقاط الاساسية ، سجين المفاهيم المزعومة لآدم سميث دون ان يأخذ في حسبانته نقد ريكاردو الحاسم . وما من مكان آخر غير « مبادئ » نقد الاقتصاد السياسي « يبلو » فيه ، هذا التسلسل اشد وضوحاً ، ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة البالغة الأهمية ، مسألة قوام العمل (وقوة العمل) في الاقتصاد السياسي : ففي « المبادئ » ،

(طبعة لابلاد ، الجزء الثاني ، ص ٢٢١) يعرض ماركس ، فعلاً ،
أطروحة القائلة « ان السلعة ، وخاصة تلك التي تمثل قيمة تبادل ،
أي النقد ، يجب ان تعد « رمز زمن العمل » . لماذا ؟ لأنه يتصور
قيمة تبادل السلعة بوصفها « التجسيد المادي للطابع العام والاجتماعي
للعمل » ويخيل اليه انه يرى في هذا التصور تقلماً حاسماً على آدم
سميث الذي يعد العمل (زمن العمل) النقد الأصلي الذي تشتري ،
يفضله ، كل السلع . وماركس يجيب « كلا » ان زمن العمل لا يوجد
كموضوع تبادل عام ، مستقل ومنفصل (منفك) عن الخصائص
الطبيعية للسلع ، .. الا ان ماركس لا يقلت من عالم سميث لأنه يستمر
في التجسيد المادي ، من خلال السلعة ، لزمن العمل نفسه — « زمن
العمل المحتوي في قيمة التبادل » كما يقول — وفي ان يجعل منه
بهذه الطريقة ، موضوع قيمة ، وهو أمر غير مقبول كما
سوف نرى .

لم تكن الماركسية ، في الفترة التي شرعت ، فيها ، في تقديم
دحض جديد في هذا الكتاب لأطروحات رأس المال الاساسية
(التي تشتق منها الأطروحات الأخرى) تتخذ ، بعد ، دور المتهم
أمام الانتلجنسيا الفرنسية (لقد اخفى ماركس ، فعلاً ، منذ وقت
طويل ، من المسرح بوصفه منظراً في الاقتصاد ، ولكن معرفة سبب
كون نظريته مغلوطة تبقى امراً اساسياً من أجل فتح الطريق أمام
تجديد للعلم الاقتصادي) . وقد كان غرضي ان ابرهن على ان النظرية
الاقتصادية الكامنة وراءها ليست عقلانية الا في المظهر . فلا شيء
أكثر خطأ من ان يرى المرء ، قليلاً ، في انحسارها تراجعاً للعقل . ومن

أجل ذلك يكون امراً فائق الأهمية ان لا ندع مذاهب ذات طابع علمي مزعوم تستولي على الميدان الذي كانت تحتله . ومن هنا تأتي ضرورة اعادة تزويد الاقتصاد السيامي بالأسس المتينة التي لا تستطيع « الهامشية » توفيرها له .

• • •

مقدمة

رؤية دلالة الواضح تقتضي نوعاً غير
عادي من القول .

هو ابتهيد

هنا ليس ، حقاً ، كتاباً في الاقتصاد السياسي على الرغم من انه
يقترح ، في عدد من النقاط الاساسية التي تمس هذه المادة ، حلولاً
لأسئلة تطرح منذ زمن طويل . فالأمر يدور حول محاولة شرعت فيها
انطلاقاً من فكرة مفادها ان مجتمعتنا ، كما مازلنا نعرفه ، يشبه ،
سمة بسمة ، النموذج الذي رسمه له ، في الربع الأخير من القرن
الماضي ، علماء اقتصاد (القرنين والراس ، الانكليزي جيفونز ،
والنمسيويان موم - بافرك ومنفر خاصة الخ ..) وضعوا في عداد فلاسفة
الاستمتاع لأنهم كانوا قد وضعوا في نقطة المحور من الحياة الاقتصادية
الحاجة أو الرغبة في الاستهلاك ، اذا فضلنا ذلك ، أو الطلب الفعلي
أو الامكاني لو فضلنا ذلك أيضاً . وعلماء الاقتصاد الحديثون ،
معاصرونا ، هم ، في الجوهر ، ورثة تعاليمهم . فاذا أخذنا كل
شيء في اعتبارنا ، فانهم لم يضيفوا إلى سابقهم ما يشعر بأنهم في قطعة
معهم ، وكونهم اعتقدوا ان بمقدورهم التبشير بالأزمة الحديثة .
قد يكون في هذا ما يفرتنا بالوصول إلى هذه النتيجة وهي أنهم عرفوا

كيف يصنعون ، أقله بالنسبة لزمانهم ، اداة تحليل متوافقة بشكل خاص مع هذا الزمان . وهذا ما استنتج لنفسه الحق في الشك فيه ، اذ ان فصصاً يقطاً لمقترحاتهم يكشف ومنها المنطقي . فتأثيرهم يشبه ، بالأحرى ، تأثير طبيب يظن المرض صحة جيدة فيوقع عملاءه ، دون ريب ، في المرض .

ان الأدوية الموصوفة تكشف بصورة متزايدة ، اليوم ، كما هي عليه فعلاً ، انها تشبه مسكنات بولغ في استعمالها . والجسم الاقتصادي آخذ في رفضها متيقظاً لوعي كون المحركات الحقيقية لفعاليته تقع في مكان آخر . وهكذا فان المسلمة التي تستخدم اساساً للمذهب المدرس ، رسمياً ، باسم العلم الاقتصادي في جامعات الغرب والسياسة الاقتصادية للحكومات في الوقت نفسه ، وهي ان الاستهلاك هو محرك التنمية والعمالة الكاملة الخ ... ، هذه المسلمة تنهار تحت ثقل الأحداث حتى قبل ان يجهز عليها المنظرون . فالمجتمع يتحرر من نموذج الذي كان يعكس له صورة مجردة عن عاهاته . فمن أجل الاستمرار في طريق التقدم الاقتصادي ، يكشف أو يعاد اكتشاف انه ينبغي ، وادخار ، الطاقة والمواد الأولية وخفض الاستهلاك غير الانتاجي بصورة عامة ، من أجل ان يستخلص من الإنتاج الجاري فائض أكبر (نتاج صاف) جاهز للمهام المائلة التي ما زال ينبغي إنجازها : التحضير للثورة التكنولوجية الجديدة ، اعادة قولة اقتصاد الثقل بشكل كامل ، زيادة الإنتاج الزراعي ، تجهيز البلدان الفقيرة مع خلق نمط حياة أكثر طمأة للخواطر .

ولكن . الملاحظة العميقة لعالم الاقتصاد الأمريكي القائلة و ان

الوقائع لا تستطيع ، هي نفسها ، ان تهدم نظرية « تتحقق مرة أخرى . فالنظرية الاقتصادية المدروسة بصورة شبه رسمية عاجزة عن الاحاطة بالوقائع ، ولكننا « نحتاج إلى مخطط مفهومي جديد لنحدد التخلي عن مخطط مفهومي قديم (١) . والمخطط الجديد لا يتوصل إلى الولادة على الرغم من الجهود التي بذلها بعض الباحثين الأصلاء ، لاسيما في بريطانيا ، البلد الذي يتصدر فيه الاقتصاد السيامي الذاتي والنفعي انتصاراً مطلقاً . فمنذ عام ١٩٢٦ ، يعيد بيير سرافا ، وهو عالم اقتصاد ايطالي يقيم في كمبردج ، مساءلة الفرضية التي بنيت عليها أهم نظرية في الاقتصاد السيامي « الحديث » ، النظرية الهامشية التي تقول ان سعر البيع ، في سوق تنافسية ، محدد بكلفة انتاج آخر وحدة منتجة . ان هذه النظرية تتضمن كون الكلفة تنامي بقدر ما يزيد الانتاج ، وهو شرط ضروري من أجل ان يبقى السعر الهامشي أعلى من سعر الكلفة المتوسطة . ان هذه المسلمة ، مسلمة المردود المتناقص المتناقضة كثيراً للتجربة الصناعية (فسر كلفة المشروعات لا يزيد اذا استطاعت ، من الناحية الفيزيائية ، زيادة انتاجها) هي التي ناقشها سرافا دون ان يكون ، على كل حال ، قادراً على اقتراح تركيب لانقضاده كان من شأنه ان يجهز على الهامشية نهائياً . فمن أجل رد الادعاءات العلمية لهذه الأخيرة إلى العلم ، كان ينبغي ، أولاً ، بيان كون فرضية المردود المتناقص لا تملك سبباً لوجودها خلاف تبرير التصور السيكلولوجي للقيمة الذي انفضجته ، كما نعلم ، مدرسة فيينا ، والراس ، جيفونز الخ ... على صورة سفطات .

(١) جيس ب . كونانت : حول فهم العلوم ، منشورات جامعة بال ١٩٤٧ .

ان علماء الاقتصاد هؤلاء اعتقدوا ، مستندين إلى « قانون » تلبية الحاجات ، لانهم يمتازون خطوة واسعة بصنهم مفهوم « المنفعة الهامشية » الذي يعبرون ، بواسطته ، عن الفكرة القائلة انه اذا كان لدينا احتياطي كبير من الماء ، فان اضافة لتر اخر لن يضيف شيئاً كثيراً إلى قنح المجموع . وعن طريق هذا « الاكتشاف » كان في مقلودهم ، اخيراً ، جعل القيمة تشتق من المنفعة دون ان يصطلحوا بالاعتراض الكلاسيكي القائل ، ان الماء أكثر قنحاً من الماس ، ومع ذلك فان قيمته ادنى بكثير . ويرد الهامشيون بقولهم انه اذا كانت قيمة الماء على هذا القدر من الضعف ، فذلك لأنها تضبط على وحدة المنفعة الهامشية .

ومع ذلك ، فان هذه الاحلوة التي أطلق عليها ، بيلخ ، اسم « نظرية القيمة » سوف تسجن كل الاقتصاد السياسي الحديث في تناقض لا يمكن التغلب عليه . فاذا كانت القيمة تابعاً عكسياً للكمية المتوفرة ، فان الندرة ترقى إلى مرتبة سبب عمومي للقيمة . ولكن الندرة صفة موقف احتكار . وكان على « النظرية » السيكلوجية للقيمة ان تؤدي بعلماء الاقتصاد الهامشين إلى التخلي عن سوق تنافسية كانوا قد ورثوها عن مؤسسي الاقتصاد السياسي : آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، دافيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) وتوماس روبرت مالتوس (١٧٦٦ - ١٨٣٤) .

ان والراس (والمدرسة الليبرالية الجديدة على خطاه) لا يتردد في اقتراح نموذج العتيد « التوازن العام » الذي ينطبق ، في رأيه ، على اقتصاد يفترض انه تنافسي تماماً وذلك دون ان يلاحظ ان هذه

النظرية لا تتوافق مع الفكرة التي كونها عن القيمة ، أي عن تشكل الأسعار . وما زال هذا النموذج ، بعد مرور قرن ، احجية بالنسبة لعلماء الاقتصاد . وقد بدؤوا مجرد بداية في التنبه إلى استحالة جعله يعمل حتى نظرياً . وقلعت براهين رياضية معقدة لمحاولة البرهنة على عدم وجوده . ولم ينجح أي منها في ذلك ، تماماً ، حتى اليوم ، وهو الأمر الذي لا يمكن ان لا يسبب نوعاً من الارتباك لدى أفضل علماء الاقتصاد الذين اثارهم عجزهم عن التعبير الخارجي عن حلوس صحيح بديهاً . والرياضيات ليست مسؤولة عن هذا الفشل المؤقت ، فمن أجل العثور على مصلره ، يجب الرجوع إلى نقطة بداية كل « تعقيد » : إلى المرحلة التي تنضج ، فيها ، المفاهيم . ان نموذج التوازن العام لا يقابل شيئاً بالمعنى الكامل للكلمة ، أي انه مغلوط حتى بوصفه بناء مجرداً لأنه يستند إلى مفاهيم غير مناسبة لوصف الواقع الاقتصادي (مفهوم النثرة ..) ولأن هـلـا المفهوم لا يتوافق ، بالإضافة إلى ذلك ، مع فرضية السوق التنافسية المحتفظ بها لبناء النموذج .

ان المنافسة تتخذ لدى الكلاسيكيين الانكليز ، وعلى الاخص لدى ريكاردو ، بعداً آخر لأنه يسلم ، اولاً ، منذ الانطلاق ، باصرح الصور ، بأنها لا يمكن ان توجد الا في سوق تقدم ، فيها ، بضائع قابلة لاعادة الانتاج بقدر ما يراد ذلك . وهي ، أيضاً ، كذلك لأن الأمر لا يقتصر على كون نظرية ريكاردو صحيحة خارج فرضية المنافسة الكاملة ، بل انها تطرح ، أيضاً ، هذا النقص كمسلمة كما سوف أبين مستنداً إلى النص . وهي تتخذ هذا البعد ، اخيراً ، لأن ريكاردو على نقبض علماء الاقتصاد الليبراليين المحدثين الذين يبنون محاكمتهم على سلوك العملاء الاقتصاديين (الواقعي أو المفترض) ، يحاكم ،

منذ الوهلة الاولى ، بتعاير ماكرو اقتصادية محيطاً بالسوق في كليتها قبل التزول إلى مستوى المشاركين فيها . وهكذا ، فانه لا يجري تصور المنافسة ، اولياً ، من زاوية الخصومة بين المنتجين ، بل يجري تصورهما كمبدأ تنظيمي للمجتمع منحرر ، في طبيعته ، من كل صبغة سيكولوجية .

لقد تساءل علماء اقتصاد العصر الكلاسيكي عما اذا كانت سيرورة تراكم الثروات مستتحي ذات يوم . وكان ريكاردو قد اجاب عن هذا السؤال بأن سبباً وحيداً يمكن ، منطقياً ، ان يؤدي إلى حالة التوقف التي تسمى اليوم النمو الصغري ، استحالة المزيد من رفع الانتاج الزراعي لتغذية سكان متنامين . ويأتي توقف النمو من ان الزراعة الكثيفة لكل الأراضي الخصبة الموجودة تكون قد زادت من كلفة اشد المواد ضرورة إلى درجة لا يبقى معها ، بعد دفع الاجور ، أي فائض انتاج صاف ، لاجراء استثمارات جديدة . لنضع جانباً الوجه « الحديث » من المشاغل التي يعبر عنها التأمل حول حالة التوقف التي تحدث بسبب نضوب الثروات الطبيعية . ان الأهم هو أن نتبين ان اقتصاداً للتبادل الحر يشكل في ذهن ريكاردو ما يسميه منظرو عصرنا « منظومة مفتوحة » على البيئة المحيطة . فالمنظومة الاقتصادية تستعير من الطبيعة الطاقة والمواد التي ترددها اليها على صورة منتجات من « العمل » . ومداول « المنظومة المفتوحة » هذا هام جداً في العلم الحالي لأنه هو الذي اتاح التحرر من الرؤية الميكانيستية الخالصة للكون التي كانت ترى انه من المستحيل ان تفسر ، مثلاً ، تطوراً للكائنات الحية التي هي النموذج الأصلي لمنظومات في حالة تبادل أبدي مع الخارج .

الا انه من المعروف جيداً ان حالة التوازن - وهي كلمة لا يستعملها ريكاردو أبداً - تميز المنظومات المغلقة (كتركيب كيميائي يحتوي في انبوب اختبار مثلاً) ولكنها غريبة من المنظومات المفتوحة . وهكذا ، فان ريكاردو ، وهو أحد معاصري غوته ، كان قد تصور الاقتصاد السياسي بوصفه علماً لتنظيم ، وهو تصور لم يستطع خلفاؤه الافادة منه لأنه جرى الاستمرار ، حتى بداية القرن العشرين ، في المحاكمة ضمن العالم العقلي لنيوتن ولكن علماء الاقتصاد ، على نقيض الفيزيائيين ، لم يقوموا ، دائماً ، بمراجعة معرفتهم .

لقد كتب جاك مونو ، في كتابه « الصلابة والضرورة » ، يقول : « ان العودة إلى المتابع ، منابع المعرفة نفسها هي ، كما نعلم ، التي يجب ان يهبأ ، بها ، العصر الثاني للعلم ، علم القرن العشرين . فمئذ نهاية القرن التاسع عشر ، عادت الضرورة المطلقة لابستمولوجية نقدية لتصبح جليلة كشرط لموضوعية المعرفة بالذات . ولم يعد الفلاسفة بعد الآن ، هم ، وحدهم ، الذين يقومون بهذا النقد ، بل ان رجال العلم هم الذين اقتبلوا إلى دمجهم في النسيج النظري نفسه . وبهذا الشرط استطاعت نظرية النسبية والميكانيك الكمي ان ينموا » .

ان الأطروحة المركزية لهذا الكتاب هي ان الاقتصاد السيامي لن يخرج من الدرب المسدود الذي انحبس فيه - ومعه مسؤولو السياسة الاقتصادية - ما لم يشرع بدوره في هذه « الابستمولوجيا النقدية » ، متأخراً في ذلك خمسة وسبعين عاماً عن العلوم التي يتحدث عنها جاك مونو . لقد قامت ، منذ حوالي اثنتي عشرة سنة ، مناظرة ظلت شهيرة في العالم الجامعي . بين علماء الاقتصاد الكيثرين المحدثين والبيرالين

المحدثين في الولايات المتحدة وانكثروا ، حول نظرية رأس المال .
وقد اعترف أحد المساهمين الرئيسيين بأن المشاركين في هذه المناقشة ،
وهي تعد ، مع ذلك ، تاريخية بالنسبة للفكر الاقتصادي في زماننا ،
لم يكونوا متواصلين ، حقاً ، فيما بينهم بسبب عدم اتفاقهم على
موضوع مناقشتهم .

ان هذا الكتاب لن يبحث سوى أكثر المسائل التي تطرح على
عالم الاقتصاد عمومية . ولذلك ، سوف يكون علي ان اكرس معالجات
هامة لنظرية القيمة . وليس ذلك لأن القيمة « موجودة في ذاتها »
بل لأن آلية الاسعار ، ترك ، في غياب مثل هذه النظرية ، « قانون »
العرض والطلب المزعوم ، أي للصدفة (راجع الفصل السادس) .

لقد خيل إلى علماء الاقتصاد الحديثين أنهم يستطيعون الاغراض
عن الاهتمام بمفهوم القيمة ، ولكن هذا الاغراض هو ، في حد ذاته ،
اتخاذ موقف . أنهم يدعون ان ما من حاجة إلى التساؤل حول سبب
القيمة : فيكفي ان نتبين كون بضاعة ما موضوعاً لتبادل في السوق :
ان هذا الاجراء يبدو ، وحده ، المقبول لأول وهلة : فيجب على
العالم ان ينطلق من الاسعار كما يلاحظها . وينبغي عليه ، بعد ذلك ،
ان يفسر كيف تتكون . والبحث في منشأ القيمة يعني التساؤل عن
سبب وجود اسعار ، وهذا سؤال ينتمي إلى البكولاستيكية وليس
إلى العلم الحديث .

· إلا أن المسألة لا تطرح ضمن هذه الحدود . انها تلور حول تحديد
مجال تقصي العلم الاقتصادي اذا كان هناك علم . ان الكيمياء والبيولوجيا
والفيزياء ، وكل العلوم ، تعرف موضوعها . والاقتصاد السياسي ،

في صيغته الحالية على الأقل ، هو ، وحده ، الذي يشذ عن ذلك .
 فإذا كان يكفي ان نتبين ان لبضاعة ما سعراً ، فأين يتوقف سلطان
 السوق ؟ أصبح أن سيارة ، وهي نتاج العمل ، تشتري ، في رأي
 علماء الاقتصاد ، كما يشتري العمل (سوق العمل) ؟ لا يبدو هذا
 التباير مربكاً لهم على ما يظهر . ذلك ان النظرية السيكلوجية للقيمة
 تعفيهم ، على الرغم من رهاقتها حول المنفعة الهامشية ، من توضيح
 المفاهيم التي يستخدمونها . فمعايرهم الوحيد هو الحاجة . والشرط
 الضروري والكافي من أجل ان يكون لشيء ما سعر هو ان يكون
 مطلوباً . فالسوق قابلة اذن ، بطبيعتها ، للتوسع إلى ما لا نهاية ،
 والبضائع « الاقتصادية » تشكل جملة لا يمكن وضع حد لها . ان كل
 شيء ، في سوق الاقتصاد السياسي الحديث ، منذور لأن يصبح سلعة .
 وهذا هو السبب الذي نحتل ، من أجله ، « كلفة الانتاج » مكاناً ثانياً
 في النظرية من أجل وصف تشكل الأسعار ، على اعتبار ان هناك سعماً
 لا تكلف شيئاً ولها سعر مرتفع جداً ، كأرض وسط باريس أو مقعد
 في الاوبرا في يوم مهرجان: ومن هنا تأتي الأهمية المعزوة إلى « المنفعة
 الهامشية » كمبدأ تفسيري .

ان ريكاردو ، وقد اراد ان يمحصر مجال أبحاثه ، بين ، صراحة ،
 منذ البصفحات الأولى لكتابه « مبادئ في الاقتصاد السياسي والتسعير »
 المنشور للمرة الأولى عام ١٨١٧ ، ان القوانين الضابطة للأسعار
 لا تنطبق الا على منتجات العمل البشري . وهذا الموقف الأولي حملة
 على استعادة نظرية القيمة — العمل التي صاغها سلفه آدم سميث .
 عودوا إلى أي موجز في الاقتصاد السياسي كتب من أجل جامعات

امريكا أو أوروبا ، وسوف تفرّون فيه ، على وجه التقريب ، مايلي : ان نظرية القيمة — العمل التي كانت المدرسة الكلاسيكية الانكليزية قد بنت الاقتصاد السياسي عليها ، استخدمت نقطة انطلاق لتفكير ماركس ، ثم تحلّ عنها علماء الاقتصاد الآخرون . وانه لواقع كونكم لن تجدوا بين غير الماركسيين واحداً يرجع اليها .

أهذا التخلي مبرر ؟ هل يمكن اقامة علم سياسي دون الانطلاق من الفكرة القائلة ان سلم الأسعار يجب ، من أجل ان يكون « عقلانياً » ، ان يعكس تكاليف الانتاج التي يفترض انها متناسبة مع كمية العمل ، مع حسابان حساب ، كما سوف نرى ، لمعدل الربح ، أي لظاهرة التراكم ؟ ان الغرض المزدوج لهذا الكتاب طموح ، وانا اعترف بذلك . فانا اسعى ، اولاً ، إلى أن أبرهن ، فيه ، على كونه ينبغي على الاقتصاد السياسي . من أجل ادعاء الموضوعية ، ان يعيد عقد الصلة مع نظرية القيمة — العمل . وكون كمية العمل وكثافته غير قابلتين للقياس ، حالياً ، ليس اعتراضاً كافياً . فالفيزيائيون لم يستطيعوا قياس الكتلة إلا بعد أن تكون علمهم . وقصدي هو ، فقط ، ان أبين انه لا توجد عقبة منطقية في وجه تبني نظرية القيمة — العمل ، وان النظريات التي حاول بعضهم معارضتها بها لا تصمد ، على العكس من ذلك ، للامتحان . وانا اقدم ، ثانياً ، دحضاً للصيغة الماركسية لهذه النظرية . ان ماركس لم يصل بنظرية القيمة — العمل التي لم يكن بمقدور الكلاسيكيين جعلها صريحة إلى نقطة اكتمالها ، وذلك على عكس رأي منتشر انتشاراً شبه اجماعي حتى بين علماء الاقتصاد « البورجوازيين » . لقد اساء تفسيرها واتبع ، بصورة خاصة ، عن

دروب العلم يجعله العمل « جوهراً » القيمة في حين ان العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بكمية العمل هي من طبيعة مختلفة تماماً (قيمة التبادل « متناسبة » مع كمية العمل ولكنها ليست ، بصورة من الصور « عملاً ملموساً » أو « متبراً » في السلعة كما يقول ماركس) .

ولكن المرء حين يأخذ في شرح منشأ خطأ ماركس ، يفعل شيئاً أكثر بكثير من دحضه . انه يكشف عن التباس ما بقيء ينقل كاهل الفكر الاقتصادي ويسمح لقاء الضوء عليه بالبرهان على خطأ التحليل الماركسي وحلقة المسرف في وقت واحد .

ان هذا الالتباس يتعلق بقوام العمل في العلم الاقتصادي . فلا يرتب على كون العمل يؤسس قيمة التبادل ان العمل هو ، نفسه ، موضوع تبادل . ولا يغير احلال « قوة العمل » محل « العمل » كما فعل ماركس ، شيئاً من صميم المسألة لأن هذا الابدال يبقى على تغاير اساسي بين السلع على اعتبار أن قوة العمل ومنتجات هذه القوة تعد سلعاً : ان عالم اقتصاد وحيداً هو الذي لم يقترف ، حتى اليوم ، هذا الخلط في محاكمته ، وهذا العالم هو دافيد ريكاردو . ولسوء الحظ ، لم يعرف كيف يوفق بين مفرداته وتفكيره — الا في مقطعين أو ثلاثة مرات غير ملحوظة — وهذا هو السبب الذي بقي من أجله كل خلفائه ، بمن فيهم ماركس ، حتى اليوم ، اسرى اشكالية آدم سميث الذي لم تعرف نظريته في القيمة — العمل كيف تتحرر من السكولاستيكية لكون العمل يعد ، فيها ، موضوع تبادل . وقد كتب م . بلوغ يقول « ان قطاعات واسعة من الفكر الاقتصادي تنصب على اخطاء

منطقية ونواقص في التحليل لا علاقة لها بالأحداث المعاصرة (١) ،
وهذا ما يحل « الاستيمولوجيا النقدية » أمراً لا غنى عنه .

ان القطيعة الاستيمولوجية في الفكر الاقتصادي ، إذا استعملنا
لغة اصحابنا البنويين ، لم تقع بين ماركس والكلاسيكيين ، ولا
بين هؤلاء والحديثين ، بل وقعت داخل ما يسمى بشيء من التعجل ،
المدرسة الكلاسيكية الانكليزية ، بين سميث ومالتوس ، من جهة ،
وريكاردو من الجهة الأخرى . فقد وصل هذا الأخير ، بفضل
عمله الرائع في التوضيح المنطقي ، بالاقتصاد السيامي إلى عتبة العلم .
وقد تفهقر علماء الاقتصاد الذين جاؤوا بعده بالاقتصاد السيامي
بقدر ما استلهموا ، وقد مروا فوق رأسه نوعاً ما ، آدم سميث
(وفي أكثر اقسام عمله عرضة للساعة) بصورة شعورية أو لا شعورية.
ان الظروف ، شأنها في ذلك شأن ضروب التقدم المحققة من جانب
الروح العلمية في مبادئ أخرى ، يجب ان تسهل انطلاقة جديدة .

أليس الاستيمولوجيات التي تترابزي الاقتصاد السيامي ، الاشتراكية
الماركسية ، الليبرالية الجديدة ، الكينيزية الخ .. ، مجرد الصور المختلفة
التي تتخذها المقاومة ضد الروح العلمية التي تجهد في لقاء الضوء على
المبادئ التي تضبط عمل المجتمع ؟ ان هذه المقاومة معبر عنها بصوت
الذين يتحدثون - بحكم الوظيفة أو بمبادرة خاصة منهم - باسم ضمير
الجماعة . ويمكن ان تشبه المقاومة التي تعارض بها ، الآن غريزة
الحياة لدى فرويد . واستطيع ان اذكر ، بهذا الصدد ، خبرتي الخاصة .

(١) - م - بلوغ : النظرية الاقتصادية في نظرة استرجاعية .

فعلما نشرت ، في ربيع عام ١٩٦٩ ، في جريدة لوموند سلسلة من المقالات مستت فيها موضوعات هذا الكتاب مساً رقيقاً وذكرت فيها ، لأول مرة ، اسم ريكاردو ، فان مجرد الاشارة إلى هذا الاسم اطلقت ، لدى بعض القراء ، ارتكاسة كراهية حقيقية تجاوز التعبير عنها نبرة المناظرة المألوفة في هذا النوع من النقاش تجاوزاً كبيراً . فالحق هو أن الشعب المسيحي ميء التحضير لقبول القانون الاقتصادي وهو الذي يجري التوجه اليه بصروب غريبة من المدارة .

ان بعضهم اراد ان ينكر على الاقتصاد السيامي صفة العلم مدعياً انه لا يمكن أن يكون إلا فناً ، على اعتبار انه يتصل بالبشر وحكومة البشر . والذين يعلمون هذا الرأي يملكون اسلوباً ذهنياً غير في بصورة فريدة . فكل فنان يعرف انه لا يكون فناً الا بقدر ما يعبر فنه عن حقيقة كلية ما . والمقارنة مع الفن الطبي مسرفة السهولة ، ولذلك لن نلح عليها . هل كان يمكن لشكسبير ان يكون شاعراً كبيراً ، وهل كنا نذهل أمام بعض صيغه لو لم تكن تعبر عن حقيقة سيكولوجية عميقة ما جاءت احدث الأبحاث العيادية لاثباتها ؟ واذا قللنا التعريفات المتعقبة التي كان السرياليون يحبونها ، فانا قد نجد ما يغرينا في اعطاء الفن تعريفاً من نوع التالي : الفن هو الرياضيات زائدة انفعالا حسيّاً .

وكي اعود إلى موضوعنا الذي يشتمى ، بالأحرى ، إلى الرياضيات والذي يفسد تماماً ، من وجهات نظر عديدة ، اذا جرت مقارنته ، كما جرى غالباً ، من زاوية « علم النفس » ، فسوف اقول ان الزمن الذي كان عالم الاقتصاد يستطيع ، فيه ان يسمح لنفسه بالاهتمام ،

أولياً ، بـ « تفضيلات » المستهلكين قد انقضى . والمستقبل ، في المجتمعات التي ستعرف كيف تبقى ليرالية ، كما في المجتمعات الأخرى ، هو للضبط الأقصى .

واني أنصح القارئ الذي يود الشروع في قراءة هذا الكتاب بأن يفعل ما هو قمين بفعله دون نصيحتي ، أي بالابتداء أولاً بالفصل الأخير الذي استعدت ، فيه ، جملة الموضوعات التي عولجت مرات عديدة أحياناً ، في جسم النص . والفصول الثلاثة الأولى هي نوع من المدخل المكرس لتعيين موقع الاقتصاد السياسي الرائج بالنسبة لللايديولوجية السائدة في مجتمعاتنا . وابتداءً ، في الفصل الرابع ، في معالجة رأس المال ، و«العلاج» ، في الفصل الخامس ، المسألة الأساسية ، مسألة القوام المعطى للعمل من جانب الاقتصاد السياسي (وهي مسألة تلقى الجواب النهائي عنها في الفصل التاسع) . وبعد تعريف « رأس المال » و « العمل » ، في مبادئهما العامة على الأقل ، احل ، في الفصلين السادس والسابع ، منشأ الربح في منظومة التبادل العامة ، والفصلان الثامن والتاسع مكرمان لبنية اقتصاد التبادل أو الرأسمالية ، في حين كرس الفصلان اللاحقان لتطبيقات للتحليلات السابقة أكثر امعاناً في صفتها « العملية » . ويبدأ القسم الثاني في الفصل الثاني عشر . وهو يعالج ، بشكل أكثر خصوصية ، موضوع الاقتصاد السياسي الذي لا يمكن أن يعرف خارج نظرية القيمة العمل . وأنا اضيف إليه بعض التأملات حول النقد في علاقاته مع القيمة ، وكذلك حول التضخم .

وقد ارجأت إلى نهاية المؤلف عدة معالجات ذات طابع أكثر
تقنية ولكن قراءتها ، مع ذلك ، ضرورية لمن اراد تكوين رؤية
اجمالية للاطروحة المعروضة هنا . وقد قمت بنفسى بترجمة نصوص
علماء الاقتصاد الانكليز أو الامريكيين .

بول فلايرا

١٩٧٤/١/١٥

• • •

القسم الأول

من الاقتصاد الذاتي
الى الاقتصاد الموضوعي

الفصل الأول

انقلاب أساس الاقتصاد السياسي عجز النظرية الاقتصادية الحديثة عن اصلاح المجتمع

تشبه الحياة الاقتصادية في زماننا الحياة التي قد تعرف على سطح سفينة شراعها مسرف الثقل . المركب مهدد بأن تودي به هبة ريح فيغرق . والطاقم في عمالة كاملة أو يكاد ان يكون كذلك ، ولكن عدداً أكبر مما ينبغي من البحارة مشغول على الصاري ووزن هذا الأخير يزيد ، كل يوم ، من اختلال توازن المركب الذي أهمل تزويده بعارضة كافية . ان البحارة ، وهم يصيبون غذاء حسناً ويرتدون لباساً لائقاً ، يستمتعون ، عامة ، بشروط حياة مقبولة تقريباً ، ولكنهم يعانون دواراً متزايداً بتأثير الترنج . واذا كان عليهم ان يمضوا للبحث عن عمل في سفينة أخرى ، فمعظمهم يختار ، في نهاية المطاف ، ان يبقى في سفينته . الا انهم ، اذ يعييبهم دوار البحر ، يتساءلون عما اذا لم يكونوا ، في اتخاذ هذا القرار يستسلمون لحين العادة ، وعما لو كانت قدرتهم على الحكم ظلت سليمة . ومن أجل رفع معنويات الطاقم ، يعقد القبطان والضباط اجتماعات متزايدة التواتر يدور الحديث ، فيها ، عن غاية الرحلة ، ولكن الواضح أكثر مما ينبغي

هو أنهم لا يعرفون ، أحسن مما يعرف من مخاطبتهم ، إلى أين يتجهون . ويجري الحديث كثيراً ، بمناسبة هذه الاجتماعات ، حول عيوب بناء المركب ، ولكن قلة نادرة من الخطباء هي التي تستطيع تحديد طبيعة هذه العيوب .

وإذا هبت الريح ، غدا الترنح أقوى . ومن بقي دون عمل ، بعد الآن ، من الرجال يبلثون في الاهتياج ولا يرى القبطان من دواء لوقف صمخ ابتاعه خلاف زيادة السرعة مهما كلف الأمر . أهو حكيم اذ يفعل ذلك ؟ يمكن ان نشك في ذلك . فما كان ينبغي اجراؤه هو توزيع جديد للمهمات داخل المركب الكبير . ولو استعظمت ، من الطاقم ، نسبة أكبر في أعمال أخرى ، كان تنزل دواقل للعمل على تحسين البنية التحتية للمركب ، فان هذا الأخير يسير بسرعة ادنى لكن بعض الحاجات التي هي أكبر أهمية من السرعة يمكن ان تلبي على سطحه . ان سيره سيكون ، في نهاية المطاف ، أكثر انتظاماً . وقد يظن ان قسماً من الطاقم سيمتعل لو اجتاز المركب ، من العقد ، عدداً ادنى في الساعة ، ولكن الأمر ليس كذلك ابداً . وعلى العكس من ذلك ، فان الحياة الوداعة التي تستود كل الطبقات تجعل الجميع يؤدون وظيفتهم ، ولكنهم يؤدونها بايقاع أقل سعراً .

ان سفينة الاقتصاد الحديث السكرى تسعى بكل الوسائل ، بدلاً من ذلك ، لاجتذاب كل الرياح . وكلما تسارع سيرها تزايد خطر رؤية السفينة السيئة التوثيد تفرق بفعل ضخامة الصاري . ونشر شراع ثقيل لا يكفيها . وبترية علم ترك أية نسمة تغلت ، اعتاد أبرع البحارة وأكثرهم حمى على ان يشرعوا للريح بخرقاً ملونة تشبه ، من بعيد ، لوحات اعلان .

الا انه ربما كان الأخطر هو ان الفكر الاقتصادي المعاصر ،
 مهما تكن المدرسة التي ينتمي اليها ، يتزع إلى ان يرى هذا الوضع
 للأشياء محتوماً ، وهو لا يتصور ، قط ، انه يمكن بلوغ العمالة
 الكاملة باشغال المزيد من الناس في هيكل المركب من أجل مهمات
 أقل نقاهة ، أي بتوزيع البشر وموارد رأس المال بصورة أكثر تطابقاً
 مع نمو متناغم للمجتمع . ومع ذلك ، فان شاغل التناغم هذا وجه
 تفكير مؤسسي الاقتصاد السيامي . ولكن من ينظر له ، اليوم ، ان
 يذكر بشهادتهم ؟ وعبثاً ينتقد جون ماينارد كيتز ، اليوم ، في البلدين
 اللذين ما زال له ، فيهما ، أكبر النفوذ (بريطانيا والولايات المتحدة) ،
 فان الذين لم يعودوا يصغون اليه لا يعارضونه من حيث الاساس (١)
 ان «نصوص كيتز» لا يعملون وضع فقدان الخطوة التي الحقها كيتز ،
 منذ أربعين عاماً ، بما بقي من النظرية الكلاسيكية موضع المسائلة .
 وهكذا ، فان الاطروحات التي عرضها كيتز في الكتاب الذي نشره
 عام ١٩٣٦ بعنوان « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد » ، هي
 التي ما زالت تشكل جسم المذهب في الجامعات الامريكية والانكليزية
 والفرنسية الخ ... وقد كان بطمح ، صراحة ، إلى ان يقلب ، نهائياً ،
 النظرية الكلاسيكية التي وضع اسمها آدم سميث في القرن الثامن عشر
 ووجدت في مطلع العصر الصناعي في القرن التاسع عشر ، في مؤلفات
 دافيد ريكاردو ، تعبيراً عنها على درجة من الضبط لم يجز ، معها ،
 تجاوزه قط منذ ذلك الحين ، على الرغم من انعدام اللقطة الخطير في
 بعض من أهم صيغته . وقد اراد بعضهم قبل كيتز ، دحض ريكاردو .
 وأشهر محاولة في هذا السبيل هي محاولة كارل ماركس الذي يحمل
 كتابه « رأس المال » عنواناً ثانوياً هو « نقد الاقتصاد السيامي » .

حول أي اقتصاد ميسمي يلور الأمر ؟ ان ماركس يوجه هجومه ضد المدرسة الكلاسيكية الانكليزية التي يعد ريكاردو - وماركس يعن ذلك في عدة مناسبات - منظرها الأكمل ، الوحيد الذي يعترف له ، وذلك هو أعظم اطراء ، بالروح العلمية والذي يجد فيه ، بالتالي ، مجاوره الحقيقي ، وذلك بعد ان صفى ، بقدر كاف من السهولة ، حساب من يسميهم « علماء الاقتصاد العامين » بسبب انتهازيتهم (وكان يضع عملياً في هذه الفئة ، بحق احتمالاً ، كل علماء الاقتصاد الذين عاشوا في زمانه) .

لقد كان كيتز ، لفترة طويلة ، الملهم الرئيسي للسياسات الاقتصادية المتبعة في الغرب منذ عصر روزفلت . أما ماركس ، فهو كما يقال ، أبو الاشتراكية . ألم يكن الوقت كي نواجهه ، مع هذين الناقدين الشهيرين ، الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الذي استهدفته انتقادات كليهما ؟ ان أهمية مثل هذا البحث لا تعود أكاديمية خالصة اذا اكتشفنا ، في طريقنا ، ان ماركس وكيتز ، وكللك الذين تبعوهما ، تركوا بعضاً من النقاط الاساسية للفكرة الاصلية التي انقضوا عليها بضراوة مشبوهة تقلت منهم ، كما اقرقوا ، في نقاط أخرى ، مغالطات في المعنى . ألن تستطيع هذه الفكرة ، اليوم ، ان تستخدم من جانبنا كنقطة انطلاق لتغيير عالم لم يظهر ان ماركس أو كيتز كانا قادرين على جعله علماً تنتفس فيه ؟

كان كيتز يقول : « سيبقى التحليل الكلاسيكي واقفاً على قدميه ما لم يلحظ قانون ساي (٢) » . ومن أجل هذا الدحض قام بكتابة « النظرية العامة » . ماذا يقول هنا القانون الشهير ، في تاريخ الاقتصاد ،

باسم « قانون المنافذ » ؟ انه يقول ان العرض يخلق طلبه الخاص . وهذا رأي عظيم المدى لأنه ان صح يسلم ، في آن معاً ، بان الأزمات ليست حتمية في النظام الرأسمالي (واذا حدثت ، فذلك يعود إلى خلل في النظام — في الميدان التقني مثلاً — وليس إلى النظام نفسه) وبأنه ليس هناك هبوط نزوعي في معدل الربح (٣) (كما كان ماركس وكيتز يعتقدان) وبأن الاحتمال الأرجح هو العمالة الكاملة (٤) . والجدل ليس نظرياً فقط : فاذا كان اقتصاد البلدان الرأسمالية قد استطاع ، منذ نهاية الحرب ، استبعاد البطالة استبعاداً كاملاً تقريباً (باستثناء البلدان الانكلوساكسونية « الكيترية ») ، فليس ذلك لأنها طبقت العلاج الكيترى المشكوك فيه ، بل لأنها ، اذ حررت المبادلات تحريراً واسعاً ، تركت « قانون المنافذ » يمارس تأثيره بعمق . واذا كانت أزمة خطيرة تنذر اليوم ، فذلك لأن خلل النظام التقني يهدد بمنع هذا القانون من تنمية تأثيراته .

وقد قلب كيتز الرأي انطلاقاً من هذه الملاحظة :

اذا كان الطلب في السوق غير كاف فلن تجد كل قوى العمل المعروضة فيها استخداماً . وكان يعتقد انه لم يعد ، ضمن هذا الاحتمال ، أي فقع لنا من جانب النظرية الكلاسيكية لأنها « لا تنطبق الا في حالة العمالة الكاملة » . وهو يضيف ان انصارها « يشبهون علماء في الهندسة الاقليدية وجعلوا انفسهم في عالم غير اقليدي وتبينوا ان الخطوط المستقيمة التي تبدو متوازية تتقاطع ، في الواقع ، تكررأ ، فيأخضون على الخطوط نقص استقامتها دون ان يروا أي دواء آخر لهذه التقاطعات المزعجة . وفي الحقيقة ، لا توجد ادوية أخرى خلاف رفض المسلمة

الاقليدية وبناء هنلمعة غير اقليدية (٥) . وقد قبلت الصيغة بحماسة وصلحوا صاحبها بضمائة كلمته . ومنذ ذلك الحين ، حصلت القناعة بأن الشرط الرئيسي لكون الاقتصاد مزدهراً ولسيادة العمالة الكاملة فيه هو تنشيط الطلب ، أي اثاره حاجات جديدة ، باستمرار ، لدى المستهلك . والأمر لا يتوقف عند الكشف عن خطورة صيغة كينز على الصعيد العملي ، بل إنها ، أيضاً ، مغلوطة نظرياً . والنظرية الكلاسيكية هي اللااقليدية بمعنى أنها تلخل مبدأ النسيية ، عبر الزمان والمكان ، في كل مفاهيمها .

أصول الايديولوجية السائلة

كان تحليل كينز يقوم على الظروف التي كانت سائدة في بريطانيا التي مستها أزمة ١٩٣١ . ولم تكن الحلول التي اوصى بها هي تلك المناسبة لهذه الظروف الخاصة (٦) . — وأكاد أقول أنها ليست المناسبة بشكل خاص — ففي الاقتصاد ، كما في الميكانيك لا يمكن ان توجد نظريتان : واحدة لتفسر لماذا يعمل محرك ما ، والثانية لتفسر لماذا لا يعمل . ومع ذلك فهذا ما يعنيه التأكيد القائل ان النظرية الكلاسيكية لا تنطبق الا في حالة العمالة الكاملة . فالنظرية نفسها يجب ان تنطبق على الحالتين بالضرورة . ولا يقترح كينز ، وقد اجرى قطيعة مع تعاليم المدرسة الكلاسيكية ، نظرية جديدة للعمالة الكاملة ، بل جملة وصفات ترشد إلى مكافحة الانكماش بالتضخم . والافكار التي لم يقتصر ، على هذا النحو ، على ادخالها إلى رؤوس اساتذة الجامعات ، بل ادخلها ، وهو الأمر الأخطر ، في رؤوس الساسة والممارسين المتمين إلى كل الانواع ، هذه الافكار لا تؤلف ، كما

كثر إلى درجة الاشباع ، ثورة في الفكر الاقتصادي . أنها تؤلف
 تنازلاً للنظرية أمام حالة واقعية مفسرة من خلال فكر اختياري .
 وربما كان بيان بطلان « النظرية العامة » مرحلة ضرورية ، ولكنها
 غير كافية ، لرد الاعتبار إلى الاقتصاد السيامي ، ولم يعد يؤمن بها ،
 أصلاً ، سوى القلة من علماء الاقتصاد دون بيان سبب توقفها عن
 السيادة بوضوح . ولم يكن كتاب كينز ليلقى النجاح العظيم الذي
 لقيه لو لم يكن قد نشر في برهة كان ، فيها ، الاقتصاد السيامي
 مقلوباً رأساً على عقب ، منذ زمن طويل فعلاً ، حتى في نظر أولئك
 الذين كانوا يعدون اعتد المدافعين عنه . والأعجب من ذلك هو ان
 هذا الانقلاب مر غير ملحوظ تقريباً وان النظريات الجديدة التي حلت
 محل القديمة قلعت نفسها بصفة تحسين ، في حين كان الأمر يدور حول
 تغيير كامل . فخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، انهار البناء
 الكلاسيكي دون ان يلاحظ ذلك ، تقريباً ، على اعتبار ان المهملين
 انفقوا البناء تحت سقالة بارعة هي ، وحدها ، التي بقيت ولم يتم أحد
 بمعرفة ما اذا كان قد بقي شيء وراءها . ويمكن ان نلخص مدى
 الخسائر في جملة واحدة : لقد اخطوا ايدولوجية محل ما كان يمكن
 ان يصبح ، بفضل جهد ريكاردو التوضيحي ، علماً اقتصادياً . ويمكن
 ان نعد كارثة حقيقية ، نحن ضحاياها ، ان يكون العلم الوحيد ،
 من بين كل العلوم الانسانية ، الذي كان يستطيع - في التطور الحالي
 لمتاهج قصصنا - ان يطمح إلى كيان العلم الحقيقي قد حول عن سبل
 التقدم ليعود على الرغم من المظاهر ، إلى بناءات الفكر ما قبل العلمي
 وهي لا متناهية البراعة ولكنها طفلية .

لقد كان آدم سميث ، في كتابه الشهير « ثروة الامم » الصادر

عام ١٧٧٦ ، اول من بين ، بصورة ما زالت تقريبية — لا تخلو من «ايدولوجية» — ان الأساس الاول لكل ثروة اقتصادية هو العمل ، وخلص من ذلك إلى ان قيمة السلع تتفاوت غلاء بموجب الكمية المتفاوتة من العمل التي كانت ضرورية لانتاجها . ومن هذا المنطلق ، ميز ، هو وخطفه ريكاردو ، بعناية ، بين قيمة استعمال الأشياء ، أي منفعتها ، وقيمتها التبادلية . ففي حين تكون قيمة الاستعمال ذاتية في طبيعتها ، اذ يمكن ان يكون لكل انسان تقديره الخاص للدرجة المتفاوتة من المنفعة أو المتعة التي تقدمها له هذه البضاعة أو تلك ، فان قيمة التبادل موضوعية لأن ما يحدد المعدل الذي تبادل ، ضمنه ، سلعة باخرى (غزال مقابل سمكتين ، اذا استعدنا مثلاً شهيراً في الاقتصاد السيامي) هو الكمية المتفاوتة من حجم العمل التي توجب اتفاقها لاقتناص الغزال وصيد السمكتين ، علماً بأن كمية العمل الضرورية تشمل تلك التي لزم اتفاقها لصنع رأس المال — بتدقيق القنص . مركب الصيد ، الشباك الخ ... الذي انجز القناص والصيد ، بواسطته ، عملهما (٧) . فكمية العمل هذه هي ، اذن ، مجموع العمل الحالي والعمل المتراكم (رأس المال) الذي يجب اتفاقه لانتاج شيء ما .

ولنلاحظ انه لا يعود هناك مبدأ تفسيري دائم للتبادل ، وهو ما يعني ان مفهوم التبادل يصبح غير صالح للدلالة على التحويلات المتعددة التي تشكل نسيج كل حياة اقتصادية لو لم تكن قيمة التبادل تنزع إلى ان تضبط على ظرف مستقل عن ارادة المتبادلين ولا يدين بشيء إلى ذاتيتهم . ففي أي نظام كان (رأسمالي ، اشتراكي ..) ،

نرى الفولاذ ينتقل من ايدي المعدنين إلى ايدي صناع السيارات ،
والبهار ينتقل من ايدي البقال أو الوكيل إلى ايدي المستهلك الخ... ولكن
هذه التحويلات - سواء تبدت على الصورة البدائية لمقايضة أم على
الصورة الأكثر تطوراً ، صورة شراء - تحتاج ، كي توصف بأنها
تبادل ، إلى تلبية شرط هو ان يتناقل المتعاقدان قيمة مقابل قيمة .
فاذا كان يستحيل اقامة علاقة المساواة هذه ، فان الحياة الاقتصادية
لن تشكل مادة علم لأن الظواهر المسماة « اقتصادية » لا تعود تتبادل ،
فيما بينها ، أية علاقة ضرورية . « الاقتصادي » لن يوجد الا في
خيالنا . ويستشهد ماركس (٨) ، بصدد التبادل ، بالمقطع التالي لأرسطو :
« لا يمكن للتبادل ان يحدث دون المساواة ، ولا يمكن للمساواة ان تحدث
دون تناظر المقياس » . ويضيف ماركس قائلاً « ان ما يبين عبقرية
أرسطو هو انه اكتشف ، في التعبير عن قيمة السلع ، علاقة مساواة » .

كيف يمكن للمتبادلين ان يتناقلوا قيمة مقابل قيمة اذا كان كل
منهم يرجع ، في ذلك ، إلى سلم قيمه الخاص ليقدر قيمة الأشياء
المتبادلة ؟ ان حدود العقد تكون متروكة ، اذ ذاك ، للذاتية الخالصة
وتكون ، اذن ، غير محددة كلياً . لقد خيل إلى السفطانيين ، وبينهم
علماء اقتصاد مشهورون ، انهم يستبدلون الصعوبة بادلائهم بالملاحظة
التالية التي ظنوها عميقة في حين انها اقتضت باباً مفتوحاً . لقد
قالوا ان التبادل ، بعيداً عن المساواة ، يفترض اللامساواة : فاذا
لم يكن الشيء الذي يقتنيه كل مبادل أكبر قيمة من الشيء الذي
يتخلى عنه ، فاي دافع يكون لديه لاجراء التبادل ؟ ان هذا الكلام
يعني خطأ بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل . فمن الصحيح جداً

ان المساواة لا تتدخل طالما دار الأمر حول تقدير قيمة استعمال كل من الشيتين المتبادلين : فاذا كنت ارضى بمبادلة الغزال الذي املكه بسمكتين ، فذلك لاني أفضل (وهذا مدلول ذاتي) السمك على اللحم ، ومن المفترض ان لدى من يبادلي التفضيل المعاكس .

الا اني اذا لاحظت انه لزمي من العمل ، لاقتناص غزال ، أكثر مما لزمه لصيد سمكتين ، فسوف استتج اني اعاني ، لارضاء تلوقي للسمك ، خسارة يزيد في عدم وجود مبرر لها كون من يبادلي لا يعاني ، لارضاء تلوقه للحم ، شيئاً من هذا القبيل ، وانه يستفيد على العكس ، فوق ذلك ، من قسم من عملي دون ان يقدم شيئاً مقابله . وسوف اطلب ، لاستعادة المساواة ، ثلاث سمكات ، وليس سمكتين بعد ، لقاء غزالي . فاذا قبل مبادلي الاقتراح ، فسوف يكون ذلك لأنه ما زال يفضل غزالاً على ثلاث سمكات ولأن صيد ثلاث سمكات لا يكلفه في الوقت نفسه ، أكثر مما يكلفني (من حيث المشقة) قتل غزال . والأمر لا يلور حول استعادة مساواة ذاتية يجب ، بالقليل ، ان لا توجد اذا كان ينبغي للتبادل ان يتم ، بل ان مدار الأمر هو حول انشاء مساواة موضوعية متعبر عن نفسها في انه لن يكون على أي من المتبادلين ان يعاني اجحافاً مادياً (العمل أكثر من الآخر) لارضاء تفضيله .

فليكن ذلك ! هل سأدع نفسي اموت جوعاً ، اذا كنت انحس للسمك وغير قادر في الوقت نفسه على اقتناص الغزال ، من أجل متعة اثبات مبدأ تساوي التبادل الأرسطوطالي بامتناحي ؟ الجواب ، بديهاً ، هو كلا . فسوف اكون ، في الحد الاقصى ، مستعداً للتخلي

عن أية كمية من السمك للحصول على قطعة من لحم الغزال . الا ان المرء يخطيء اذا وجد في ذلك حجة لصالح المدرسة السيكولوجية . والحقيقة هي انه يستحيل ، منطقياً ، اعادة تشكيل عمل سوق ما — هو تفاعل بين العدد (ن) من الاشخاص — انطلاقاً من المقايضة بين شخصين منعزلين يستطيع كل منهما ان يحدد من عرضه (راجع الفصلين الحادي عشر والثاني عشر) . ومع ذلك ، فهذه هي الطريقة التي حاكت بها المدرسة السيكولوجية ، وهو ما يكفي لدفع بناءاتها المتحلقة بالبطلان .

ان الحياة الواقعية تقدم الف ظرف يوافق ، فيه ، زيد من الناس ، اذ يكون فريسة للحاجة ، على خسارة قسم مما يعود اليه لثلية حاجة ملحة . فهو سوف يشتري ، اذ يجوع بفرنكين ، أو حتى أكثر ، قطعة خبز لا تساوي ، في الواقع ، سوى خمسين سنتما . وان عاملاً يدوياً لا حول له ولا قوة سوف يؤجر خدماته لقاء أجر بئس الخ ... ونحن لم نعد ، في هذين المثالين ، حيال علاقة تبادل ، بل حيال علاقة يستطيع ، فيها ، أحد المتبادلين (الخباز ، المستخدم) املاء شروطه على الآخر .

« قبل الكلاسيكي » الاقتصاد السياسي تفهقر إلى العصر

حوالي عام ١٨٧٠ ، قام علماء اقتصاد نمسويون كلار منغر ، يوم بافرك الخ ..) وفرنسيون (ليون والراس الذي كان يدرس في لوزان) وانكليز (ستانلي جينونز) برفض التحليل الريكاردي للقيمة . وقد خيل إلى علماء الاقتصاد هؤلاء أنهم استطاعوا البرهنة على ان قيمة تبادل السلع والخدمات (وبالتالي سعرها) غير متناسبة مع كلفتها

عملاً ، بل مع ندرتها ، على اعتبار (اعتبارهم هم) ان شيئاً ما يكون نادراً منذ ان يكون نافعاً ومحدود الكمية في الوقت نفسه . وغالباً ما سمي هؤلاء العلماء « ليراليين محدثين » أو « كلاسيكين محدثين » كما لو كانوا مكملين ريكاردو ، في حين انهم ليسوا سوى مناقضيه . ومن الأصح والأكثر توضيحاً ان يسموا باسم « النفعيين » الذي اطلق عليهم وذلك ، على وجه الدقة ، بسبب المكانة المركزية التي نسبوها إلى التلبية الفضلي للحاجات (٩) التي يغفل اليهم انهم يستطيعون اعطاءها تعبيراً رياضياً . وقد كتب جيفونز يقول : « ان النظرية التالية تقوم ، كاملة ، على حساب المتعة والمشقة ، وغرض الاقتصاد السيامي هو تحديد الحد الأقصى من السعادة التي يمكن تحقيقها بشراء أكبر متعة ممكنة بأقل مقدار ممكن من المشقة » .

وهكذا ، اذن ، استبعدت النظرية الكلاسيكية للقيمة — العمل غير القادرة ، كما لاحظ الليبراليون المحدثون برصانة ، على ان تفسر لماذا يكون كأس ماء لم يكلف شيئاً في الصحراء أعلى قيمة بكثير من ماسة ضخمة توجب جلبها من أعماق الأرض بنفقات كبيرة . وسوف تلخص هذه « الرينسونية » ، كما كان حرياً بماركس ان يقول ، ببيان كون النفعيين نسوا ، بكل بساطة ، ان التبادل لا يوجد في الصحراء وانهم خطئوا ، دون مبالاة ، بين مدلولين متميزين مع انهما غير قابلين للفصل بينهما ، وهما الحاجة والقيمة . وقد ضمروا بتحليل سميث وريكاردو الضروري والثاقب اذ عرفوا قيمة التبادل بقيمة الاستعمال متفهقين بالاقتصاد السيامي إلى العصر قبل الكلاسيكي . ونتيجة لذلك ، فان قيمة التبادل ، وبالتالي سعر الأشياء يتوقفان على

منفعتها (١٠) . ولنتلق ، لازالة كل التباس ، في ان المنفعة هي ،
بدهيًا ، الشرط الضروري من أجل ان تكون لسلعة ما قيمة تبادل .
ولنتلق ، بلغة أبسط ، ان سلعة ما معروضة في السوق يجب ان تكون ،
من أجل ان نجد مشتريًا ، مرغوبًا فيها سواء اكان ذلك لأنها ضرورية
أم لأنها محبة أم لأي دافع آخر (الموضة الخ ... (١١)) .

ومن الواضح جيدًا ان شيئًا مصنوعًا بنفقات كبيرة لن يساوي
شيئًا اذا لم يرده أحد . الا ان قيمته التبادلية ستترع ، في نظام منافسة ،
منذ ان يصبح موضوع طلب ، الى ان تكون تابعة لكمية العمل التي
لزم تكريسها لاقتاجه وليس لحلة الحاجة .

ان كون علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر قد دعموا اكتشافهم
الجميل باداة رياضية كاملة صالحة لادهاش غير المختصين ، بل
وحتى المختصين ، لا يغير شيئًا من ان في نقطة انطلاق محاكمتهم
خطأ ليس من قبيل الصدفة وليس له سوى تفسير واحد هو ان والراس
والليبراليين المحدثين الآخرين لم يعوا الطابع الطارئ للابديولوجية
« البورجوازية الصغيرة » النفعية والقرودية على صورة مبهمة والتي
كانت سائدة ، من قبل ، في عصرهم ، وذلك لأنهم لم يخضعوا هذه
الابديولوجية لتقيد فلسفي صارم . ومذهبهم الذي يظنونه نظرية ليس
سوى الصياغة المتهيجة لها ، موسعة إلى حدها الأقصى . ولن يدعشنا ،
في هذه الشروط ، ان يكون هذا المذهب ، هو وكل المذاهب المشتقة
منه . عاجزًا ، جنريًا ، عن مساعلتنا في تقويم عيوب المجتمع
« البورجوازي » الذي لا يقرب ، ابدًا ، من المجتمع الليبرالي الذي
يلبى . كونه . اياه .

ان الماركسيين يرون ، دون شك ، في هذا الأمر تأييداً لأطروحتهم
القائلة : ان الاقتصاد السياسي يعكس الايديولوجية البورجوازية
المهيمنة . الا ان هذا التفسير لا يقدم لنا سوى مساعدة تافهة . انه
« مؤثر » ولكن ذلك لا يكفي لحمل القناعة ، انه يفترض المسألة محلولة :
فاذا اسلمنا ، قليلاً ، بان النظرية الاقتصادية ليست سوى ايديولوجية «
فاننا نفهم ان تستطيع « البورجوازية » تغييرها بموجب مصالحها محللة ،
فجأة ، تصوراً ذاتياً للقيمة محل تصور موضوعي . الا ان السؤال
الحقيقي هو معرفة ما اذا كانت هناك نظرية لما حق ما في ان تسمي
نفسها علمية .

لقد حول النفعيون انجاء الاقتصاد السياسي تحويلاً كاملاً بعدم
تأمينهم أسس حاكمتهم . وهذا التغيير الرئيسي قام على ادخال غير
المحدد إلى مركز الفكر الاقتصادي : فقد اطلقوا ، كأساس للقيم والأسعار
بالتالي ، الحاجة — وتقومها ذاتي — محل حجم موضوعي (كمية
العمل) ، أي مفهوم وليس محسوساً . والاعتراض القائل ان هذا
الحجم صعب القياس، وهو ما يستترع من طابعه الموضوعي كثيراً من
أهميته ، لا قيمة له على اعتبار ان كمية العمل وكثافته مقولتان قابلتان ،
نظرياً ، للقياس .

واذا كان قياس كمية العمل غير ممكن ، فليس لذلك أهمية ابداً :
فما يهتم الاقتصاد السياسي بمعرفته ليس القيمة المطلقة للأشياء ، بل
هو قيمتها النسبية بعضها إلى البعض الآخر . وسلم الأسعار الذي تعطيه
سوق تعمل ضمن شروط جيلة تقرب كاف لسلم القيم . ولم يعد
الأمر كذلك في اقتصاد يتخذ مقياساً لقيمة التبادل مدلولاً تستحيل ،

نظرياً وعملياً ، صياغته كياً ، هو الحاجة . الا ان علماء الاقتصاد يقيمون ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، محاكمتهم على فكرة هي ان الحاجة ، مهما كانت (الرغبة في وجبة وكذلك الرغبة في امتلاك ماسة) ، قابلة للقياس الكمي بصورة مباشرة (والراس) أو غير مباشرة (باريتو ، هيكر) ولم يرددوا ، ابدأ في ادخال الكمية كذا من الحاجة في عملياتهم . وهذا الزعم يستند إلى لعبة الفاظ : فهم يفترضون ان كمية الحاجة ، أو حدة التفضيل ، تقاس بالسعر الذي يرضى المرء ان يشتري ، به ، الشيء المرغوب فيه ، وبعبارة أخرى ، ان السعر هو ما ينبغي ، على وجه الضبط ، ان يفسر القيمة ، ان يسمح بتحويلها .

وينبغي ان نتوقف ، هنا ، لحظة كي نذكر التمييز الذي كان الكلاسيكيون يجرونه ، بحق ، بين سعر السوق والسعر الضروري أو السعر الطبيعي .

ان سعر السوق هو السعر الذي يقوم في اللحظة (ل) ، انه السعر الجاري ، انه محصلة كل القوى التفاعلة في السوق فعلياً . فيجب ، اذن ، ان نتوقع زيادة ارتفاعه كلما ادت الحاجة إلى السلعة المعروضة للبيع . وينجم عن ذلك ان مبدأ النضعية يشعر بآثاره في كل برهة من برهات الديمومة . الا ان الحياة الاقتصادية تنتشر في الزمان ، واذا حاولنا ان ننشئ « نموذج » سوق حرة ، أي سوق يمكن ان تستقل ، فيها ، القوى الانتاجية دون اعاقه ، من فعالية إلى اخرى ، فاننا نستخلص ، منطقياً ، من هذه الحرية ، انه عندما تكون الأرباح أعلى في فرع صناعي منها في فرع آخر ، فان رؤوس الأموال ستمضي

لنستثمر في ذلك الفرع . وسوف يزيد ، فيه ، الانتاج ويتخفض السعر مع تزايد العرض أمام طلب غير متغير . إلى أي حد ؟ انه سينخفض ، من حيث المبدأ ، حتى النقطة التي سيخطي ، فيها ، سعر السوق كلفة الانتاج الهامشية بالضبط ، وهذا ما جعل ريكاردو يقول ان سعر السوق ينزع إلى ان يتطابق مع سعره الطبيعي أو مع كلفة الانتاج (الذي يشمل ، كما سوف نرى ، الربح) .

الاقتصاد السياسي كقصد للاقتصاد المشخص

ان التمييز اساسي لأنه يحمل الاقتصاد السياسي إلى نقد عمل الاقتصاد المشخص باستمرار . فتعريف قيمة التبادل ، فوراً ، بحدة الحاجة هو التقاء مع رغبات المنتج الذي تقوم سياسته (وكيف نلومه على ذلك ؟) على التصرف بحيث يبقى سعر السوق ، اطول مدة ممكنة ، أعلى من كلفة الانتاج (بما فيها الربح) . ان النفعيين قد تخلوا ، بحجة بناء القيمة على ملاحظة أكثر تنبهاً للوقائع ، عن هذا الموقف النقدي حيال معطيات الخبرة الذي يجب ان يحرك كل تحرر علمي تحت طائلة التدني إلى مجرد وصف لوقائع مفسرة بلوجات متفاوتة .

والتصور النفعي للقيمة متبني ، في أيامنا ، من جانب كلية علماء الاقتصاد غير الماركسيين تقريباً : والأمم ، فيما يتعلق بالكيفيين ، تحصيل حاصل ، ولكن خصومهم متأثرون به بالمقدار نفسه . وهكذا ، فان ملتون قريبمان يرجع اليه صراحة (١٢) . وإلى هذا الانقلاب في المنظور يجب ان ننزوا ، في خاتمة التحليل ، عجز علماء اقتصاد زماننا ، كيتريين كانوا أم ليبراليين محدثين ، عن ان يحلوا ، ولو نظرياً ، المسائل الخطيرة المطروحة على المجتمع : تضخم التكاليف

المكرسة لتلبية الحاجات الفردية ، عدم كفاية التجهيزات ذات الاتجاه الجماعي ، التخلف الاقتصادي المستمر لثلاثة أرباع البشرية على الأقل . والأفضل من ذلك أيضاً هو انه يمكن ان نؤكد ان مجتمع الاستهلاك الذي نعيش فيه هو المجتمع الذي « استحقنا » بمعنى ان تصويره قد جرى قبل ان يصبح واقعاً بزمان طويل . فعلماء اقتصاد القرن التاسع عشر قد ارسوا اسمه بمعاييتهم الحاجة بالقيمة . ولا يمكن تصحيح هذا المجتمع ، أو استبدال غيره به ، الا برفض تراثهم .

وسوف يواجهني اعتراض هو انه حجتاً يعتق فريدمان والبيرليون المحدثون المعاصرون التصور النفقي للقيمة ، فان ذلك لا يمنهم من ان يستعملوا لحسابهم التحليل الريكاردي لسعر السوق الذي يسمونه سعر الأجل القصير وللأسر الطبيعي الذي يسمونه سعر الأجل الطويل . ان هذا ليس سوى مظهر ، وذلك لسببين : الأول هو ان الليبراليين المحدثين يتدخلون لتحليلهم نقطة انطلاق هي كلفة الانتاج كما تبدى في المشروع . أما لدى ريكاردو ، فان لكلفة الانتاج طبيعة اجتماعية . انها ، تتناسب في تقريب اول (سوف نرى معنى هذا التحفظ) ، مع كمية العمل التي يجب ان تنفقها الجماعة البشرية ، في المتوسط ، لانتاج هذه السلعة أو تلك الخدمة في كل وضع معطى للتقنية . فلكلفة الانتاج الاجتماعية لا تخضع ، اذن ، للملاحظة مباشرة — وربما امكن الوصول إلى ذلك مستقبلاً ، بفضل الحاسبات شريطة تعريف وحدة العمل . ولذلك فضلوا على التحليل الريكاردي الذي يتخذ وجهة نظر الاقتصاد العام (أي الموضوعية) ، تحليلاً آخر يتخذ وجهة نظر المشروع . الا ان تحليل ريكاردو كان يحمل بلور

تقد جنري لتجاوزات اقتصاد السوق . ففي كل مرة تكون ، فيها ،
كلفة انتاج المشروع أعلى من كلفة الانتاج الاجتماعية ، بصورة
مزمنة ، يكون هناك ، دون شك ، سوء استعمال للقوى الانتاجية.
وصناعات كثيرة لا تحقق ، اليوم ، أرباحاً الا لأنها تستطيع ان تستعمل
وتلوث ، مجاناً ، الموارد الطبيعية المحدودة (الماء ، الهواء النخ ..)
التي تعود ملكيتها إلى المجتمع بكامله . ومدلول الكلفة الاجتماعية
الذي عزل في النفل طيلة قرن ونصف القرن يظهر في صورة جديدة ...

والملاحظة الثانية ادعى إلى اليأس : فما وضعه الاقتصاديون
الليبراليون المحدثون مكان التحليل الريكاردي لآلية الأسعار مغلوط .
وقصدهم كان حميداً . فتنظريه ريكاردو كانت ، في ضبطها الجلف ،
غير قابلة للاستعمال ، تقريباً ، من جانب الممارسين لأنها مسرفة
العمومية والتجريد . وقد اعطى الليبراليون المحدثون نظريتهم صياغة
رياضية بخلفهم النظرية الهامشية العتيدة . ولكن هذه النظرية تدبر
ظهرها ، نهائياً ، للواقع لأنها تستند إلى فرضيات خاصة (نلقى
فيها ، من جديد ، مدلول الندرة) : وهي ليست سوى تعميم متعسف
للتنظريه الريكاردية (الصحيحة) في الربح . وانا بعيد عن التكثير
في ان الرياضيات ليست ضرورية للاقتصاد السيامي ضرورتها للعلوم
الأخرى ، ولكن استعمال الرياضيات يجب ان يكون مسبقاً بتحليل
صارم للمفاهيم المستعملة . واذا كان من يستعملونها متقلبين ، فعيناً
تنمى كل المعادلات التي سوف يرينونها لأننا سوف نصل إلى نتائج
غير متماسكة . ويتفق غالباً ، في مادة العلوم الانسانية ان يكففي
بظاهر لغة علمية .

تسقط الثورة :

كان من المحتوم ، تقريباً ، ان يكون لعلم التحديد الأساسي لنظامنا الاقتصادي ، وهو ناجم عن كون الحاجة ، وليس الكلفة بعد ، هي أساس القيمة ، استطلاات في الحياة الثقافية بتسببه في ولادة تيارات فكرية سمتها المشتركة ترجيح السيكلوجي على الواقع وعلم تقديم أكثر من أعمال مشكوك في قيمتها : فهو الذي كان ، مثلاً ، أمل « فلسفة » ماركوز التي روجها ، في فرنسا ، طلاب شهر إيار . لقد كان الطلاب يطالبون بـ « الخيال في السلطة » . وغنيل إلى بعضهم أنهم سيتعرفون على ذواتهم في هذا الماركوز الذي يؤكد ان جميع الممكنات يجب ان تحتوى في الواقع والذي يأخذ على نظامنا كونه يقصرنا على فرضية واحدة . والعكس هو ما كان ينبغي ان يقال : فمجتمع الاستهلاك القائم على التقدير الذاتي للقيمة يحتوي على عدد لا متناه من التركيبات والحلول الممكنة ، وهو ما يحكم علينا بأن نضع بين الواحدة والأخرى . فلا شيء ممكن عندما يكون كل شيء ممكناً .

ان ماركوز هو ، مثل كثير غيره ، ذلك الطبيب الذي يوصي المريض الذي تناول الدواء والذي انتابه توعك بأن يزيد الجرعة ، أيضاً ، ليتجاوز توعكه ، ومن هنا يأتي نجاحه : ان « فلسفته » مميزة لمجتمع الاستهلاك .

ولنتوقف ، لحظة ، عند هذه المسألة ، مسألة الأسعار التي انطلقنا منها . فكون « القيمة في ذاتها » انشاء ذهنياً لا يتلقى الوجود الا من خلال السعر الذي يعبر عنه يجب ان لا يليه ان السعر يجب ان يتخلط .

بالقيمة . فمن أجل ان يكون السعر انعكاساً ، حتى لو كان انعكاساً متأرجحاً ، للقيمة ، أي من أجل المظهر ذا دلالة ، من أجل ان يقابل واقع « الكينونة » ، في هذه المناسبة ، « الكلفة الاجتماعية للإنتاج » التي تردنا ، حقاً ، إلى شيء واقعي ما (عمل المهنتس ، جهد العامل ...) — من أجل ذلك يجب تكون الفعالية الاقتصادية منظمة عقلاً (ان سوقاً ما هي شكل من التنظيم العقلائي) كي تتجنب ، قدر الامكان ، التعسف : ودون ذلك ، لا يعود السعر سوى انعكاس لنسب قوة طارئة أو لقرارات سلطة سياسية لها الصفة نفسها . فهنا يكون البائع هو الذي يستطيع ان يملئ ارادته على المشتري ، كما نرى في فترات الندرة الماثرة بصورة صناعية أو غير صناعية ، وهناك ، على العكس من ذلك ، سوف يحصل الزبون المدحوم بالسلطة الاستثنائية للدولة على هذه السلعة أو تلك الخدمة التي يحتاج اليها بسعر منخفض انخفاضاً غير سوي (أي أدنى من كلفة الإنتاج) . وإذا استعملنا اقوال بارميندس ، فان البشر ، في عالم يتحرك بموجب الارادات ، هم ، في الوقت نفسه ، « بلهاء وعميان وحيارى » لأنه لم تعد هناك قوانين ، بل آراء متغيرة فقط . ففي ذات يوم يقرر وجوب تشجيع هذه الطبقة من المنتجين — مستجي القمح مثلاً — برفع السعر إلى ما فوق مستواه الطبيعي (أو « قيمته ») ، وفي يوم آخر ، يقرر أنه يجب مساعدة تلك الفئة من المستهلكين — مستأجري الشقق أو مستعملي المترو مثلاً — بتدبير معاكس . فالبشر ، في عالم يكونون فيه دمية سياسات من هذا القبيل مدللة، حيناً وخاضعة لمعاملة سيئة حيناً آخر ، يؤلفون « قبيلة أولئك الذين يكون الحضور والاحضور الشيء نفسه بالنسبة اليهم » (المؤلف نفسه) .

وربما بدا امرأ. في غير محله ان نستلحي اقدم الفلسفات الاغريقية للحديث عما يبدو مسألة من مستوى تقني ، ولكن الرهان أعظم مما يبدو عليه للوهلة الاولى . فالعلاقات بين الناس والمكانة المولدة لبناء المستقبل - المضحي به بصورة شبه حتمية في نظام « ارادوي (١٣) » - والاتجاه المعطى للفعالية الاقتصادية تختلف اختلافاً كلياً حسبما كنا نعيش في نظام تكون فيه كلفة الانتاج الاجتماعية ، المقابلة لشيء في واقعة العمل ، حاضرة وراء السعر الذي نحصل به ، على البضائع والخدمات ، أو في نظام تكون فيه ، الأسعار المحددة بالرجوع إلى سلم حاجات ذاتي ضرباً من اللاحضور . ومن زاوية هذا التحليل ، لا تتميز المجتمعات المعاصرة عن بعضها الا بالدرجة المتفاوتة من التصف التي تسلم بها . فالمجتمعات الرأسمالية أكثر « موضوعية » ، على وجه الاحتمال ، من المجتمعات الاشتراكية بسبب الدور الأهم الذي تلعبه ، فيها ، اليات السوق بشكل خاص (موضوعية أكبر تفوق المخططين الاشتراكيين إلى علم القدرة على الاستغناء عن رجوع إلى نظام سعر السوق الدولي) . ولكن هذه المزية لن تكون حاسمة طالما بقي نظام أسعارها نظاماً مسطحاً ، نوعاً ما ، ينقصه البعد الزمني على اعتبار ان أسعار السلع التي يجب انتاجها في المستقبل تحرف بسبب غياب اداة نقدية مناسبة . والمشاكلة حول معيار الذهب تدور ، في الواقع ، حول هذه القضية الأساسية .

ان ما يفسر اختصار التيارات الفكرية الناجمة عن الذاتية المطلقة في مجتمعاتنا هو أن كل لجوء إلى كينونة الأشياء ، في الحالة التي هي عليها ، مندور للقتل . لأننا لا نجد خلف المظهر سوى مظهر آخر .

أليست المسيرة الوحيدة الممكنة هي المضي في المغامرة حتى النهاية قاطعين آخر الروابط مع الاصطلاحات التي يكثف بها المجتمع البورجوازي بمثابة « واقع » ! اذا جلدنا السفينة أكثر قليلاً ، سوف نرى انها لم تعد مربوطة منذ زمن طويل . لقد قرض الصدا سلسلة مراسها . فلتقم إلى عرض البحر وليبق الجبناء الباعثون على التقزز في الميناء .

ولكننا نستطيع ان نحلم بفلسفة (الفلسفة التي دعانا اليها مارتن هيدغر ؟) ، باقتصاد سيامي ، بتنظيم للمدينة سيردنا ، دون غش ، إلى طريق الكينونة ، على اعتبار ان الكينونة ليست ، ابداً ، شيئاً آخر خلاف تطابق بين المظهر وما يظهره . ان هذا التطابق هو ، وحده ، الذي يستحق اسم السريالي . فيفضله يرقى الواقع إلى مدى نظرتنا (كانت السريالية اداة تحرير رائعة لأنها تسمح باكتشاف ضرورة من مستوى آخر) . أما المظهر بصورته الحرة ، وأما السيادة المطلقة للتصفي فهما لا يسقطان ، على العكس من ذلك ، سوى صور للواقع متزايدة الفساد . ان العالم الذي نعيش فيه ، وهي بصورة مطردة وباعثة على اليأس ، ولأنه وهمي ، فهو ليس فوق الواقع ، بل تحته . ولا يستطيع أكثر ممثليه امانة سوى التزوع إلى الهليان الثوري (« السلطة للخيال ») لأن الثورة التي تريد اخضاع المجتمع البشري للصورة المسبقة التصور المصنوعة لمستقبله – والتخطيط الاشتراكي ليس سوى الصورة المبتذلة لهذا الحلم – هي انتصار الذاتية المطلقة الذي يجب تعديده باستمرار . ان الثوريين يظنون انهم يهاجمون أسس مجتمعاتنا ولكنهم لا يفعلون شيئاً .خلاف دفعها حتى استغلالها القصوى .

ولا يستطيع الماركسيون عندما لا يكفون بالتنفيذ الكتيب للخطة ، هم أيضاً ، سوى التوق إلى الثورة الدائمة لأن المظهر ، على اعتبار انه لا شيء في ذاته ، يتزع ، دائماً ، إلى التقرب من الواقع ويجب فصله عنه باستمرار من أجل اعادة خلق عالم وهمي ، المجتمع المسبق التصور الذي يظن انه المجتمع المقبل . وكذلك ، فان بعض عتري في الأدب المحدثين يربلون « تحرير » اللغة من كل اشارة إلى الكينونة .

ينجم عما سبق ، ان المجتمع المحافظ التقليدي ، مجتمع مملكي رأس المال المزمين والكيانات الاجتماعية غير الملموسة ، هو صورة أخرى لمجتمع وهمي لأن التطابق سير ، لا نهاية له ، للمظهر نحو الكينونة ، وللكينونة نحو ما يظهرها . ولا يقدم بعض صفات الموضوعية سوى مجتمع متحرك يعاد فيه ، باستمرار ، وضع ادعاء المظهر — ادعاء الأقوياء ومتنفذي اللغة الرسمية — كشف الواقع موضع المسألة .

ويكون المجتمع « الموضوعي » هو المجتمع الذي يوفر لانتشار اللاتيات التي تولفه شروطاً متساوية . لقد كان لدى السريالين ، على طريقتهم ، ضمن ضرورة معالجة كل اللاتيات على الصعيد نفسه « الفعل السريالي الخالص يقوم على اطلاق النار عشوائياً على الجمهور » ، وذلك كما لو كان يعود إلى الارهابي ، في عالم غتتل ، القيام بوظيفة ذراع السلطة . ومن الأفضل ان تحمل المساواة أمام القانون محل المساواة أمام الصلدة .

ان الثورة تتابع الحلم المستحيل للماركس المستبسل في اثبات عدم وجود أسس عقلانية (واقعية) للاقتصاد السياسي . وهي ، في صورتها الخالصة ، « رأس المال » ، محاولة عظيمة ويشعة لاتكار الكينونة ،

لاخضاع العالم لمشينة الانسان . ان المجتمع الليبرالي ناجم عن وعي
كون لا شيء « ثابت ولا مستمر » ، الا انه يجب ان لا ينجم عن هذا
الانعدام في الثبات ان قيمة الأشياء ليست سوى مظهر .

والسبيل التحريري الوحيد المفتوح أمامنا هو رد النظام الاقتصادي
— والسياسي — إلى الموضوعية . وعند ذلك ، يكف عن ان يضغط
علينا ، في كل برهة من حياتنا ، بطرائق عمل سيكولوجي قادرة
على ان توحى أليتنا بحاجات تقيدنا . وأخيراً ، فان الخيال ، وقد تحرر
من التحريضات المستمرة للدعاية للدولة أو للجهاز التجاري والأعلاني ،
يستطيع ان ينتشر بكل حرية في عالمه الخاص (الفن ، الحب ، أوقات
الفراغ ...) . ان رد الحياة الاجتماعية إلى العقلانية ، أي إلى الواقع ،
هو ما سوف يمكن ، مجدداً ، من فتح الباب على مصراعيه في مجال
الممكنات حيث يوجد هذا المجال جديداً .

ان هوراسيوس ، أكثر الكتاب كلاسيكية ، يكتب ، في الليث
الناسع ، من كتاب « فن الشعر » ، وهو كتاب مدهش يبدأ بوصف
لوحة خيالية ، يرسم من نوعها في القرن العشرين ، صورة امرأة
جميلة لها عرق جواد وريش ملونة ، ان هوراسيوس يكتب مايلي :
« لقد كان للرسامين والشعراء ، دائماً ، سلطة التجرؤ على كل
ما كانوا يريدون (١٤) » .

واختيار كلمة « سلطة » ذو دلالة . ذلك انه اذا عاني كل الناس ،
كما يقول ماركوز ، اغراء التجرؤ وعيش كل ما هو قابل للتصور ،
فإنهم لا يملكون سلطة تنفيذ هذا الهدف ما لم يكونوا شعراء (١٥) ..

قضية تلخص كل الاقتصاد المعاصر

ارغم ليون والراس ، بعد ان اقام القيمة على « الحاجة » ، على ان يصدر ، منذ عام ١٨٧٤ ، هذا الحكم الذي يلخص كل الاقتصاد المعاصر ، العملي منه والنظري : « في ظاهرة التبادل .. ، يجب ان يعد الطلب الواقعة الرئيسية ، وان يعد العرض ثانوياً (١٦) » . ان ليون والراس ، ومعه كل علماء الاقتصاد الذين ينتمون إلى هذا التصور (وعلى رأسهم كيتز) ، يجهلون ، دون شك ، دياكتيكية السيد والعبد : انهم لم يريدوا ان يفهموا ان اعطاء الأولوية للطلب يؤدي ، حتماً ، إلى تأكيد القوة الكلية للعرض ، كما تبين سيطرة الاعلان كل يوم (١٧) .

الا ان المذهب « الحديث » يردنا بعيداً إلى وراء حتى ولو كان يؤسس مجتمعاً جديداً من وجهات نظر عديدة . لقد كان علماء الاقتصاد المبتدئون ، في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، يقيمون ، عامة ، مدلول القيمة على معطى ذاتي للوعي . وهكذا صاغ كوندياك ، قبل منغر وجيفونز ووالراس ، بمائة عام ، نظرية القيمة القائمة على المنفعة والتندرة بتعايير لم يكن من شأن هؤلاء الممثلين الثلاثة للمدرسة الفضية ان ينكروها . ولكن كوندياك ، وهو أكثر تبصراً بكثير من مكمليه ، كان قد أدرك جيداً انه (على اعتبار) ان قيمة الأشياء تقوم على نفعها أو ، وهو الأمر نفسه ، على حاجتنا أو ، وهو الأمر نفسه أيضاً ، على استعمالها الممكن من جانبنا ، فانه كان ينجم عن ذلك اننا كنا محمولين على اعطاء قيمة للأشياء الصالحة لتلبية حاجة راحة « يحس بها » كما يقول ، أكبر من تلك التي نعطيها لحاجة بعيدة (١٨) .

ان مجتمعاً تحركه السيكولوجية هو ، بطبيعة الحال ، مجتمع متلور للبحث عن التلية القورية القصوى ولو كان ذلك على حساب تلبية حاجات مقبلة تبدو ، بسبب بعدها ، أقل إلحاحاً : فكل شيء يبدو كما لو ان لا مبالاة نبالة القرن الثامن عشر المسرفة الاتفاق والأثانية قد غرست في طبقات متزايدة الاثناع من السكان . وهذه احدى صفات مجتمعنا الحديث . فبعيداً عن ان يكون « ديمقراطياً » بالمعنى الكامل للتعبير ، وهو ما يقتضي منه شيئاً من فضيلة البساطة لأن شعباً راشداً لا ينظر إلى أعلى ليجد فيه نموذجه ، يقلد ، بمقدار متفاوت من الابتدال ، العادات السيئة للطبقات الغنية (١٩) : التباهي وضروب الابتذال العابرة .

ان النظرية التي تقول ان القيمة تتوقف على العمل هي محصلة ابانة منطقية طويلة . فهي ، كما كتب ميشيل فوكو ، علامة كون الانسان قد اظلت ، في نهاية القرن الثامن عشر ، من سيطرة « هذا العلم الذي كان يقيم المعرفة على ترتيب التصورات ... فلم يعد الاقتصاد يجد مبدأه في أفعال التصور ، بل في جانب هذه المنطقة الخطرة التي تواجه الحياة ، فيها ، الموت . فهو يرد ، اذن ، إلى هذا الترتيب لتأملات على ما يكفي من الالتباس كي نستطيع تسميتها انثروبولوجية : فهو يتعلق ، فعلاً ، بالصفات البيولوجية لجنس بشري بين مالتوس ، في عصر ريكاردو نفسه ، انه يتزع ، دائماً إلى التنامي ، اذا لم يلق علاجاً أو قسراً . وهو يتعلق ، أيضاً ، بوضع هذه الكائنات الحية المهددة بأن لا تجد في الطبيعة التي تحيط بها ما يؤمن حياتها . وهي تدل ، أخيراً ، في العمل ، وفي قسوة هذا العمل

تقسيها ، على الوسيلة الوحيدة لانكار العوز الأسامي والانتصار ، لحظة ، على الموت . ان وضعية الاقتصاد تسكن في هذا الهواء الانثروبولوجي . والانسان الاقتصادي ليس ذاك الذي يتصور حاجاته الخاصة والأشياء القادرة على اشباعها . انه ذاك الذي يقضي حياته ويستعملها ويفقدها في الافلات من وشوك الموت (٢٠) ... » . ويمكن للمرء عند قراءة هذا النص ، ان يظن ان ريكاردو هو الذي اخترع عبارة « بعرق جبينك تكسب خبزك » .

ولتذهب أبعد من ذلك . ان الانسان ، في أي مجتمع كان ، على حق ، من حيث هو فرد ، في تفضيله الحاضر ، وبالتالي فان شيئاً يمكن استعماله حالاً سوف يبدو ، بصورة طبيعية ، أكثر ضرورة من شيء لن يمكن استعماله الا فيما بعد . وان اعتبار واحداً يستطيع إيقافه عن الرغبة في استهلاك ذلك الشيء دون انتظار : هذا الاعتبار هو انه يدفع ثمناً أدنى لو انتظر . وهنا ما يحدث ، على وجه الدقة ، في اقتصاد تقوم ، فيه ، قيمة الأشياء على كلفتها لأن المرء يلحظ ، اذا حسب حساباً للكلفة ، ان زرع حبوب القمح اربح من صنع دقيق منها .

ان ادخالنا المستقبل في حسابنا هو ، وحده ، الذي نعي ، بواسطته ، كل الأهمية التي يمثلها فكر آدم سميث ودافيد ريكاردو اللذين ادخلا الفكرة القائلة انه اذا كان على بضاعة ما ان تكون نافعة حتماً لتكون لها قيمة سلعية ، فانها لا تستمد قيمتها من نفعها . وقد ادخل سميث وريكاردو هذه الفكرة لاقامة الاقتصاد السياسي الوليد فوق أرض أكثر استقراراً من التقدير الذاتي للحاجات . ويجب ان تكون

لإقامة القيمة على الكلفة عملاً هذه النتيجة البالغة الأهمية : ان القيمة النسبية للأشياء لا تتوقف ، حصراً ، على كون هذه الأخيرة يمكن ان تستعمل الآن أو غداً . لقد كان المستقبل موضوعاً ، في الاقتصاد السياسي ، على المستوى نفسه الذي وضع ، فيه ، الحاضر ، بل على مستوى أعلى . والقرن العشرون ، يعودته إلى التصورات السابقة للقيمة ، غفل ، للسبب نفسه ، عن السر الذي يفسر لماذا كان القرن التاسع عشر ، مع تساوي كل الأمور الأخرى ، أكبر فترة تراكم لرأس المال في التاريخ : فما زالت الثقليات المشتركة وبيوت السكن ، بل والمدارس ، دون ان نذكر الأبنية الواصلة بين المحيطات ، بكاملها ، تقريباً ، ميراثاً من القرن الماضي في عدة بلدان (بما فيها ، وخاصة ، افقرها) . والقرن العشرون ، يخططه و « اسقاطاته » ذات الأجل الطويل ، يحلم بالمستقبل بصوت مرتفع ، ولكنه يفرق في «الحاضر الجميل والأبقى » .

ان العيش في الحاضر هو ، بشكل ما ، أعلى صور الحياة الفردية . الا انه يلزم على وجه الضبط ، من أجل ان يستطيع الأفراد ان يعيشوا في الحاضر ، من جيل إلى جيل ، مجتمع يتشرب ، من جانبه ، جماعياً في الديمومة . وسوف يلاحظ هواة المقاربات ان جيد كان يكتب « الأغذية الأرضية » في البرهة نفسها التي كان علماء الاقتصاد « النفعيون » يتصورون فيها ، والمصيبة هي ان ناثاناييل لم يعد يستطيع ، بعد ثلاثة أرباع القرن من النفعية البورجوازية ، ان يفرح في أنهار نقيه . وهو اذ يأكل ثماراً دون طعم ، يتنفس هواء فاسداً ولم يعد يسمع تغريد الشحرور .

ان ازدهاء المستقبل ينعكس في مذاهب المرحلة . لقد كان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يميز ، في الظواهر الاقتصادية ، بين الأجل القصير والأجل الطويل الذي يمتد على عدة أجيال على اعتبار ان مكانة هامة قد اعطيت ، في المحاكمة الريكاردية ، لتكثيف الديموغرافيا مع طلب العمل وتزايد الثروات الخ ... وأفق كينز أكثر محدودية . فمعلم الفكر المعاصر يهتف مازحاً : « سنكون كلنا ، على المدى الطويل ، امواتاً » . ان الهندسة اللاقليدية التي يدعي تصورها ينقصها ، أساساً ، بعد . فهي ، في الزمان ، معادلة لما هي عملية الهندسة المسنونة في الفراغ . انها لا تحيط بالظواهر الا في الأجل القصير .

ان التشنج على اللحظة الراهنة يطبع بطابعه كل المفردات الاقتصادية التي تستعمل في عصرنا : فإنه يجري ، بصورة شائعة ، الحديث عن « الأعباء » التي ترهق ، بها ، اعادة الشيوخ وتربية الأجيال الفتية كاهل السكان العاملين في حين ان المجتمع لا يفعل في الحقيقة ، ابداً ، شيئاً بخلاف رده للشيوخ قسماً من دخل عملهم لم يستهلكوه واستخدم في تراكم رأس المال : وبعد كل شيء ، فان استهلاك السكان العاملين يؤلف ، هو نفسه ، « عبئاً » على المجتمع اذا كان ، كما هو الأمر حالياً ، يبدد التراث الاجتماعي باهمال تجديد التجهيزات الجماعية وزيادتها وتلويث مياه الأنهار الخ ... أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، فان البرهة الحاضرة ، وهي ليست سوى برهة انتقالية وبرهة تتشرب ، فيها ، الفاتية ، لم تكن متميزة عن البرهة المقبلة ، وطريقة معالجته للزمن هي التي تكشف ، إلى أقصى الأعماق ، طابعه كعلم اجتماعي وحياده شبه البيولوجي .

هوامش والفصل الأول

- ١ - كتب ميلتون فريدمان يقول : « جميعنا كينزيون بمعنى ما » .
- ٢ - جان باتيست ساي (١٧٦٧ - ١٨٣٢) يعد ، أحياناً - بعد سميث وريكارد - أحد مؤسسي المدرسة الكلاسيكية الثلاثة .
- ٣ - الذي يسميه كينز « الكفاية الهامشية لرأس المال » .
- ٤ - كل التحليل الماركسي لنشوء الأزمات هو ، أيضاً ، نقد لقانون ساي . ويحيل إلى ماركس أنه يستطيع اثبات كون الانتاج الرأسمالي ينمو مستقلاً عن الطلب ، وهذا الاستقلال العرض والطلب هو الذي يرى ، فيه ، منشأ الأزمات الدورية .
- ٥ - النظرية العامة ، ص ٣٨ و ٣٩ ، ترجية إلى الفرنسية جان دولو وجيتلي ، منشورات مايو ، باريس . إن جاك روييف كان أول من ميز بين النظريات الاقلدية والنظريات اللائقية في العلوم الاجتماعية ، وذلك في كتابه « من العلوم القبلية إلى العلوم الاخلاقية » الصادر عام ١٩٢٢ .
- ٦ - ليس ما تقلب على البطالة التي ولدتها الأزمة في الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة مستلهمة من كينز ، بل هو التحضير للحرب ثم الحرب . وسوف يقال إن التحضير للحرب ثم الحرب قد مولا بالطرائق الكينزية ، الا انه لم تكن هناك حاجة إلى كينز لمعرفة كيف تحول حرب بالتضخم . والبلدان التي تجاوزت أزمة الثلاثينات الكبيرة هي تلك التي استمرت في المراهقة على التقسيم الدولي للعمل بحفاظتها على سياسة مفتوحة على العالم الخارجي . واصدق مثال هو مثال السويد التي لم تنجح ، حل هذا النحو ، في استبعاد البطالة لأنها كانت « اشتراكية » بل لأنها كانت تأخذ بسياسة التبادل الحر . ان كينز قد اوصى ، عام ١٩٣٩ ، باقتصاد وعاء مغلق . وما كان ينبغي ان يفعل هو فتح الحدود .
- ٧ - سوف نرى ، فيما يلي ، ان تقلبات معدل الربح تدفع سبباً اخر لتحول قيمة تبادل السلع .

٨ - رأس المال ، الكتاب الاول ، القسم الاول .

٩ - بيلي ميلفريدو باريتو ، وهو عالم اقتصاد واجتماع ايطالي ومن مؤسسي النظرية الحديثة . مبدأ التمة اسم Ophelimité وهو تمييز مأخوذ من كلمة يونانية تعني ما هو « مجز ومريح » .

١٠ - اذا اصلينا هذه الكلمة لوسع معانيها ، فان النافع هو المرغوب فيه سواء اكان .. جيداً « أم « سيئاً . فالتبع لنفع نفع المنجز .

١١ - هذه المقدمة مذكور بها في الصفحة الأولى من مباديء « ريكاردو » .

١٢ - نظرية البحر ، منشورات البين ، شيكاغو ، ص ٣٨ - ٣٩ .

١٣ - ان نظاماً لبرالياً حقاً يكون على العكس من النظام الارادوي ، من طبيعة بيولوجية . ولا ينبغي حل الاقتصاد ، في المجتمع البشري ، ان يلعب دوراً آخر خلاف دور المدة في الجسم البشري .

١٤ - يدين هوراسيوس ، في الحقيقة ، هذه اللوحة التي يصفها ، لكنه يطلب من قارئة ان يعجب لهذه الاداة لأنها ليست بدهية - على اعتبار ان الرمايين والكتاب سلطة التجرد على كل شيء .

١٥ - اي بشرط ان لا يكونوا ذاتيين ، ويكتب نيتشه (ولادة التراجيديا) : « يبدو لنا الفنان الذاتي ، دائماً ، فناً فناً ، وما تقتضيه في كل انواع الفن وفي كل مستوياته هو ، قبل كل شيء ، وخاصة ، الانتصار على الذاتي ، تحريرنا من الأنا وفرض الصمت على كل مشقة ورغبة على اعتبار أننا لن نستطيع ، قط ، الايمان بأدنى خلق لفن حقيقي دون موضوعية ودون تأمل خالص ومتجرد . ومن أجل ذلك يجد علم الجبال لدينا نفسه ، في البدء ، أمام هذه المسألة : كيف يستطيع الشاعر الفنان ان يكون فناً وهو الذي ، بموجب خبرة القرون ، يقول ، دائماً ، « انا » ويتشدنا كل التشكيلة الملونة لمواقفه وشهواته ؟ » .

١٦ - هذه العبارة مأخوذة من « عناصر الاقتصاد السياسي الخامس ، الدرس الخامس .

١٧ - ان غالبريت الذي اعتد ، في البدء ، ان المستهلك في مجتمعتنا ، ملك يشرح ، الآن ، انه لم يعد يمكن للصناعة ان تعتمد على تقنيات مزاج الاستهلاك (كما لو ان الموضة كانت ، في يوم من الأيام ، خلقاً تلقائياً من جانب المستهلك) على اعتبار ان الانتاج قد

اصبح معقداً جداً وان الفاصل الزمني المتضخم بين قرار الاستثمار وبرهة وضع النتاج في السوق قد طال . ومن أجل ذلك اكتسبت « البنية التكنولوجية » قوة اذ وجد المستهلك نفسه ، من جهة ، مسرف السعادة في ترك نفسه يقتنع بالاعلان الموضوع في خدمة البنية التكنولوجية.

١٨ - الا ان كونديك حدس القيمة - كلفة الانتاج ، فهو على اهبة اعتناقها في مقطعين من معوله الجدير بالاعجاب : « التجارة والحكومة منظوراً اليهما كل بالنسبة للآخر » . ولا يتقصه سوى اداة التحليل التي يؤلفها التمييز الاساسي بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل التي اجراه ادم سميث . وقد صدر كتاب « التجارة والحكومة » عام ١٧٧٦ ، وهو عام نشر مؤلف ادم سميث ، للكثير حول « ثروة الامم » .

١٩ - يشرح اورتيغا اي غاسيت ، في ترجمته للفنان غويا ، انه اذا اكان لا فخر للناس في اسبانيا حركات متأنقة ومشية رشيقة ، فذلك يعود إلى ظرف خاص في حياة الأمة الاسبانية هو : ان الأرستقراطية لديها ، سقطت ، منذ نهاية القرن السابع عشر ، إلى درك كتمت منه ، على عكس ما جرى في بلدان اوروبا الأخرى ، عن ان تكون نموذجاً لبقية السكان . ولذلك ، اخترع الشعب نفسه نظام اتصاله الخاص .

٢٠ - الكلمات والأشياء ، منشورات غاليمار .

• • •

الفصل الثاني

الأكسير

وصف سريع «سبق أجرأوه»

لنلق ، قبل ان نمضي أبعد من ذلك ، نظرة على المشهد الذي يتشر يومياً تحت أنظارنا . ان الغزارة العتيدة التي نتمتع بها لا تبدو ، لأول وهلة ، خديعة . فأنها لواقعة انه يتوفر لمعظم الرجال والنساء في أكثر البلدان تقدماً تقنياً على الأكل ، عدد من الخيرات المادية أكبر بكثير مما توفر لآبائهم وان هذه الخيرات تقابل ، في أحوال أكثر مما يقال ، حاجات أساسية دون ان نحسب حساباً لكون لا شيء يسمح ، من جهة نظر الاقتصاد السيامي ، بالتمييز بين حاجات قد تكون « صناعية » وأخرى قد لا تكون كذلك : فكل حاجة هي حاجة حقيقية شريطة ان تعانف . وليس هناك ، قليلاً (الا فيما يتعلق بأسباب . تتصل بالنظام العام) ، سبب لرفض تلبيةها

الا ان هنا الازدهار النسبي لا يمضي دون مقابل . فلتنبه إلى شروط العمل والحياة في البلدان التي تسمى « غنية » أو مصنعة : فلا يمكن ان لا يسترعي انتباهنا الاضطراب الدائم الذي يميزها . ان إيقاع الحياة ، في المصانع والمكاتب ، منهك في غالب الأحيان ، وأقل المراقبين اطلاعاً يدهش اذ يرى ان التقدم العظيم والتصل

في التقنيات لا يخفف من مشقة البشر الا بمقدار ضعيف ، هذا عندما لا يتفاهم بها .

وهناك سمة أخرى لمجتمعنا هي ان المستهلكين لا يتركون ابداً . فهم معرضون ، دائماً ، من جانب جهاز اعلاني هائل يتعقبهم دون انقطاع من أجل ان يشتروا أكثر ، من أجل ان يجربوا منتجات جديدة ، ان يقوموا برحلات جديدة ، ان يستعملوا تسهيلات جديدة يبدو أنه يجري التفتش في خلقها خصيصاً من أجلهم ، ولئن يكون هذا الوصف السريع الذي جاء بعد كثير غيره كاملاً ما لم نضيف اليه طرفين آخرين معروفين جيداً ، هما أيضاً ، الا اننا نخطيء بعدم ربطهما بسبب واحد .

الاول هو ان تلبية حاجات الجمهور العامة تبقى مهمة على الرغم من الزيادة المستمرة في الانتاج . فهناك أسر كثيرة تسافر لقضاء العطل ، ولكن عدد المدارس ما زال غير كاف . وفي فرنسا وانكلترا ، وفي بلدان كثيرة أخرى ، يجري تحمل نفقة شراء أقل دواء ، الا ان المرء يلاحظ ، عندما يصاب بمرض جدي ، انه ربما كان أفضل لو كرم المجتمع المزيد من الاعتمادات لبناء المستشفيات وأقل بما هو قائم لتسديد ثمن المنتجات الصيدلانية . ان عدد السيارات يتزايد سنة بعد أخرى ، لكن سكان باريس ونيويورك يتكلمون ، في ساعات الصباح الاولى وفي نهاية بعد الظهر عند انتهاء العمل ، في مترو كرية الراححة بني منذ ثلاثة أرباع القرن وبقي ، منذ ذلك الحين ، على حاله . ويتحدث الهزليون عن مدنية أوقات الفراغ ، لكن المرء يتبين في الوقت نفسه ، ان الأماكن العامة تزول من المدن وان هذه الأخيرة التي أصبحت أمكنة عبور كفت عن ان تكون حواضر .

وهذا التوزيع القاصر للموارد بين مختلف الفعاليات ، هذا التراكم غير الكافي لرأس المال الاجتماعي ، يقابلهما ، على الصعيد الجغرافي ، اختلال في التوازن آثاره ادعى إلى الخوف منها أيضاً . فمجتمع الاستهلاك لا يوجد الا في مناطق ضيقة : وان ثلاثة أرباع البشر على الأقل ، لا يحسون ، البتة ، حسناته ولكنهم يعانون عواقبه معاناة تامة . وانه لوهم ان يظن المرء ان « ازدهار » أكثر البلدان انتاجية ، كما يفهم اليوم ، عامل نمو بالنسبة للبلدان الأخرى .

الانسان الاقتصادي ليس روبرتا

كانت التجارب العلمية ، في القرن الثامن عشر ، أيضاً ، تسليمة اجتماعية تقريباً . فقد كتب أحد المعاصرين يقول : يملك السيد المركزي (س) ... مكتب فيزياء جميلاً جداً ، ولكن الكهرباء هي جنونه ، ولو كانت الوثنية ما زالت سائدة ، فانه كان ليشيد ، دون شك ، معابد كهربائية ... لقد كان يعرف ذوقه ولا يجهل اني كنت ، أيضاً ، مأخوذاً بهوس الكهربائي . ولذلك دعاني إلى عشاء كان يجب ان تحضره ، كما قال ، الرؤوس الكبيرة لسلك المكهربين والمكهربات (١) . ويجمع اليوم ، كذلك ، بعض الأصدقاء للحديث عن اصلاح النظام التقليدي الدولي .

لقد كانت أية سيولة كبيرة وأي كاهن في البلاط يستطيعان اصدار مذكرة في التمييز أو التاريخ الطبيعي وان يؤخرا ، من جانب بعضهم على الأقل ، مأخذ الجدل شريطة ان يستعملا أسلوباً مقبولاً . ذلك ان العلم لم يكن قد أصبح ، بعد ، الهيمنة النظامية للمعارف التي صار اليها منذ ذلك الحين . فهل نستطيع ان نخيل ،

اليوم ، كاتباً في كل موضوع ينشر مؤلفاً حول الشوارد ووظائف الكبد ؟ ان هذا الغش سيفضح قبل ان يطبع الكتاب بكثير .

كيف حدث ان السد الذي يقيمه الذهن التقدي في وجه « الادهاش » قد غرق تماماً تقريباً بالنسبة لكل ما لا يتصل بالرياضيات أو العلوم التجريبية ؟ كيف حدث ان المرء لا يسمى ، اليوم ، إلى تقديم براهين ، بل إلى بيع أفكار ؟

ان ملاحظة التوابض التي تحرك الاقتصاد المعاصر هي أحد السبل التي نستطيع ، بواسطتها ، ان نعين سبب هذا الهوان العام تقريباً . ان المدرسة الكلاسيكية قد بينت ان كل عرض في السوق يطلق مثله الخاص شريطة ان يتحقق عدد ما من الشروط (سوف نرى ما هي) . وعلى أثر الحرب العالمية الاولى ، ولأسباب سوف نحاول توضيحها بدأ النمو الاقتصادي يجري بموجب مخطط معاكس . وحمل كينز الذي استخلص من أفكار والراس نتائجها القصوى إلى هذا الانقلاب تكريساً نظرياً مزعوماً ، معلناً بطلان آخر مسلمة بقيت سليمة من مسلمات الاقتصاد السيامي . وهو يؤكد ، على انقراض « قانون المنافع » العتيد ، ان العمالة الكاملة حالة خاصة لا يمكن ان تتحقق الا اذا كان « الطلب الفعلي » كافياً . فالى الطلب ، وإلى طلب البضائع الاستهلاكية بتصير أدق أيضاً ، يعود ، بعد اليوم ، دور محرك الاقتصاد . فسياسة مكافحة البطالة تبرر ، اذن ، تحريض هذا الطلب . وكيف يمكن اقناع المستهلك بأن ينفق ، حالاً ، أكبر قسم ممكن من دخله ما لم يكن ذلك باجتهاده بطعم دون انقطاع ؟ أما المدرسة الكلاسيكية ، فقد كان لها تصور مختلف

تماماً : فالمسألة كلها كانت تقوم ، بالنسبة اليها ، على تصور نظام يقود الانسان الاقتصادي ، إلى ان يجري ، هو نفسه ، التوزيع الأكثر عقلانية لموارده بين الاستهلاك المباشر والاستهلاك المؤجل (الادخار) . ونحن نعرف التقدير العاشر الذي وجه للانسان الاقتصادي . انه ليس سوى ، روبوت . وينبغي للمرء ، كي يدلي بمثل هذه الحماقة ، ان لا يكون قد حاول ، قط ، اتخاذ قرار عقلائي . فالروبوت هو الانسان الذي يقرر بناء على حوافز سيكولوجية . ورؤية الانسان الاقتصادي بوصفه نقيضاً للحرية الانسانية ، هي ، اذا استعملنا لغة هيجل ، علامة على درجة الانحطاط التي هبط اليها التفكير الاقتصادي .

والواقع هو ان مفهوم الانسان الاقتصادي لا ينتمي إلى الماضي ، بل إلى المستقبل كمعظم مفاهيم الاقتصاد السياسي الذي لم يكن يحاكم ، ومستنح لنا فرص عديدة للاقتناع بذلك ، بالرجوع إلى العالم كما كان موجوداً ، بل على فرضيات مجردة . الا ان هذه الفرضيات تزداد واقعية بقدر ما ينمو التقدم التقني وتنوع الفعالية الاقتصادية . وهكذا فان سوقاً حقيقية ، أي سوقاً يوجد ، فيها ، على مدى اقليم واسع ، سعر موحد لكل سلعة في كل لحظة ، هذه السوق غير ممكنة دون وجود وسائل اتصال فورية . ولا يبدأ الانسان الاقتصادي في ان يصبح واقعاً الا عندما تتولى وظيفة الانتاج مؤسسات يديرها مديرو الأعمال وتفتت ، بذلك ، من تزوة رب عمل - ملاك كلي القدرة أو من سيكولوجيته الخاصة . وما زال يبقى ادخال المزيد من العقلانية في سلوك المستهلك ، ولن يكون ذلك ممكناً ما لم تحرر السوق من تصرف المنتجين الذين يتصرفون على طريقة المحتكرين.

ان اول سؤال يطرح على كل صاحب دخل هو التالي : هل يجب اتفاق كامل هذا الدخل اتفاقاً غير انتاجي أم يجب رسملة قسم منه ؟ هذا السؤال لم يكن يطرح بصورة مشخصة على كل الناس في البرهة التي صيغ ، فيها ، مفهوم الانسان الاقتصادي . فقد كانت دخول غالبيتهم من البؤس بحيث ان افراضهم مفتحين على مثل هذا الاختيار هو من قبيل الاندفاع بهوى التجريد إلى درجة اللوق السقيم . وفضلاً عن ذلك ، فان الخبرة التاريخية تبين ان تفضيل المستقبل فرض بطريقة قاسية (كان الحصول على الادخار الاجباري يتم في نموذج القرن التاسع عشر من الرأسمالية ، كما في الاشتراكية « الستالينية » بالوسيلة نفسها : خفض الأجر إلى الحد الأدنى) . الا ان الاختيار أكثر حرية ، اليوم ، بفضل ارتفاع المداخيل .

لقد كان للاقتصاد السياسي الكلاسيكي رؤية لعالم تستلهم ، فيه ، القرارات الاقتصادية من الحساب . أما الاقتصاد السياسي المعاصر ، فهو يستمد انجيازه إلى الذاتية المطلقة من الطلب الذي يكرس ، في الواقع ، عبوديته . ان كينز يقول ، صراحة ، ان « النزوع إلى الاستهلاك » الذي يحضي به احتفاء عظيم هو « تفضيل سيكولوجي » .

السحر

يلي ذلك ان العالم الوراسي أو الكينزي هو عالم لا يملك ، فيه ، المجتمع بكامله وسيلة لضمان العمالة الكاملة لأعضائه سوى التأثير في « تفضيلاتهم السيكولوجية » . ان هذا العالم يعيد السحر ، بطبيعة الحال ، إلى مرتبة الشرف : فالقضية الكبرى لم تعد الاقتناع ، بل أصبحت احداث تأثير في اللحن .

والمنهج الوحيد للإدارة الاقتصادية ، بالنسبة للسلطات العامة
كما بالنسبة للشركات الخاصة ذات التواطؤ التام ، هو ممارسة تأثير
على المواطن المتزايد الخضوع لوظيفته كـ « طالب » في السوق .

ولا تستطيع أية عملية من طبيعة تجارية ترمي إلى إثارة « تفضيل
سيكولوجي » في الحد الأقصى سوى تصفية الفرد على اعتبار انه
سيكون من المستحيل ، مادياً ، القيام بها اذا أخذت في الحسبان
سيكولوجية كل فرد : فلا يمكن محاولة القيام بها بصورة معقولة
مع وجود فرص للنجاح الا اذا اقتصرنا على ايقاظ وتجميد لمشاعر
يحبها كل الناس ولا يحس بها ، في الوقت نفسه ، أحد . ففي الغرب
تشجع إثارة جنسية رديئة النوعية تشبه الفحش . أما في الشرق ،
فهي ممنوعة . وليس المجتمع الاشتراكي هو القادر على اخراجنا
من عالمنا؛ فليست لديه أية اجابة صحيحة عن تساؤلاتنا ليس سوى
مقلوب لمجتمع الليبرالية الرديء النوعية الذي نعيش فيه .

ولن تستعاد الحرية ما لم نحور اللبثية من سيطرة التجارة ،
(والسياسة) . ولا نستطيع أكثر من الدلالة على السبيل الذي يجب
ان نسلكه لنقترب من هذه الحالة . انه يقوم ، خاصة ، على تأسيس
الاقتصاد السيامي ، من جديد ، على مفاهيم موضوعية . ويجري
التساؤل ، أحياناً ، عما اذا كان الاقتصاد السيامي سوف يستطيع ،
قط ، ان يدعي ضبط العلم . ان هذا الأمر قليل الأهمية ، فالجواب ،
في الحد الأقصى ، هو : هل يكون علم ما مكتملاً قط ؟ والمهم إلى
أعلى درجة هو ان نعرف ما اذا كانت المسائل الاقتصادية سوف
تقارب وتعالج ، أخيراً ، بموجب المناهج العلمية أم ما اذا كان

سيجري.الاستمرار في تقديم حلول لها تنتمي إلى الشعوذة : ان
كينز (٧) يقول : « نحن واقعون تحت اغراء ان نرى في النقد
اكسيراً ينشط فعالية النظام » .

اكسير ! هذه هي كلمة الفصل في الاقتصاد السيامي المعاصر :
انها لم تغب عن مؤلفنا ، فهو يعبر جيداً عن أعماق فكره . وكيف
يمكن ان يكون الأمر خلاف ذلك ؟ فعندما يقتصر الاقتصاد السيامي ،
في سبيل منع البطالة ، على التشجيع الثابت للزروع إلى استهلاك منتجات
متناقصة النفع ، أي على طرح نصيب من الثروات المخلوقة ، متزايد
باستمرار ، عن طريق الاستعمال الفوري ، فانه يكون مرغماً ، حقاً ،
على الأخذ بثلاثة أدوية صالحة للعلاج الغريب الذي توصي به .
فالدليل الحقيقي لمناهج تحريض الطلب السيكولوجي هو الخلق المتعمد
لوسائل نقدية متزايدة الوفرة ، دائماً ، توضع في التداول دون أي
رجوع إلى قيمة الانتاج . فالنظام النقدي يكف عن ان يكون في
خدمة الانتاج ، أي في خدمة العمل . فهو ليس سوى تابع للطلب .

وتبين التجربة انه بضحي برأس المال للاستهلاك في البلدان
المسماة رأسمالية ، وانه بضحي بالاستهلاك في سبيل رأس
المال في البلدان الشيوعية . وربما دهش القاريء لوصول المؤلف ،
في نهاية عرض حول التحريض على الاستهلاك القسري ، إلى اعتماد
الاقتصاد كما يمارس في بلدان الشرق . الا انه يكفي القاريء ان
يتبين ان الاولوية المعطاة ، في هذه البلدان ، للصناعة الثقيلة او لأية
صورة استثمار أخرى ، هي في تصف الاولوية المعطاة للاستهلاك
في بلدان الغرب. والدليل على كون الاقتصاد يدار في العالم الاشتراكي

بصورة (أكثر) تصفية من الصورة التي يدار بها في العالم «الرأسمالي» هو ان توزيع الموارد ، في كليهما ، لا ينجم عن التفاعل الحر لإرادة المساهمين في الحياة الاقتصادية ، بل يجب ان يفرض بالتأثير في سلوكهم التلقائي الذي يكون من شأنه أن يقودهم إلى مزيد من الادخار هنا (في الغرب) وإلى مزيد من الاستهلاك اذا منحت لهم الفرصة هناك (في الاتحاد السوفياتي) . والتأثير السيكولوجي الذي يمارس (عن طريق الاعلان ، التسويق . .) في البلدان التي تسمى نفسها ليبرالية ، من أجل تنشيط الطلب ، يقابله ، في البلدان ، التي تسمى نفسها ماركسية ، التأثير السيكولوجي الذي يمارس بواسطة دعاية الدولة من أجل التحويل عن الاستهلاك . فكلتا العالمين لا يعطيان صياغة موضوعية للاقتصاد الذي ليس هدفه ، كما يظن بسرعة مسرعة في الغرب (وفي الشرق نفسه اليوم) ، الحصول على ربح أقصى ، بل خلق الشروط التي يخلق العمل الاجتماعي ، ضمنها ، الحد الأقصى من الثروات . واذا تحققت هذه الشروط ، فان سعي المشروعات وراء الربح وسيلة مناسبة لبلوغ هذه الغاية .

ان كلمة « تصفي » تعني ما هو منتج بالارادة وحدها (٣) . وكون هذه الارادة تمارس في خلية الصالح العام لا يغير شيئاً في الموضوع : فاقصادنا الحديث الارادوي (٤) هو ، بالتعريف ، اقتصاد تصفي . وهذا الأمر ناجم ، بالضرورة ، عن طبيعته الذاتية التي تميز الانتصار المؤقت ، والمكرس لأن يستمر أيضاً ، « النفعين » على الكلاسيكيين .

صوامش والفصل الثاني

- ١- نص وارد في كتاب غاستون باشلار : تشكل الروح العلمية .
- ٢ - النظرية العامة ، الفصل الثالث عشر .
- ٣ - تعريف ليقويه هذا امتعيد في اللاروس على الصورة التالية . « ما هو منتج بارادة البشر وحدها أو بارادة انسان خاص » .
- ٤ - تميز جديد فاعل غالباً ما يكون منشؤه الفصد للشعوري أو اللاشعوري لاغفاء فكرة عضيلة .

• • •

الفصل الثالث

هل الاقتصاد الليبرالي فردي ؟ الإرادة الحسنة

يقوم الاقتصاد الليبرالي على انه مذهب « فردي » ، ولم يكن هذا المأخذ الذي ينصب عليه ، منذ ما يقرب من قرن ، قليل الاسهام في الخفض من شأنه لدى الاتلجسيا والصحفيين والمامة والرأي العام بصورة عامة . فالسعي وراء نظام أكثر « انسانية » لم يبدأ اليوم . ويكفي ، في نظر بعضهم ، تجديد الليبرالية ببث روح « اجتماعية » فيها . ومن هنا التصف الجاري ، منذ أمد طويل ، في استعمال تعبير « الاقتصاد الجديد » . فعند ما نشر الفريد مارشال ، في نهاية القرن التاسع عشر . اول كتبه ، حيى النقاد مجيء « الاقتصاد السيامي الجديد » . اكان ذلك بسبب اسهامه النظري ؟ ان الخطوة التي لقيها مارشال لدى الصحفيين والجمهور المثقف كانت تعود ، بداهة ، إلى شيء آخر ، أي إلى كونه قد ادخل في مؤلفاته ، حسب مألوف العصر ، تأملات اخلاقية قد يجد كثيرون ، اليوم ، ان لامكان لها في كتاب اقتصاد سيامي (١). ومن الخطأ ان تظن ان النمط الراج قد تغير تغيراً اساسياً حول هذه النقطة : فقد جعل وريثة كينز ، في الولايات المتحدة ، خلال المرحلة الديمقراطية (كيندي - جونون) ،

من انفسهم ، المبشرين بما سموه ، أيضاً ، « الاقتصاد الجديد »
 الذي جاء رواجه - على الرغم من ابتذال التعبير عنه وضعف
 تحليلاته (٧) - من انه كان يتحدث ، في كل سطر ، عن « العمالة
 الكاملة » والنمو كأهداف جديدة (جرى تجاوزها من قبل ..) ،
 في حين ان الاقتصاد السيامي يتخذ ، منذ البداية ، مهمة صريحة هي
 تعريف الشروط التي يجب تحقيقها من أجل استعمال أفضل لكل
 الموارد المتوفرة وانه اذا كان لم يستعمل ، خلال فترة طويلة ، تعبير
 « العمالة الكاملة » الا بصورة طارئة (التعبير موجود ، من قبل ،
 لدى ريكاردو في صورته الحالية) ، فذلك لأن العمالة الكاملة ،
 بالنسبة اليه ، أمر بدهي . وقد عقب « الاقتصاد الجديد » جديد
 الاقتصاد الجديد (المستلهم من ميلتون فريدمان) ، ولكن هذا الأخير
 يستحق ، بالأحرى ، اسم « جديد الاقتصاد القديم » لأنه يستعيد ،
 لمحاربة الحجب « الكيترية » ، قسماً من النظرية الكلاسيكية فقط
 ويتمسك ، بالنسبة لما بقي ، بمذهب المدرسة السيكلوجية .

أما بالنسبة للذين يعتقدون ان مراجعة البناء القديم لا تكفي بل
 يجب هدمه من أجل « بناء الاشتراكية » ، فيتفق لهم ، أيضاً ، ان
 ينبغي أملهم في نظامهم . وكما يلتجئ آخرون إلى الليبرالية الجديدة
 فانهم ، هم ، يحذرون أنفسهم من عجزهم عن تغيير العالم بصيغة
 جديدة هي : الاشتراكية ذات الوجه الانساني . فلاشراكيون
 الجدد يعرفون ، إذن ، بهيئتهم أكثر مما يعرفون بأفكارهم . وليس
 ما يميز نظامهم هو انه لم يطبق ، بعد ، أبداً (فتلك هي ، عادة ، حال
 كل الأنظمة الأخرى) ، بل هو انه لم يعد يحس الحاجة إلى تعريف ذاته .

ان شعار الاشتراكيين المحدثين، كالليبراليين المحدثين ، هو الارادة الحسنة . وها نحن ، مجدداً ، في صميم الذاتية .

لقد بدا الاقتصاد الكلاسيكي مريباً دائماً . الا يدعي التوفيق بين الأتانية والسعي وراء سعادة العدد الأكبر ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؟ وعلى الرغم من ان الأمر يدور حول شعار سيامي ، فانه ينسب اليه الابعاز الشهير « اطلقوا حرية العمل » (٣). وأبرع طريقة في الخط من شأنه هو القول بأن عدة تيارات فكرية من القرنين السابع عشر والثامن عشر تلتقي فيه : الأتانية والفردية اللذان نصبهما لوك وهوم مبدأ ، أفكار المساواة لدى روسو ، نغية بتهام الخ .. ويتفق ، حين يلقي الضوء على سوابق نظرية ما ، ان يكون القصد الحقيقي جللي ، أي تحديد تاريخ لها . فاذا كانت نظرية ما صادرة عن تيارات فكرية لم تعيش بعد عصرها ، أفلا يستخلص من ذلك انها ، هي نفسها ، متقادمة واننا لسنا أمام نظرية علمية بل أمام مذهب فلسفي أو اجتماعي ؟ ان افترض البطلان هذا يقدم ، بصورة شائعة ، كدليل بلهي : فكم من الأحكام القاطعة التي تدن ، دون محاكمة ، الاقتصاد السياسي الكلاسيكي المشتق من فلسفة قرن الأتوار « أو الذي هو ، أيضاً ، » مذهب رسمي ابورجوازية القرن التاسع عشر ، قرن الأزمات والاستعمار ؟ ما زنا نقرأ في ايامنا . وهنا ، أيضاً ، يجب ان نستشهد بكيتز الذي لم يغفل ، قط ، مع محاولته احلال « نظرية عامة » محل النظرية الكلاسيكية ، انه قد نسب إلى هذه الأخيرة أشياء كثيرة لم تقلها أبداً (٤) .

الا انه ما زال ينبغي ، لتحويل الافتراض إلى دليل لا يلحظ ،

البرهان على ان التحليل الكلاسيكي لا يقدم أية سمة من السمات التي تميز نظرية علمية . فلا يمس صدق اكتشاف علمي ، البتة ، يكون مسارات الفكر التي ساعدت على فتح الطريق أمامه قد جرى التخلي عنها اليوم . ومن المحتمل ، بل وحتى من المؤكد ، ان يكون بعض كتب لوك قد اسهم في حلول الاقتصاد السياسي كما صاغه سميث ، وبعده ريكاردو . ولكن الاقتصاد السياسي لم يكن لينتظر ماركس من أجل ان يتوطد ، على القصور ، كتقد . وسوف يغربل ريكاردو ، على المدى الكامل لكتابه « المبادئ » ، فكر سميث سواء اكان ذلك لاقراره (وایجاد اسس اكثر عقلانية له احتمالاً) أم للحضه . وكان سميث ، من قبل ، بعيداً عن ان يكون مستودع فكر لوك وهيوم وبتهام وعن اجراء ما لا أدري من التركيبات بينها ، بل كان ينقدم ، باستمرار ، باسم المبادئ التي أنشأها . وهكذا كان لوك يعطي القيمة أساساً ذاتياً ، في حين كان سميث يقيم كل الاقتصاد السياسي على الفرضية القائلة ان العمل يولد الثروات الاقتصادية وانه مصدر القيمة (ولكنه يخون الروح العلمية ، كما سوف يبين ريكاردو ، يجعل العمل معيار القيم) . ان لقاء الضوء على نسب مذهب ما ليس قرينة على صدقه أو عدم صدقه . فاذا كان سميث وريكاردو يجريان تحليلات صحيحة ، واذا كانا قد ارسيا أساساً متينة يقوم عليها الاقتصاد السياسي ، فان فكرهما يعيش ، بعد ذلك ، حياته الخاصة ومصيره لم يعد مرتبطاً ، بشكل من الأشكال ، بمصير الأفكار الأخلاقية والسياسية والفلسفية التي كانت سائلة في عصرهما والتي ربما كانا ، هما بالذات ، يؤمنان بها (أليكون قانون الجاذبية أقل صحة لأن نيوتن كان يؤمن بالتنجيم ؟) .

ولا يدور الأمر بعد ، في النقطة التي وصلنا إليها ، لا حول التساؤل عن دلالة القوانين التي وضعها علماء الاقتصاد الكلاسيكيون عن « قوامهم الاستيمولوجي » ، ولا حول مساءلة انفسنا كيف يجب ترحيل مفهوم القيمة « الفلسفي » ، في نهاية المطاف ، من أجل ان نجد انفسنا على صعيد العلم وحده ، بل يدور حول ان نطالب بالافادة من الشك لصالح النظرية الكلاسيكية . فالاشتراكيون لم يعودوا ، وحدهم ، الذين ينهالون بسخريتهم على الأفكار الأساسية التي يدعمها الكلاسيكيون ، وذلك منذ أزمة عام ١٩٣٠ الكبيرة التي تلبو ، للو ١ الاولى ، على أنها تنزل تكذيباً جارحاً بأكثر مبادئ العلم الاقتصادية رسوخاً ، وبشكل خاص بأهمها الذي يقول ان اقتصاد السوق يعمل بصورة سوية في حالة عمالة تامة .

رمز اليد غير المرئية

الا ان البرهان على ان النظرية المهاجمة تبقى حية ، ان لم تبق « حقيقية » ، هو انه يكشف لها ، مع مرور الزمن ، تبريرات جديدة كان من المستحيل تقديمها في الأصل لسبب وجيه هو ان حالة المعارف لم تكن تسمح بالاشتباه بوجودها . لتأمل ، لحظة ، نظرية التوازن التي عرضها سميث في مجاز « اليد غير المرئية الشهير » والتي اتخذها مثلاً لأنها الحققت ، منذ البداية ، كثيراً من الأذى بالاقتصاد السياسي . وبالفعل ، فإنها اذا فصلت عن سياقها تلبو وكأنها تعلق ، في نهاية المطاف ، التوازن والتقدم الاقتصادي على كناية الهية وليس على ترتيب عقلائي يصعب جداً اكتشافه في صخب الأحداث . وقد عدت اطروحة سميث ، زمناً طويلاً ، التعبير الأقصى عن تفاؤل

القرن الثامن عشر. أما اليوم ، فقد بدى في اعتبارها تطبيقاً للسبرنتيك على الاقتصاد . وهذا ما كتبه بير جاكوبسون ، تلميذ كبار علماء الاقتصاد السويديين في القسم الأول من هذا القرن والذي كان ، من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٣ - سنة وفاته - ، المدير العام لصندوق النقد . ان بير جاكوبسون يذكر بأنه قد اكتشف ، في الجسم البشري ، منظومات ضبط ذاتي يوازن فعلها التأثيرات الخارجية (٥). وأبسط مثال يقلمه التعرق : ففي كل مرة تنزع ، فيها ، الحرارة المحيطة إلى رفع درجة حرارة الجسم ، يتعرق هذا الأخير ، وهو ما يسبب ضيقاً للحرارة بالتبخّر ، ومن هنا تأتي استعادة التوازن الذي كان مهدداً بالاختلال. وكذلك فإن اقتصاداً للسوق لا يعمل الا لأنه يولد ، اذا لم يحرف فعله ، آليات الضبط الذاتي التي يحتاج إليها .

ان آلية الاحكام هذه ليست زيادة تضاف كجهاز يوصل باقتصاد السوق . انها متضمنة في عمله ، وهذا هو المعنى الذي يكون ، ضمنه ، التشابه مع السبرنتيك أكثر من تشابه : ان نظاماً اقتصادياً ما ، حتى لو كان في الحالة الجنينية ، لا يترك ، ما لم يعرقل سيره ، لقانون الصدقة حتى لو تصرفت جمهرة المنتجين والمستهلكين الذين يؤلفونه بشكل مستقل عن بعضهم بعضاً وادخلوا ، بذلك ، عامل انعدام يقين دائماً . ان انعدام اليقين هذا لا يعني ، البتة ، ان النظام غير محدد . انه لا يشكل نظاماً بالمعنى الذي تعطيه النظريات الحديثة لهذه الكلمة الا لأن العلاقات المتبادلة للعملاء الذين يقدمهم على المسرح ترتب بموجب ضرورة معينة : فلا يمكن ، مثلاً ، ان لا يكون الدخّل الكلي المتوفر للمستهلكين مساوياً للقيمة الكلية للانتاج على

اعتبار ان المداميل لا يمكن ان تأتي الا من ايراد بيع الانتاج (أساس قانون ساي) ولا يمكن الا ان يتزع السعر، باستمرار ، إلى ان يرد إلى مستوى كلفة الانتاج اذا كان التنافس بين المنتجين حراً . ان علاقات المساواة الضرورية هذه تجعل من النظام الاقتصادي آلية موجهة تدين بهذه الصفة إلى كون عملها خاضعاً لبعض « القوانين » .

واذا افترضنا انه جرى التسليم بهذه الآلية ، فسوف يواجهني الاعتراض التالي : انك تسلم ، بل أنك تبشر بمرحلة كبيرة من الأتمتة في جريان الشؤون الإنسانية . وأنت تخطو ، بذلك ، خطوة كبيرة إلى الوراء . الا يقوم تقدم المجتمع على تحرير نموه من القوى الخارجية وجعله يتخذ . باستمرار ، بصورة واعية ، قرارات كانت ، حتى الآن ، تتخذ خارجة ، بل وخفية عنه ، من جانب ما لا ندري من الآليات العمياء ؟ ولكن ، ها هو التناقض يندلع على وجه الضبط . فيمكن ان يؤخذ على الآلية أي شيء ، ان تكون فظة أحياناً ، سريعة ، مبرقة السرعة في ارتكاساتها ، الا ان تكون عمياء . ذلك انها تكف عن كونها آلية لو كانت عمياء . فما يميز أتمتة ما ، في الاقتصاد كما في الفيزياء أو في الميكانيك ، هو انه عندما يؤثر في هذا السبب ، نستطيع ، بصورة معقولة ، ان نتأكد من الحصول على تلك النتيجة ، وهذا يعني ان اقتصاداً تتفاعل ، ضمنه ، الآليات العتيدة هو ، في الواقع ، اقتصاد جيد الضبط يستطيع فيه الانسان ان يكون حراً بقدر ما يمكنه ذلك اذا سمينا الحرية الامكانية المتاحة له لممارسة فعل واع . وهذا ، حقاً ، أفضل تبرير للسوق : ما هي السوق ان لم تكن مكاناً يحدد ، فيه ، السعر بالفعل

الحر لعدد كبير من العملاء الاقتصاديين ؟ ان على السلطة العامة ، من أجل ان تؤثر في سوق ما ، ان تستند ، بالتحريف ، إلى فعل آخرين . وهذا يعني ان آليات اقتصاد سوق جيد الضبط تنجم عن ارادة غالبية العملاء الاقتصاديين ولا تفرض عليهم كما يقال .

حيث تملو السوق التنافسية الخطة الكاملة

نستتج مما سبق ان اقتصاداً مخططاً يواجه احتمالاً بأن يكون أدنى تنظيماً بكثير من اقتصاد سوق تكون ، فيه ، المشروعات حرة في حركاتها . ان كل مشروع ، في اقتصاد السوق ، (انا) وعليه ان يتصرف بأكثر قدر ممكن من العقلانية لأن هذه الطريقة هي ، وحدها ، التي يستطيع ان يبلغ ، بها ، غاياته الذاتية . أما في الاقتصاد المخطط ، فان المخطط هو الأنا ، والأنا الوحيدة في الحدود القصوى . الا انه يلزمه ، ليتطابق مع الواقع :

١ - ان يتصرف بكمية كبيرة من المعلومات .

٢ - ان يملك قدرة على المحاكمة والتنبؤ أعلى بكثير من القدرة التي تحتاج اليها كل أنا خاصة ، على اعتبار ان واجبه لا يقتصر على التقرير نيابة عنها ، بل يشمل التوفيق بين مختلف القرارات التي يحملها على اتخاذها . أما في السوق الحرة ، فلا حاجة للتصريح بعدم التوافق على مستوى كل أنا لأنه يشعر فوراً ، تقريباً ، بآثاره لمجرد ان تكون المنافسة على ما يكفي من « القوة » ، ومن هنا التصحيح الدائم لبعض الاستراتيجيات ببعضها الآخر (المشروع (آ) يحكم ، باستمرار ، تصويبه بموجب ما تقرره المشروعات (ب) و(ج) الخ ... والعكس بالعكس) . وهذا الأمر من الصحة بحيث ان

المخطط اخترع الخطوة المتزلقة لمحاولة حل المسائل التي لا تحصى والتي تعرض له باستمرار وكلها في الوقت نفسه . وهي خطة توضع ، مثلاً ، لخمس سنوات ولكنها تراجع كل سنة من أجل الفترة الخمسية التالية بحيث نجد أنفسنا حيال سلسلة لا تنتهي من الخطط التي تتداخل فيما بينها : ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ، ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، ١٩٧٥ - ١٩٧٩ الخ .. والخطوة ، اذ تصبح متزلقة ، تركض وراء العقلانية القورية التي هي عقلانية السوق التي يمكن ، رياضياً ، تحليلها بوصفها ، في حدها الأقصى ، الخطوة الكاملة على اعتبار اننا نلاحظ ، اذا دفعنا الأشياء إلى غايتها ، ان كل مديري اقتصاد حديث ما يحكمون ، كل برهة من البرهات المتعاقبة للعدة - وليس مرة واحدة ، فقط ، في السنة - برامجهم الخاصة كل واحد منها بموجب الآخر ، وهي البرامج الموضوعة ، حسب الحالة ، ليوم (برنامج الشراء لليوم التالي بالنسبة للبقال) أو لأسبوع بالنسبة لبعضهم ، ولشهر (برنامج شراء مخزن كبير) أو ستة أشهر بالنسبة لبعضهم ، الآخر ، ولمدد أطول ، لستين (اقتناء موقف شاحنات أو آلات) وثلاث وخمس وعشر سنوات .. ولخمسين سنة (بناء محطة ، كهربائية) الخ .. بالنسبة لآخرين أيضاً . ومن أجل ذلك يمكن ، عندما يكتب بيبير ماسيه ان الخطوة خافضة لانعدام اليقين ، ان نتساءل عما اذا كانت لهذه العبارة دلالة ما - ولها ، مع ذلك ، دلالة واقعية هي ان انعدام نظام قلدي جدير بهذا الاسم يمنع التنبؤات الطويلة الأجل في السوق - وعما اذا كانت أسطورة اليد غير المرئية لا تحتوي ، على الرغم من المظاهر ، على مزيد لامتناه من العقلانية المخبوءة .

وأريد ان اكرر هنا ، لتبديد كل سوء فهم - اني لا أسمى ،
البنة ، إلى البرهنة على كون انشاء خطة أمراً غير مجد دائماً وفي
كل مكان . فالاختلال الكامل في التنظيم الذي يهددنا سيجعلها ،
دون شك ، ضرورية تماماً . وقصدي هو ان ابين ان سوقاً مفترضة
كاملة (وسوف نرى في الفصل السابع كل ما يحتوي عليه هذا
التعبير من التباس) هي أكثر ما يمكن تصوره عقلانية من أدوات
دمج المستقبل في عمل الحاضر . وينجم عن ذلك ان نموذج المنافسة
الكاملة فرضية أخصب من الخطة لاستخدامها أساساً للتفكير الاقتصادي
(وفضلاً عن ذلك ، فهي الفرضية الوحيدة التي احتفظ بها أكبر
علماء الاقتصاد) .

وأخيراً ، فليس الاقتصاد السياسي ، لدى ولادته ، بالعلم
الوحيد الذي بلأ إلى المجاز القائم على افتراض وجود عامل غير
مرئي يلعب ، في الواقع ، دور آلية ذات ضبط ذاتي أمكن ، بعد
ذلك ، تعيين هويتها بصورة أدق بفضل تقدم المعارف . وعلى هذا
النحو ، فان كلود برنار(٦) ، المنظر الكبير للمنهج التجريبي في البيولوجيا
الذي لن يلحق به أحد شبهة مسايرة تفسير سماوي أو سحري لظواهر
الطبيعة ، كتب ، بصورة ممتازة ، قبل اكتشاف قوانين انتقال
الرموز الوراثية بقرن ، مايلي : « ان للظواهر الحيوية ، حقاً ، شروطها
الفيزيائية - الكيميائية المحددة تحديداً صارماً ، ولكنها ، في الوقت
نفسه ، تتبادل التبعة وتتعاقد في تسلسل وبموجب قانون مثبت سلفاً .
انها تتكرر ، ازلياً ، بترتيب وانتظام وثبات ، وتتناغم في سبيل نتيجة
هي تنظم الفرد الحيواني والنباتي ونموه . ان هناك ما يشبه تصميماً
سابق الانشاء لكل كائن وكل عضو بحيث انه اذا كانت كل ظاهرة

من ظواهر الاقتصاد ، منظوراً إليها على حدة ، خاضعة لقوى الطبيعة العامة ، مأخوذة في علاقاتها مع القوى الأخرى ، فإنها تبدو موجهة بمرشد غير مرئي في الدرب الذي تسلكه ومقودة إلى المكان الذي تشغله (٧) .

هل الرثة الصناعية مشوقة على الرثة الطبيعية ؟

لنأخذ ، أيضاً ، مثلاً آخر عن آلية اقتصادية ذات ضبط ذاتي وذلك ، في الوقت نفسه ، لأنها بسيطة ولأنها تتصل باحدى أكثر الظواهر في عصرنا ، الأزمة الدائمة للنظام النقدي الدولي . وأريد ان أتحدث عن توازن ميزان مدفوعات أمة كبيرة . ان ميزان مدفوعات أي بلد (بما في ذلك الولايات المتحدة) هو في توازن مستقر ، ما لم يسمح بنمو أسباب باعقة على الاضطراب مثل ذلك النظام النقدي الضال الذي عرفناه حتى عام ١٩٧٣ - وذلك لسببين حاسمين :

١ - ان أمة ما ، ما لم تفتح لها ائتمانات دائمة وغير محدودة (كما كان الأمر بالنسبة للولايات المتحدة طالما قبلت البلدان الأجنبية مراكمة موازين دائنة بالดอลลาร์) ، لا تستطيع ان تشتري اجمالاً (سلع ، مصانع ، سندات بورصة الخ ...) من الخارج أكثر مما تبعة وذلك لعدم توفر وسائل الدفع الضرورية .

٢ - وهي لا تستطيع ، كذلك ، ان تشتري أقل مما تبعة على اعتبار انها ، بللك ، تراكم ديوناً على الخارج ، وهو احتمال يستبعده نظام نقدي يلعب دوره كمثبت بصورة طبيعية .

وسوف يجري امتصاص هذه الديون ، آلياً ، اذا كنا في نظام

معيار الذهب أو في نظام قطع عائم (ولكن مثل هذا النظام ، كما سترى ، لا يعمل ، أبداً ، وفقاً لنموذجه النظري ، ولكن ذلك يكون لأسباب أخرى) .

— في نظام معيار الذهب ، سوف يستورد البلد الدائن ذهباً من البلد المدين ويعيد ، في المناسبة نفسها ، المساواة بين مبيعاته الاجمالية ومشترياته الاجمالية .

— وفي نظام القطع العائم ، سوف تهبط قيمة الديون المتراكمة في السوق حتى البرهة التي سوف تجد ، فيها ، مشترين بالسعر المقترح .

وعن الاقتصاد الضروي في سوق قطع يعمل بصورة سوية ، وعن كل الموازين الدائنة للخارج ، ينجم انه لن يكون على أي بلد ، مبدئياً ، ان ينشغل بتوازن ميزان مدفوعاته اذا حسنت ادارة النظام النقدي . فهذا التوازن سوف يتحقق من تلقاء ذاته على الرغم من ان ملايين من العملاء الاقتصاديين سوف يستوردون ، بصورة حرة ، من الخارج ، في حين سيصدر اليه آخرون دون ان تنسق أية سلطة مركزية هذه القرارات الفردية المتخلطة مستقلة عن بعضها بعضاً . والمقدار الضعيف نسبياً لضروب العجز والفوائض الذي نتبينه في ميزان المدفوعات (الا في فترات الأزمة ، كما في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢) يبين ، فضلاً عن ذلك ، ان قوى كبيرة تعمل في اتجاه التوازن حتى في نظام نقدي مختل . والعلاقات الاقتصادية مع الخارج تذكر ، في اقتصاد حر ، بالتنفس السهل لربة في صحة جيدة : فيجري امتصاص الأوكسجين وطرح غاز الفحم بعمل ملايين

الخلايا التي تقوم كل واحدة منها بوظيفتها منفصلة عن الأخرى مع انتمائها إلى المنظومة نفسها والتي تسهم جميعها ، بالتالي ، في تأمين التبادلات مع المحيط الخارجي التي تصير العضوية ، دونها ، إلى الاختناق .

ان الاقتصاد الموجه يرتد إلى احلال الفعل « المقصود » لأجهزة تصدير واستيراد حكومية محل ملايين عقود الشراء والبيع التي يقودها ملايين العملاء الاقتصاديين . وانه لافساد غريب للدكاء ان يرى ، قبلياً ، في هذا الابدال الخطوة الاولى نحو اقتصاد اكثر وعياً بتربعة ان الأنا التي يمسدها المخطط تفرض ارادتها (٨) على الاناوات التي لا تخصي والتي تحرم ، منذ ذلك الحين ، من ارادتها الخاصة . فاعطاء الأولية ، قبلياً ، للحل المخطط هو الاعتقاد بأن النظام السابق كان ثمرة الصدفة ، وذلك اعتقاد عايب ، وبأنه لم يكن ، هو أيضاً ، نتيجة اختيار مقصود (يقوم على ترك الآليات الضابطة تتفاعل تفاعلاً حراً عن وعي ومعرفة) . والاعتقاد بأن التخطيط يمثل ، امكانياً على الأقل ، تقدماً على التبادل الحر « اللاتي الضبط » هو اعتبار الرة القولاذية متفوقة على الرة الطبيعة .

ويمكن ان نمضي بالتماثل إلى نقطة أبعد . فالاقتصاد المخطط ، اشتراكياً كان أم غير اشتراكي ، يقوم على انجاز من جانب أجهزة صنية لوظائف يكون العملاء الاقتصاديون قادرين على انجازها وحدهم بمجرد ان تتاح لهم امكانية ممارسة فعاليتهم المهنية دون قيود غير مجدية . وما الذي نلظنه حول دماغ يحس نفسه « مهاناً » لعدم ضبطه « شعورياً » حركة التنفس والمضغ الخ ... ويتخذ

لنفسه مهمة هي إعادة انتاج العمل الطقائي للرئين ، للمعدة ، للامعاء الغليظة والدقيقة ؟ ومع ذلك ، فمثل هذا الدماغ هو ما يحمل على التفكير فيه الجهاز المتضخم للدولة المخططة .

« لا يعشق المرء معدل تنمية » ، هذا ما لاحظته ، بحق ، تقاد مجتمع الاستهلاك « اليساريون » . الا انه يجب ان لا ننسى ان البلدان الاشتراكية هي التي تميت ، فيها ، عبادة منحنيات الانتاج وأهداف الخطة إلى أبعد حد ، وذلك لأن الاقتصاد المخطط هو ، بتعريفه نفسه ، مثل ذلك الرجل الذي لا يهتم بنير معدل امتلاء حوصلاته الرئوية وافراز غدده اللعابية واطلاق عصاراته الهضمية . وقد وصلت البلدان الليبرالية ، بسبب اختلال نظامها الاقتصادي ، إلى تنمية الهوس الحامل على الضياع نفسه .

ويتضمن الاقتصاد السياسي ، نوعاً ما ، وجود تسلسل قيم في غير صالحه . فمشروعه العميق ، اذ يرمي إلى تعليم البشر كيف يتجنون ويوزعون أكبر ثروة ممكنة بحداثة من الجهد ، هو تحريرهم من الالتزام بتكريس كل وقتهم لفعاليات ذات طابع اقتصادي تعد ، قبلياً ، أدنى من ممارسة السياسة والفن والرياضة إلخ... ولسوء الحظ ، فان تسلسل السيكلوجي إلى حيث لا لزوم له دفع بالاقتصادي إلى المكان الأول في كل المجتمعات الحديثة . والطاقت التي كان يمكن لكفاية أكبر في العمل ان تحررها تطبق ، مجدداً ، على انتاج المزيد أو على النفع إلى استهلاك المزيد .

في أي مستوى يجب ان يتم التدخل ؟

ان الفكرة القائلة ان نظاماً اقتصادياً متروكاً لذاته سوف يحرك

بمنطق داخلي ببقى ، حتى اليوم ، غريبة غربة عميقة عن معظم الأذهان . وهي تثير من ضروب التهكم وتبعث على قذر من المقاومة يتعرض ، معها ، مؤلف هذا الكتاب ، دون شك ، لتحطرق قدان كل مصداقية في نظر القاريء بمناداته بها فوراً . الا انها تشق دربها من جديد . والتقدم الذي نتيهه أكبر أيضاً مما يبدو للوهلة الاولى وذلك لأن المذاهب السائدة لا تتوقف عند انكار الطابع المستقر للنظام ، بل انها قد وصلت إلى سحب كل دلالة من مدلول التوازن (وسوف نرى . في الفصل التاسع ، ان هذا المفهوم غير مناسب للاقتصاد السياسي ، ولكنه كذلك لأسباب مختلفة تماماً عن تلك التي نناقشها هنا) . وهكذا ، فان البطالة ليست ، بالنسبة لكثير ، حالة عدم توازن في ذاتها على اعتبار انه يقرر امكان وجود توازن عمالة ناقصة مستقرة ، وهي فكرة غريبة ، كلياً ، عن الاقتصاد السياسي الذي يحط من شأنه وهنا أساس المناقشة : فالمذاهب الاقتصادية التي تسود عصرنا (الماركسية ، الكيترية) تشترك في انها تنكر مجرد امكانية ترتيب عقلاني في مسيرة الاقتصاد والمجتمع بكامله دون تدخل مقصود لخلق التوازن .

ولا تلور المناقشة حول القضية البلهاء ، قضية معرفة ما اذا كان ينبغي التدخل (فالجواب ، بكل بداهة ، ايجابي) . انها تقوم على معرفة المرحلة التي يجب التدخل عندها : أ يكون ذلك لمساعدة الآليات على العمل ولتكميلها أم للحد من عملها ؟ فاذا كان صحيحاً ان نظامنا الاقتصادي هو ، بصورة أساسية ، في توازن مستقر ، فان ذلك يؤدي بنا إلى التخفيف من احترام ضروب التقدم الزعومة

المنجزة ، منذ حوالي ثلاثين سنة في فن تجنب الأزمات والمحافظة على العمالة الكاملة . والنتائج الموقفة التي تقدم ، عامة ، على أنها نتائج سياسة ارادية سوف تكون ناجمة ، بالأحرى ، عن ان السياسة كانت على ما يكفي من الحكمة لعدم تعطيم نوابض النظام تحطيماً لا علاج له . وبكلمة واحدة ، فاننا قد ندين بالعمالة الكاملة إلى مقاومة النظام للتدخلات أكثر مما ندين بها لهذه الأخيرة . والمسألة هي ان نعرف ، اليوم ، ما اذا كانت النوابض التي أضغفها التضخم ما زالت قادرة على العمل . وهي لن تعود كذلك على وجه الاحتمال .

التبادل علاقة مساواة موضوعية

هناك طريقة أخرى ، أكثر شيوعاً أيضاً ، للحط من شأن الاقتصاد السيامي هي ان ينسب اليه ، ولو وكالة ، شعار آخر صاغر ، هو أيضاً ، عن رجل سياسة (غيزو) . هذا الشعار هو : « اغتوا » ! ويبدو ان الظروف التي نشأ ، ضمنها ، الاقتصاد السيامي تثبت الشك الذي قام حوله : ألم يولد في الوقت نفسه الذي ولدت ، فيه ، الثورة الصناعية والنظام البورجوازي ؟ ومن هنا ، لا توجد سوى خطوة واحدة من أجل التفكير في ان آدم سميث ودافيد ريكاردو قلما ، في الوقت المناسب ، للطيفة الحاكمة الجديدة ولانكلترا ، المذهب الذي كانتا تحتاجان اليه لارساء قوتها . وقد اجتاز كثيرون هذه الخطوة دون تردد ولا سيما وان المسلمات الماركسية ما زالت ، حتى اليوم ، تحتل محل المحاكمة . « ألم تعلمنا » الماركسية (والحق أنها ، والكيترية ، قد جردتانا من العلم) ان الاقتصاد السيامي ، كالسياسة نفسها أو كالنظام الحقوقي والأخلاقي ، « بنية فوقية » يحددها وضع علاقات الانتاج بقدر متفاوت من المباشرة ؟

وإذا كان الاقتصاد السياسي قد تكون في الوقت نفسه الذي قامت ، فيه ، الثورة الصناعية ، أفليس ذلك لأنه كان من الضروري ، من أجل وصف الاقتصاد وتفسيره ، ان يكون هذا الأخير قد تجاوز المرحلة البدائية التي كان فيها حتى منتصف القرن الثامن عشر ؟ فالازدهار العظيم الذي جرى منذ تلك البرهة هو ، وحده ، الذي يسمح ، مثلاً ، بتبين فوري لنتائج تقسيم العمل (وهو أحد الأهداف الأولى لتفكير سميث) .

وإذا كان يجب ان نعترف للاقتصاد السياسي ببعض المؤيدات من أجل ان يستخدم بوصفه خطاً هادياً إلى تفكير جديد حول مسائل عصرنا ، فمن المناسب ان نبين ان ادعاءاته للموضوعية ليست عابثة وانها تؤلف انصباً أولاً ، وغير كامل بالضرورة ، لروح العلمية في ميدان ذي أهمية خاصة في الحياة الاجتماعية . ان ماركس ، اذا صلفنا ، على كل حال ، أحد أشهر شراحه الحديثين ، أكتوسر ، لم يكن يضع « المعرفة العلمية » نفسها تحت مفهوم البنية القوقية (٩) . وحتى لو فعل العكس ، فان ذلك لن يحسم القضية . فالقوانين الاقتصادية التي تستخلصها النظرية الليبرالية الكلاسيكية تملك ، كما سوف ترى ، طابعاً موضوعياً لا تملكه علاقات الانتاج . ولن نقبل القانون العلمي بتغيير علاقات الانتاج : بل اننا سنعدل علاقات الانتاج ، بصورة متفاوتة السرعة ، بعلم وضعنا حاجزاً في وجه عمل القانون العلمي .

ان فعل التبادل هو أساس الحياة الاقتصادية ، وعليه بني علماء الاقتصاد نظرياتهم مهما كانت المدرسة التي ينتمون إليها . وما

يميز المدرسة الكلاسيكية هو أنها تطرح فعل التبادل بوصفه علاقة موضوعية تستوعب من الخارج . وهنا فرق أساسي عن علماء الاقتصاد التفعيين أي ، تقريباً ، عن كلية علماء الاقتصاد المعاصرين الذين طلقوا مبدول القيمة الموضوعي فكانوا عاجزين عن تصور التبادل كعلاقة مساواة : أنهم يفحصونه من وجهة النظر الخاصة بكل من المتبادلين على التعاقب (ابادل غزالياً بسمكتين لأنني أفضل السمك) (١٠). وعلماء الاقتصاد الكلاسيكيون هم ، بالنسبة لعلماء الاقتصاد « الليبراليين المحدثين » ، ما هو عليه الروائي الحديث بالنسبة للروائي الكلاسيكي . ان الروائي الحديث يأخذ على الروائي التقليدي انه يقتصر ، عن غير وجه حق ، شخصياته وانه يفكر ويشعر نيابة عنهم ، مكانهم ، في حين ان المرء لا يستطيع ، قط ، ان يضع نفسه في دماغ شخص آخر ، بل يستطيع ، فقط ، ان يعود إلى ما يقوله ويفعله الخ ... وعندما يجري التبادل في سوق تنافسية ، فانه يترع إلى ان يحلل كتفل متبادل لسلعتين كلف انتاج كل منهما الكمية نفسها من العمل (١١) ، وذلك مهما تكن شخصية كل من الطرفين المتعاقدين : ان التبادل يتم بين سلعتين (أو خلمتين أو بين سلعة وخلمة) قيمتهما قابلة للقياس من جانب أي كان ، بمن فيهم اطراف ثلاثة تتيين التبادل من الخارج دون ان تسهم فيه .

ان رؤيتنا في فعل التبادل علاقة مساواة تقتضي تصوراً للحياة الاجتماعية يحد ، بصورة غريبة ، من مجال تأثير المصلحة الشخصية الذي نعترف به « مشروعا » (مطابقاً للقانون) . فاذا توصل صاحب مشروع ، مثلاً ، إلى زيادة أرباحه زيادة دائمة يبيع انتاجه بأعلى مما يساوي أو بانقاص ما يدفعه لعماله أو باللجوء إلى الطريقتين معاً ،

فان عالم الاقتصاد الكلاسيكي لن يتبنى ذلك الموقف الساذج والوعظي الذي يقوم على ادانة السعي وراء الربح بوصفه سيئاً في ذاته أو ، أيضاً ، على وعظ صاحب المشروع المقصود بالكلمة الطيبة من أجل توجيه الرجاء اليه ، بأدب ، ليحسن تصرفه مع مستخدميه وزبائنه . انه سوف يرى في ممارسات صاحب المشروع علامة على ان الاقتصاد سيء التنظيم لأنه سيكون لها ، في نظره ، منشأ مشترك هو الوضع الاحتكاري أو شبه الاحتكاري الذي يتمتع به صاحب المشروع ، في الوقت نفسه ، حيال زبائنه الذين يبيعهم سلعه وحيال طالبي الاستخدام الذين يقدم لهم عملاً .

فلسفة والراس الغربية

والواقع هو ان الاقتصاد السيامي كف عن ان يتخذ من الرفاه الاجتماعي هدفاً له في نهاية القرن التاسع عشر مع والراس الذي لا يعرف بقانون ، في العالم الاقتصادي ، خلاف القانون الذي تمليه الناتية . انه هو الذي كتب (١٢) تلك العبارة العجيبة التي تشكل التعبير المتطرف عن الفردية البورجوازية : « التمييز بين قيمة التبادل ، وهي واقعة نسبية وموضوعية ، والتندرة ، وهي واقعة مطلقة وذاتية ، هو التعبير عن التمييز بين قيمة التبادل وقيمة الاستعمال » .

وهكذا ، فان الواقعة المطلقة التي يجب ان تنظم حولها كل الحياة الاقتصادية هي ، في نظر والراس ومدرسته التي يجب ان نضمها كل علماء الاقتصاد « الغربيين » في عصرنا ، الناتية . كيف يستطيع مجتمع ان ينشأ في عالم ليس الطارئ فيه ما هو فردي ويعود إلى طابع كل فرد ، بل ما هو عائد إلى العلاقات بين الافراد ؟ هذا

ما لا يقوله لنا مؤلفه أو ، بالأحرى ، ما يسيء قوله . ان مجتمعنا ، حين ييشتر بمثل هذه الايديولوجية – التي تدعي العقلانية الاقتصادية في حين انها تخونها واقعاً – ، هو مجتمع مطرد ومتنافر الجرمس كما قد تكون مسرحية تسمى كل شخصياتها « أنا » وتصرخ كلها معاً « أنا ، أنا » مثل اطفال الصفوف الصغرى الذين يجيبون ، كلهم معاً ، عندما ينادى بأسمائهم .

• • •

هوامش الفصل الثالث

١ - كتبت مجلة « يول مول غازيت »، بمناسبة نشر كتاب ألفريد مارشال « مبادئ الاقتصاد » عام ١٨٩٠ ، تقول « انه لشيء عظيم ان نجد استاذاً في اسحق اقدم جامعاتنا ينظر عمل حياته لاعادة قولية علم الاقتصاد السياسي ليحصل منه علم قابلية الكمال الاجتماعي . » وتضيف قائلة انه ، مع حلول الاقتصاد السياسي الجديد ، سينزل ، أخيراً ، الاقتصاد السياسي القديم « العلم الكتيب الذي لم يكن يرى في الفرد سوى حيوان خالص الانانية وغافضاً للرغبة الصلابة ، وفي اللقولة سوى تجميع لأشكال هذه الحيوانات » . الا « ان ذلك لم يكن سوى صورة من صور التعبير الصحفي ولا ينبغي ان نمتخلص منه ان الاقتصاد السياسي كان ، واقعياً ، كذلك » هل حد قول ج . م . كينز الذي اصبح منه هذا الشاهد (دراسات في البيوغرافيا) .

٢ - ان كتاب المستشار الاقتصادي فرانسيس كيندي وجونسون ، ولتر هيلر « ابعاد جديدة للاقتصاد السياسي » (الذي نشر ، في فرنسا ، باسم « منظورات جديدة لسياسة اقتصادية مع مقدمة لبيير اوري) هو ، بهذا الصدد ، نموذج للتوح .

٣ - يعود ، هل ما يبدو ، إلى الماركيز دارجنسون ، وزير لويس الخامس عشر ، الذي كانت سياسته ، هل حد قول اللاروس ، « ضحلة ومتناقضة » : اطلقوا حرية العمل ، ذلك ما يجب ان يكون شعار كل قوة عامة منذ ان تمدن العالم « وأيضاً » انه لكرهه ذلك المبدأ الذي لا يريد عظمتنا الا جوان جيراننا ، فلا يشجع ، في هذا المبدأ ، سوى القوم وغيب التلب ، والمصلحة تمارسه . اطلقوا حرية العمل بحق السماء ا اطلقوا حرية العمل ا . وينسب اخرون هذا المبدأ إلى تاجر اسمه لوجندر ماله كولير : « ما الذي يجب عمله لمساعدتكم ؟ فأجابته : « تركنا نعمل » .

٤ - أراد القاريء هنا إلى كتاب صغير كبير الأهمية نشره كينز عام ١٩٢٦ بعنوان « نهاية شمار اطلقوا حرية العمل » (اذا اسف الحظ القاريء ووجدته لأنه تعد منذ زمن طويل) . ان كينز يعرض فيه ، منذ ذلك الحين ، اعتراضاته على الليبرالية والأفكار

الكلمة التي تبلو مبدرة لها ، كالفكرة القائلة ان الاقتصاد السياسي يوفق بين الأناية والمصلحة العامة مثلا .. وهو يضيف ان هذه الأفكار هي ما يفترض ان تكونه تعاليم أكثر علماء الاقتصاد مصلحية الا انه عينا ما يبحث عنها في مؤلفاتهم .

٥ - اقتصاد السوق في عالم اليوم ، نشرته ، عام ١٩٦١ ، الجمعية الفلسفية الامريكية ، فيلادلفيا .

٦ - كلود برنار هو عالم بيولوجيا فرنسي (١٨١٢ - ١٨٧٨) .

٧ - درس في ظواهر الحياة ، ١٨٧٨ ، الجزء الاول ، ص ٥٠-٥١ ، احتشد به فرانسوا جاكوب في « منطق الحي » .

٨ - هل ينبغي ان نفق فتقول ان المحاكمة تجري على هذه الصورة عند افتراض تحقق شروط المساواة في التبادل. الا ان هذه الشروط غالباً ما تكون غالبة في الحياة المشخصة. فحرية التجارة الخارجية ، مثلا ، يمكن ان تكون، في بعض الحالات ، ضارة بالبلدان المتخلفة. بقدر ما تجري اللعبة على حسابها - الأمر الذي هو ، فضلا عن ذلك ، أقل تأكيداً مما يظن عامة ، اذ تبين التجربة ان بلداناً متخلفاً ما يستفيد كثيراً من التبادل الحر عندما يحسك يزمام مصيره الاقتصادي الخاص .

٩ - قراءة رأس المال ، الجزء الاول . واضيف انه لو صنف ماركس للمعرفة العلمية في البنية الفوقية ، فان للماركسية ترد ، اذ ذلك ، إلى ذاتها ، وهو ما هو عليه الحال احتمالاً .

١٠ - راجع الفصل الاول .

١١ - مع أخذ انكاس منديل للربح كما صوف ثري .

١٢ - الدرس الثالث عشر من كتابه « عناصر الاقتصاد السياسي الخالص » .

• • •

الفصل الرابع

ما هو رأس المال

حيث يظهر مفهوم فضل القيمة الماركسي

يعترف ماركس للكلاسيكيين بفضل مزدوج لكونهم قد رأوا في التبادل علاقة مساواة وكونهم اقاموا هذه المساواة على تصور موضوعي للقيمة . ولا يقوم نقده ، كما فعل نفيعو القرن التاسع عشر ، على اعادة وضع هذه المبادئ الأساسية موضع المسألة ، بل على بيان ان الكلاسيكيين كانوا عاجزين عن البقاء اوفياء لها بعد ان صاغوها . فهل تبقى علاقة المساواة التي احسنوا توضيحها وتفسيرها موجودة عندما يلور الأمر حول التبادل الأعم ، ذلك الذي يجري بين العامل الذي يؤجر خدماته لقاء أجر من جهة ، ومخلومه الذي يشتريها من جهة اخرى ؟ ان فريدريك انغلز يكتب ان مدرسة ريكاردو اصطلمت باستحالة « التوفيق بين تبادل رأس المال والعمل والقانون الريكاردى لتحديد القيمة بالعمل » (١) التي وجدت نفسها حياها ، وان ماركس هو الذي يرجع اليه الفضل في كونه اول من حل هذه الصعوبة . فيما ان العمل يخلق القيمة ، فان النصيب الذي يملكه الرأسمالي من القيمة والذي يشكل ربحه يجب ، بالضرورة ، ان يخلق من جانب العمل . ولكن ما الذي يصير اليه ، اذ ذاك ، القانون العتيد الذي يتبادل المتبادلان ، بموجه ، التخلي عن نتائج

أو خلمتين متساويتين اذا كان الرأسمالي يشتري العمل بسعر أدنى من قيمته في عقد العمل ؟ .

ونحن نعرف الصورة التي خيل لماركس انه حل ، بها ، التناقض . ان الرأسمالي لا يشتري ، على حد قول ماركس ، العمل ، بل يشتري « قوة العمل » . ونتيجة لذلك تستعاد علاقة المساواة العتيدة ويلقى الضوء على منشأ الربح .

ما الذي يبيعه العامل في السوق المسماة سوق العمل ؟ انه يبيع الشيء الوحيد الذي يملكه ملكية خاصة : قوة عمله . والرأسمالي يشتري منه قوة العمل هذه ، ويملك بعد ان يشتريها ، بطبيعة الحال ، استعمالها . الا ان قيمة استعمال قوة العمل هي ، كما يقول ماركس ، العمل (٢) .

ونتيجة لذلك ، تستعاد علاقة المساواة ، ولكن هذه العلاقة ، وهي بعيدة عن انشاء نظام عدالة ، أساس الظلم نفسه . لنفرض ان العامل يشتغل ثمان ساعات يومياً . انه ينتج خلال الساعات الأربع الاولى كمية من السلع (خيوط قطنية مثلاً) قيمتها مساوية للقيمة المتوسطة لزيادة اليومي أي ، بعبارة اخرى ، لما يحتاجه لصيانة قوة عمله (وتربية ابنائه الذين سيحلون محل قوة العمل هذه عندما تبلى) . ومن هنا ينجم ان الرأسمالي يشتري قوة العمل بسعرها الصحيح لأن قيمة قوة العمل ، كقيمة أية سلعة اخرى ، تحدد بكمية العمل اللازمة لإنتاجها ، والأجسر الذي سيدفع للعامل سسيكافيء زمن العمل الضروري لتأمين حياة هذا العامل . فهذا الأخير لن يتلقى أكثر أو أقل من قيمة السلعة التي يبيعها . من أي شيء يشكو إذن ؟ ألم

تحتزم مباديء ، الاقتصاد الكلاسيكي ؟ . أما بالنسبة للساعات الاربع
الاخري التي يعضيها العامل في العمل ، فانها تؤلف ما يسميه ماركس
فائض العمل . والقيمة المنتجة خلال هذا الزمن الاضافي هي فضل
القيمة الذي يضعه الرأسمالي في جيبه (« معدل الاستغلال » في المثال
المذكور هو ١٠٠ ٪ على اعتبار ان لفضل القيمة حجم الأجر نفسه) .
ان ما يأخذه ماركس على ريكاردو هو ، اذن ، نوعاً ما ، انه
توقف في الطريق ، انه لم يعض بمحاكمته مسافة كافية ..

ولو دار الأمر حول أي عالم اقتصاد آخر ، فان ماركس كان
سيكتب ، بصلده ، عبارة كالتالية : اذا لم يكن قد مضى إلى النهاية
في تحليل بدأ هذه البداية الجيدة ، فذلك لأنه كان يخشى ان « يصل ،
على الرغم منه ، إلى نتيجة قد لا ترضي البوليس » (٣) . ولكن
ماركس لا يبدلي بأي تعليق قط عندما يدور الأمر حول ريكاردو :
فهو يتجنب ، في كل « رأس المال » ، ان يبدلي بصدد خصمه
الكبير ، المحاور الجدير به ، السخرية التي يبدونها حيال « علماء الاقتصاد
العاميين » . وهكذا ، اذا أخذنا بقول ماركس ، لو توافق ريكاردو
مع فكره الخاص ، فانه لم يكن يستطيع أن لا يستخلص ما يلي : ان
قانون القيمة لا ينطبق في عقد العمل ما لم نعتبر أن الرأسمالي لا يشتري
من العامل عمله ، بل قوة عمله ..

ان ماركس يبدو ، حتى هذه النقطة ، مكثفياً بتوضيح نظرية
ريكاردو ، لكنه سوف يستخلص من مفهوم فضل القيمة تحليلاً
لرأس المال يكرس قطيعته الكلية مع منظر المدرسة الكلاسيكية الكبير .

وعن هذا الاعتراف سوف ينجم كل الباقي . ولذلك يكون من المناسب ان نتوقف عنده .

يؤلف رأس المال جملة لا ينتمي القصد اليها

ما هو رأس المال بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية ؟ التعريف الأكثر دلالة نجده ، أيضاً ، لدى ريكاردو : رأس المال هو ذلك القسم من ثروة بلد ما المستعمل في الانتاج والذي يتألف من اغذية وملابس وأدوات ومواد أولية وآلات الخ... ضرورة لاعطاء العمل نتيجة «.

وأهم شيء في هذا التعريف هو ان رأس المال معرف ، فيه ، بوصفه جملة من « الثروات »، وهذه الكلمة لم يتم اختيارها صدفة . ان لها ، في مفردات ريكاردو (وفي المفردات الكلاسيكية بصورة اعم) ، معنى دقيقاً : فالثروات منافع ينظر اليها من زاوية قيمتها الاستعمالية :

ولنلاحظ ان عبارة ريكاردو تحتوي على تعريف بالشمول وتعريف بالامتداد على اعتبار ان ريكاردو :

١ - يقول لنا ماهي عناصر « رأس المال » (انها الثروات المستعملة في الانتاج) .

٢ - ويعطينا قائمة - غير حصرية - بأثلة (ملابس ، أدوات الخ ...) .

ويمكن ان نقبل التعريف الاشتمالي إلى الصيغة الأولى التالية :

رأس المال هو مجموع الثروات التي تعطي العمل نتيجة .

ان ر (رأس المال) هي مجموع (ع) الممتلي إلى ث ن (الثروات المستعملة في الانتاج) بحيث تعطي (ع) العمل نتيجة : ان هذه الصيغة تفترض ان تعبير « المستعمل في الانتاج » و « التي تعطي العمل نتيجة » الواردين في عبارة ريكاردو غير مترادفين . فرأس المال قسم من جملة تولفها الثروات المستعملة في الانتاج ، وهو قسم يتصف بأنه يعطي العمل نتيجة . ولنقل ، فوراً ، اننا لن نستطيع اعطاء الصيغة معناها كاملاً الا بعد ان نكون قد مضينا بتقصينا إلى نقطة أبعد . وسوف ينبغي ، بصورة خاصة ، توضيح العلاقات المتبادلة القائمة بين رأس المال والربح من أجل ان تفهم طرف العبارة القائل : اعطاء العمل نتيجة .

ان التعريف جدير بالاعجاب لما يحتوي عليه بقدر ما هو جدير به لما يستبعده . فهو يستبعد ، اولاً ، « كل ما هو ليس نتاج عمل » . فكثير من الثروات (٤) التي تقدمها الطبيعة مجاناً - ماء النهر ، الهواء الذي لا يمكن ان يحدث ، دونه ، أي تفاعل كيميائي الخ ... - « تستعمل في الانتاج » مع ذلك ، ولكنها لا تعطي العمل « نتيجة » بالمعنى الذي يفهم ريكاردو ، ضمنه ، هذا التعبير (راجع الفصل السابع) . وهكذا ، فإن تعريف ريكاردو لرأس المال متجانس : ان منتجات العمل هي ، وحدها ، التي تعطي العمل نتيجة .

وهناك نستعيدان آخراً جديران بالانتباه : فلا يؤلف النقد ولا الانسان نفسه ، في رأي الاقتصاد السياسي ، رأس مال . واذا كان مدلول رأس المال قد سبب ، منذ قرن ونصف القرن ، واليوم بقدر الأذى تقريباً ، هذا العدد من المذاهب الضيائية ، هذا العدد

من التفسيرات الملتبسة فلذلك يعود ، أولاً وخاصة ، إلى كون علماء الاقتصاد تخلوا ، لنقص في الضبط ، عن مقاومة اغراءات .الحس المشترك الضخم الذي يجد ، دائماً ، ما يغريه بالخلط بين رأس المال والذي يستعمله ، أي الانسان ، أو بينه وبين وسيلة اقتنائه أو تعبته أي المال .

لقد قال ستالين : « الانسان اثنان رأس مال » ، ولكن ذلك كان في زمن حرب ، أي في ظروف لا ينتمي ، فيها ، الانسان إلى نفسه ، بل إلى الدولة التي تستطيع تعيينه حيث تشاء . والاقتصاد السياسي ، باستعباده الانسان من تعريفه لرأس المال ، يؤكد منشأه الليبرالي : فهو يستبعد حالة الرق في كل صورها ودرجاتها ولا يقبل ان يحاكم الا على اساس فرضية مجتمع ينتمي الانسان ، فيه ، إلى نفسه . وربما دار الأمر ، هنا ، حول مقتضى مطلق لا يحسب للوقائع حساباً . هذا ممكن ، الا ان تلك هي النظرية . والضياح ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، يبدأ ، بالنسبة إليها ، في كل مرة لا تعود ، فيها ، هذه الفرضية الاساسية محققة .

وما زال المؤلفون ، حتى أيامنا ، ضبابيين منذ ان يدور الأمر حول العلاقات التي يقيمها الانسان مع رأس المال ، وما زلنا نجد لدى أفضلهم وأكثرهم موهبة تعبيرات في مثل ابهام تعبير « رأس المال البشري » ، وخلوه من الأساس . ولا يتردد سيرج - كريستوف كولم في استعماله في الصفحة ٤٨ من كتابه « خدمة الجماهير » ، وهو مؤلف يهديه ، في الحق ، إلى « علماء الاقتصاد المتميزين الثلاثة . كازل ماركس وليون والراس وجون ماينارد كيتز » . وهذا اختيار

غير موفق لأنه اذا كان هناك شيء مؤكد ، فهو ان الاقتصاد السياسي لن يحقق تقدماً ما لم يقطع كل الجسور مع مذاهب معلمي الماضي الثلاثة هؤلاء .

واذا كان الانسان ليس جزءاً من رأس المال ، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لمهارته ومعارفه المكتسبة . فما من سبب هناك لقصر « الثروات المستعملة للانتاج والتي تعطي العمل نتيجة » على أشياء مادية. فالتقنية رأس مال غير مادي يستعمل في الانتاج بالصورة نفسها التي تستعمل بها ، فيه ، المواد الأولية ، وبدهي جداً انها تعطي العمل نتيجة .

هل يعطي رأس المال هذا ربحاً للذي يملكه ؟ ان طرح هذا السؤال يزيد صواباً من حيث انه لم يعد يوجد ، في عصرنا ، ان صبح القول ، أي عامل لا يكون مستودعاً لجزء ، ولو كان ضئيلاً ، من رأس المال غير المادي هذا المبعوث في كل الكيان الاجتماعي . وهو يستلحي ، كما سنرى ، جواباً إيجابياً .

ونحن نشهد في هذا الميدان أيضاً ، في الولايات المتحدة خاصة ، اعادة اكتشاف حقيقة لمياديه الاقتصاد السياسي . وهكذا يومى ، في مقال هام جداً نشر حديثاً (٥) ، من أجل حل المسألة المالية الشائكة للجامعات وتجنب تأميم خالص لكل النظام التربوي ، خلق « سوق حقيقية لرأس المال البشري » . وما ينبغي ، كما يكتب مؤلف المقال ، هو « اعادة رؤية جديدة للطرائق المكرسة لتمويل اقتناء رأس المال البشري — المعرفة » . وذلك هو ، في الواقع ، تعريف ممتاز لما هو عليه رأس المال البشري . وتستعاد ، فيما بقي من المقال ،

فكرة اطلقها ميلتون فريدمان منذ حوالي عشر سنوات : والأمر يدور حول خلق جهاز مكلف باقراض الطلاب للسماح لهم بدفع نفقات دراساتهم . وأهمية الخطوة المقترحة تقوم ، من وجهة النظر التي تشغلنا ، في غلط التسديد المختار وهو : دفعات متعاقبة يجب ان يسددها المستفيد ، عندما يدخل في الحياة الفعالة ، لإخماد دينه يمثل كل منها نسبة معينة من النصيب من دخله الذي يتجاوز مبلغاً معيناً محدداً سلفاً ومعادلاً للمقدار المفترض للأجر الذي كان الطالب سيحصل عليه لو لم يدرس . ومن هذا النظام الذي يثير كثيراً من الاعتراضات نحفظ بفكرة هي ان وجود مثل هذه السوق ، شريطة ان تكون على سعة كافية ، سيكون له ، على الأقل ، مزية التعريف بالقيمة النسبية لرأس المال الذي تشكله المعارف المكتسبة بقدر مقبول من التصرب من الواقع .

ويجب ان نكون قد لاحظنا ان ريكاردو لم يتردد ، في تعريفه ، في ان يضع في المستوى نفسه الملابس والأغذية التي يستهلكها العامل ، من جهة ، والآلات والمواد الأولية المستخدمة في الصنع من جهة أخرى . وماذا يعني ذلك ان لم يكن يعني انه يريد ، هنا ، ان يحاكم في عالم دون مال ؟ وسوف ينبغي لصاحب المشروع ، في مثل هذا العالم ، مخزون من الملابس والأغذية الخ ... يقطع منه الأجر المدفوع عيناً للعامل الذين يستخدمهم . أما العالم ، كما هو كائن ، فان التبادل سيكون ، فيه ، أقل مباشرة . فالمال مستخدم ، فيه كوسيط : فسوف يجب ان يتوفر لصاحب المشروع ، فضلاً عن أبنية مصانعه والآلات الخ ... ، رأس مال متداول مالي معين يقطع منه المبالغ اللازمة

للكفاة المستخدمين. ورأس المال المتداول هو « في المصطلحات الكلاسيكية ، ذلك الذي يتجدد بسرعة » والتعبير لا ينطبق على المال ، بل على المنافع الواقعية (غذاء ، ملابس الخ ...) التي يسمح المال المدفوع أجوراً باقتنائها . فليس هناك ، إذن ، أي شك أن المعايير التي احتفظ بها ريكاردو لوصف العناصر التي تؤلف جملة « رأس المال » تمنع منعاً مطلقاً من تكميل اللائحة غير الحصرية التي يقدمها باضافه النقد إليها ؛ فهذا الأخير ليس « ثروة مستعملة في الاقتاج » بل هو أداة تملك للثروات (النقد ليس ، في حقيقة الأمر ، ثروة بل هو وسيلة لاقتناء كم معين منها) . وليس هو ، كذلك ، الذي « يعطي العمل نتيجة » .

والواقع أن استبعاد النقد ضمن تعريف رأس المال ليس سوى نتيجة منطقية لقرار ريكاردو بأن يحاكم ضمن معايير اقتصاد الكبار (٦) . ومن المنطقي على مستوى المشروع ، أن تدخل الممتلكات النقدية في عداد رأس المال لأن هذه الممتلكات تمثل الحق في التصرف بعدد من المنافع الواقعية الموجودة في السوق والتي ستؤلف رأس ماله الثابت ورأس ماله المتداول . أما على مستوى الأمة ، فإن هذا الشمول لم يعد مبرراً لأن للممتلكات النقدية تفي بعضها بعضاً على اعتبار أن الموجودات النقدية التي يملكها العملاء الاقتصاديون مسجلة في ديون النظام المصرفي . ولا يبقى بصفة رأس مال نقدي ، حقاً ، سوى ذهب مؤسسة الاصدار ، ولكن مناقشة هذه القضية الأخيرة سيخرجنا عن موضوعنا .

ان ما يسترعي الانتباه في تعريف ريكاردو لرأس المال هو ،

اذن ، طابعه المستمر واللاتاريخي في الوقت نفسه: فمهما كانت درجة نمو الأمة المبروسة ، فان رأس المال سيبقى دائماً ، مؤلفاً من أغلبية وملابس وأدوات وآلات . وكذلك من « تقنية » و« مهارة » الخ .. مع فارق هو انه لن يكون هناك ، في مجتمع بدائي ، بمثابة أدوات ، سوى أدوات بدائية وان الآلات ستكون ، في مجتمع متطور ، أكثر عدداً وكمالاً بصورة لا متناهية في الوقت نفسه . فمن الحق ، اذن ، ان رأس المال معرف . ، في كل الحالات ، بقيمته الاستعمالية ، الأمر الذي هو عكس التصور الماركسي كما سنرى بعد قليل .

والتعريف الكلاسيكي يصرف النظر كذلك عن النظام السياسي والحقوق والاجتماعي كما لو كان يرى ان من المناسب معرفة ما ينصب عليه حق الملكية قبل التساؤل عن ينتمي اليه رأس المال .

التصور التقليدي لرأس المال لدى ماركس :

يقابل هذا التصور تصور ماركس الذي يعد رأس المال فكرة تاريخية .

وقد كتب ، في بداية الفصل الذي يباشر تحليل رأس المال ، يقول : « لا يظهر الا حيث يبلغ الانتاج السلعي (V) والتجارة ، من قبل ، درجة معينة من النمو » . وعلى أية صورة يظهر ؟ يجيب ماركس ، بعد بضعة أسطر ، قائلاً : « ان اول صور ظهور لرأس المال هو المال » .

وهذا التحليل يقود ماركس إلى طرح « الصيغة العامة لرأس المال » .

م - م - م . فانا اشترى بالمال (م) سلعة ما (م) ، قطعاً
مثلاً ، احوله إلى خيوط واعيد بيعه بمبلغ أكبر (م) يشمل ، فضلاً
عن كلفة الانتاج (ثمن شراء (م) وفضقات صياقة اليد العاملة) ،
فضل قيمة منتجاً بواسطة « فائض عمل » العمال الذين استخدمتهم
لغزل القطن . وليس هدف الانتاج المباشر خلق قيمة استعمال .
فلا أهمية لكون خيوط القطن نافعة أم لا وغرضي الوحيد هو بيعها
بسرعة ، ومن أجل ان يؤمن لي هذا السعر ربحاً (فضل قيمة) ،
ينبغي ويكفي ان يمثل قيمة كلية العمل الذي « دمج » فيها (٨) .
فالشئ الوحيد الذي يهمني ، اذن ، هو قيمة تبادل السلع التي أصنعها ،
وهذه القيمة التي أصبحت مستقلة نوعاً ما والتي تتخذ ، على التعاقب ،
صورة المال وصورة السلعة هي ما يسميه ماركس رأس المال . فانا
اشترى ، برأس المال المالي ، المادة الأولية و « قوة العمل » وقوة العمل
تتحول المادة الأولية إلى « سلعة » بضمها إلى قيمة هذه الأخيرة قيمة
« فائض العمل » الذي لم يدفع أجره للعامل . وهكذا اكتملت اللعبة :
فلم يعد علي سوى ان ابيع هذه السلعة بقيمتها التامة لأجد نفسي ،
براحة ، في جلد رأسمالي : صانع غزل ذي هيئة متعجرفة وكروش
منتفخ .

واذا كان رأس المال قد ظهر ، في التاريخ ، على صورة مال
(في القرن السادس عشر كما يحدد ماركس) ، فان مؤلفنا يعطي
السبب التالي : « بما ان القيمة ، وقد أصبحت رأس مال ، تعاني
تغيرات مستمرة في المظهر والحجم فانه ينبغي لها ، قبل كل شيء ،
صورة خاصة يتيين ، بواسطة ، تعابنها مع ذاتها (٩) : وتلي ذلك

العبارة الأساسية التي يجب ان نحفظ بها ، دائماً ، في ذاكرتنا من أجل فهم بقية المؤلف وتعيين النقطة التي يبدأ انطلاقاً منها، الافتراق عن الاقتصاد السياسي الذي هو ، من اول سطر إلى آخر سطر ، نقد له : « وهذه الصورة الخاصة لا يملكها الا في المال » .

ان التعريف الكلاسيكي لرأس المال يبدو لماركس غريباً عن الاقتصاد السياسي . انه من مستوى تقني ولا يسمح بالتالي ، في رأيه ، بفهم ما يقوم عليه الانتاج السلمي . وهو يكتب (١٠) : « عندما نفحص الانتاج من مجرد وجهة نظر قيمة الاستعمال ، فان وسائل الانتاج لا تلعب البتة ، حياك العامل ، دور رأس مال ، بل مجرد وسائل ومواد لكل فعالية انتاجية . فهو ، في مدبغة مثلاً ، يدبغ الجلد لا رأس المال » . وبعبارة أخرى ، فان ماركس يقلل ان التعريف الكلاسيكي وحيد الجانب . فهو لا يتأمل رأس المال الا من زاوية قيمته الاستعمالية مهملاً أهم مظهر منذ البرهة التي يدخل رأس المال فيها ، التداول ، أي قيمته التبادلية .

والواقع هو انه ليس للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ايذاً ، هذه النظرة التبسيطية إلى الأشياء . فكونه يعرف رأس المال باستعماله (أي بكونه « مستعملاً في الانتاج ») وبالأثر الذي ينتجه (أي بكونه « يعطي العمل نتيجة ») لا يعني انه ينسى ، بسبب ذلك ، ان له ، كأني نتاج آخر للعمل ، قيمة تبادل قابلة للتحديد ، وهو ما يعني انه يمكن شراؤه وبيعه لقاء هذا المقدار من السلع أو لقاء ذلك المبلغ من المال . وليس وارداً لديه ان ينكر أن رأس المال يتبدى ، في الحياة الاقتصادية التجارية ، على صورة سلعة وعلى صورة مال

بالتناوب . ولكن هذه الملاحظة لا تقوده إلى اعتناق أطروحات
اختبارية على ما يكفي ، جملة ، من الابتذال تقوم على وضع المال
والسلعة في مستوى واحد . فلا يمكن ان يقال ان رأس المال هو ،
في الوقت نفسه ، ذاته وسلطتنا عليه . ومع ذلك فهذا الخلط هو
الذي لا يتوصل البصير الماركسي إلى تجنبه .

وفضلاً عن ذلك ، فان الصيغة القائلة « ان القيمة التي أصبحت
رأس مال لا تملك صورتها الخاصة الا في المسال » تبدو وكأنها
تعني ان قيمة التبادل تعيش حياتها الخاصة ، في حين ان قيمة الاستعمال
تلتزمها ، دائماً ، كدعامة . وسوف يتحدث الماركسيون ، لمحاولة
انقاذ بناتهم المتكلف ، عن « الطبيعة الديالكتيكية » لرأس المال الذي
يستند إلى قيمة استعمال السلعة ، تارة ، وإلى قيمة استعمال المال .
تارة أخرى ، على اعتبار ان قيمة استعمال المال ليست شيئاً بخلاف
الوظيفة التي يؤديها كأداة لاقتناء المواد الأولية والآلات وقوة عمل
الآخرين . وهذه مجرد لعبة لفظية لا تتوصل إلى إخفاء قلب ترتيب
العوامل الذي اقترفه ماركس الذي يرى في رأس المال قيمة تبادل
قبل ان يرى فيه قيمة استعمال . وماركس لا يمضي بالتصور التقدي
إلى نهايته . فهو لا يقول ، ابداً ، انه يكفي خلق المال لتوليد رأس
المال . ولكن ماركس سار على دروب الاختبارية تحت غطاء محاكاة
تنطلق من تحليل فضل القيمة بعلم اعطائه محتوى « واقعياً » لرأس
المال وبتوقفه ، اولوياً ، عند صورته كـ « مال » .

حيث نلقي الوهمي :

ان ماركس مقود ، بالمنهج الذي يستعمله ، إلى التوقف عن

المحاكمة في « مجال متجانس » — اذا استعدنا تعبيراً للويس ألتوسر ،
أحد شراحه . فمحاكمته تنتشر ، باستمرار ، على صعيدين متميزين
تماماً لن يفلح شيء في جعلهما يتطابقان : صعيد المفاهيم وصعيد
التاريخ .

لقد اشرت في المقطع السابق إلى المسائل غير القابلة ، دون شك ،
للحل التي اثارها ماركس بمائلته بين رأس المال وقيمة التبادل
وتظاهرت ، في مناقشتي ، بعدم اعادة أي انتباه خاص لكون المال
هو الذي ، بواسطته ، « أصبح رأس المال قيمة » كما كتب ماركس ..
الا ان « قيمة التبادل » مفهوم ، في حين ان المال اداة خلقها الانسان .
وطرح الاثنان بوصفهما متعادلين هو ، نموذجياً ، مسار الفكر
الاختياري . ان ماركس يتبين ان رأس المال ، كما هو موجود
في القرن السادس عشر مثلاً ، يتبدى على صورة تقليدية . ويستخلص
من هذه الملاحظة ان رأس المال يقابل « قيمة التبادل » المعبر عنها
بالنقد ، وهو مسار معاكس لما توصني به الروح العلمية التي لا ترى
ان المفهوم انعكاس للظواهر الملحوظة ، بل هو يستخدم ، على العكس
من ذلك لترتيبها .

وفي حين أن ظهور النقد حدث يمكن ، في أحسن الأحوال ،
تحديد موقعه تاريخياً ، فانه من الجلي انه ليس لقيمة التبادل ، في
طبيعتها ، أي وجود تاريخي . ونقل رأس المال من قوام قيمة
الاستعمال الذي اسنده اليه الاقتصاد السياسي إلى قوام قيمة التبادل
وتأكيد كون معادل هذه الأخيرة « صورة المال » التي ليست هي
سوى علامة ، نمط تمثيل للقيمة القابلة للتبادل يعنيان ان يحكم المرء

على نفسه بأن ينتقل ، باستمرار ، من مفهوم إلى رمز ومن رمز إلى مفهوم دون أن يلامس الأرض وبأن لا يحيط ابداً ، بالتالي ، بموضوع البحث الذي اخذه العلم الاقتصادي على عاتقه . وماركس ، اذ ادخل المال إلى مركز منظومته الفكرية ، ادخل ، فيها ، الوهمي بصورة أخطر من الأنظمة الأخرى . ولولم تكن نريد تجنب التعميمات الظالمة لوجدنا ما يغرينا بأن نقول : هوذا ما حدث للاقتصاد السياسي الانكليزي عندما استحوذ عليه فيلسوف الماني .

واذا كان ماركس قد وصل إلى الخلط بين قيمة تبادل رأس المال وتعبيره النقدي ، فذلك لأنه لا يتصور ان يكون للرأسمالية نظام نقدي آخر غير الذي ، يعرفه والذي هو معيار الذهب . فالأسعار المعبر عنها في السوق ، في نظام معيار الذهب ، هي ، في تقريب اول ، تمثيل لأبأس به لسلم القيم المتناسبة مع كميات العمل لأن قيمة المعيار الذهبي ترد ، هي أيضاً ، إلى كم من العمل . ولذلك لا توجد ، قط ، فجوة بين قيمة شيء ما - رأس المال مثلاً - وسعره المعبر عنه قديماً ، ومن هنا علاقة التعادل التي طرحها ماركس كمسئمة (بين قيمة تبادل رأس مال ومبلغ المال الذي يعبر عنه) . ونظرية ماركس تفقد وضوحها اذا كفيينا عن تصور الرأسمالية في نظام المعيار الذهبي . ومن أجل ذلك ، لست واثقاً من وجوب البناء على ماركس لعدم وقوعه في أكثر أوهام الاتجاه النقدي شيوعاً . ان هذا الأمر ليس ، لديه ، علامة ضبط علمي خاص ، بل هو ، بالأحرى ، علامة اضافية على انه لا يخلط «النسبية» على معطيات الخبرة ، وعلى انه يعد صفة لا تمس لرأس المال ما ليس هو سوى نمط وجود طائريه .

ان التحليل الماركسي لرأس المال هو من طبيعة فلسفية ، وهو ليس علمياً لأنه لا يستند إلى مفهوم حقيقي .

ان سارتر يرد (في مقابلة نشرتها جريدة لوموند في ١٤ ايار ١٩٧١) على سؤال يقول : « هل تعد كتابك الأخير (ابله الأسرة) مؤلفاً علمياً ؟ » قائلاً : « كلا ومن أجل ذلك نشرته في سلسلة المكتبة الفلسفية . ان صفة العلمية تقتضي ضبط مفاهيم . وانا ، كفيلسوف ، أسمى إلى ان أكون مضبوطاً بمذلولات ، والفرق الذي اراه بين المفهوم والمذلول هو التالي : ان المفهوم تعريف متجه إلى الخارج ولا زمني في الوقت نفسه ، أما المذلول فهو ، في رأيي ، تعريف متجه إلى الداخل ولا يشتمل ، في ذاته ، على الزمن الذي يفترضه الشيء الذي يكون هناك مذلول له ، فقط ، بل يشتمل أيضاً على زمنه المعرفي الخاص . وبعبارة أخرى ، انه فكرة تبخل الزمن في ذاتها » .

وينجم عن فحص متيقظ لعمل ماركس ان رأس المال ، فيه ، « معرف تعريفاً متجهاً إلى الداخل » وان هذا التعريف لا يشتمل ، فقط ، على الزمن الذي يفترضه الموضوع — أي ، هنا ، منتصف القرن التاسع عشر في انكلترا — بل يشتمل : أيضاً ، على زمن المعرفة الخاصة بماركس . ان التحليل الماركسي لرأس المال فلسفي لأن الفكرة التي يكونها عن موضوعه مذلول . أما التحليل الكلاسيكي ، فهو « على الفوز ، أكثر تجزئاً لأنه يسعى للارتفاع حتى المفهوم . ولكن من المؤكد ان كون فرع علمي ما يستخدم مفاهيم لا زمنية لا يكفي لتبرير زعمه ان يكون علماً . وهذا ، من خلال هذا

الكتاب ، هو ان ايبين انه اذا لم يكن الاقتصاد الريكاردى علماً بالمعنى الحقيقي للكلمة ، فهو يجعل بناء اقتصاد سياسي علمي أمراً ممكناً .

ان الغوص في المفاهيم ، وهو حتي في بداية العلم عندما يعرف موضوع البحث ، الزم اوائل علماء الاقتصاد بالمحاكمة ضمن « تعابير واقعية » ، وهو ما ادى بهم إلى ان يتصوروا ، مثالياً ، عالماً دون نقد . ولكن كلمة « واقع » ، مهما كانت صريحة ، كانت مصدراً اضافياً للخلط . فما هو واقعي ، بالمعنى الشائع للكلمة ، هو العالم الاقتصادي مع وجود نقد ، أي كما نعرفه . ولذلك ، فمن الضروري بذل جهد تكيفي لتصور ما يكون عليه اقتصاد دون نقد .

ان هذه الصعوبة هي التي دفعت ، أيضاً ، اوائل علماء الاقتصاد ، بمن فيهم اعظمهم ، إلى استعمال « روبنسيويات » والتعسف في استعمالها ، وإلى الرجوع إلى « تاريخ مزعوم (١١) » ، حيث كان صياد الفزلان وصياد السمك يتبادلان منتجاتهما دون مساعدة أية نقود . وماركس الذي تتخذ لديه السخرية ، في عدة مناسبات هامة ، مكان البرهان لم يتوان عن بيان سذاجة الطريقة دون ان يلاحظ ، على كل حال ، مرور وجودها بحيث انه وقع فيها ، بدورة ، وانه لم يستطع ، خلافاً لخصومه ، ان يخرج منها .

لقد انطلقوا ، هم ، من وصف مجتمع تخطيطي تقايض ، فيه ، قيمة بقيمة . ثم اعدوا ادخال النقد ليقربوا من العالم كما هو موجود ، وكذلك لأهم تبيينوا ان المقايضة لا يمكن ان تعد طريقة

مثالية التبادل الا في عاكمة لأنها ، في العالم الشخص ، ليست سوى وسيلة بدائية وادنى دقة بكثير من التقد للمقارنة بين قيم الأشياء . أما هو ، فانه يتبع الترتيب المعاكس : فبدلاً من ان يبدأ كما هو المنهج المألوف للعلم ، ببناء نظرية يقابل ، بعد ذلك ، بينها وبين معطيات الخبرة ، ينطلق لتفسير كل الرأسمالية من الصورة التي يتخذها رأس المال ، عادة ، في مجتمع متطور . والملاحظة الظاهرة البراءة ، ملاحظة كون رأس المال يتبدى على صورة مال تقوده إلى القول بأن رأس المال هو هذا المال الذي يمثل قيمة قابلة للتبادل . وهو يصف الرأسمالية من أجل تفسيرها . وهذا المنهج اللامشروع في نظر العلم يمنعه من انتاج برهنة حقيقية . فمن أجل اثبات ان الانتاج السلمي هو نمط انتاجي كسواه ، وهو ما اراد عمله ، كان ينبغي اخضاع عمل الرأسمالية لاختبار التعريف الأصلي لرأس المال المنطبق على كل مجتمع (رأس المال هو مادة استعمال ما تستخدم في الانتاج) ، ولم يكن ينبغي التأكيد في ابدال هذا المفهوم البدائي ، نوعاً ما ، لرأس المال بسواه الا اذا تبين انه غير قابل للاستعمال في تحليل عمل الانتاج السلمي .

رئيس ملائكة الاشتراكية

ينقل ماركس ، بمماثلته بين رأس المال وقيمة التبادل ، هذه الأخيرة خطوة من مستوى المفاهيم الذي هو مستواها إلى مستوى شيء ندرس كيف يفتى وما هي التحولات التي يعانها فيه مجرى نمو المجتمع السلمي . وسوف يصبح مفهوم قيمة التبادل المحرك بنفس ماركس القوي شيئاً غريباً لا اسم له في أية لغة وفيه شيء من الكائن

الحي وشيء من المسخ الخيالي ، سوف يصبح رأس المال الذي يأخذ البشر في دارته الجهنمية متغلباً بعملهم ليحوله الى مزيد من قيمة التبادل دائماً ، أي إلى رأس مال جديد . ويمضي ماركس إلى حد تسميته بالغول . وقد كان ينبغي رئيس ملائكة الاشتراكية لتحرير سطح الأرض من هذه الحشرة وكى يعيد إلى الانسان المنهك ثمرة عمله التي يختصها الطفيلي الهاطل المتصق بجلده من كل المسام طيلة انتاجه لها . ولكن ، أي شيء يشبه العالم عندما يقتلع ماركس ، منه ، رأس المال المتلوث الذي يتخذ صورة السلعة ، تارة ، وصورة المال تارة أخرى ؟ انه محروم من كل ما كان يحمل منه مجتهداً ذا ترومس دقيقة . والمجتمع الذي يبقى لم يعد سوى روبنسونية عملاقة يلغى ، فيه ، العمل المأجور ويحذف المال احتمالاً (فذلك غير محدد بدقة) ويتلقى ، فيه ، كل واحد - ولم لا ؟ - ما يتفق مع حاجاته دون ان يقال لنا ما الذي تقابله هذه الحاجات ولا لماذا ستكشف عن ان تكون غير محدودة ، وهو ما يستبعد ، سلفاً ، امكانية تليتها .

ان ماركس لم يستعد المفاهيم ذات الاتجاه العمومي للنظرية الكلاسيكية الانكليزية الا ظاهراً .

فقد كتب ريمون آرون يقول (١٢) « يمضي » رأس المال ، ، وان أحداً لم ينتبه إلى ذلك ابداً ، من العمل والقيمة ، وهما أكثر المفاهيم تجريداً وعمومية ، إلى السعر ، إلى الهبوط التزويحي لمعدل الربح ، إلى الربح العقاري . »

ولست أدري ما اذا كان حد لم ينتبه ، حقاً ، إلى ذلك ابداً : ولكن ما يستخلص من قراءة رأس المال هو ان ماركس يطرح التعادل

بين مقولة مجردة ، قيمة التبادل ، وشيء اختبائي ، المال . وبذلك بالذات ، تردنا المعلومات التي جمعتها الملاحظة حول دور المال في الانتاج السلمي إلى قمة التبادل . ففي الانتاج السلمي يدفع الرأسمالي ، بواسطة (م) ، ثمن السلع واليد العاملة التي يحتاج اليها لصنع التنتاج الذي سيعيد ييمه ؛ (م) ، وهو مبالغ أكبر من (م) . ان هذا التحول من (م) إلى (م) يفسر بقلرة الرأسمالي على تملك قيمة استعمال قوة العمل بسعر هذه القوة (وليس سعر نتاجها) . والمقابلة بين عاكمة ماركس المبنية على مدلولات قيمة التبادل وفضل القيمة الخ ... المجردة ، من جهة ، وما يجري في العالم الواقعي من جهة أخرى ، مدموغة بهذا التعادل بين قيمة التبادل ورأس المال : فليس كلاهما سوى الشيء نفسه . والتعادل بين المفهوم وتجليه في نظام الانتاج السلمي هو من الكلية بحيث تتعامل عما إذا كان ماركس قد انطلق حقاً من « أكثر المفاهيم تجريداً وعمومية »: وبما ان أحد هذه المفاهيم قد وحد مع معطى اختبائي ، أفليس هذا الأخير هو الذي انطلق منه ماركس ؟

ان ريمون آرون يكتب أيضاً (مرجع سابق ، ص ١٤٣) « ان المدخل بكامله (يدور الأمر حول المقدمة التي كتبها ماركس لأحد اوائل كتبه « اسهام في نقد الاقتصاد السياسي ») يفسر انطلاقاً من الامتداد الداخلي لفكر ماركس بين عمومية المفاهيم والتعددية التاريخية للتشكيلات الاجتماعية . الا انا ماركس لم يستعد ، في كتاب « رأس المال » ، فيما يتصل برأس المال على الأقل ، المفهوم « العمومي الاتجاه » للمدرسة الانكليزية على اعتبار ان التعريف الذي يعطيه له

لا ينطبق الا على نمط انتاجي معين . وتفهم خطوة ماركس بقدر ما يعتقد ان « الانتاج السلمي » ، أو الرأسمالي ، نمط انتاجي خاص يقتضي تحليله ادوات مفهومية خاصة . ولكن لماذا ، اذن ، اعتماد المفاهيم « العمومية الاتجاه » الأخرى : القيمة ، العمل الخ ؟ ربما اجاب الماركسيون بأن « العمل المجرد » هو نفسه ، بالنسبة لماركس ، نتاج من منتجات المجتمع البورجوازي الذي يجعل العمل غير مشخص . ولكن الاعتراض غير مقبول لأن ماركس لا ينكر اننا نستطيع في كل الظروف ، ان نرد « العمل » مفهوماً ، إلى « عمل مجرد (١٣) . ويكفي ، من أجل ذلك ، ان لا نحفظ من العمل المشخص بغير اتفاق الطاقة البشرية .

نتيجة اختبارية ماركس : عجزه عن التنبؤ

كل فكر اختباري يمنع من التنبؤ لأنه لا يستطيع الانفصال عما هو تحت بصره : وعدم عودة ماركس إلى الطبيعة الحقيقية لرأس المال هو السبب الذي وجد نفسه ، من أجله ، محبوساً في التجربة التاريخية للقرن التاسع عشر . وبين تصوره النقدي لرأس المال والتكليب الذي انزلته الوقائع باستباقاته علاقة علة ومعلول مباشرة . فماركس مقود ، بموجب نظريته ، إلى ان يؤكد ، مثلاً ، ان شرط العمال يزداد سوءاً كلما تنامي رأس المال . ولنمو الرأسمالية ، في رأيه ، نتيجة حتمية هي هبوط قدرتهم الشرائية والبطالة . وقد يحدث حقاً ، لأسباب ظرفية ، ان يطرأ ، من وقت إلى آخر ، تحسن في وضع العمال ، الا ان الأمر لن يدور ، هنا ، الا حول ظاهرة مؤقتة . لماذا ؟ لأن أصحاب المشاريع سيحملون ، بالضرورة ، اذا ارتفعت الأجور الواقعية ، على شراء

آلات وتحسين تجهيزاتهم لزيادة انتاجية قوة العمل التي غدت، فجأة ، أكثر كلفة . ليس في المحاكمة ، حتى الآن ، شيء من الأصالة ولا شيء يقدم ايضاحاً خاصاً . فالأمر يلور حول مجرد ملاحظة للحس السليم سيتفق عليها كل علماء الاقتصاد ماركسيين كانوا أم غير ماركسيين . وسوف يبلوون في الافتراق عندما سيصوغ ماركس منهجياً ملاحظته مستنداً إلى « اكتشافه الاولى » المتصل بآلية فضل القيمة . وبما ان نقده للاقتصاد السيامي يستند ، كاملاً ، إلى الفكرة القائلة ان الرأسمالي يلغح أجر نتاج العمل بسعر قوة العمل ، فانه يعتمد تمييزاً (وجده انظر وكل الماركسيين « أساسياً ») بين رأس المال المتحول ، وهو النصيب من رأس المال التقدي الذي سيستخدم في شراء قوة العمل ، من جهة ، ورأس المال الثابت المكرس لشراء كل السلع الأخرى الضرورية للانتاج (المواد الأولية ، الآلات الخ ...) من جهة أخرى .

رأس المال المتحول ورأس المال الثابت لدى ماركس ، ورأس المال المتداول ورأس المال الجامد لدى ريكاردو .

يقول لنا ماركس ان رد أصحاب المشروعات على ارتفاع الأجور سيؤدي إلى تغير في تركيب رأس المال الكلي : فبما ان أصحاب المشروعات يقتنون تجهيزات احداث ويكرسون نفقات اضافية لتحسين جهازهم الاتاجي ، فهم يزيلون النصيب النسبي لرأس مالهم الثابت . وينجم عن ذلك ان النصيب المتروك للمركبة الأخرى من رأس مالهم الكلي سوف تنقص . وسوف يكون لنقص رأس المال المتحول ، أي الوسائل التقدية المتوفرة لأصحاب المشروعات من أجل دفع أجور

اليد العاملة ، بكل بداية بالنسبة للعمال ، احدى التيجتين التاليتين
أو كلتاهما معاً : تسريح عمال جدد ، الاقتطاع من أجورهم . وهناك
نتيجة ثالثة تجري ، من جهتها ، على حساب الرأسمالين هي خفض
معدل الربح على اعتبار ان الربح لا يمكن ، بموجب النظرية الماركسية ،
ان يأتي الا من رأس المال المتحول (الذي « يستغل » اليد العاملة) .
ان ماركس كان ، كما قلت قبل قليل ، في نقطة انطلاقه ،
قريباً جداً من عاكمة الكلاسيكيين . فهم أيضاً ، يقولون — وتلك
بدئية — ان « الطلب الفعلي للعمل يجب ان يتوقف على زيادة ذلك
القسم من رأس المال الذي تلغ ، به ، الأجور » . وهذا ما يقودهم
إلى التمييز بين مختلف أنواع رأس المال بموجب تفاوت مدة استعملها .
فيسمى « متداولاً » رأس المال الذي يعيد انتاج ذاته (أو الذي يحمّد
ذاته اذا فضلنا ذلك) في أجل قصير جداً . ويسمى « جامداً » رأس
المال الذي يستهلك ببطء ويحمّد بالتالي ، في عدة سنوات . اننا نرى ،
على الفور ، ان هذا التصنيف على درجة كافية من التصسف حتى لو
كان يمكن ان يكون مفيداً جداً . فهو يتوقف على الفكرة الذاتية
المكونة عن فترة زمنية طويلة أو قصيرة . وللك ، يلاحظ ريكاردو ،
صراحة ، انه « ليس أساسياً وان الخط الفاصل بين نوعي رأس المال
المحدد على هذا النمو مائع » .

وها نحن ، اذن ، من جديد ، حيال احدى النقاط المتميزة
للتفكير الاقتصادي حيث نرى الخصوم يفرقون افتراقاً كلياً مع
انطلاقتهم من ملاحظات متماثلة . ان ريكاردو وماركس يتبينان ،
كلاهما ، فضلاً ان مستوى العمالة سيكون تابعاً للكمية المتفاوتة الحجم

« من شطر رأس المال الذي تدفع به الأجور » . الا ان الأول يرفض ان ينسب إلى التمييز بين رأس المال المتداول ورأس المال الجامد طابعاً أساسياً ، في حين ان الناتج يستند في كل تحليله على التصنيف المشتق (ولكنه مختلف) من التصنيف إلى رأس مال متحول ورأس مال ثابت . أكان ذلك لأن ريكاردو كان غير مهتم بـ « العمالة الكاملة » في حين كان ماركس ، على العكس من ذلك ، مهووساً بمخطر البطالة ؟ ان هذا التفسير لا يصمد وماركس نفسه رفضه سلفاً كما سرى بعد قليل . الاجابة مزدوجة . ان الاجابة الاولى متصلة بالصورة الرياضية لفكر ريكاردو . فمن أجل اجراء قسمة في الجملة التي يكونها الرأسمالي إلى رأس مال متداول ورأس مال جامد يجب ان نستطيع الاجابة بنعم أولاً على السؤال : هل رأس المال هذا طويل الأجل أم لا ؟ وبما ان مدلول الأجل هذا ذاتي جداً ، فان ريكاردو يعدل عن ان يعد هذا التمييز هاماً . والمفهوم الماركسيان أفضل تقبلاً للعملية لأول وهلة . فيما ان رأس المال يتبدى لماركس على صورة « المال » : فمن اليسير الدلالة على رأس المال المتحول : انه النصيب من رأس المال المستخدم في دفع أجور الأجراء وهذا الشطر من رأس المال قابل ، فعلاً ، للتمييز بسهولة على مستوى المشروع ، ولكنه يكف عن ان يكون كذلك في المستوى الاقتصادي الاجمالي .

لماذا ؟ لأن التصنيف إلى رأس مال نقدي متحول ورأس مال نقدي ثابت لم يعد ذا معنى ، في هذا المستوى ، لأنه من الواضح ان النقد لا يمكن ان ينسب في المستوى الاقتصادي الاجمالي الا إلى مداخيل . فليس هناك ، من جهة اولى ، رأس مال نقدي مكرس لشراء « قوة

العمل ، ومن الأخرى رأس مال نقدي مكرس لشراء الآلات .
ان كل النقد يوزع على صورة مداخيل ، أجور أو أرباح (أجور
وأرباح يقبضها صانعو الآلات كما يقبضها من سيمعملون هذه
الآلات) . والمحافظة على التمييز بين رأس مال متحول ورأس مال
ثابت ، بأي ثمن ، يعني اقتراف الخلط المعروف جيداً من جانب
علماء الاقتصاد بين مدلول تدفق المداخيل ومدلول رأس المال . ان
كون نسبة الاجراء ضمن السكان الفعاليين تزيد بقلو ما يتمكن
مجتمع ما - ويتنامى ، باللغة الماركسية ، رأس ماله الثابت - واقعة
مؤكدة . وينبغي ان نستنتج من ذلك ، على العكس من المنهج الماركسي ،
ان نتيجة المكننة المتزايدة هي ، بالنسبة لأصحاب المشروعات مأخوذون
في جملتهم ، توسيع النصب النسبي لرأس المال المتحول . والحقيقة
هي ان مفهوم رأس المال المتحول لا يسمح بتعيين حجم قابل للصياغة
الكمية وليس له ، بالتالي ، قيمة علمية . هل يكون الاستخدام الوحيد
الممكن للمفاهيم الماركسية هو عرض منهج ماركس على صورة
مفاهيم الفلسفة الكلامية التي لم تكن تستخدم الا في تكرار العقائد
نفسها ؟

والاجابة الثانية ترغمننا على استباق نتيجة هذا التحقيق . ان ماركس
يعطي أهمية حاسمة للتغير في التركيب العضوي لرأس المال لأن رأس
المال المتحول هو الوحيد ، في ذهنه ، القادر على توليد فضل القيمة ،
رأس المال المقبل . وسوف نرى ، في الفصل السادس ، السيرة
الحقيقية لتشكيل الربح من خلال التبادل . وسوف يقدون ذلك إلى ان
نخلص إلى انه على الرغم من ان الربح هو ، حقاً ، نتاج عمل جديد

دائماً ، كما كان يرى ماركس ، فانه ليس هناك أي تمييز يجري ، فيما يتصل بنشأته ، بين مختلف فئات رأس المال ، المتحول والثابت المتداول والجامد .

وسوف يكفينا ، حالياً ، ان نرى كيف يتجاوز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، في منظومته الفكرية ، التناقض الظاهر الذي نجده فيه . انه يعترف ، هو أيضاً ، من جهة اولى بأن اعتماد المكتنة (رأس المال الجامد) يجب ، بالضرورة ، ان يلغى أعمالاً . ومن جهة أخرى ، فان تعريفه العام لرأس المال — جملة الخيرات المستعملة في الانتاج واللازمة لاصطاء العمل نتيجة — يقوده إلى ان يؤكد ان طلب العمل سيزيد كلما تضخم رأس المال .

وقد انتهى ريكاردو إلى وعي هذا التناقض وعلماء الاقتصاد يعرفون ان ذلك وفر له المناسبة لكتابة أحد أشهر النصوص وأكثرها تعرضاً للمسألة في الاقتصاد السياسي : الفصل الحادي والثلاثين الشهير من كتابه « المبادئ » وعنوانه « حول الآلات » . وقد اضاف ريكاردو ، متأخراً ، هذا الفصل (١٣) ليصحح الخطأ الذي كان ، على حد قوله ، قد اقترعه ، في البدء ، بادعائه ان اعتماد الآلات ، « سيكون مفيداً لكل طبقات المجتمع ، بمن فيها العمال » ، في كل الظروف ، لأنه سيخفض كلفة انتاج السلع .

ومن أجل ان نفهم عاكمة ريكاردو — التي تنطبق على عصرنا انطباقاً على عصره — يجب ان نحفظ في ذهننا بأنها لا تشكل ، في الحقيقة ، تراجعاً (فقد كتب يقول : « على الرغم اني لا أعرف اني نشرت ، قط ، شيئاً عن المكتنة اكون مرغماً على التراجع عنه ، الا

انه اتفق لي ان ايلت، بصورة غير مباشرة ، أفكاراً اراها ، اليوم ، مغلوطة » . وسوف يخلص مجدداً إلى ان تنامي رأس المال - وهو ظاهرة عامة ليس نمو المكتنة سوى حالة خاصة منها - سيكون ، على المدى الطويل ، مفيداً لجملة طبقات المجتمع .

ولكنه يسلم - وتلك هي الواقعة الجديدة - بأن احلال الآلات محل العمل البشري يمكن ان يسبب ، مؤقتاً ، اضراراً فادحة للطبقة العاملة . ومن أجل ان يكون الأمر كذلك يجب ان يتحقق شرطان : ١ - ان توضع الآلات الجديدة في الخدمة بصورة مفاجئة وكثيفة .

٢ - ان لا يؤدي استخدامها إلى زيادة للتناج الخام .

وتلك هي المحاكمة : يفترض ان أصحاب المشروعات الذين يستخدمون عدداً أقل من العمال منذ تشغيل الآلات الجديدة سيقدرعون انهم راضون اذا حصلوا على التناج الصافي نفسه الذي كانوا يحصلون عليه في السابق، وبما ان التناج الصافي هو ما يبقى بعد تغطية كل نفقات الانتاج (بما فيها كلفة اليد العاملة) ، فانه من الواضح انه أصبح يمكن ، بعد الآن ، الحصول على نتاج صاف مماثل من نتاج خام متناقص على اعتبار ان التناج الخام (نفقات الانتاج زائلة التناج الصافي) يكون قد تخلص من قسم من اعباء الأجور . ان خفض نفقات الأجور تيسر ينتمي إلى الاقتصاد التقني . وهو يعني ، اذا قل إلى تعابير واقعية ، تقلص رأس المال المتداول . فزيادة رأس المال الجامد غير ممكنة دون نقل عمال كانوا يتجون رأس مال متداولاً من أجل جعلهم يتجون آلات ، أي رأس مال جامداً . الا ان رأس المال المتداول مؤلف

من أغذية وملابس الخ ... ، أي من كل البضائع التي تستخدم في دعم حياة السكان العاملين .

وفي جميع الأحوال ، فإن ريكاردو يعلن انه لم يطرح هذا الافتراض الأخير الا لتسهيل المحاكمة . ويجب ، في رأيه ، تجنب التوقف عند هذا المخطط . وهو يكتب : « ان العرض الذي اتيت على القيام به لن يؤدي ، كما آمل ، إلى استنتاج انه لا ينبغي تشجيع تقديم المكتنة . لماذا يبقى ريكاردو على هذا المقدار من التناؤل ؟ انه كذلك ، أولاً ، لأنه من النادر ، كما يلاحظ ، ان تعتمد الآلات الجديدة » فجأة وبصورة كثيفة : فهي تعتمد ، في معظم الأحوال ، تدريجياً . وهو متناؤل ، بعد ذلك ، لأنه ستكون لاعتماد تجهيزات أكثر تقدماً ، دائماً ، نتيجة هي زيادة في التاج الصافي وان قسماً من هذا التاج الصافي المتنامي ، على الأقل ، سيلخر ، أي سيحول إلى رأس مال جديد سيتخذ قسم منه ، على الأقل ، صورة رأس مال متداول ، (غذاء ، ملابس الخ ..) من شأنه ان يؤمن طلباً متزايداً للعمل . فسوف ينتهي الأمر بفضل التراكم ، اذن ، إلى تكوين كتلة رأس مال أكبر من تلك التي سحبت ، اولياً ، من التداول نتيجة لتقلص التاج الخام الناجم عن احلال الآلات محل العمل البشري .

ولذلك ، فإن ريكاردو يخلص بجنر ، وبثبات أيضاً ، إلى « انه ليس من السهل ان نتصور ، في أي ظرف كان ، ان لا تكون زيادة في رأس المال متبوعة بطلب متزايد للعمل . والثشي الوحيد الذي يمكن ان يقال هو ان طلب العمل سيرتفع بنسبة أدنى (من زيادة رأس المال) » .

وقد ابدت الوقائع هذا الحكم ، بل وتجاوزته ، لاسيما وان ريكاردو اشتبه في كون اليد العاملة المستعملة ، سابقاً ، في الصناعة ستجد عملاً في « الخدمات » (١٤) . وضروب التقدم الجديدة التي حققها القرن العشرين بالأتمتة بفضل الالكترونيات — ظاهرة الأتمتة ، في حد ذاتها كانت معروفة ، فعلاً ، في القرن التاسع عشر (١٥) — لم يعقبها ، هي نفسها ، انخفاض في العمالة على الرغم من أنها اعادت إلى الحياة ، في بداية الستينات ، خوف عمال نسيج ليون الذين حطموا انوال النسيج التي كانت تحمل ، في رأيهم ، لعة البطالة .

وقد شهدنا زيادة خارقة في السكان العاملين في كل البلدان التي راكمت رأس مال والتي تستحق ، بهذه الصفة ، ان تسمى « رأسمالية » من وجهة نظر الاقتصاد السياسي : الاتحاد السوفياتي كالولايات المتحدة والمانيا وبريطانيا وفرنسا واليابان الخ ... (وأكثر منها أحياناً) . وقد الحق الوقائع تأكيداً بماركس الذي يدعي ان التقدم التقني الذي يضاعف عدد الآلات لا يفتح الباب أمام امكانيات جديدة للعمالة ، بل يخفضها خفضاً عظيماً في أي نظام من أنظمة « الانتاج السلمي » الذي كان يعد نمطاً انتاجياً يخضع لقوانين خاصة . ولو كان الأمر يدور حول اكتشاف المستقبل عن طريق كرة بلورية ، فلن تكون هناك أهمية ، الا بالنسبة لهواة الطرف ، لمعرفة من كان غطئاً ومن كان محقاً . ولكن المسألة ليست مسألة معرفة من كان النبي الأفضل ، بل هي مسألة معرفة من كان مؤسس منهج علمي ، ريكاردو أم ماركس .

ان عجز النظرية الماركسية هذا عن بيان عمل اقتصاد مشخص ،

ولو كان اشتراكياً ، يجب ان لايفاجئنا . فنحن نثنين ، بقراءة رأس المال ، واعدة قراءته ، ان الاقتصاد السياسي الماركسي غير موجود بهذه الصفة . انه موجود في حالة نقد للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وتبدو الماركسية خطاباً في الاقتصاد السياسي ، في التاريخ ، وفي كل العلوم الأخرى في أحسن الأحوال ، ولكنها ليست ، ابداً ، قطاعاً محدداً من أي علم على وجه الخصوص . واذا افترضنا ان الماركسية ، كما يدعي انصارها ، « علم » الرأسمالية ، فاننا نعود ، بذلك ، إلى العبارة السابقة محددة كماللي: ان الماركسية هي النقد المبرر للرأسمالية . ولكن نقداً صحيحاً للرأسمالية يمكن ان يؤدي إلى تقرير بطلان الاقتصاد السياسي كعلم خاص ، كما يمكن ان يؤدي إلى اقتصاد سياسي آخر .

ان ماركس لا يقول لنا ، ابداً ، أي الاتجاهين يتخذ ، ولكن الاتجاه الأول هو الذي يستخلص ، على ما يبدو لي ، من محاكمته الطويلة . ولو كانت الماركسية تنفذ إلى اقتصاد سياسي آخر ، لكان من شأنها ان تظهر ، تحت انقاض الاقتصاد السياسي ، قوانين أخرى تتحكم في الظواهر الاقتصادية . وقد يفترض ان الوقت لم يتيسر لماركس من أجل ان يصوغ ، هو نفسه ، الاقتصاد السياسي الذي افترضه تقدمه للمدرسة الكلاسيكية . الا انه كان ينبغي ، اذ ذاك ، ان يتابع عمله في هذا الاتجاه من جانب مكمله وان يحتوي امكانياً ، على الأقل ، مبدأ اقتصاد سياسي آخر . وهناك قرينة قوية – ولا اقول برهان مطلق – على ان هذه الامكانية غير موجودة يقلعها كون الخطط التي تنضجها البلدان الاشتراكية مرغمة ، كي لا تبقى مجرد

اعلان نوايا ، على اللجوء إلى مقولات الاقتصاد السياسي القديمة التي
انزلها ماركس عن عرشها (ربح رأس المال ، الأجور المنفوعة الخ ...)
وهذا الشرط هو الذي يجعلها « اجرائية » .

« من بعدي الطوفان »

ومن أجل الاستمرار في ضرب الأمثلة على الطابع الاختباري
— والاختباري بصورة مبتذلة أحياناً — للمنهج الماركسي الذي يصفه
المبخزون له (أكتوسر) بأنه « ثورة نظرية هائلة » ، نستشهد بمثال
آخر ، من بين مائة أخرى ، مأخوذ من « رأس المال » ، ففي الفصل
المخصص لـ « يوم العمل » (١٦) ، يكتب ماركس مايلي : « من بعدي
الطوفان ، ذلك هو شعار رأسمالي وشعار كل أية رأسمالية » . ان
هذا الحكم يتناقض مع فكرة رأس المال الذي هو ذلك النصيب من
الدخل المكرس لاعادة انتاجه بدلاً من استهلاكه فوراً ونهائياً . واذا
كان المجتمع الرأسمالي هو الذي يراكم رأس مال ، افلا يكون سلوكه ،
بتعريفه نفسه ، مفروضاً بشاغل المستقبل ؟ ولكن فلتتابع ماركس
الذي يضيف قائلاً « فرأس المال لا يبالي ، اذن ، بصحة العامل ومدة
حياته اذا لم يكن مرغماً على ذلك من جانب المجتمع » . ان ماركس
يستخلص من تبيينه واقعة حقيقية مع الأسف (الاطالة التصفية لمدة
يوم العمل في المشاغل الانكليزية في منتصف القرن التاسع عشر)
مبدأً ذا مدى عام : « من بعدي ... » ثم يستنتج من هذا المبدأ الواقعة
التي يتبينها . وتأکید كون الرأسمالي غير منشغل ، بطبيعته ، بالمستقبل
هو تطبيق المنطق التطبيقي نفسه الذي يقوم به من يقول : « العمال
عارضوا ، في كل العصور ، اعتماد أحدث الآلات - فالطبقة العاملة ،
ادن : ضد التقدم » .

سوف يبحث الفلاسفة الماركسيون عن « علر » منهجي للمركس . وربما لاحظوا ان العبارة المستشهد بها مأخوذة من فصل وصفي خالص يقوم ، فيه ، ماركس بعمل الصحفي أكثر منه بعمل عالم الاقتصاد . وسوف يقولون ان رأس المال ينشغل بمستقبله الخاص لا بمستقبل العمال . ويبقى ، أيضاً ، ان صياغة ماركس ليست مضبوطة . رأس المال ليس ذاتاً مزودة بشعور تستطيع « ان تقلق لأي شيء كان » . وتشخيص رأس المال ثابت في كتابات مؤلفنا (١٧). فهو جائع إلى عمل الآخرين ، تارة ، وفي ظلماً إليه تارة أخرى . ولن نباحك حول هذين التعبيرين : فهما صورتان اسلوبيتان . الا ان الفكر العلمي لا يتوافق مع مثل هذه المقارنات . فلا يقبل من كيميائي ان ينسب إلى الزرنيخ مشاعر انسانية (أو غير انسانية) . ولم يكن ريكاردو الذي كان منهجه البالغ الحداثة يرمي إلى نقد « لغة » علماء الاقتصاد من اسلافه أو معاصريه ليقترف ، قط ، مثل هذا الشطط اللغوي (١٨). فتعريف رأس المال الذي يقترحه ، وهو موضوعي تماماً ، كان يحmie من الاغراء : فهل يمكن ، ولو مجازاً ، ان ينسب شعور ما إلى « ماهو مستعمل في الانتاج وما يعطي العمل نتيجة » ؟ وعلى العكس من ذلك ، فان تعريف ماركس ، وهو نصف مفهومي ونصف تاريخي أي ، في الواقع ، لا مفهومي ولا تاريخي ، يصلح لمعالجات ادبية لا متناهية . ان ماركس ، كما رأينا ، يعمل على عكس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي : فمن المبدأ الذي يستقره من معطيات الخبرة ، يستنتج هذه المعطيات نفسها . والمنظومة التي يبنها هذا المنهج منلورة للاداية . فبقدر ما تتلاشى المعطيات الخاصة بزمنه يفقد الاتصال الظاهر الذي

كان له مع الواقع . وهنا هو السبب الذي يحمله على تقديم مشاعر
الرأسمالي ورغباته على انها صفات ملازمة لرأس المال . انه يتبين ان
الرأسمالي لا يتوق ، حقاً ، الا إلى شيء واحد هو : زيادة رأس ماله
حتى ولو عانت ، من ذلك ، صحة العمال. ونحن نؤيد ، طواعية ،
حكم ماركس هذا : فكل التاريخ الاقتصادي يبين ان سيد رأس المال ،
سواء اكان فرداً (انظر تجربة الرأسمالية في القرن التاسع عشر) أم
الدولة (انظر تجربة الستالينية في القرن العشرين) ، غير مشغول ، قط ،
برخاء العمال « ما لم يكن مرغماً على ذلك من جانب المجتمع » .
ولكن ذلك لا علاقة له بطبيعة رأس المال ولا بوظيفته .

• • •

حول منشور الفصل الرابع

- ١ - مقدمة فريدريك إنغلز للكتاب الثاني من « رأس المال » .
- ٢ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، الفصل السابع . ص ٢٨١ من الترجمة العربية منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧١ .
- ٣ - هذا ما كتبه ماركس ، مثلا ، حول استاذ للاقتصاد السياسي في زمانه . المرجع السابق ص ٣٣٦ الخامس .
- ٤ - ليست « الثروات » ، في مفردات ويكاردو ، منتجات العمل . الا اننا اذا قربنا التعريف الذي اذكره من مبعده ، وكذلك من كل المقاطع الأخرى التي استعملت ، فيها ، كلمة « رأس مال » ، فافتنا نخلص ، دون تردد ، إلى ان رأس المال هو ، بالنسبة إليه ، نتاج العمل دائما وليس هبة من الطبيعة . ان « مادة أولية » ، مثلا ، تكون رأس مال عندما تستخرج من الأرض بفضل الانسان . وهي ليست رأس مال ، ولا منتجة اقتصادية أبداً ، طالما بقيت مغفوة في الأرض .
- ٥ - الرسالة الاقتصادية للشهرة ، فيرست ناشيونال سبي بلك ، آذار ١٩٧٢ .
- ٦ - اعتماد النقد من جملة « رأس المال » ، وما يوازئ هذا الاعتماد (اي كون منشأ خالصة المال - الفائدة التي تملأها صكوك الريع والمستندات - هو ربح رؤوس الأموال الواقعية) يلتقيان الشبهة على التنازع الاقتصادية المستعملة اليوم والمشتقة من نموذج لعالم الاقتصاد جون هيكز .
- ٧ - يقصد ماركس بالانتاج السلمي نعت الانتاج الرأسمالي الذي يتصف ، في رأيه ، بكون منتجات العمل البشري تحول ، فيه ، إلى سلع مكرسة للبيع في السوق .
- ٨ - تبقى ، هنا ، في اساس النظرية الماركسية كما عرضت في الكتاب الاول من

رأس المال دون ان نحسب حساباً لتوزيع فضل القيمة الذي يؤدي إلى التبادل في معدل الربح بين كل الرأسمالين ، بمن فيهم الذين لا يولد رأس مالهم اي فضل قيمة .

٩ - المرجع السابق ، الفصل الحادي عشر من الجزء الاول .

١٠ - المرجع السابق .

١١ - اعتماد المجازات في حكمة مضبوطة يتضمن ، فضلاً ، اضطراباً عديدة ليس من الضروري الإلحاح عليها . وانظر أكبر ، أيضاً ، عندما تبدو الأمور المستعملة متممة إلى طور سابق من الطوار تاريخ البشرية لأن التقاريه يمكن ان يظن ، خطأ ، ان المؤلف طموحاً أكبر من الطموح التتالم ، ببساطة ، على دعم حديثه بمثال وهمي من شأنه تمهيد فهمه .

١٢ - من عائلة مقدمة إلى اخرى ، بحث في الماركسيات ، غاليمار ، باريس ١٩٦٩

ص ٣٥ .

١٣ - راجع الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب .

١٤ - من أجل ذلك ورد في نهاية المؤلف تقريراً : فهو فضله الحالي والتلاون (من مجموع ٣٢ فصلاً) . وقد كان ذلك ، كما لاحظ كريستيان شميدت ، في مقدمته لاجدى أحدث الطباعات الفرنسية لدى كليمان - ليبي ، المنهج المؤلف لريكاردو : فقد كان يكمل مؤلفه الرد على الاعتراضات التي وجهت اليه ، غالباً ، ولحسان حساب لها - كما هي الحال هنا - أحياناً . ومن هنا انتمداه التركيب الاجمالي ، ظاهراً على الأقل .

١٥ - يمكن التساؤل عما اذا لم يكن ماركس قد توقف ، بلهبط ، عند هذا المخطط . فمن المحتمل جداً ، بالفعل ، ان يكون ماركس قد أخذ نظريته حول رأس المال المتحول ورأس المال الثابت التي يعتمد أنها ذات تطبيق عام من هذا الفصل « حول الآلات » والمشو بللتحفظات المتعلقة لأن ريكاردو يمرض ، فيه ، سلسلة من الحالات الخاصة . وما يبدو انه يردد هذا التفسير هو ان ماركس يد فضل « حول الآلات » تراجعاً حقيقياً من جانب ريكاردو - وهو ما يعني عليه من أجله ثناء عظماء كما سوف نرى ، في حين ان الامر يعود حول ايضاح . ففي الكتاب الأول من رأس المال ، الفصل الخامس عشر ، القسم الرابع (الجزء الثاني من الترجمة العربية ، منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٧١ ، ص ١٨٣ وهامشها) يكتب ماركس مايلي : « تلعب زمرة من علماء الاقتصاد البورجوازيين ،

هم جيمس ميل وماك كولوش وثودور ونيور وج . س . ميل اللغ « إل ان الآلة ،
بإزاحتها العمال المستخدمين ، تحرر ، هذه الواقعة نفسها ، رأس مال مكرساً لاستخدامهم
من جديد في عمل آخر . ثم يطلق على ذلك في هامش الصفحة نفسها قائلا « لقد شاطر ريكاردو
في طريقة النظر هذه في البداية ، ولكنه تراجع عنها فيما بعد ، صراحة ، بذلك التجرد
العلمي وهذا الحب للحقيقة اللذين يميزانه » .

١٦ - صحيح ان الخدمات التي يفكر فيها هي ، خاصة ، خدمات منزلية ، الا اننا
نستطيع ان نعد معظم الخدمات ، بالمعنى الحديث للكلمة ، فعاليات كانت تمارسها ، في
الماضي ، « الخدمة » المستخدمة في بيوت الأثرياء ، كخدمات الطعام والسيل والانتارة
والنكتة والتمريض الخ ...

١٧ - نجد خاصة لدى ماركس ، وهو مؤرخ كبير لعلم كونه المنظر الحصيف
لقرنه ، وصفاً مؤثراً لظاهرة : « ان منظومة من المكنتة تشكل ، بذاتها ، جهازاً ضخماً
يتمحرك تلقائياً منذ ان يتركها محرك اول يتمحرك هو نفسه ، وذلك سواء اقامت هذه المنظومة
على مجرد تعاون الآلات المتجانسة ، كما هو الامر في النسيج ، أم على تراكب آلات
مختلفة ، كما هو الامر في القزل .. » (رأس المال ، الكتاب الاول الجزء الثاني ، ص
٩٨ - ٩٩) .

١٨ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الأول ، ص ١٩٩ .

• • •

الفصل الخامس

حيث يظهر عدم وجود « سوق العمل » حول لعبة كلام في التاريخ بالمعنى

يبقى ماركس ، ولو انتصر الاقتصاد السيامي مائة مرة على النقد
الذي كان موضوعاً له ، اول من ثار على كون العمل البشري ،
في مجتمعنا ، سلعة تباع وتشترى ، كالسلع الأخرى ، في السوق .
واذا كان لم ينجح في قلب منطق النظام القديم ، فلأنه منطق شيطاني .
فلا يمكن ، في أحسن الأحوال ، الا التسامح بالحفاظ على الرأسمالية
في انتظار إيجاد « طريق أخرى » ، نظام آخر تتوقف ، فيه ، فضيحة
العمل — السلعة الكثيرة .

ولا يحتاج معظم معاصرينا ، ومنهم من يعلنون انفسهم « ليرالين »
إلى كثير من الدفع لجلسلهم يستعملون هذه اللغة تقريباً .

هل من المبرر ان تؤكد ان العمل ، في اقتصاد السوق ، « سلعة »
كالسلع الأخرى ؟ هذا السؤال هو ما سوف اعمل على الاجابة
عنه . وهو ما سيقودني ، مرة أخرى ، واعتذر لقارئ عن ذلك ،
إلى الاستشهاد بنصوص يقتضي تفسيرها ، أحياناً ، بعض الجهد ،
الا ان هناك ، ما وراء النصوص والمنشأ التاريخي للفكر ، المحاكمة
نفسها ، كما تتبدى كاملة ، وسوف ابدأ بتقديم موجز عنها .

يتنافس (١) ، في السوق ، عرض وطلب . فإذا تجاوز العرض ، فيها ، الطلب فسوف نرى ، بصورة طبيعية ، الباعة — وهم ، هنا ، العمال الذين يعرضون ، كما يقال ، عملهم — يعرضون بطريقة التخفيض (٢) . فسوف يقبلون ، لاجتاد العمل الذي يسعون اليه ، ان يتلقوا اجراً أدنى من الذي طلبوه في البداية . أما اذا كان الطلب هو الذي يفيض ، على العكس من ذلك ، عن العرض ، فسوف نرى المشترين — وهم ، هنا ، أرباب العمل الذين يطلبون اليد العاملة — يطلبون بطريقة المزايدة : فسوف يقترحون أجوراً متزايدة الارتفاع ليجتنبوا أيدي عاملة غير كافية العدد .

ان هذا المخطط يظهر بوضوح خاص في التفاوض على الأجر . لنأخذ ، مثلاً ، الحالة التي يبدأ ، فيها ، ممثلو العمال بالمطالبة برفع الأجر بنسبة ١٠ ٪ في حين لا يعرض أصحاب العمل سوى زيادة قدرها ٥ ٪ : فإذا تم الاتفاق على ٧ ٪ ، فذلك يعني ان النقابيين وافقوا على تخفيض سعرهم الاول بنسبة ٣ ٪ وان أرباب العمل رفعوا عرضهم الاول بنسبة ٢ ٪ .

وهناك شيء آخر ينطبق كذلك على كل سوق وبالتالي ، أيضاً ، على السوق التي قمصها ، هو ان الباعة يعينون لأنفسهم حداً لتخفيضهم : فهناك سعر يفضلون ان لا يبيعوا بما هو دونه . وهذا الحد الأدنى هو عامة ، السعر الذي يغطي ، دون زيادة ، نفقات الانتاج ، وهنا ، أيضاً ، لا نحتاج إلى عرض طويل لنقتنع بذلك . وكذلك ، فان المشترين لا يعضون في الزيادة إلى ما لا نهاية : فهناك سعر يفضلون ، بعده ، الامتناع عن الشراء . واذا كان المشتري يشتري لاعادة البيع ،

فهذا الحد الأعلى معين بالسعر الذي سوف يباع ، به ، الشيء المشتري .
وتعقد الصفقة شريطة ان ينتهي السعر المعروض والسعر المطلوب إلى
التطابق ، وهو ما لن يحدث الا اذا لم تبلغ المقتضيات الدنيا للباعة
رقماً أعلى من التضحيات القصوى التي يكون المشترون مستعدين
لقبولها .

ولكن ، ما الذي يقابله ، في السوق التي تشغلنا ، معدل الأجر
الذي سيرفض العامل ان يشتغل ، بما هو دونه ، عملاً مأجوراً ؟ ان
طرح السؤال يعني الشعور بابهامه وذلك ، على الأقل ، حين نحاكم حالة
عامل فرد بالذات . فاذا افترضنا انه يعمل امرأة وانه لا يفيد من أي
دعم (لا من ابرين يؤيانه ولا من دولة تدفع له مساعدات) ، فالأرجح
هو انه سيفضل ، دائماً ، ان يعمل ويتلقى أجراً مهما كان متدنياً على
البقاء دون عمل والمهلك جوعاً . فالمسألة لا تتخذ معناها الا اذا طرحت
بصدد السكان العاملين بكاملهم . فسوف نلاحظ ، اذا ذاك ، ان
معدل الأجر يحدد بنية العمال (٣) وان فكرة الأجر الأدنى الذي يرفض
الباحثون عن عمل ممارسة عمل مأجور بما هو دونه تستعيد معناها .
انها تساعدنا ، مثلاً ، على ان نفهم لماذا تلقى اضعف نسبة من الأجراء
في أشد البلدان بؤساً . ففي هذه البلدان ، تكون انتاجية العمل من
الضعف بحيث ان مستوى الأجور منخفض جداً بصورة عامة . وحتى
اذا افترضنا ان هناك عرضاً للعمل ، فان كثيراً من الناس يظلون
يفضلون ان لا يعملوا شيئاً ويعيشوا على الصدقة أو ان يكتفوا بأرباح
هزيلة ومتقلبة تتوفر بمناسبة فعالية مستقلة مهما كانت متواضعة (بيع
بطاقات بريدية ، نقلات بعربة تدفع بالأيدي) الخ ... على ان يتلقوا

في نهاية يوم عمل شاق مكافأة على هذه الدرجة من الضامة . وأنها
لواقعة اننا تلقى في أقل المناطق نمواً جمهرة من الحرفيين والوسطاء
من كل الأنواع .

وقد رأيت ، في جنوب الجزائر ، الكيلو غرام نفسه من الملح
يتقل بين أيدي حوالي عشرة باعة قبل ان يصل إلى مؤسسة التكيف .
وسوف نرى ، منذ ان تزايد ثروة البلد ويحدث « الاقلاع الاقتصادي ،
عدداً متزايداً من الحرفيين والوسطاء بفضل التخص من المجازفة
التجارية وتأجير خدماته لصاحب مشروع صغير مجاور ، وذلك لأن
معدل الأجر يكون قد زاد . ويكبر حجم المشروعات ، بقدر ما
سيرتفع معدل الأجر » . وهذا المخطط يتحقق في كل مراحل النمو .
وقد استشهدت بحالة بلد فقير ، ولكننا نرى الظاهرة نفسها تحدث
في فرنسا : فارتفاع معدل الأجور الناجم عن التقدم الاقتصادي
يدفع عدداً متزايداً من صغار التجار والمزارعين والحرفيين إلى البحث
عن عمل مأجور .

ومن أجل تحديد هذا المعدل الأدنى ، يعود علماء الاقتصاد ،
دائماً إلى فكرة الكلاسيكيين القديمة التي استعاضها ماركس والتي
تقول ان الأجر الأدنى محدد بحالة الطبايع والاعراف في كل بلد وفي
كل عصر : ان عاملاً في الجزائر موقوف يحد ، اليوم ، حداً أدنى ما
كان من شأنه ان يبلو لحد أيه ترفاً غريباً . وما يبلو ، في هذه الأيام ،
أيضاً ، لفلاح جزائري أو حمال فيتنامي ثروة لا يمكن الحصول
عليها .. وبعبارة أخرى ، فان « كلفة الانتاج » الدنيا للعمل التي تقابل

أدني أجر يفضل « عارض العمل » عدم اشغال عمل مأجور بما هو
دونه لا يمكن ان تحدد بشكل مضبوط : فهي مسألة تقدير إلى حد بعيد .

ويدعي كل علماء الاقتصاد الحديثين تقريباً ، على العكس من
ذلك ، ان « الأجر الأعلى » الذي يفضل رب العمل ، اذا جرى
تجاوزه ، الامتناع عن تشغيل عامل جديد قابل ، نظرياً ، للتحديد بدقة :
فهم يؤكّدون ان الأجر لن يستطيع ، في أي حال من الأحوال ، ان
يكون أعلى من قيمة التاج الذي سيسمح آخر عامل مستخدم بالتاجه (٤)
وإلا كان صاحب المشروع خاسراً . وهذه القضية تؤلف أساس
المذهب الهامشي . وهذا الأخير معروض بتصنع ، مصحوباً بترف
من البراهين المنتمية باللغة الرشاقة ، في كل جامعات العالمين القديم
والجديد وذلك - ولنقرره حالاً - على الرغم من ضعفه المنطقي
ومن طابعه الرياضي للزعم بالتالي ، وعلى الرغم ، أيضاً ، من
ازدهار رؤساء المشروعات الذين تقفتمهم الخيرة (٥) له بصورة عامة .
(وعندما لا يزدرونه ، فليس ذلك لأنه وجدوا تأييداً له في الواقع ،
بل لأنهم يقفون باحترام ، بعيداً عن دائرة المنظرين) . وكل للمذهب
الاقتصادي الحديث ما زال يستند ، اليوم ، إلى النتيجة التي انتهى
اليها التحليل الهامشي وهي ان مكافأة العمل تترع ، في سوق تنافسية ،
إلى ان تكون المعادل المضبوط لتاج العمل الهامشي . الصافي وتبدو هذه
النتيجة منطقية على اعتبار ان رب العمل ستكون له مصلحة في استخدام
عامل اضافي طيلة الوقت الذي لا تتحقق فيها هذه المساواة .

وعلاقة المساواة هذه هي الجواب الذي تعارض به النظرية المسماة
كلاسيكية جديدة نظرية الأجر الماركسية منذ نهاية القرن التاسع عشر .

وفي حين تستند هذه الأخيرة إلى تفسير مغلوط لأصل الربح - وهو خطأ ناشئ عن تفسير خاطيء لنظرية القيمة - العمل - فإن النظرية الأولى بنيت ضد نظرية القيمة - العمل، وتجهل ، في الحد الأقصى ، الربح . فيما ان الأجر يعادل النتاج الهامشي للعمل ، فان آخر عامل مستخدم (أو آخر ساعة عمل ينجزها عامل ما ، اذا فضلنا ذلك) لا يعطي ، بالتعريف ، أي ربح .

ان قيمة النتاج الهامشي تشمل ، بموجب تفسير آخر للنظرية ، الربح . ويجرد كون المرء يستطيع ان يعد الربح مشمولاً ، أحياناً ، ومستبعداً أحياناً أخرى بين اجهام النظرية حول نقطة أساسية مع ذلك . ولنضف ان علماء الاقتصاد الذين يحاكمون على أساس قيمة النتاج الهامشي « مشتملاً على الربح » لا يقلمون أي تفسير مقنع لمنشأ هذا الربح . وهذا يعني ان نظريتهم غير موجودة على الرغم من عرضها المتحلق (كما صوف نرى ، في هذا الفصل ، بصدد ميلتون فريدمان) .

وقد بدأ ذلك يلاحظ بعد قرن أو ما يقرب من قرن ، وهذا هو السبب الذي أصبحت من أجله ، بعد الآن ، موضع معارضة من كل الجهات . ولكن المعارضين الذين ما زالوا ينتمون إلى التصور السيكلولوجي للقيمة الذي استندت إليه المدرسة الهامشية عاجزون عن صياغة دحض كامل من شأنه ان يكون مقنعاً . والحجة الوحيدة التي يستطيعون تقديمها هي التالية : ان في التحليل الهامشي عيباً لأنه يستند إلى فرضية لا تقابل شروط انتاج الصناعة الحديثة . وهذه الفرضية هي ان الصناعة (أو الشركة) تعمل ، عند تجاوز عتبة معينة ، في منطقة المردودات المتناقصة ، الأمر الذي ينجم عنه ان النتاج الهامشي للعمل

اضعف من نتاجه المتوسط (من الضروري افتراض المردود متناقصاً لأن تشغيل عامل اضافي يبقى ، في الحالة المعاكسة ، مجزياً وعند ذلك تتلأثي الفكرة اللازمة للمحاكمة « على أساس المامشي ») .

ان نقاد التحليل المامشي يقتصرون على ان يلاحظوا ان الصناعة الحديثة تعمل في ، معظم الأحوال ، ضمن منطقة المردودات المتزايدة وان المشروعات سوف تزيد ، بالتالي ، انتاجها أيضاً . لو كانت قادرة على انتاج المزيد . واذا كانت لا تفعل ذلك ، فالسبب هو انعدام الموارد المالية الكافية ، مثلاً ، وليس ، البتة ، انها وصلت إلى النقطة التي تفيض الكلفة المامشية ، بعدها ، عن الايراد المامشي . فنحن نرى الطابع الجزئي وشبه الحداثي للنقد المقدم عامة . فهو يكتفي بأن يبين كون التحليل المامشي لا ينطبق على كل الحالات مضمراً ان هذا التحليل يستعيد كل حقوقه في حال تحقق فرضية المردودات المتناقصة .

واللخص المقدم في هذا الكتاب سيكون من نوع آخر . فهو سيرمي إلى ان يبين ان الأجر ليس مساوياً للنتاج المامشي للعمل مهما كانت الفرضية المدروسة (مردود ثابت ، مردود متزايد ، مردود متناقص) . وان معدل الأجر يجب ان يعد على علاقة مع الربح المتوقع على اعتبار ان الأجر هو ، من وجهة نظر رب العمل ، ذلك الجزء من رأس المال الذي يوظفه يداً عاملة (٦) . وهذا يعني ان نقد المامشية ، كنقد النظرية الماركسية للأجر ، لا يمكن ان ينمى كاملاً قبل توضيح طبيعة الربح ونمط ظهوره ، وهو ما سوف يكون موضوع الفصل القادم . وسوف اعكف على ونجه الخصوص ، في هذا الأخير ، على

فحص ما يقوم عليه سعر العرض الذي يقترحه الباعة ، أي العمال ، وما هي السلعة التي يعرضها هؤلاء في السوق المسماة سوق العمل . وهذا سؤال رئيسي ذلك انه سيكون مستحيلاً ، طلالاً نحن لم نجب عنه ، المضي في التحري أبعد من ذلك ، كما يستحيل ، خاصة ، التساؤل عن السيورة التي تولد الربح . وسوف أكون عمولاً على استخدام منهجين في وقت واحد . وسيقوم الأول على اقتراح تفسير يقوم الثاني على مقارنته بنصوص الاقتصاد السيامي ذات الدلالة . ونحن نعرف ، فعلاً ، ان النظرية الكلاسيكية لم تعبر عن نفسها حول الموضوع الا تلميحاً ، وهو ما جعلها عرضة للنقد .

ان الصعوبات التي لا يمكن التخلص منها ، تقريباً ، والتي سببها تحليل الأجر معنوداً بوصفه المكافأة الدنيا التي يقبلها العمال تنجم عن محاولة الكلاسيكيين ، ولاسيما ريكاردو ، للمحاكمة ضمن تعبير « كلفة انتاج العمل » ، وقد حملوا على صنع هذا المفهوم الوعر من جانب شاغل التناظر . فيما ان القيمة ، أي سعر كل شيء ، محددة ، في نهاية المآل ، بكلفة انتاجها ، فيجب ، حقاً ، ان يكون ، أيضاً ، للعمل « الذي يباع ويشترى كأى شيء آخر » كلفة انتاج أو سعره الطبيعي اذا استعدنا مصطلحات العصر الكلاسيكي : « للعمل ، ككل الأشياء الأخرى التي تشتري وتباع ، سعره الطبيعي » كما كتب ريكاردو منذ المقطع الأول من فصله حول الأجور . فها نحن ، اذن ، رغم جهودنا ، نعاد إلى نقطة الانطلاق . ان الأمر قد قيل : فالعمل سلعة كأية سلعة أخرى ، والدليل هو ان انتاجه يكلف سعراً ما . وهذه الكلفة تقابل الأجر : وكما كان تاجر البنطقة يريد الحصول على

حقه بصورة لحم بشري ، كذلك فان الرأسمالية هي ذلك النظام الذي يعد العمل انتاجاً ، كأى نتاج آخر ، ناجماً عن تحول كمية ما من الخيرات - غذاء الخ .. دفعت على صورة أجر العامل إلى طاقة . ولذلك لم يكن على ماركس سوى استعادة فكرة « السعر الطبيعي للعمل » الريكاردية من أجل ان ينشئ مفهومه عن « كلفة اعادة انتاج قوة العمل » .

وما يستوقف المرء في هذه الفكرة هي استحالة رفضها والتسليم بها ، في الوقت نفسه ، حتى الآن . ففكرة مستوى نفسي - اجتماعي أدنى للأجر سوف يرفض البروليتاري العمل لقاء ما هو دونه هي فكرة ابتسها الخيرة . ويتخذ الرفض صوراً باختلاف العصور والبلدان . ففي أيامنا ، يغضب الفتيان البرتغاليون لأنهم لا يجنون عملاً في بلدهم أو لأن المكافأة التي سيتقاضونها ، ان وجلوا عملاً ، تلبو لهم بالغة الضعف بالمقارنة مع الأجور الفرنسية والالمانية الخ ... والمجرة تسبب ندرة ما في اليد العاملة في البرتغال حيث يتزع مستوى الأجور إلى معاودة الارتفاع . وهكذا نعود إلى النظرية الريكاردية التي تقول ان معدل الأجر لا يستطيع ان يقع ، بصورة قابلة للاستمرار ، ما دون « السعر الطبيعي » لأن السكان العاملين سيتناقصون ، اذا لم يصل الأجر الفعلي إلى هذا المقدار ، حتى البرهة التي ستكون فيها نتيجة انخفاض عددهم رفع « سعر العمل » . ومن أجل ذلك تواصل كتب الاقتصاد السيامي الحديثة افساح مكان لهذا التصور . وهكذا يستشهد ريمون بار ، في كتابه (٧) ، بهذا المقطع المأخوذ عن مؤلف معاصر (ف . دومانون) : « تعتمد الطبقة العاملة أن هناك مستوى لا يمكن ان

يهبط الأجر إلى ما دونه مهما صعبت شروط الانتاج. ومهما بلغ عدد
العاطلين عن العمل . وللرأي العام ، كذلك لرئيس المشروع ،
الحكم نفسه . وهذا الحد الأدنى يقوم على تقدير مستوى ما وسعر ما
للعمل ، وكلاهما محكومان بمعادن متخلفة وتقديرات عدالة قائمة
على مقارنات . .

اننا ننقل من فكر « كلفة انتاج العمل » المحددة ، في كل عصر
وفي كل بلد ، بالطباع المحيطة إلى فكرة « الأجر الأدنى المطالب به
التاجم عن تقدير واع » ، من جانب المعنيين أنفسهم ، لما يحق لهم ان
يطلبوه . وهذا الانتقال من الانفعال إلى الفعل توقعه ريكاردو وأوصى
به صراحة .

الا ان الخروج من هذه النقطة بهذا الثمن الزهيد أمر مسرف
السهولة . فكون « كلفة انتاج العمل » تستطيع ، في مجتمع رأسمالي
ما ، ان تكون أساساً للمطالبة العمالية العادلة لا يفضل هذه الفكرة
من عيبها الأصلي . فلو كان الاقتصاد السياسي يسلم ، حقاً ، بالفكرة
القائلة ان للعمل البشري ، من حيث هو . كذلك ، « سعراً » وانه يمكن
حساب سعر كلفته ، فانا لا نرى الفرق الذي يقيمه بين العمل المأجور
وعمل الدابة . فمن المؤكد اننا لا ندفع أجراً لجواد المحراث ، ولكن
صنائه تكلف سعراً ما . ولو كان الحيوان ، كما في القصة الخرافية ،
مزوداً بالنطق وكان يستطيع ممارسة اختياره الحر ، فربما وجدنا
تخصيصه بأجر يقابل حاجاته اليومية أسهل من اعطائه مأوى وجراية

من العاف كل يوم . وسوف يعترض علي بأن المقارنة لا تساوي شيئاً لأن شرط الجواد يتقارب مع شرط العبد لا مع شرط العامل . فالجواد رأس مال كالعبد طالما يمكن بيعه وشراؤه ، في حين ان الأجير حر التصرف بذاته . الا انه اذا كان الأجير « يبيع عمله » ، فان تحرره الحقوقي لا يكون قد عدل ، في العمق ، وضعه الاقتصادي على اعتبار انه سيقى ملزماً بأن يعرض ، في السوق ، الطاقة التي تنماها دماغه وعضلاته .

ان الاقتصاد السيامي ليس في ، حد ذاته ، علماً « اخلاقياً » ، الا انه اذا جرى الاعتراف ، في نهاية المآل ، بأن نظرياته لا تصح الا لأننا اعتبرنا العمل البشري عند الانطلاق ، سلعة . فيجب علينا ، ذلك ، ان لا نتواني عن اقتراح نظام آخر قائم على بديهة مختلفة لا يعد العمل ، بالنسبة اليها ، « شيئاً (مثل الأشياء الأخرى) .. » .

وغرضي هو ان ابين ان النقاش لم يخلق كما يمكن ان يظن وانه كان ينبغي على تعبير « مثل الأشياء الأخرى » ان يضعنا على طريق حل اللغز . فيجب ان نوافق على ان المقاطع التي حاول ريكاردو ، فيها ، اعطاء صياغة واضحة لما يقصده بتعبير « السعر الطبيعي للعمل » هي من الاقتضاب والتعقيد ، معاً ، بحيث ان أخطار التفسير الكيفي تبدو كما لو كانت قد تضاغت إلى ما لا نهاية .

وارقى التفسيرات التي اثارها الاقتصاد السيامي الكلاسيكي هو تفسير ماركس لأنه يضي بالخطأ إلى نقطة اختلال التوازن التي يبلو

فيها ذهن كما لو كان مدفوعاً بقوة الأشياء إلى استعادة بنيان الحقيقة .
ان ماركس ، كما يقول علماء الماركسية المحدثون ولاسيما آلتوسر ،
قد ردم ، بصورة عبقرية ، « الثغرات » التي كان نص ريكاردو
يتضمنها على الرغم من كثافته الظاهرة . ان ترك ريكاردو « فراغات »
في محاكمته هو الذي جعله عاجزاً عن وضع عقد العمل تحت لواء
قانون التبادل العام (راجع شاهد انغلز في الفصل الرابع) . وماركس ،
كاشف الاسرار ، القى الضوء ، أخيراً ، حيث كانت الظلمة ما زالت
سائلة : فقد كان الكلاسيكيون ينطلقون على أنفسهم في تناقض غير
قابل للحل عندما كانوا يمثلون بين الأجر و « سعر العمل » . وكل
شيء يتضح منذ اللحظة التي يكشف ، فيها ، ماركس انه يجب ان
تقرأ « سعر قوة العمل » في كل مرة يكتب ، فيها ، الكلاسيكيون
« سعر العمل » .

انها زلة تذكر ، على طريقتها ، بالزلات التي كشف فرويد
دلائها الخبيثة : يبقى ان ابدال التعبير الذي اجراه ماركس والذي لعب
في تاريخ الفكر الاقتصادي — وفي التاريخ عامة — الدور الذي نعرفه
ليس الكلمة الأخيرة . ان ماركس على حق حين يؤكد ان لا معنى
لتعبير « سعر العمل » ، ولكن التعبير الذي يضعه مكانه غير مناسب
بلوره ، وينون ، بقدره تماماً ، الروح العلمية التي يدعيها . وانا
اقترح ان يحل ، في النص الكلاسيكي ، محل تعبير « سعر العمل »
تعبير آخر ليس هو تعبير ماركس .

وما يجملني على الاعتقاد بان الأمر لا يلور ، فقط ، حول تفسير
هو اني ، بعد ان اوحى لي المحاكمة بهذا التعبير ، اكتشفته مكتوباً

بقلم ريكاردو عندما قرأت مؤلفاته ، ولا سيما « التعليقات على مالتوس » ،
 تميزت من الانتباه . ولم يكن هذا التعبير في التعبير ليحظى ، في أحسن
 الأحوال ، بأكثر من أهمية تاريخية لو لم يكن يتضمن عدة نتائج من
 شأنها ان تعدل ، تدريجياً ، الرؤية التي تكونت لدينا بصورة عامة
 حول الاقتصاد السياسي . ان كل سيرورة انتاج تحلل ، بموجب أكثر
 وجهات النظر شيوعاً ، بوصفها تركيباً لعدة عوامل انتاجية متغايرة :
 رأس المال والعمل والموارد الطبيعية . الا انه يمكن ، حقاً ، ان يكون
 هذا التصنيف نتيجة خطط في المفاهيم .

انه لوهم ضوئي ان يظن ان رب العمل يشتري « العمل » أو
 « قوة العمل » . ان ما يعنيه هو انتاج العمل الذي سوف يستطيع اعادة
 بيعه . والوهم يأتي من ان العامل « يبيع » ، عندما تعقد الصفقة ،
 نتاجاً أو خلعة (« نتاج عمله ») يعرفهما المشتري - رب العمل -
 وحده . فالبايع (العامل) لا يعرف الا حاجاته ، وهو يحدد سعره
 بموجب تقديره لها . ونحن نلقى أنفسنا في وضع معاكس للوضع الذي
 يتبدى عامة والذي يكون ، فيه ، البايع هو الذي يعرف النتاج الذي
 يبيعه ويكون المشتري هو الذي يعرف الحاجة التي يريد ان يلبئها .
 وعن هذا القاب التاجم عن ظروف « عقد العمل (أ) » الخاصة و«د
 أكثر من سوء تفاهم .

النظرية الريكاردية للسعر

قانون « الحد الحيوي الأدنى » المزعوم »

نشأ أخطر سوء تفاهم من حيث النتائج بصدد النص الذي يعرف ،
 فيه ، ريكاردو « السعر الطبيعي للعمل » على انه « السعر الضروري

لمنح العمال وسائل العيش وتخليد نوعهم دون زيادة أو نقصان ،
 فقد ادعى علماء اقتصاد المان من الدرجة الثانية ، حوالي منتصف
 القرن التاسع عشر ، ان ريكاردو صاغ ، بذلك ، ما سموه قانون
 الحد الحيوي الأدنى للأجور : فمقدار الأجور سوف يرتد دائماً ،
 بموجب حتمية لا نعرفها ، إلى مستوى الكفاف . وقد راجع هذا التعبير
 حتى ولو كان الفكر فقيراً وما زال يسلم بصورة شائعة اليوم ، حتى
 من جانب مؤلفين جديدين ، بأن ريكاردو اعتبر كون الأجر لا يستطيع
 ان يتجاوز الحد الحيوي الأدنى مدة طويلة جداً أمراً عقيقاً سواء اكان
 ذلك لتبسيط عرضه أم لأن تلك كانت قناعته . ان مثل هذا التعبير
 (الذي ندد به مراراً عديدة ، ولا سيما من جانب الفريد مارشال)
 لا يصمد لفحص للنصوص على درجة ما من اليقظة . وهو ناشيء
 عن التباس مزدوج أحدهما ، وينصب على معنى كلمة « الضروري »
 يسهل تبديله ، وهو ما ليس الأمر عليه بالنسبة للثاني الذي ينصب
 على معنى كلمة « الطبيعي » .

لتبدأ ، اذن ، « بكلمة » « الضروري » : ان ريكاردو قد عني بشرح
 ما كان يقصد منها . ومع ذلك ، فان المقطع الذي شرحه ، فيه ، اسم
 فهمه بصورة عامة . — مع استثناء جدير بالذكر ، استثناء ماركس الذي
 استماده ، عملياً ، لحسابه — فقد كتب ريكاردو يقول :

« وليس ذلك انه يجب ان يفهم ان السعر الطبيعي للعمل ، حتى
 لو قدر بأغذية وبضائع ضرورية ، ثابت ومستقر اطلاقاً . انه يتحول
 في برهات مختلفة في البلد نفسه ويختلف اختلافاً جوهرياً من بلد إلى
 آخر . فهو يتوقف ، بصورة أساسية ، على عادات الشعب واعرافه .

فالعامل الانكليزي مسيحيكم بأن أجره يقع دون معدله الطبيعي وبأنه أكثر شحاً من ان يسمح باعالة أسرته اذا لم يكن يسمح له بشراء أغذية أخرى خلاف البطاطا والسكن في غير كوخ طيني . الا ان هذين المطلبين المتواضعين للطبيعة غالباً ما يعدان كافيين في البلدان التي تكون ، فيها ، الحياة رخيصة ويسهل ، فيها ، تلبية حاجات الانسان ، ان كثيراً من التسهيلات التي يتمتع بها بيت انكليزي ، اليوم ، كان من شأنها ان تعد ترفاً في حقبة أخرى من تاريخنا .

يقول ريكاردو ، « في هذه العبارات القليلة ، شيتين هامين يناقض كلاهما الضمير الألماني لفكره . فهو يقول ، اولاً ، ان قائمة البضائع المقدرة ضرورية لحياة أدنى الأجراء أجراً قابلة ، بصورة لا متناهية تقريباً ، للتوسع مع « تقدم الأعراف » .

وبهذه الإشارة الصريحة إلى تقدم الأعراف ، يفسح ريكاردو ، في بنائه المنطقي ، مكاناً لما يسمى ، اليوم ، مجتمع الاستهلاك الذي يكون وجهه الايجابي هو انه ينشر لدى طبقات جديدة من المجتمع استهلاك « ناقل » ما ، وهو ناقل رأيت الطبقات الغنية ، دائماً ، فيما يتعلق بها ، انه ضروري لرخائها (سفرات ، عطل في الريف... الخ) . وليس في هذا الاستشعار شيء عجيب جداً لأن اسطورة مجتمع الوفرة قديمة قدم العالم ومزية ريكاردو هي انه ادرك الطابع التسي لهذه الاسطورة . عبر الزمان والمكان . ولم تكن مؤلفي عصرنا رؤية بهذا الوضوح دائماً ، وأحسنهم خلدوا بؤهم كوننا نعيش ، أخيراً ، في مجتمع وفرة ، في حين ان مجتمع الوفرة هذا سيبلو ، دون شك ، لأحفادنا فقيراً . وفضلاً ومصطنعاً بيلاهة .

وريكاردو يمضي ابعد من ذلك فهو لا يكفي بقوله ان ما يبدو ضرورياً يشمل ، اليوم ، ما كان يعد ، بالأمس ، نافلاً ، بل هو يضيف إلى ذلك ان اعتبار الأجر كافياً ، بالضبط ، يؤمن للعامل هذا « الضروري » المفهوم ، مع ذلك ، بمعنى واسع هو فرضية مدرسية . فلنستعد النص الذي استشهدت به : « وليس ذلك انه يجب ان يفهم ان السعر الطبيعي للعمل ، حتى لو قدر بأغلبية وبضائع ضرورية ، ثابت ومستقر اطلاقاً » على حد قوله . فاذا كان للقسم من العبارة « حتى لو قدر بأغلبية وبضائع ضرورية » معنى (ومؤلفنا لم يكن يكتب عشوائياً) ، فماذا يمكن ان يعني ، حقاً ، التخصف الذي يعبر عنه ؟ انه لا يمكن ان يعني الا شيئاً واحداً هو : ان السعر الطبيعي للعمل ، أو الأجر يمكن ان يرتفع إلى حد يترك ، معه ، وقرأ ما بعد تلبية كل الحاجات الضرورية - ونعني بالحاجات الضرورية ، كما رأينا ، ما هو أكثر بكثير من مجرد مستوى الكفاف . وبعبارة أخرى ستكون لدى الأجير وسائل ادخار جانب من دخله . وتلك ملاحظة كبيرة المدى لأن الادخار هو الاسهام في تكوين رأس المال الصافي للمجتمع . وهذا التفسير مؤيد بمقطع آخر من « المبادئ » حيث يعالج ريكاردو توزيع الدخل بين مختلف الطبقات ويكتب بهذا الصدد مايلي : « ويعطى العامل ، عامة ، تحت اسم الأجر ، أكثر من النفقات الضرورية ضرورة مطلقة للنتاج . وفي هذه الحالة ، يتلقى العامل نصيباً من التاج الصافي للبلد يمكن ان يدخره أو ان يتفقه (٩) ... » . وهذا برهان من نص اضافي يثبت انه لا شيء أكثر غربة عن الفكر الريكاردي من الفكرة القائلة ان العامل منلور لأجر الكفاف .

ولماركس الذي يستلهم عمل ريكاردو استلهاماً وثيقاً في هذا المجال - وحتى حول مسألة التاج الصافي - التصور النسبي نفسه الضروري . فهو يكتب ان « عدد الحاجات الطبيعية المزعومة نفسه ، كمعط ثليتها ، نتاج تاريخي » . وهو ما يقطن انه يستطيع ان يضيف اليه : « فقرة العمل تضم اذن ، من وجهة نظر القيمة ، عنصراً اخلاقياً وتاريخياً ، وهو ما يميزها عن السلع الأخرى » . وهذا الاستئناف الأخير يبين ان ماركس ، اذا أجرى استعارات عديدة من الاقتصاد السيامي ، لا يمضي إلى حد تقليد ضبطه في التحليل . انه غطىء ، بموجب أي منطوق ، في ادعائه ان وجود هذا « العنصر الأخلاقي والتاريخي » يميز العمل عن كل السلع الأخرى . لنفترض ، مثلاً ، ان الأعراف والأذواق تفرض ان تضاف إلى السيارات ترينينات ليس لما أي طابع وظيفي . ان كلفة هذه العناصر الترينينية ستدخل ، مع ذلك ، في سعر الكلفة الكلي للسيارة ويزيد ، ياقدر نفسه ، من قيمتها مفهومة بالمعنى الريكاردوي أو الماركسي . وريكاردو ، وهو منطقي متفوق على ماركس ، لا يقول ان نمط تحديد « السعر الطبيعي » للعمل يتميز عن سعر كل السلع الأخرى كما يؤكد الفيلسوف الألماني دون ترو .

نصل ، الآن ، إلى السبب الثاني والأفصح لسوء التفاهم : السبب الثاني عن التباس معنى « الطبيعي » : لقد سبق ان سنحت لنا فرصة ان نرى كون تعبير « السعر الطبيعي » يستخدم ، لدى ريكاردو ، للدلالة على السعر النظري ، السعر الذي لا يتحقق ، ابدأً ، في السوق أو ، بالأحرى ، الذي تكشفه ، فيها ، بصورة نزوع (السعر المسمى بالسعر الطويل الأمد لدى علماء الاقتصاد المحدثين) . فلن ندهش ، خاصة اذا فكرنا في العصر الذي كتب فيه ريكاردو ، لاختيار كلمة

١ طبيعي « من أجل التعبير عن شيء سمته الأساسية انه لا يوجد في الطبيعة ٠ والكلمة تتوافق مع فكر افلاطوني الالهام يرى ان « الطبيعي » هو ما ينتمي للعالم المنطقي ، وفي المعنى نفسه ، يقال ان نظرية فيثاغورث تنتمي إلى كوننا وان معرفته تساعدنا على الكشف عنها على الرغم من اننا لا نلقى في الطبيعة مثلثات كاملة . وريكاردو يلجأ إلى مفهوم « السعر الطبيعي » أو « السعر الضروري » ، - وهما تعبيران يستعمل كلاهما ، دون تمييز ، بديلاً للآخر - في كل مرة يحاول ، فيها ، ان يحل المسألة المنهجية شبه المويصة التي تطرحها ، على عالم الاقتصاد ، الواقعة المزروجة التي هي :

١ - ان جمهرة من العوامل تؤثر في الوقت نفسه ، ٢ - وان هذه العوامل تعمل ذاتها بقدر ما تجري الظواهر الاقتصادية . ولذلك ، فان المهمة الأولية لعالم الاقتصاد تقوم - اذا رأى تبريراً لاقامة علاقة سببية بين واقعتين : مقدار الأجور ، مثلاً ، وسعر المنتجات المتنوعة التي يستهلكها العامل - على ان يستبعد مؤقتاً ، من عقله ، كل العوامل الأخرى التي قد تؤثر في الحجم (الأجر هنا) الذي يراد استخلاص السبب الرئيسي لتحوله .

ومن هنا ، كما تبين عدة مرات (١٠) ، أهمية بند « اذا تساوت كل الأمور من جهة أخرى » على اعتبار ان العلاقة السببية المعزولة على هذا النحو لن تكون قابلة للاستعمال من جانب العلم التطبيقي ما لم تكن قادرين على تحديد العناصر التي تعلوها الفرضية ثابتة اولاً ، والعلاقات التي يمكن انشاؤها فيما بينها انطلاقاً من البرهة التي سيجري التوقف عن اعتبارها ثابتة تعسفاً من أجل بناء نمط أكثر تطابقاً مع الواقع ثانياً (١١) .

لنستعد العبارة المستشهد بها اعلاه حيث يعرف ريكاردو « السعر الطبيعي للعمل » بوصفه « السعر الضروري لمنح العمال وسائل العيش وتخليد نوعهم دون زيادة أو نقصان » . وأنا اركز على الكلمات الأربع الأخيرة فهي تكشف ، وحدها ، ان ريكاردو يعني بالسعر الطبيعي سعراً فرضياً يتحقق في عالم مبسط . واليكم البرهان على ذلك : انه يركز كثيراً ، طيلة ما بقي من الفصل ، على اتجاه ينشأ ، في رأيه ، لدى السكان إلى التكيف — بصورة متأخرة ولكنها مؤكدة — مع مستوى الأجور (١٢) . وهو يدخل أيضاً عدداً من المتحولات الثابتة في البدء ، كحجم رأس المال وحالة التقنية ، بوصفها أسباباً مؤثرة . ما هي ، في نهاية المطاف ، في ذهن منظر الاقتصاد السيامي الكبير ، العلاقة السببية « الطبيعية والثابتة » مثل تلك التي تخضع مقدار الأجر لسعر المنتجات الضرورية لحياة العامل ؟ انه يجيب ، بنفسه ، عن هذا السؤال عندما يكتب ان « السعر الطبيعي لسلمة ما هو تلك الفترة التبادلية التي تملكها اذا لم يتدخل أي سبب وقي أو طارئ يهدد تدخله بالاستيلاء على كل انتباه الازدهان » الاختبارية وجعلها بجانب الأسامي » .

ان ريكاردو ينتقل ، في الفصل نفسه ، إلى عمل اقتصاد ديناميكي ، بعد ان صاغ بهذا القدر من الجدية مفهومه حول « السعر الطبيعي للعمل » الذي لا ينطبق الا على اقتصاد يفترض كونه سكونياً بعدد ، ثابت من السكان ، ليخلص بأكثر الصور حسماً إلى ان الأجر يملك ، « في مجتمع متقدم » ، كل القرص في الوقوع في مستوى أعلى من « الأجر الطبيعي » ، فترة غير محدودة » .

من الأجر المفروض بالعرف إلى الأجر المظلي

ان أهم شيء في هذه المناقشة الطويلة هو ان نرى كيف انطلق ريكاردو من الفكرة القائلة ان هناك ، في كل عصر وفي كل بلد ، نوعاً من « أجر ادني » يقابل مانسيه ، اليوم ، للزيادة النموذجية لأسرة عمالية ليصل إلى هذه الفكرة الأخرى ، الأخطر بصورة لا متناهية ، القائلة انه ينبغي على العمال ، من أجل اجراء قطيعة مع حتمية البؤس ، ان يتوقفوا عن اتخاذ العادات والأعراف كمعطى لا يمكن تغيير شيء منه وان يطلبوا حياة أكثر « رخاء » وأكثر « لطفاً » أي ، بعبارة أخرى ، ان يشكلوا ، هم ذاتهم ، ميزانيتهم النموذجية مضيفين إليها القيمة المقابلة لعدد من الأشياء أو الخدمات التي يشتون ، بلورهم ، ان يتمتعوا بها . لقد كان يمكن ، لولا القليل من الأمور ، ان يظن ان الاقتصاد السياسي يتصور المجتمع محركاً بقوة موضوعية تخضع ذاتية العملاء الاقتصاديين . فلا وجود لارادة جماعية ، ولا للفردية من باب أولى ، تستطيع فرض وجودها في سوق تنافسية تماماً يحيد قانون الاعداد الكبير ، فيها ، رغبة الباعة برغبة المشترين المعاكسة .

الا ان نظرية الاقتصاد السياسي لا تبلي الا القليل من التماثل مع الميكانيك ، انها لا تستطيع ان ترتد إلى ميكانيك لأن موضوعها حي (١٣) . فيجب عليها ، تحت طائلة فقدان التماس مع الواقع ، وتحت طائلة ان لا تغلو سوى لمية ذهنية ، ان تفسح ، في جانب ما ، في « النظام » الذي تتصوره ، في النماذج التي تنضجها ، مكاناً للارتجال مع احتمال الاعتراف بأن التوازن يمكن ان يختل وان هناك ظروفاً ينبغي ، فيها ، البداية من جديد بنقطة جديدة . انها لا تستطيع ان

تكفي بوصف الظواهر واكتشاف قوانين ترابطها المتفاوتة الفرضية .
فينبغي لها ، تحت طائلة جعل موضوعيتها العتيدة مشبوهة ، ان تتنازل ،
ولو في فرص نادرة ، إلى التطبيق ، ان تنزل إلى الشارع ، ان تدل على
برنامج عمله . لقد كان أمراً أخرق ووعراً ان يصاغ مفهوم « السعر
الطبيعي » ذي الظلال السكولاستيكية للعودة ، في نهاية المطاف ، إلى
الوقوع على هذه الملاحظة التافهة التي هي اننا نكون ، في كل عصر
وبلد ، فكرة عن الحد الأدنى الضروري للعامل . الا ان هذا الاعتراف
ينصف العجز الذي يقوم على الاعتراف بأن مقدار الأجور يتوقف ،
بعد وزن الأمور جيداً ، على الأعراف والعادات يعني إعادة ادخال
غير المتوقع ، والتصفي إلى حد ما ، إلى قلب النظام ، وذلك لأن ما
من فيلسوف قد ادعى ، قط ، اننا لا نستطيع المساس بالأعراف
والعادات ، ولا حتى ماركس نفسه الذي يعطي أمثلة عديدة « يرغم » ،
فيها ، المجتمع أرباب العمل على تخفيض يوم العمل ، وحتى على
دفع « أجور معقولة » .

لنعد ، مرة أخرى ، إلى نص فصل « حول الأجور » ، من
كتاب « المبادئ » ، وهو نص لا يكاد ان ينضب ، ان ريكاردو
يعالج فيه نظرية تتضمن ثلاثة أطوار ويتناول متحولتين : مقدار
الأجر الطبيعي والتطور الديموغرافي .

الطور الأول : كتب ريكاردو يقول : « لا يستطيع اصدقاء
الانسانية ان يتمنوا الا ان تملوك الطبقات العاملة ضروب الرفاهية
والمتع وان تشجع بكل الوسائل الشرعية جهودهم للحصول عليها » . وهذا
النص ، ولتقل ذلك في طريقنا ، لم يلاحظ من جانب ساسة القرن

التاسع عشر أنصار التبادل الحر الذين كانوا ينعنون ، « باتمانون ، كل « تكتل عمالي » .

الطور الثاني : لماذا يتمنى ريكاردو ان يتمتع العمال برخاء كان مقصوداً ، حتى ذلك الحين ، على الملاكين العقاريين والرأسماليين ؟ لأنه ، كما يقول ، « لا يمكن ان تكون هناك ضمانات أفضل ضد زيادة وفرة السكان » . وهو يتابع قائلاً : ان الناس معرضون ، في البلدان التي يكون للطبقات العاملة ، فيها ، أقل الحاجات وتكتفي بأرخص الغذاء ، لأكبر الثقلات وأعظم اليأس . فليس لهم أي ملجأ ضد الكوارث ، لا يستطيعون السعي وراء الخلاص بالاكتفاء بخفض مستوى حياتهم . فهم من تدني المستوى ، من قبل ، بحيث لا يستطيعون الهبوط إلى مستوى أدنى . وإذا افتقد دنف غذائهم الرئيسي ، فان هناك القليل جداً من المنتجات البديلة التي يستطيعون التزود بها ، والتمسك بترافق ، بالنسبة اليهم ، بكل شروء المجاعة . أليس هذا الوصف قابلاً بعد ، على وجه التقريب ، للتطبيق على بلدان العالم الثالث اليوم (١٩) ؟ وانه بلدير بالملاحظة ان يوصي ، في فجر القرن التاسع عشر ، أكبر عالم اقتصاد ليبرالي بزيادة حاجات السكان العاملين دواء لفيض السكان (١٥) ؟

الطور الثالث : رأينا ، قبل قليل (الفصل الرابع) ، ريكاردو يشير إلى احتمال كون الزيادة في طلب العمل التي يولدها تزايد رأس المال أدنى من زيادة رأس المال هنا مع دخول آلات متزايدة الاتقان في الخطة . ونحن نرى ، الآن ، ان تزايد السكان هو الذي سيلجم مع صعود الحاجات التي يحسها العمال وتنوعها . فماذا سيحدث اذا

ترايد حجوم رأس المال سريعاً جداً ؟ ان طلب العمل سيزيد بصورة اسرع من زيادة السكان حتى ولو لم يتقدم بالقدر نفسه الذي يتقدم به حجوم رأس المال . ولذلك سوف يبقى طلب العمل أعلى من العرض باستمرار . وسوف ينجم عن هذا الأمر انجاء دائم إلى رفع الأجور إلى ما فوق السعر الطبيعي الذي يقيس الحد الأدنى المقبول من العامل في أسفل السلم (١٦) . ذلك هو ، في رأي ريكاردو ، الوضع الذي يمكن ان يتبدل لفترة غير محدودة . ونتيجة ريكاردو ، ويجب ان نلح على ذلك ، هي التقيض الكامل لنتيجة مالتوس التي ما زالت ، اليوم ، مقبولة كمعلة رائجة وهي ، مثلاً ، أساس أعمال نادي (روما الشهير) .

ان المدرسة الكلاسيكية تذكرنا ، في نهاية المطاف ، بأن أفضل ضمانة يستطيع العمال الحصول عليها لرؤية قدرتهم الشرائية تتقدم هي القدرة المتاحة لهم للتداول بصورة حرة ، في السوق ، حول « سعر عملهم » (وهو تعبير سنين ، عما قريب ، علم توفيقه) . والدليل على ان الأمر لا يدور حول مزية وهمية هو ان الذين يتخيلون أنفسهم اعدى اعداء الليبرالية ، التقايين اليساريين مثلاً ، يرفضون هم أنفسهم - ولن نبالغ كثيراً اذا واقنناهم على ذلك - ان يلتزموا لأجل طويل بأية سياسة متخيل تحد من هذه الحرية . والتحليل السابق مؤيد ، حرفياً ، بمقابلة أجراها جورج سيني مؤخراً (١٧) . ان الأحوال التي ادلى بها الأمين العام للاتحاد العام للعمل بدت ، بنبرتها التضالوية العامة ، صادرة مباشرة (دون المرور بماركس) عن الفكرة الحجة للمدرسة الكلاسيكية الانكليزية . لقد قال جورج سيني :

« لا بلور الأمر بالنسبة إلنا ، بلادة ، حول تجميد قدرة الأجور الشرائية في المستوى الحالي . فعندما يتم الاحتياط من النتائج المحتملة للتضخم ، سيكون من المناسب فحص شروط تطورها ، وانطلاقاً من ذلك تلخل في الحساب : الحالة الاقتصادية والأرباح ، الا انه يدخل في الحساب ، أيضاً وخاصة ، تطور للحاجات البشرية في الحياة الحديثة » .

ان كل شيء يجري كما لو كان السيد شيغي يسلم ، هو أيضاً ، بأن وجود « سوق عمل حرة » بصورة أو بأخرى يسمح للعمال بوضع ذاتية حاجاتهم على مستوى ضغوط الانتساج نفسه . فأى انتصار أكثر بريقاً كان يمكن لنظرية ريكاردو أن تتوقعه ؟

« الثغرات » (الظاهرتان) في النظرية الكلاسيكية

ان هذه النظرية التي عرضناها بإيجاز ، تبدي ، مهما كانت مناسبتها للحياة الحديثة ، ثغرتين خطيرتين :

الأولى هي ، على وجه الدقة ، أنها لا تقسح أي مكان لضغوط الانتاج . فما هي هذه النظرية في الأجور التي لا تتحدث الا عن سعر عرض العمل في السوق ، أي السعر الذي يطالب به العمال ، ولا تتحدث ، ابداً ، عن سعر الطلب ، أي عن السعر الذي يكون أرباب العمل مستعدين ، فعلاً ، لدفعه ؟ ان هذه النظرية لن تكون سوى نظرية مزعومة . فمستوى الأجور يكون ، بالنسبة إليها ، تصفياً خالصاً متوقفاً ، فقط ، على الفكرة التي يكونها العمال عن حاجاتهم . فهي ، اذن ، غير قادرة على صياغة أدنى « قانون » ذي طابع علمي على اعتبار ان الظواهر الاقتصادية ستكون ، بالنسبة إليها ، كما لو أنها

متحررة من أي شرط ضروري ، عائمة في الفراغ دون ثقالة من الخيالي وعدم التحديد .

ولنلاحظ ان النظرية الماركسية قابلة للتقد نفسه مع هذا الطرف المشدد الذي هو ان ماركس ، كالمشعوز ، يجعل العنصر نفسه بخدم مرتين : فسر العرض الأدنى للأجير – المعين ، كما رأينا ، بالاستناد إلى حاجاته الدنيا المحددة بالتطور التاريخي – يصبح السعر المفروض من جانب رب العمل . وهذا تصور غريب لأنه يعني افراض كون رب العمل يحسب الأجر على شيء ليس مفروضاً فيه ان يعرفه ، حاجات العامل . فالشيء الوحيد الذي يعرفه والذي يعني ، بهذه المناسبة ، هو النتاج الذي سيصنعه بواسطة العامل من أجل اعادة بيعه في السوق . فيمكن ان نستنتج من ذلك ، قليلاً ، ان خطة انتاجه (مع حسابان حساب ، احتمالاً ، لمنافسة الشركات الأخرى التي تسعى لمزاحمته على يد عاملة متفاوتة الثروة) هي ما سيحدد ، بموجبه ، معدل الأجر الذي يكون مستعداً للموافقة عليه . والحقيقة هي ان الفكرة التي يكونها ماركس عن « سوق العمل » لا تفهم الا اذا افترضنا ان لأرباب العمل ، في ذهنه ، اليد الطولى دائماً وانهم قادرون ، دائماً ، بالتالي ، على خفض معدل الأجر إلى الحد الأدنى الذي ما زال مقبولاً من العمال . هل هناك حاجة لأن نلاحظ ان هذا التصور كلبته الوقائع وان ماركس يينو ، في هذا الميدان ، أدنى بكثير من معلمه ريكاردو ؟

والنقطة الثانية تعيدنا إلى السؤال المركزي الذي تطرحه الماركسية : فحتى اذا كان الأجر مرتفعاً، فأين المساواة في التبادل بين الأجير ورب عمله، علماً بأن الربح الذي يتقاضاه هذا الأجير لم يأت من لا شيء؟

حيث تبلو الماشية حاملة اجابة جمالية

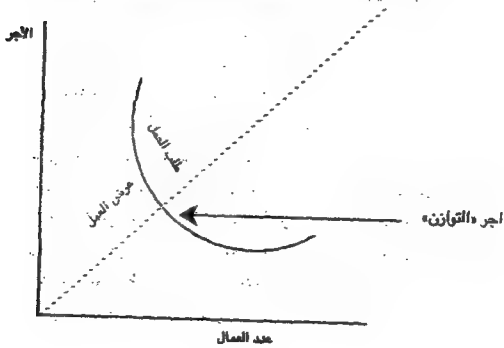
لقد حاول التحليل الماشي الذي تصوره علماء اقتصاد القرن التاسع عشر السالف ذكرهم - مارشال ونمسيو مدرسة فيينا والانكليزي جيفونز وخاصة والرأس - ردم هذا النقص المزوج .

الماشية و « سعر طلب العمل »

يتجنب الماشيون العودة إلى الوقوع في مأزق المناقشات التي لا تنتهي حول الأجر الأدنى غير القابل للضغط ، وهم يبدؤون بأن يعدوا المسألة حلولة - وهي الطريقة الفضلى ، غالباً ، لتجاوز الصعوبة - بإخضاعهم الأجر على انه معطى : وسواء أكان ناجماً عن التقويم السيكولوجي لمستوى الحياة المقبول من جانب العملاء الاقتصاديين أم عن توازن مؤقت في القوى بين النقابات وأرباب العمل أم ، أيضاً ، عن التدخل المتفاوت المباشر للسلطة العامة من أجل فرض احترام أجر أدنى ، فان ذلك لا يهمهم . فيجب على الاقتصاد السياسي ، كما يقول الماشيون ، ان يقتصر على ملاحظة الوقائع ، وأجر السوق واقعة كغيرها من الوقائع . الا انه ، كما يضيفون ، قادر على بيان علاقة اساسية : فمن المحتمل ، بل ومن المؤكد ، ان يكون الأجر ، في نقطة الانطلاق ، معيئاً تصفياً ولكن العلم يستعيد حقوقه ، انطلاقاً من برهة وجود هذا المقدار ، بتفسيره كيف تتكيف المشروعات معه . وبلذلك يتوقف التعسف الذي يترك مكانه لترباط منطقي للوقائع .

ان ما خيل إلى التحليل الماشي انه اكتشفه هو تلك العلاقة التي تنشأ حتماً في رأيه ، في كل فترة زمنية وفي كل بلد ، بين مقدار الأجر ، من جهة ، ومستوى العمالة من الجهة الأخرى . فكل مشروع ،

مأخوذاً على حجة ، سوف يرى قائلة في استخدام عمال جدد طالما بقي الأجر أدنى من التاج المأمشي الصافي للعمل وسوف يتوقف الاستخدام ، بموجب الصيغة الشهيرة التي نلقاها في مكان بارز من كل موجز في الاقتصاد السياسي ، عندما يصبح التاج المأمشي (أى الوارد الناشئ عن بيع التاج الإضافي التاجم عن تدخل عامل إضافي) مساوياً لسعر (الأجر ، هنا) عامل الانتاج (العمل ، هنا) : فإذا تخلى المشروع عن عامل ، فإنه سوف يحرم نفسه من ربح ، أما إذا استخدم عاملاً إضافياً فإنه سوف يعاني خسارة . وأنا أكتفي ، هنا ، بالتذكير بلبدأ العام وإحيل القارئ إلى كتب الاقتصاد السياسي الجيدة (١٨) من أجل العرض الكامل للنظرية التي تقوم كما يدل على ذلك اسمها ، على المحاكمة ، وفي المامش . ان مثالا رقمياً فائق البسيط سوف يسمح نشيت الأفكار . فإذا استخدمت ، بواسطة



رأس مال يبلغ الف فرنك مثلاً ، عمالاً يقدمون لي ، معاً ، ٢٠٠ ساعة عمل ، فإن الأجر الذي سادفه لهم سيحسب بموجب النظرية ، على أساس القيمة المنتجة في الساعة الأخيرة ، وسوف تكون العملية مربحة بالنسبة لي ، في هذا المثال ، إذا كانت قيمة هذا التاج الهامشي تساوي ٥ فرنكات وإذا كانت القيمة المتوسطة للتاج الساعي متجاوزة لهذا الرقم (وتبلغ ٦ فرنكات مثلاً). ففي هذا الحالة ، حقاً ، تبلغ كتلة الأجور $200 \times 5 = 1000$ ف. ويبلغ وارد البيع $200 \times 6 = 1200$ ف. وهكذا ، سوف يسمح لي الوارد بإعادة تكوين رأس مالي الأولي البالغ ١٠٠٠ ف مع تركه لي ربحاً يبلغ ٢٠٠ ف .

ان خاصة هذه النظرية هي ، اذن ، ان الربح يظهر في الفرق . ان « آخر » عامل مستخدم لا يعطي أي ربح لمستخرمه على اعتبار انه ، بالتعريف ، يتقاضى أجراً معادلاً لنتاج عمله : فيجب ، اذن ، ان نفترض ان المردود يتناقص مع تزايد استخدام عمال جدد .

ان المغربي قبلياً ، في هذا الانشاء الجديد ، بالقياس مع القديم ، هو انه ، اذا قدم كاملاً ، يدخل في التأثير سعر الطلب وسعر العرض معاً معطياً بذلك لكل من الطرفين في السوق ، رب العمل والعامل ، دوراً يلعبه . وقد تحبيل الهامشيون لإقامة برهانهم ، كما نعلم ، بناء متحنى طلب ومنحنى عرض . ويعمل المنحنيان كمية العمل (مستوى العمال) في الاحداثي الأفقي ، ومقدار الأجر في الاحداثي العمودي : ان طلب العمل متجه من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين ، وهو ما يفترض انه يترجم واقعة كون أرباب العمل قادرين على استخدام عمال طالما بقي أجرهم متدنياً (يقابل الأجر الأدنى نتاج هامشي أدنى بدوره) . أما منحنى العرض ، فهو متجه ، على العكس

من ذلك ، من الأسفل إلى الأعلى ، ومن اليمين إلى اليسار ، وهو ما يفترض ترجمة كون عدد عارضي العمل يتنامى مع تنامي الأجور. ولا تعقد صفة العمل ، بموجب هذا المخطط ، إلا إذا تقاطع منحى الطلب ومنحنى العرض . ونقطة تقاطعهما تدل على مقدار الأجر الذي تكون عنده طلبات العمل مساوية ، عدداً ، لعرضه .

ولنلاحظ ان التحليل الهامشي - وتلك قرينة لصالحه - يدبر ظهوره للمنهج العلمي المزعوم المسمى « دياكتيكيا » . ومع ذلك ، فإذا كان هناك ميدان يقري المرء بأن يرى ، فيه ، سيروية دياكتيكية ، فانه ، حقاً ، هذا الميدان : أفليس الأجر الذي ينشأ في السوق ، نوعاً ما ، « تركيباً » يحل فيه ، مؤقتاً ، « التناقض » بين السعر (المتدني إلى أقصى ما يمكن) الذي يقترحه العارض والعمل ؟ إلا انه ، من أجل ان يكون ، هناك ، تركيب ، بالمعنى الذي تفصده الديالكتيكية الماركسية أو الميغلية ، يجب ان يمثل هذا التركيب شيئاً جديداً بالنسبة إلى « الأطروحة » و « الطباقي » . ولكن شيئاً من هذا لا يوجد هنا على اعتبار ان معدل الأجر الذي يتساوى ، عنده ، طلب العمل وعرضه . متضمن ، من قبل ، في كل من المنحنيين .

ان كل شيء يتضح ، في نهاية المطاف ، بفضل التفسير الجديد . فلو كان ماركس (وريكاردو) هو الحق ، فان الأجر ، في منطقة جغرافية معينة وفي برهة معطاة ، سيكون موحداً في كل المشروعات . إلا انه أعلى في المشروعات الأكثر انتاجية . أليس ذلك برهاناً على ان هناك ، في الحد الأقصى ، من أسواق العمل (بمنحنيات العرض والطلب الخاصة بها) . بقدر ما هنالك من مشروعات ، وان .

مستوى المكافآت يتربع ، في كل منها ، إلى ان يضبط بانتاجية العمل ؟
ومن أجل ذلك تبدو النظرية الجديدة وكأنها تقدم مزية مزدوجة هي
دخض ماركس و « تكملة » ريكاردو .

• ولكن التحليل المامشي يعبر في الواقع ، تحت غطاء « تكملة »
الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أو تحصيله ، من قطعة كاملة مع هذا
الاقتصاد ، وذلك لثلاثة أسباب أساسية على الأقل .

١ - ان مراكمتها لا تصبح الا اذا تناقصت انتاجية العمال الجدد
بقدر ما يتزايد استخدامهم . وبعبارة أخرى ، فان هذه المحاكمة
تصادر على المردودات المتناقصة . الا ان الأمر ليس كذلك في الواقع .
ان رؤساء المشروعات يعرفون ، بالخبرة ، انهم يستطيعون انتاج
المزيد دون ان تزيد كلفة الوحدة . وما يمنهم ، عادة ، من استخدام
مزيد من العمال - أو من شراء آلات جديدة - هو قصور وسائلهم
المالية أو استحالة زيادة زبائنهم أو السببان معاً ، وليس انخفاض المردود .
وهذا سبب رئيسي يتبين ، من أجله ، ان التحليل المامشي غير قابل
للاستعمال لتوجيه عمل المديرين .

وهناك سبب آخر على القدر نفسه من الحسم . فاذا افترضنا فرضية
المردود المتناقص : حقيقة في هذه الحالة الخاصة أو تلك ، فهل صحيح
ان العامل الأخير المستخدم يجب ان لا يقلب أي ربح ؟ ان طرح
السؤال يعني الاجابة عنه : فلا يحدث ، قط ، في الظروف الطبيعية ،
ان يستعمل صاحب مشروع جزءاً ، مهماً كان صغيراً ، من رأس
المال المتوقع لديه دون ان يتوقع من ذلك ربحاً . واذا طرحنا السؤال
بصدد التجهيزات بدلاً من ان نطرحه بصدد العامل - والمفروض .

في التحليل الهامشي هو ان ينطبق على كل « عوامل الانتاج — فان الجواب أكثر بداهة أيضاً : فهل نرى صاحب مشروع يدير أعماله بحيث لا تعطيه أقل آلات رغبته انتاجية (الآلة الهامشية) أي ربح ؟ فإذا كتفت الآلة موضع البحث عن ان تكون ذات مردود ، فان الاداري الجليد يستبدل بها غيرها .

والهامشيون المحدثون لم يجهلوا ، بداهة ، الانتقاد الموجه اليهم ومفاده انهم يقدمون نظرية لا تصح ألا في فرضية التكاليف المتناقصة . ويمكن العودة ، من أجل فهم جوابهم ، إلى أحد أكثر المؤلفات دالة ، وهو الكتاب الذي يعرض ، فيه ، ميلتون فريدمان لطلابه نظرية الاسعار (١٩). ولسنا هنا أمام أحد تلك الكتب الجامعية المخيبة للآمال لأن المؤلف لا يثبث فيها ، ابدأ ويوازن بين الأدلة المؤيدة لكل نظرية والمتناقضة لها بحيث تتساوى ، جميعها ، في عجزها .

ان ميلتون فريدمان يتحمل ، على العكس من ذلك ، مسؤولياته ولا يتردد في تعيين موقع الهامشية بوصفها العقلانية الاقتصادية المطلقة وفي جعله منها حجر الاساس في ليبرالية معممة (في حين أنها ، في جوهرها ، بقي هذه الليبرالية كما سوف نرى) .

ان فرضية المردود المتناقص التي تستند اليها النظرية محققة دائماً في رأي ميلتون فريدمان بمجرد ان نقرر تفسيراً صحيحاً : فيمكنني ان زيد في استعمال عامل انتاجي واحد (هو العمل هنا) في حين تبقى العوامل الأخرى ثابتة على اعتبار انه اذا استخلم ، أيضاً ، عدد متزايد من العمال في تجهيزات ثابتة ، فسوف تأتي ، حتماً ، برهة ينخفض ، فيها ، مردود العمل المطبق على رأس المال الثابت

هذا (٢٠) . ولذلك يرى مؤلفنا مباحاً له ان يحمل المسألة إلى أعلى صعيد . فهو يكتب: « يتبقى ان نبدأ بتأسيس العلم قبل ان نواجهه بالخبرة » ويضيف قائلاً : « ليس قانون المردودات المتناقضة هذا واقعة طبيعية بمعنى ان شيئاً آخر غير ممكن أو انه مبرهن عليه بتجارب فيزيائية متكررة : انه قاعدة سلوك عقلانية » .

يبقى ان تعرف ما اذا كان ما زال للفرضية ، مفهومة بهذه الصورة ، دلالة ذات مدى عام . ان مشروحاتاً ما يستطيع ان يدير تجهيزاته بصورة متفاوتة السرعة ، الا انه عندما يشترى صناعي آلة جديدة ، فان عدد التقنين والعمال اللازمين لتشغيلها وصيانتها معروف سلفاً ، بشكل عام ، ولا يقبل تحولات ابداء . وفي هذه الحالة ، كما في حالات أخرى كثيرة ، لا تقابل فكرة تحويل كمية عامل انتاجي واحد مع بقاء كل العوامل ثابتة شيئاً قابلاً للفهم .

فليست محاكمة ميلتون فريدمان ، اذن ، من طبيعة تمكنها من جعلنا نقبل فرضية المردود المتناقض على اعتبار ان تفسيرها لها صناعي . ويجب ان نلاحظ ، أيضاً ، ان هذا التفسير مكرس للاستجابة عن الاعتراض الأول الموجه إلى الفرضية موضع البحث (وهو ان المشروعات تتوقف عن الاستخدام أو عن زيادة تجهيزاتها لأسباب أخرى غير هبوط المردود) . ولكنها تترك - لسبب وجيه - الاعتراض الآخر الأهم أيضاً (وهو ان كلية رأس المال الموظف يجب ان تعطي ربحاً) دون جواب .

وهنا نبدأ في الارتياح بأن الهامشية ليست سوى تفسير متعسف لنظرية الربح الريكاردية (الصحيحة) . وسوف أعود عدة مرات

(في الفصول ١٠ و ١٢ و ١٥) إلى هذه النظرية بسبب أهميتها في فهم ظواهر زماننا الاقتصادية . وهذه هي خطوطها الكبرى .

ان ريكاردو يبدأ من فرضية الزراعة حيث يتبين : ١ - ان الأراضي القابلة للزراعة غير متساوية الخصوبة ، ٢ - وان أرضاً واحدة تعطي مردوداً متناقصاً بقليل ما نستعمل ، فيها ، جرعات متعاقبة من رأس المال والعمل (يفترض ، مثلاً ، ان جرعة اولى ، تبلغ ٨٠ كيلو غراماً من السماد ، مستعملة بواسطة عمل ثلاثة رجال سوف تسمح بزيادة الانتاج بمقدار خمسة قناطير في المكثار الواحد ، ولكن الجرعة التاسعة البالغة ٨٠ كيلو غراماً من السماد والمستعملة ، دائماً ، بواسطة عمل ثلاثة رجال لن تزيد هذا الانتاج أكثر من قنطارين) . وريكاردو يفضل ان يحاكم حول فرق المردود بين الجرعات المتعاقبة لرأس المال ، بدلاً من المحاكمة حول فرق الخصوبة بين الأراضي ، لأن مدى نتائجه ، اذ ذاك ، يكون أكثر عمومية لأنها تنطبق في داخل كل مشروع زراعي مأخوذ على حدة .

ونتيجه الأولى هي ان سعر قنطار القمح سوف يحدد بالاستناد إلى كلفة انتاج القنطار المنتج في اسوأ الشروط . ولكن الرأسمالي لن يقبل ، في الاقتصاد التنافسي تماماً الذي تصوره ريكاردو لتسهيل المحاكمة ، ان يوظف رأس ماله في مشروع ما الا بشرط ان يتوقع منه المعدل المتوسط لربح السوق . فكيف نوفق بين هذه الواقعة والواقعة الأخرى التي هي ان الجرعات المتعاقبة لرأس المال (والعمل) متناقصة الانتاجية ؟ ان نظرية الربح تقدم الجواب . ان مالك الأرض سيطلب لنفسه الفرق بين مردودي أقل رؤوس الأموال وأكثرها انتاجية . وهكذا تعطي

كل الجرعات المتعاقبة من رأس المال معدل الريح نفسه . والعرض أسهل اذا اجرينا المحاكمة على مثال اراض متفاوتة الخصوبة . تنتج الأرض (آ) ٤٥ قنطاراً في الهكتار ، وتنتج الأرض (ب) ٤٠ قنطاراً في حين تنتج الأرض « الهامشية » (ج) ٣٥ قنطاراً . لنفترض ان مبيع ٣٢ قنطاراً يسمح بتغطية نفقات الاستثمار (اليد العاملة ، السماد ، استهلاك العدة الخ ...) في هذه الأرض الأخيرة فيبقى ربح يعادل قيمة ٣ قناطير . وتحقق الأرض (ب) ربحاً يساوي ٤٠-٣٢=٨ قناطير ، وتحقق الأرض (آ) ربحاً يساوي ٤٥-٣٢=١٣ قنطاراً . الا انه اذا دفع المزارع الذي يستثمر الأرض (ب) ربحاً يساوي الفرق في المردود بين (ب) و(ج) ، أي ٥ قناطير ، فان ربحه سيرتد إلى ٣ قناطير ، واذا دفع المزارع الذي يستثمر الأرض (آ) ربحاً معادلاً للفرق في المردود بين (آ) و(ج) أي ١٠ قناطير ، فسوف يرتد ربحه ، كذلك ، إلى ٣ قناطير . ان تماسك المحاكمة يعود إلى كون المزارع - الرأسمالي لا يستطيع رفض دفع الربح لمالك الأرض على اعتبار ان استخدام الأرض هو الشرط الضروري لممارسة مهنة المزارع (وفوق ذلك لأن معدل الريح في الصناعة والتجارة هو نفسه في الزراعة) .

ان الاستثمار الهامشي (أو الجرعة « الهامشية » من رأس المال والعمل) يعطي ، اذن ، في محاكمة ريكاردو ، ربحاً بحيث ان معدل هذا الاستثمار هو الذي يضبط ، تدريجياً ، معدل كل المهنة ، بل ومعدل كل الاقتصاد . ان الريح ناجم عن فرق ولكن الريح ليس كذلك . فنشأة هذا الأخير تفسر بألية أخرى (راجع الفصل السادس) . وهناك ملاحظة أخيرة : ان ريكاردو يحدد ان الريح لا يظهر

الا في فرضية المردودات المتناقضة ويقصر تطبيقه على الزراعة (المبادئ ، الفصل ٢) وعلى استثمار المناجم (المرجع نفسه ، الفصل ٣) . ومن هنا نستطيع ان نستنتج ان الفرضية السوية في الفعاليات الأخرى هي ، على العكس من ذلك ، المردود الثابت ، ان لم يكن المتزايد بالنسبة اليه . ان هذه النتيجة قادرة ، وحدها ، على قلب الاقتصاد السياسي الرسمي . ولذلك سوف اعود اليها ، فيما بعد ، لأبرهن على انها لا تتحمل أي شك حتى لو ادعى تقليد جامعي كادل العكس .

٢ - في حين لا يتحملت ريكاردو الا عن سعر العارضين ، يرجع المامشيون ، على العكس من ذلك ، السعر الذي يفرضه طالبو عمل الآخرين ، أي أرباب العمل . وهذا قلب كامل للمنظور تألفنا معه من قبل . فالمنهج الحديث - وتلك هي خاصته الاساسية التي تنجم عنها كل الخواص الأخرى - يضع الطلب في مركز الحياة الاقتصادية على نقيض المدرسة الكلاسيكية التي تضع ، فيه ، العرض .

وهذا الموقف من جانب ريكاردو لن يفاجئنا بمجرد ان نتذكر أطروحاته المركزية حول تشكل الأسعار . لماذا لا يهتم ريكاردو الا بسعر عرض العمل - المضبوط بـ « كلفة انتاجه » ، ويهمل سعر الطلب كلياً ؟ ان ذلك ، مرة أخرى ، لأنه يحاكم على أساس الأجل الطويل - وهو ما يؤكد تعبير « السعر الطبيعي » - ولأن السعر لا يضبط على المدى الطويل ، في رأيه ، بالعلاقة بين العرض والطلب بصورة من الصور : انه مضبوط بالتنافس بين البائعين وحدهم . ونحن معتادون على رد عمل اقتصاد السوق إلى لعبة العرض والطلب إلى حد سيلهش ، معه ، القارئ عندما يسمع ، من جديد ، انها ثانوية بالنسبة لريكاردو .

ان الطلب ، في اشكاليته ، شرط ضروري ، ولكنه ليس سبباً للقيمة . وهذا يعني ، في الميدان الذي يشغلنا حالياً ، مثلاً ، انه اذا كان الأجر الذي يطلبه عارضو العمل مساوياً لقيمة نتاج العمل أو أعلى منها ، فان رب العمل سيكف عن كونه طالباً للعمل لأنه لن يكون هناك أي ربح متوقع . وسوف نرى لماذا يكون هذا الاحتمال مستبعداً في الظروف العادية .

٣ - ان ذلك يقودنا إلى النقطة الثالثة التي يجري ، عندها ، التحليل الهامش قطيعة مع النظرية الكلاسيكية وفي الوقت نفسه ، ويجب ان نكرر ذلك ، مع الوقائع كما يمكن ان نلاحظها .

ان الهامشين يخلون في نظامهم ، باقامتهم علاقة ضرورية بين مقدار الأجر ومستوى العمالة ، جموداً شبه مطلق يحد ، بشكل غريب ، من تدخل الارادة الحرة . فاذا توصلت النقابات إلى انتزاع زيادات جديدة في الأجر أو قررت الحكومة ، مدفوعة من جانب هذه النقابات أم غير مدفوعة ، رفع الأجر الأدنى ، فما الذي ستكون عليه ، حتماً ، نتيجة هذه الزيادة اذا تجاوز الأجر الأدنى الجليد ، بالنسبة لكثير من المشروعات « البتاج الهامشي للعمل » ؟ سوف تكون ، بموجب النظرية ، حرماناً من العمل للعمال الذين يصبحون فاققي الهامشية لأن أي رب عمل لن يستطيع ، بشكل دائم ، السماح باستخدامهم بمحصارة . والوسيلة الوحيدة لتجنب هذه النتيجة المؤسفة ستكون زيادة الانتاجية الهامشية للعمل بفضل اعتماد آلات جديدة ، بفضل « إدارة » أحسن .. الخ ...

وقد كتب ميلتون فريدمان بهذا الصدد يقول : « تحليل الانتاجية

المهامية أداة لتحليل الوسائل التي يمكن ، بواسطتها ، تغيير معدل الأجر في عمل خاص بفعل ارادي . فيمكن رفعه بكل وسيلة ستكون نتيجتها رفع الانتاجية الهامشية للأجراء المستخدمين . ويمكن ان يتحقق ذلك بخفض عدد هؤلاء الأجراء ، وبتحسين كفاية عملهم ، وبتحسين لنوعية الادارة وزيادة في حجم رأس المال المخصص لكل موقع عمل الخ ... » .

وأنا استشهد بهذا المقطع لأنه يؤلف مثالا نموذجياً لنقص الضبط الذي يقرره أفضل علماء اقتصاد زماننا - حتى ولو كانوا رياضيين مثل ميلتون فريدمان . فهو ، بوضعه رفع الانتاجية الهامشية للعمل الذي يتم الحصول عليه بخفض الاعداد المستخدمة ورفع هذه الانتاجية نفسها الذي يتم الحصول عليه بكل الوسائل الأخرى التي تخطر في البال (تحسين كفاية العمل أو الادارة ، زيادة حجم رأس المال الخ ...) على الصعيد نفسه ، يجهل الشرط . فاذا تساوت كل الأمور ، فان الوسيلة الوحيدة التي يملكها أرباب العمل لرفع الأجر هي ، بموجب النظرية الهامشية ، زيادة الانتاجية الهامشية للعمل بخفض لاعداد العمال . وكل الطرق الأخرى تفرض تدخل عوامل جديدة - ضروب تقلم تقني من كل الأنواع ، اضافات إلى التجهيزات الموجودة - غير معطاة في نقطة الانطلاق . ومن البديهي ، ولا حاجة للتدقيق في ذلك ، ان هذه العوامل غالباً ما تلعب ، في الحياة الواقعية ، دوراً حاسماً وان صاحب المشروع لا يبالي بمعرفة ما اذا كانت التحولات التي يعمل عليها خارجية أو داخلية المنشأ . وما يناقش ، هنا ، هو مسألة منهجية علمية .

ولكن سوق العمل ، حتى لو تساوت كل الأمور ، تفلت في الواقع ، من النموذج الضيق الذي حبسها فيه المنظرون ، كما بينت التجربة عدة مرات . وهذا هو السبب الذي رفض من أجله ، منذ حوالي ثلاثين سنة ، عدد من علماء الاقتصاد ، وبينهم جون هيكز (الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام ١٩٧٢) ، الفكرة القائلة انه يمكن ان توجد علاقة وظيفية بين مستوى الأجر ومستوى العمالة . الا ان برهانهم يبقى مبهماً لأنهم لم يعضوا إلى نهاية « اكتشافهم » وظلوا ، في نهاية المطاف ، أوفياء للهامشية .

ولن يمكن ، في رأيي ، تقديم تفسير عقلائي للظاهرة الا اذا طلقنا ، كلياً ، تراث والراس الذي تتزايد الشكوك حوله واعدنا بناء نموذج على أساس الفكر الريكاردي . وعند ذلك ، نكون قادرين على ان نبرر ، نظرياً ، المرونة الكبيرة التي يبرهن عليها النظام فعلياً ، فاذا لم يكن لارتفاع في الأجور ، مع متساوي كل الأمور ، تأثير سلبي على العمالة حتماً ، فذلك لأن العامل الأكل انتاجية يعطي ، هو نفسه ، رب عمله ربحاً على عكس ما يؤكده الهامشيون . وبلي ذلك ان رفع الأجر ، اذا لم يكن مسرفاً في فجائيته ، لا يترجم إلى خسارة ، بل إلى خفض في النصيب النسبي من الدخل الذي يخصصه الرأسمالي لنفسه . ومرونة النظام تستند إلى التحولات في معدل مردودية رأس المال التي يسلم بها عبر الزمان .

وها نحن قد عدنا إلى نقطة الانطلاق : علم المساواة العتيدي بين الأجير ورب عمله .

التحليل الهامشي وتساوي التبادل بين الأجير ورب عمله

يبدو التحليل الهامشي ، أخيراً ، وكأنه يجيب عن سؤال ماركس وانتظر : فيما إن الأجير يتلقى ، بصفة أجرة ، معادل التناج الهامشي ^٢ لعمله على مستوى آخر أجير مستخدم ، فإن علاقة المساواة تقوم من جديد (٢١) . إلا أنه حتى لو افترضنا أننا نقبل مقلعات النظرية (فرضية المردودات المتناقصة في كل الظروف غير المقبولة) ، فإن ؟ اعتراضات خطيرة تتبادر إلى الذهن .

إن الهامشية تمر بمسألة الريح مروراً عابراً . فهي لم ترد على ماركس وانتظر أو أن ردما كان ، بالأحرى ، رداً مزعوماً ، شعرة على ما يكفي من الرذالة : فهي تستعيد علاقة التساوي في التبادل بين رب العمل والأجير « في الهامش » ، ولكنها تجعل الريح يخفي في هذا الهامش .

إلا أن التخليل لا يتوقف هنا : فالهامشيون ملتبسون (لا اراديا) لكونهم تفهقروا بالفكر الاقتصادي أكثر من قرن ، وهو ما سأعمل على بيانه فيما بقي من هذا الفصل . إن الاقتصاد السياسي الحديث مقتنع ، بالاستناد إلى تحليلهم ، بأنه أبطل ، نهائياً ، نظرية القيمة – العمل القديمة ، غير المفيدة في رأيه من أجل تفسير الريح . ولكنه ، في الواقع ، اعتماد الصلة ، دون أن يتب إلى ذلك قط (على حد علمي) ، مع الصيغة البدائية والمطلوبة لهذه النظرية ، الصيغة التي كان آدم سميث يعلمها والتي دحضها ريكاردو ولكن دحضه قلب الأفكار المتلقاة والمحاكمات الضمنية إلى درجة لم يفهم معها – لا من جانب الهامشين ولا من جانب ماركس قبلهم . ولم يكف اعتماد الفهم

هنا ، منذ ذلك الحين ، عن ارجاء قلبه على الاقتصاد السياسي .
والخطأ في ذلك يقع ، أيضاً ، على عاتق ريكاردو و الذي لم يعرف ،
بعد اكتشافه ، توفيق تعبيره عن فكره مع هذا الفكر .

وسوء التفاهم ما زال مستمراً على اعتبار انه ما زال يجري الحديث ،
كما فعل ، عن « سعر العمل » وهو تعبير مشحون بالالتباس ومن
شأنه إقناع علماء الاقتصاد في شرك لم يتجنبه أفضلهم .

نظرية سريعة على المحاسبة :

لا يظهر الأجر ، لا في محاسبة رب العمل ولا في محاسبة الأجير ،
بوصفه ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، ممثلاً « قيمة العمل » ، بوصفه
سعره . فالأجر ، في نظر رب العمل ، نفقة استثمار (دون لعب
بالكلمات) بين نفقات أخرى . وسوف يكون محمولاً ، من أجل
حساب سعر كلفة مختلف الأصناف التي ينتجها ، على توزيع نفقاته
على الحسابات التي يقابل كل منها صنفاً مختلفاً . فلنلق نظرة على واحد
منها . اننا سوف نرى انه قد لزمه ، لإنتاج العند (س) من ازواج
الجوارب التي تقدر قيمتها مخترقة بـ ١٠٠ فرنك ، ان يشتري قطعاً بـ
٤٠ فرنكاً وان يدفع ٣٠ فرنكاً أجراً لعشر ساعات لعامل وان يكس
٣ فرنكات لاستهلاك آلة النسيج الخ ... ان كل شيء يجري كما لو
ان المشروع قد اشترى ، بواسطة الأجر ، جزءاً من التاج التاجز ،
كما اشترى ، بواسطة مبلغ آخر ، المادة الأولية المحتواة في البضاعة
النهائية ، وبواسطة مبلغ آخر أيضاً الجزء من قيمة الآلة الذي سيوجد ،
في كلفة الأزواج (س) من الجوارب . على صورة استهلاك . ولن
نرى ، قط ، في أية محاسبة وفي أي بلد (رأسمالي أو اشتراكي) ،

بتنأ باسم « شراء عمل » أو باسم شراء قوة عمل لأن أية مؤسسة غير معنية ، حقاً ، بشراء عمل أو قوة عمل في حد ذاتها . فصاحب المشروع يحكم على عمل عامله بنتيجته ، أي بالتأج (٢٢) الذي يقلمه وليس بأي شيء آخر .

ولنتظر الآن إلى محاسبة من سميت ، نتيجة لكسل لغوي تمليه التقاليد ، « بائع العمل أو عارضه » والذي لم يضع ، في الواقع ، تحت تصرف المشروع ، عمله ، بالمعنى الحقيقي للكلمة ، بل نتاج عمله . انه سوف يضع مقابل الأجر المقبوض الاستعمالات المختلفة التي يجريها بالبلغ المقابل : مشتريات غذاء وألبسة ، أجر المسكن ، نفقات المواصلات ، نفقات « ثقافية » (كتب ، سينما) ونفقات العطل الخ ... وإذا كانت لديه ثقافة اقتصادية ما وإذا كانوا قد شرحوا له ، في خلية الحزب الذي ينتمي إليه ، ما هو الأجر بموجب النظرية الماركسية ، فسوف يصف هذا المجموع بأنه « نفقات صيانة قوة عمله » .

وإذا اتفق انه قرأ ريكاردو ، بدلاً من ان يقرأ ماركس ، فربما سينحكم بأن هذا المجموع من النفقات يمثل ، إلى حد كاف ، « السعر الطبيعي » لعمله . ولكن ، لفترض - وهي فرضية لها أهميتها من أجل مايلي من تحقيقنا - ان رجلنا تين ، دون ان يقر في شيء بالنسبة لما يعده أسلوب حياته « السوي » ، ان أجره يدع له مبلغاً شاعراً ما ، فسوف يقول في هذه الحالة ، ليلترم تعاليم عالم الاقتصاد المفضل لديه ، ان أجره أعلى من « السعر الطبيعي » للعمل بقدر ما يبقى له ، بعد تلبية حاجاته ، جزء من الدخل يستطيع ان ينخره (بشرائه اسهم

من البورصة مثلاً) أو أن ينفقه على متعته . ان رجلنا سيستطيع ان يقول كل ذلك لنفسه ولكنه سيرتاب ، بالضبط ، في ان الأمر سيلور حول مجرد مدلول تفسيري مهما يكن التصور الذي سيكونه عن أجره : مبلغ يكفي بالضبط لتغطية صيانة قوة عمله (المخطط الماركسي) أو مبلغ يحتمل ان يتجاوز النفقات التي يراها ، « بصورة طبيعية » ، ضرورية لصيانه (المخطط الريكاردي) . ان ما سوف يعلمه من حساباته هو ، بشكل أبسط واجدى ، ان المبلغ الذي يتقاضاه بصفة أجر قد استعمل في هذه الفئة أو تلك من النفقات ، بما في ذلك الجزء للمدخر ، على اعتبار ان الادخار هو ، أيضاً ، استعمال للموارد يترجم ، بالضرورة ، إلى نفقة : شراء أسهم بورصة مثلاً (٢٣) .

أما معرفة ما اذا كان هذا المجموع من النفقات يمثل ما هو أقل أو أكثر أو معادل « سعر العمل » ، أو أقل أو أكثر أو معادل صيانة « قوة العمل » فانه سؤال رديء الصياغة . وهذا هو السبب : فاذا كان العمل يؤسس القيمة ، فانه ليس له — من حيث انه ليس ، هو نفسه ، نتاج عمل — قيمة سلعية . والعمل ، بهذه الصفة ، ليس مقولة من مقولات الاقتصاد السياسي الذي لا يعرف سوى العلاقات التي تقوم بين منتجات العمل .

وليفهمني القارئ جيداً : ان الأمر لا يلور حول شعوة لغوية . ان الأمر لا يلور حول اسقاط ظاهرة إستغلال العمال بخفة باحلال تعبير « سعر نتاج العمل » (أو سعر الخدمة التي يؤديها العمل) محل تعبير « سعر العمل » . فمن المؤكد ان الأجراء استغلوا في عدة بلدان — بما فيها أكثرها نمواً — وعدة عصور ، وبعبارة أخرى حرّموا من

ضروب التقدم الاقتصادي المحققة من جانب الجماعة ، وبالتالي من جانبهم هم أنفسهم . والاقتصاد السياسي بعيد عن انكار هذه الواقعة ويسمح ، على العكس من ذلك ، ببيان ما تقوم عليه - معدل ربح مسرف الارتفاع - وما هي نتائجها .

ونحن ، في الوقت الحاضر ، في مرحلة مناقشة المفاهيم المستعملة في المحاكاة الاقتصادية . وما يبدو لي كبير الأهمية هو بيان ان أية شائبة لا تصب هذه المحاكاة كما كان يمكن ان تكون عليه الحال لو وضعت على المستوى نفسه سوق الأسهمت وسوق عمل البنائين كما يظن عموماً . وليس الأمر فقط ان العمل ليس سلعة كبقية السلع ، بل انه ليس ، في نظر الاقتصاد السياسي ، سلعة بالرة . وان قراءة يقظة للنص الريكاردي وتحليلاً مقبوطاً للمنطق الكامن فيه يسمحان ، دون تلفيق أو قسر لمعنى الكلمات ، بتوضيح هذه النقطة الأساسية .

اتفاق العمل قابل للقياس بالحوارات وليس بالمال

مسألازف ، هنا ، مع قارئ من جديد . فاذا كانت هناك من فكرة واضحة في حد ذاتها ، فان تلك الفكرة هي ان ارتفاع الأجور يجب ان يتناسب مع ضروب التقدم في الانتاجية . انها هي التي توجه برامج الحكومات . فهي تعتقد انه يمكن الخلاص من التضخم و« ضمان النمو ضمن الاستقرار » اذا وافق الاجراء على الحد من مطالبهم بالالتزام بهذه القاعدة . ان الأمر لا يدور في هذا الفصل ، الا حول أسس الاقتصاد السياسي . ولا شك في ان قارئ سيعجب لتحذني اليه عن أمور في ثقافة سياحة اللخول أو السياسة السياقية . فليطمئن قلبه ! فالأمر لن يكون كذلك . وما يدور الأمر حوله ، هنا ،

هو التساؤل عن قيمة الأفكار الاقتصادية المتطابقة بأكثر الصور عموماً من أجل ان نكتشف - وهو ما قد يبدو ، احتمالاً ، مفيداً من أجل العمل - ما اذا كانت ، عقلياً ، تقوم على أساس أو ما اذا كانت تنتمي إلى مجال الاعتقاد غير المحقق . وسوف يكفيني ان ابين انه ما من « تعلمية » في روح الأطروحة التي ترى ان الأجر يجب ان يتحول ، في كل الأحوال ، بنسبة تحول الانتاجية نفسها وانها ، على العكس من ذلك ، مرتبطة مباشرة بتصور العمل بوصفه « سلعة » ، إنها ليست سوى ترجمة إلى معايير الاقتصاد السياسي لمعادلة الهامشين: الأجر = التاج الهامشي للعمل .

ويجب ، وقد قلنا ذلك ، ان لا نتسرع في استخلاص نتائج نهائية من العرض الذي يلي . فاذا ثبت ، مثلاً ، انه ما من علاقة وظيفية تربط نمو الأجور بنمو الانتاجية (أو ليس استعصاء الوقائع على التطابق مع هذه النظرية علامة على عدم تماسكها فعلاً ؟) ، فانه لا ينجم عن ذلك ، بالضرورة ، انه لا ينبغي التوصية بهذه الموازنة . فقد توجد ظروف مستمرة من الممكن والمرغوب فيه ، ضمنها ، ان تتقدم مكافأة العمل بالابقاع نفسه ، تقريباً ، الذي يتقدم به مردوده . ولكن الشيء المؤكد هو اننا ستمتنع عن فهم النظام الاقتصادي ، وبالتالي عن توجيهه ، اذا اعتقدنا ان قانوناً اقتصادياً ما يعلل هذا التناسب .

ان نظرية القيمة - العمل تقوم على تأكيدها ان كمية العمل المكرمة لانتاج سلعة ما تضبط قيمتها التبادلية ، وهو ما يعني ان هذه السلعة ستبادل بأخرى اقضى صنعها الكمية نفسها من العمل تقريباً . ولكن هذا المبدأ كما لاحظ ريكاردو بحق ، يمكن « ان يعدل تعديلًا كبيراً » من جانب ظاهرة تراكم رأس المال (استخدام الآلات الخ ...)

كما سنرى في الفصلين السادس والسابع . فلندع جانباً ، حالياً ، عامل التعقيد الهام هذا من أجل ان نلاحظ اننا مستقول ، بكثير من الصواب ، ان غزالاً يساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب أو ، على العكس من ذلك ، ان ثلاث سمكات تساوي غزالاً أو نصف غرام من الذهب ، أو أيضاً ، ان نصف غرام من الذهب يساوي غزالاً أو ثلاث سمكات في الحالة التي تكون ، فيها ، كمية العمل اللازمة لقنص غزال وصيد ثلاث سمكات واستخراج نصف غرام من الذهب هي ، على وجه التقريب ، نفسها ، كأن تكون عشر ساعات مثلاً . والخطأ المنطقي هو ان نقول ان عشر ساعات من العمل تساوي غزالاً أو ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب .

ان عشر ساعات من العمل تمثل اتفاقاً لا يقاس لا بغزال ولا بسمك ولا بذهب ولا بفرنكات ولا بأي بضاعة أخرى مزودة بقيمة تبادلية . لماذا ؟ لأن العمل ليس اتفاقاً بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، بل هو اتفاق لطاقة تقاس بالحريرات ، ودراسة قياس هذه الكمية من الطاقة تعود إلى البيولوجيا ، والاقتصاد السيامي غير قادر على القاء أي ضوء على هذه الظاهرة . وكذلك ، فان الميكانيك الذي يدرس قوانين التوازن والحركة غير قادر على تفسير ما تقوم عليه القوة التي تنتج الحركة . يبقى أن الميكانيك مستمر في احراز ضروب التقدم وفي امكان التحقق من قوانينه حتى ولو تخلت التمييزاء عن الاهتمام بمسألة معرفة ما هي الطاقة وكيف تقاس .

ان العمل ليس ، في حد ذاته ، مقولة من مقولات الاقتصاد السيامي وتلك هي النقطة الأساسية . فما يجري تبادله في السوق هو

منتجات العمل وحدها ، أما العمل ، نفسه ، فلا يبادل مطلقاً .
ولنفترض ، للتمثيل على هذا القول ، ان عاملاً قد اخترع ، في
المشغل الذي يعمل ، فيه ، بعيداً عن أنظار القضاة ، طريقة
قادرة على ان توفر عليه ثلاثة أرباع مشقته . انه لا يحتاج الا لساعتين
لينجز المهمة نفسها التي ينجزها رفاهه المبعوثون في مشاغل أخرى
في ثمان ساعات أما في بقية الوقت ، فانه يرتاح ، يدخن الخ ...
ومع ذلك ، فانه سيتلقى أجر الآخرين نفسه لأن الحقيقة هي ان رب
عمله غير معني باتفاقه العضلي والعصبي ، بل بتناج هذا الاتفاق .
وسوف يطلب من كل الأجراء مردوداً أعلى في اليوم الذي تنتشر
فيه ، طريقة صاحبنا ، ولكن تلك ليست مسألتنا في الوقت الحاضر .
الا انه يجب ان نلاحظ ان احتمالات كون الأجر الساعي الحديد
أربعة أضعاف القديم ضئيلة .

حيث تسجد القيمة في ذاتها من الاقتصاد السيامي من جانب ريكاردو

أما بالنسبة لهذا الاتفاق العضلي — الذي تقوم عليه كل فعالية
بشرية ، أي ليس العمل المأجور فقط ، بل الرياضة والرقص والقتال
والمشي أيضاً — فاني اكرر ان معادها ليس اتفاق مال أو أية بضاعة
لها قيمة تبادلية ، بل هو اتفاق طاقة . وسوف يقال لي ان العامل
(وكللك الرياضي والراقص والجندي والمتنزه) يجب ، من أجل ان
يؤمن هذا الاتفاق في الطاقة ، ان يتلقى غذاء وان يلبس ويستأجر
مسكناً لينام الخ ... ولكن تلك مسألة أخرى تماماً لأنه لا توجد ،
قليلاً ، علاقة تعادل بين اتفاق الطاقة من جهة واتفاق الغذاء واللباس
والمسكن الخ ... من جهة أخرى ، فانا احصل على الدفء نفسه

بكترة عادية وبيذلة غالية جداً مفصلة لدى أفضل خياط ، مع تحفظ واحد على كل حال هو : ان كل شيء يجري كما لو ان علاقة التعادل المزعومة هذه التي لا تصمد للمناقشة نظرياً هي التي تحكم في « سوق العمل » في كل مرة يستطيع ، فيها ، رب العمل ان يعتمر دم المستخدم وطاقته حتى آخر قطرة . ففي هذا الظرف البائس ، يرتد الأجر إلى الحد الحيوي الأدنى . فالمبلغ الهزيل الذي يدفع للعامل بهذه الصفة لا يسمح له بأكثر من الحصول على الحريات اللازمة لبقائه وبقاء أسرته . ولكن هذا التصور « السعر الطبيعي » المقابل لحد أدنى حيوي بيولوجي لم يكن ، قط ، تصور ريكاردو ولا ، كذلك تصور ماركس (راجع ، بهذا الصدد ، نظرية الأجر الريكاردية في الصفحات السابقة) .

ان قولنا ان عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب (أو ٣ فرنكات يمثلها نصف الغرام من الذهب) يعني تأكيدنا ان قيمة نتاج العمل تقيس قيمة هذا العمل نفسه . ولكن ذلك مستحيل فلن نستطيع قط ، بأي اصطناع كان ، ان نجد قاسماً ، مشتركاً بين العمل ونتاجه لأن الأمر يدور حول شيئين متغايرين . والحديث عن القيمة التبادلية للعمل أو لقوة العمل يعني اقرارنا خطأ في فظاظه التعبير عن مسافة بواسطة وحدة وزن . ان نسبة منشأ القيمة إلى العمل هو بكل ، بساطة ، التأكيد بانه يجري تبادل منتجات العمل في السوق بصورة متناسبة مع كمية العمل التي كان من الضروري تكرسها لصنع هذه المنتجات ، مع أخذنا بعين الاعتبار الحالة المتوسطة للتقنية وتنظيم الانتاج والإدارة الخ وقد شرح ريكاردو ، على

حد علمي ، مرتين على الأقل ، رأيه في هذه النقطة الجلية التي لم تكن كذلك لا بالنسبة لسميث ولا بالنسبة لالتوس . فقد كانا يسلمان ، الأول بأصرح الصور والثاني بصورة ضمنية على الأقل ، بأن عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات . ولم يكن خطأهما يعني سوى مؤرخ المذاهب الاقتصادية لو لم يكن يشعر ، حتى اليوم ، بكامل تأثيراته في الاقتصاد السياسي (٢٩) . والمهم هو ان نلاحظ ان ريكاردو يبيانه ان قيمة تبادل السلع « تتناسب مع كمية العمل ولكنها تختلف اختلافاً أساسياً عن العمل نفسه » كان يحزر نظرية القيمة - العمل من كل ظل للسكولاستيكية . لقد كان على حق في ان يرى في اتفاق العمل المنشأ الأخير لقيمة البضائع الاقتصادية لأن ذلك يعطي منظومته أساساً آمناً من أساس الرغبة والمتعة . ولكن اكتشافه الاساسي ليس هذا : انه يبيانه انه يكفي ان نرد ، مرة واحدة وإلى الأبد ، المعلوم إلى علته ، وهو الأمر الذي لا يبقى ، بعده ، سبب للحديث عنه ابداً (٣٥) . والشئ الوحيد الذي نستطيع ، في رأيه ، معرفته هو القيمة النسبية للسلع أو الخدمات ، كل منها بالنسبة للآخرى . وهذه القيمة تتحول مع تحول كمية العمل : فالسمكات الثلاث تساوي نصف غرام من الذهب لأنه تلزم ، بصورة اجمالية ، الكمية نفسها من العمل اصيد هذه السمكات الثلاث ولاستخراج نصف غرام من هذا المعدن وتصفيته .

والخلاصة هي ان القيمة ليست صفة متضمنة في المنتجات أو في الخدمات التي يجري تبادلها . انها المعدل الذي يبادل ، به ، نتاج عمل بتاج عمل آخر . ولا يرقى الاقتصاد السياسي إلى مرتبة فرع علمي

الا بشرط ان لا يرى في القيمة صفة للسلع ، والا كان محكوماً عليه بأن لا يكون سوى خطاب « أدبي » وعقيم في القيمة ، كما لو كانت توجد « قيمة في حد ذاتها » خارج فعل التبادل والعلاقة التي تنشأ عنه بين سلعتين (ثلاث سمكات = نصف غرام من الذهب) .

كيف استعاد الماشيون معادلة آدم سميث الزائفة

ان الموازي لنظرية آدم سميث المخلوطة التي تقول ان عشر ساعات عمل تساوي ثلاث سمكات أو نصف غرام من الذهب هو انه اذا طبقت إنتاجية الصيد (أو عامل المنجم) إلى النصف مثلاً ، فانه يجب ان يتلقى ، بعد ذلك ، مكافأة لعمله ، كمية تتدنى بنسبة النصف . أما اذا ضربت الانتاجية ، على العكس من ذلك ، باثنين فتصاد ، منذ ذلك الحين ، في عشر ساعات ست سمكات ويستخرج غرام من الذهب ، فان النتيجة ، حسب الموازنة نفسها ، هي ان مكافأة الصيد أو عامل المنجم تصبح الضعف . ان هذه المحاكمة الزائفة هي ما يقف ريكاردو ضده في مقطع على ما يكفي من الطول اوردته كاملاً نظراً لأهميته النظرية الاستثنائية .

ان هذا النص (٢٦) الذي بقي غير مفهوم بسبب عجز المقررات الذي سبقته الإشارة اليه دون شك يقع في عقبة المناقشة التي لم يكف الفكر الريكاردي غير الموضح جيداً والكامل في منطقته ، في الوقت نفسه ، عن إثارتها ، عبر الزمن ، مع فكر سميث ومالتوس وخلفائهما البعدين (الذين تلقى بينهم الماشيون المحدثين والبيرالين المحدثين ، مثل ميلتون فريدمان ، كما تلقى الكيترين والكيترين المحدثين)

وكذلك مع فكر ماركس الأوضح ، أحياناً ، في الظاهر ولكنه ، في الواقع ، لا عقلائي .

يكتب ريكاردو مايلي : « ان آدم سميث الذي عرف ، بكثير من الصواب ، المنبع الأصلي للقيمة القابلة للتبادل والذي كان عليه ، ليقى منسجماً مع نفسه ، ان يقرر ان لكل الأشياء قيمة تتفاوت متناسبة مع كمية العمل المتفاوتة التي كرسها لانتاجها ، انشأ ، هو نفسه ، مقياساً آخر للقيمة ويتحدث عن الأشياء كما لو انها ذات قيمة تتفاوت ضمن النسبة التي يجري بها مبادلتها بهذا المقياس . وهو يتحدث عن القمح ، أحياناً ، وعن العمل ، أحياناً أخرى ، بوصفه هذا المقياس المعياري . وهو لا يتحدث عن كمية العمل الضروري لانتاج شيء ما ، بل عن الكمية التي يستطيع ان يشتريها من السوق كما لو كان الأمر يدور حول تعبيرين متعادلين ، وكما لو كان رجل ما يجب ان يتلقى ، بالضرورة (٢٧) ، ضعف ما كان يتقاضاه لقاء عمله لأن انتاجية هذا العمل زادت مرتين ولأنه يستطيع ، اذن ، ان ينتج ضعف الكمية التي كان ينتجها من سلعة ما .

واذا كان ذلك صحيحاً ، واذا كانت المكافأة التي يلقاها عامل يجب ان تكون ، دائماً (٢٨) ، متناسبة مع ما ينتجه ، فهذا يعني ان كمية العمل المكرونة لسلعة ما وكمية العمل التي تسمح هذه السلعة بشرائها من السوق ستكونان متعادلين ويمكن ان يتم اللجوء ، بصورة مشروعة ، إلى واحدة من هاتين الكميتين لقياس تحولات الأشياء الأخرى في القيمة ولكنهما غير متساويتين لأن الأولى هي ، في احوال عديدة (٢٩) ، معيار ثابت يدل دلالة صحيحة على تحولات

الأشياء الأخرى ، في حين ان الثانية خاضعة للقلود نفسه من التارجحات التي تخضع له السلع التي تقارن بها .

وكي اجتنب أي سوى تفاهم ، ايين مباشرة ان ريكاردو يقرر ، بعد صفحة (٣٠) ، انه اذا هبطت الانتاجية على العكس من ذلك ، هبوطاً شليداً ، إلى النصف مثلاً ، فليس هناك سبب لانخفاض الأجر بالنسبة نفسها : ان الأكثر احتمالاً ، في رأيه ، هو انه سينخفض انخفاضاً طفيفاً .

ان ريكاردو يشرح ، في النص الذي امشهدنا به ، ان آدم سميث يضع تحت تعبير كمية العمل شيئين لا توجد أية علاقة بين أحدهم والآخر . ماذا كان سميث يدعي ؟ لقد كان يدعي ان العامل يستطيع ، بالقيمة التي انتجها في عشر ساعات عمل ، ان يشتري من عامل آخر عشر ساعات عمل ، وبعبارة أخرى ان القيمة التي ينتجها العامل وقيمة عمله هما الشيء نفسه . وهذا على وجه الضبط ما يؤكد التحليل الهامشي (٣١) ، بصورة أقرب إلى العلمية ظاهراً .

ان علاقة التساوي هذه وهمية لأن طرفي المعادلة يتسميان إلى أشياء مختلفة . فليتنا ، من جهة أولى ، ساعات العمل العشر التي كرسها العامل لصنع هذا التاج أو ذلك ، ومن الجهة الأخرى الأجر الذي يدفع لعامل يشتغل عشر ساعات . الا ان هذا الأجر لا يمثل بالعمى الحقيقي للكلمة - والاقتصاد السياسي ، كأني علم آخر ، يقتضي المعنى الحقيقي للتاير - قيمة العمل ، واذا كان لا يمثلها ، فلذلك لأنه ليس المفهوم « قيمة العمل » أي واقع .

وسوف يكون في مقلوبنا : الآن ، ان نعيد انشاء تعبير « السعر الطبيعي للعمل » الريكاردى الذي يبدو ، لأول وهلة ، ملتبساً . وما اشرت اليه منذ قليل ، بوصفه ضعفاً محتملاً لمحاكمته يساعدنا ، الآن ، في ازالة أي ابهام عن الفكرة التي يكونها عن الأجر . لقد ذكرت بأن ريكاردو لا يذكر ، في أي مكان ، سعر طلب العمل ، كما لو ان العمل ، بوصفه كذلك ، لم يكن يشترى وانه كان ، على العكس من ذلك ، يقوم على سعر العرض . ذلك ان مكافأة العمل مستقلة ، في رأيه ، استقلالاً كافياً عن مردود العمل (٣٢) ، في حين انها كانت مترتبطة به مباشرة لو كان للعمل ، بوصفه كذلك ، قيمة سلعية . والعنصر الذي تضبط به مكافأة العمل في السوق ، على المدى البعيد ، هو حاجات العامل كما تقدر في كل عصر وفي كل بلد . والنتيجة العملية لهذه المحاكمة هي ان ربط الأجر بالمردود غير مبرر نظرياً وإن الثوابت على حق في مطالبتها بالغائه . ونظام « بيلور مرتبط بالطور السيكولوجي للاقتصاد السياسي (٣٣) .

ان التحليل السابق يسمح لنا بحل صعوبات تفسير أخرى ادى اليها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وهكذا يؤكد ريكاردو ان « السعر الطبيعي » للعمل أو « قيمة العمل » أو « كلفة انتاج العمل » (وهي ثلاثة تعبيرات مترادفة في كتاباته) يزداد وينقص مع قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العمال . واذا كان هناك من طرح اسأل الكثير من الخبر ، فهو ، حقاً ، ذلك الطرح . والواقع ، واذا عدنا إلى ما اتيت على ذكره ، فان الأمر يلوح حول طرح تكراري اقتره ريكاردو لأنه ارتبك في مفرداته . فقيمة العمل تزيد أو تنقص

من قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العامل لأن قيمة العمل المزعومة هي قيمة القمح والمنتجات الأخرى التي يستهلكها العامل ولا شيء سواها .

ان ما يزيل كل التباس حول المعنى الحقيقي الذي ينسب ريكاردو إلى تعبير « قيمة العمل » هو انه هو نفسه ، وقد وعى بصورة مهمة الانحراف الموجود بين نظريته وصياغتها الرديئة جداً ، صحح ذاته ، على حد علمي ، مرتين على الأقل (وربما وجدت نصوص أخرى ذات دلالة لكني لا أعرفها أو لم لاحظها) . فلو كان العمل سلعة فانه يجب ان تفهم من « كلفة انتاجه » (أو من « سعره الطبيعي ») كمية العمل اللازمة من أجل « انتاجه » . ان هذا يقتضي ، مثلاً ، خمسا وعشرين ساعة في المتوسط ، لانتاج البضائع المقابلة لانفاق طاقة يوم مؤلف من أربعين ساعة عمل يلزم بها العامل المتوسط . ان كون الأشياء يجب ان لا تفهم هكذا أمر يوضحه ريكاردو في الرسالة الشهيرة التي وجهها — قبل وفاته ببضعة اسابيع — إلى مالتوس . وكان هذا الأخير قد كتب اليه يقول انه ينبغي ، بقدر ما يمر الزمن ، « عمل متزايد من أجل انتاج العمل » (وهذا تلميح إلى صعوبة انتاج الغذاء المتزايدة) وريكاردو يوقفه عند هذا التعبير قائلاً : « أنت تعني من أجل انتاج المكافأة التي تدفع للعمل » .

وفي هذا النص نفسه ، يعترف ريكاردو بأحباطه على اعتبار ان مسألة القيمة ، كما يقول ، هي « اصعب مسائل الاقتصاد السياسي » ، مضيفاً ان الحل الذي قدمه لما « كان أفضل الحلول دون ان يكون ، من أجل ذلك ، بريئاً من العيب » . وسوف اين فيمبلي (الفصل

السابع) ان الاعتراضات التي يوجهها إلى نفسه تسقط اذا احللتنا تعبير «نتاج العمل» محل تعبير «العمل» .

ونظراً لأهمية الرهان — وهو ليس أكثر ولا أقل من الكيان المنسوب إلى العمل البشري من جانب أفضل نظرية سبقت صياغتها حول الرأسمالية حتى اليوم — فإني سأمتحن ، أيضاً ، صبر القارئ بإشارتي إلى النص الآخر الذي يوضح ، فيه ، ريكاردو ان «قيمة نتاج العمل» ، وليس «العمل» ، هي ما يمكن الحصول على سلعة أخرى لقاءه .

ويلور الأمر حول الفصل السابع من «المبادئ» (حول التجارة الخارجية) الذي يتساءل ، فيه ، ريكاردو عن التأثيرات التي يحدثها في اقتصاد سوق تنافسية «تقسم أفضل للعمل» ، اختراع آلات جديدة ، انشاء طرق وأقنية ، وكل وسيلة أخرى في اختصار زمن العمل سواء أكان ذلك في صنع البضائع أم في نقلها .

وهو يجيب عن ذلك قائلاً : « تلك هي أسباب تؤثر في الأسعار ولا نبي عن أن تكون مريحة جداً للمستهلكين على اعتبار انها تغطيهم وسائل الحصول على كمية أكبر من السلعة التي ينصب عليها التقبل لقاء العمل نفسه ، أو لقاء «قيمة نتاج العمل نفسه» .

إن تعبري «سعر العمل» و«سوق العمل» ما زالا ، في أيامنا ، مستعملين باستمرار ، من جانب الساسة والصحفيين ، ومن جانب علماء الاقتصاد ، والتسامح مع هؤلاء الأخيرين أصعب . لقد كان ريكاردو يعبر عن نفسه — مع استثناء المناسبات النادرة المشار إليها —

بالصورة المغلوطة نفسها ، ولكن نظريته كانت أفضل من لغته . وربما استطعنا ، بالاستناد إليها ، تحرير العمل البشري ، نهائياً ، من كل الظروف التي تسهم ، في مجتمعاتنا الليبرالية ، في ان تجعل منه سلعة ، من حيث الواقع ان لم يكن من حيث الحق .

وفي نهاية المطاف ، فان ضعف الاقتصاد السياسي الرسمي ، واسسه متلذبة (فهو لا يملك تصوراً واضحاً لا عن رأس المال ولا عن القيمة ولا عن الربح) ، هو الذي يفسر لماذا ما زلنا ، في نهاية القرن العشرين هذه ، العوبة ايهامات سميث والوجوه الاسطورية لفكره ، وذلك إلى درجة أكبر بكثير مما يمكن ان ينجح إلى القاريء .

المكان المتجانس للنظرية الريكاردية يتباين مع عبث المعيار العمل

منذ اللحظة التي ينسب ، فيها ، إلى العمل ، « قيمة سلمية » ، لا تعود هناك حدود لتحلل المفاهيم . فاذا كان للعمل « قيمة » وإذا كان ، هو نفسه ، موضوع تبادل ، افلا يكون هو المعيار المخفّر للقيم ؟ ان هذا هو ما كان يعتقد سميث (راجع نص ريكاردو في الصفحات السابقة) ومالتوس . ونحن نعلم المكانة التي حازت عليها فكرة المعيار العمل ، من جديد ، في القرن العشرين : فقد كانت المذهب الرسمي للنازية ، وقلقاها على صورة أخرى لدى كيتز . ان سميث ومالتوس يستتجان من توقف قيمة السلع التبادلية على الكمية المتفاوتة من العمل المكرسة لانتاجها ان العمل هو المعيار الثابت لقيمة السلع . والمقطع الذي استشهدت به من رسالة ريكاردو إلى مالتوس ، في صفحة سابقة ، تبين الخلط العقلي الذي لا يصدق الذي يمكن ان

تؤدي إليه مثل هذه الرؤية للأشياء . فمالئوس الذي خلط كل شيء غير قادر على استخلاص فكرة واضحة من البلبلة التي انحبس فيها .
 انه يعتقد : ١ - ان للعمل قيمة ، ٢ - وان هذه القيمة ثابتة ، ٣ -
 وان قيمة العمل ، كأي قيمة ، تتوقف على العمل اللازم لانتاجها .
 ولكنه يعتقد ، أيضاً ، ان انتاج الغذاء سيكلف المزيد بقلر ما يتقدم المجتمع ويتنامى السكان . الا ينبغي ان ينعكس هذا الغلاء على قيمة العمل التي تعد ثابتة ؟ ويقابل هذه القوضى المكان المتجانس الذي تنتشر ، فيه ، النظرية الريكاردية . ان « منتجات العمل (٣٤) ، وحدها ، هي التي تنتمي إلى قوانين التبادل وهي : اذن ، وحدها التي لها « قيمة » بالمعنى الذي يستعمل ، ضمنه ، الاقتصاد السياسي هذه الكلمة . فلا يمكن لمعيار القيمة ، اذن ، ان يكون سوى نتاج للعمل (الذهب ، مثلاً ، أو أية سلعة أخرى) بموجب المبدأ الأولي الذي يقول « ان طولاً لا يقاس الا بطول ، وان حجماً لا يقاس الا بحجم ، وان قيمة لا تقاس الا بقيمة » .

ونحن نرى ، عرضاً ، نوع « التحرير » الذي يقابله تنفيذ البرنامج المسمى برنامج « نزع الصفة النقدية عن الذهب » . فاذا صدقنا العقول الضعيفة ، فان الانسان يعاني اغتراباً لا يحتمل عندما يتخذ المعدن الثمين مركزاً لنظامه في الأسعار . لقد هتف مرشح للبيت الأبيض ، عام ١٨٩٤ ، قائلاً : « لن نصلب الولايات المتحدة على صليب من ذهب » . وهذه عبارة ظلت شهيرة ما وراء الأطلسي ونجد صداها ، اليوم ، في نية نزع الصفة النقدية عن الذهب التي يعطنها القادة الامريكرون .

... وكان هنار ، من جانبه ، يريد تحرير الشعب الألماني نهائياً ، من عبودية الذهب واقامة عمل العمال الامان معياراً أعلى للقيمة . وأنا لا اقارب بين هذه التصريحات والبرامج المتنوعة التي يستجيب الواحد منها للآخر ، عبر التاريخ ، لأدعم وجهة نظري . فهي تملك ، مع الأسف ، مصبراً مشتركاً . وإذا كانت تعود إلى الانبثاق بهذه السهولة ونجد ، كل مرة ، هذا المقدار من الآذان الصاغية ، فذلك لأنها تقع في أعماق الايديولوجية الاقتصادية والاجتماعية للغرب . « فيمكن ان يضع سيامي مشعوذ ، إلى حد ما ، يده عليها من أجل ان يميدها إلى الضياء الساطع . ولهذا المذهب ، على الرغم من انعطافاته العديدة ، نقطة استقراره في فلسفة سميت الذي تلقينا ، من تفوق رأس ريكاردو ، تراثه المشبوه . وهذه السفطة تجعل من « العمل » معيار القيمة ، ومن هنا الطابع شبه المقدس لفكرة التي تقول ان الأجر يجب ان يتقدم متناسباً مع الانتاجية . والنتيجة هي ان نسبة معيار القيمة ، صراحة أو ضمناً ، إلى العمل يعني رده ، في الواقع ، إلى مرتبة السلعة . والوسيلة الحقيقية لتجنب العمل ، بوصفه كذلك ، سيطرة السوق — أو سلطة الدولة الاستثنائية — هو اختيار نتاج عمل تنسب قيمته إلى قيم منتجات العمل الأخرى معياراً للقيمة .

القطعة الاستمولوجية

أمام خلل الفكر وبرنامج العمل المشكوك فيه اللذين أدى اليهما المذهب الليبرالي الجليد أو « الهامشية » ، يتوقع المرء من الماركسية المزيد من الضبط . وسوف تكون ، هنا ، مرغمين ، من أجل ان

نرى الأمور واضحة ، على ان نستغني عن التعليم الرسمي المعطى في جامعات العالمين الجديد والقديم ! افتحوا ، عشوائياً ، كتاباً في الاقتصاد السياسي انكليزياً أو فرنسياً أو امريكياً ، انكم سوف تقرأون فيه على وجه التقريب ، مايلي : ان ماركس وقد ورث نظرية القيمة - العمل عن كبار الكلاسيكيين الانكليز - سميث ومالتوس وريكاردو - وصل بها إلى نقطة اكتمالها ، وهو الأمر الذي غلغى علماء الاقتصاد « الرصيدون » بعده ، نهائياً ، عن النظرية القديمة . ان ذلك تضرب غريب فيما يتصل بينة الأفكار ! فين سميث ومالتوس ، من جهة ، وريكاردو ، من جهة أخرى ، أكثر من فروق صغيرة في الفكر كما رأينا . فما يفصل بينهم هو تعارض أساسي حول قوام العمل في الاقتصاد السياسي ، وهو تعارض لم تتوقف عن تغذيته المراسلات بين مالتوس وريكاردو حتى وفاة هذا الأخير . فالعمل يملك ، بالنسبة للثنين الأولين ، من القيمة ما يرقى به إلى مرتبة معيار قيمة . أما بالنسبة للأخير ، فان التبادل مقصور على منتجات العمل . وهكذا ، فان التفسير الذي يعطيه ريكاردو لنظرية القيمة - العمل يمثل ، اذا استعملنا لغة البنيويين ، « قطعة إستيمولوجية » مع نظرية سميث القديمة التي استعادها مالتوس (٣٥) الذي انتقلت منه إلى علماء اقتصاد « نهاية القرن التاسع عشر » الرصينين ، مؤسسي الاقتصاد السياسي في زماننا .

حيث ترد « الثروة الخائلة » « الماركسية إلى عكس المعنى

هل انحدر ماركس عن ريكاردو أم عن سميت - مالتوس ؟
الشك ليس مسموحاً به للوهلة الأولى : إلا تقوم الماركسية ، كاملة ،
على هذا الوعي لعدم وجود قيمة للعمل في حد ذاته ؟

إن فريدرىك أنغلز يصف في مقدمته الشهيرة للكتاب الثاني
من « رأس المال » ، بالطريقة التالية ، العقبة التي « اصطلمت بها
مدرسة ريكاردو حوالي عام ١٨٣٠ » (راجع بداية الفصل الرابع) .

« العمل مقياس للقيمة ولكن للعمل الحي ، في المبادلة لقاء رأس
المال ، قيمة أدنى من قيمة العمل المتجسد مادياً الذي يبادل به .
فالأجر ، وهو قيمة كمية محددة من العمل الحي ، أدنى ، دائماً ،
من قيمة التناج التي تولدها الكمية نفسها من العمل الحي ، أو التي
تمثلها . والقضية ، إذ تطرح على هذه الصورة ، غير قابلة للحل فضلاً
وقد طرحها ماركس كما كان ينبغي وأعطى ، على هذا النحو ، الجواب .
فليس العمل هو الذي يملك قيمة . فهو لا يستطيع ، بوصفه فعالية
خلاقة لقيمة ، أن تكون له قيمة خاصة أكثر مما يمكن للجاذبية
أن يكون لها وزن خاص وللحرارة أن تكون لها درجة خاصة ولل كهرباء
شدة تيار خصوصية . فما يشتري أو يباع كسلعة ، ليس العمل ،
هو « قوة العمل » .

لندع جانباً ، الآن ، العبارة الأخيرة لتركز انتباهنا على القسم
الأخر من النص ولا سيما على المقطع الأخير . إن فريدرىك أنغلز
ينسب ، على ما يبدو ، إلى ماركس فضل فهم كون العمل « لا

يستطيع ، من حيث هو فعالية خلاقة لقيمة ، ان تكون له قيمة خاصة . وكان ريكاردو قد قال الشيء نفسه (باللغة الفلسفية الثقيلة المستعملة هنا) وليس خطأه ان يكون خلفاؤه (« مدرسته ») لم يستطيعوا فهم ذلك . وبعد كل شيء ، فمسألة النسبة هذه غير ذات أهمية لو كان فكر ماركس ، في هذا الموضوع ، على الدرجة من الوضوح التي يبدو موزر انغاز مشيراً إليها . فلتسائل ماركس نفسه . انه يكتب مايلي (٣٦): « ... ففوة عمل الانسان في الحالة المائنة ، أو العمل الانساني ، تشكل قيمة فعلاً ، ولكنها ليست بقيمة » . فالقضية تبدو ، اذن ، منتهية . فماركس يعبر عن نفسه ، هنا ، بصورة قاطعة . الا ان « في الحالة المائنة » هذه التي انلمت في العبارة ما لا أدري من الباعث على القلق الذي يريك مهما كنت معتاداً — ولا يتوصل المرء ، أبداً ، إلى الاعتياد التام — على اسلوب المؤلف المجازي: وتؤكد الريبة عندما نتابع قراءة العبارة التالية . « انه لا يصحح (والأمر ما زال يدور حول العمل) قيمة الا في حالة التخثر ، على شكل شيء » .

وهكذا ، فان ما ادفعه في الواقع ، حين اشترى دراجة ، هو الساعات الخمس عشرة من العمل التي اقتضى الأمر تكريسها لصنعها على اعتبار الدراجة « الصورة » التي يتخذها العمل إذ يصبح قيمة . وفي الحالة المائنة ، لا يكون للعمل من قيمة أكثر مما يكون للجاذبية وزن في الحالة الحرة ، ولكنه يكتسب قيمة منذ ان يوجد محبوساً في جسم شيء ما . ونحن نعرف هذه الطريقة في التعبير (وفي التفكير ؟) : انها هي التي كانت السكولاستيكية تستعملها عندما كانت تتحدث

عن جوهر الأشياء أو ماهيتها . تلك هي ، فعلاً ، الكلمات التي يستعملها في تحليله ! ونحن نتذكر التمييز — الرئيسي في نظره — الذي يجريه بين العمل النافع أو للشخص (عمل الخياط الذي يصنع ثوباً مثلاً) ، من جهة ، و « العمل المجرد » المعروف كاتفاق طاقة بشرية والذي هو القاسم المشترك بين كل الأعمال النافعة من جهة أخرى . ان نظام « الانتاج السلي » هو الذي يؤدي ، في رأيه ، إلى رد كل الأعمال النافعة المختلفة كيفاً إلى عمل مجرد لا يدخل في الحساب الا كمأ ، كيف تجري هذه الأعجوبة ؟ بالتبادل . فالتبادل يحول منتجات العمل النافع إلى سلع تساوي مقادير من القيمة تتفاوت بتفاوت كمية العمل البشري « المتبلرة » أو « المتخثرة » (٣٧) فيها . ويخلص ماركس إلى القول « ونحن نعرف ، الآن ، جوهر القيمة : انه العمل . ونحن نعرف مقياس كميتها : انه مدة العمل (٣٨) » . الجوهر ! ان الكلمة لم تقلت منه : ففي الفصل نفسه ، وبعد قليل ، سوف يتحدث عن ماهية القيمة أيضاً . وكم نحن بعيون عن المفردات المضبوطة لريكاردو الذي يرى ان القيمة « مختلفة اختلافاً أساسياً عن العمل نفسه » (راجع ما ذكر حول الموضوع في صفحات سابقة من الفصل الحالي) .

وهكذا يشق ، منذ الصفحات الأولى من « رأس المال » ، الدرب الذي سيؤدي إلى نسبة وجود خاص ، على صورة رأس مال ، لفهوم هو قيمة التبادل . وعبثاً يؤكد لنا ماركس انه ليس لقيمة السلع ، « واقع اجتماعي » (ومن قال العكس ؟ فلم تكن هذه القيمة ، بالنسبة لريكاردو ، سوى علاقة تبادل) . فهو يصل ،

بالضرورة ، مدفوعاً بتصور كون العمل « جوهر » القيمة ، إلى ان ينسب إلى هذه الأخيرة نوعاً من الحضور . وسوف ينتهي بالاتصال من الأسلوب المجازي إلى الفكر المجازي و« يعبر عن القيمة في أسعار السلع قبل ان تدخل التداول بدلاً من ان تنجم عنه » (٣٩). والحقيقة هي انه ليس للقيمة أي وجود خارج السعر يعبر عنها! ويتعد ماركس ، في الكتاب الثالث من « رأس المال » ، عن هذا الطرح البسيط إلى حد أبعد أيضاً . فهو يعمل فيه على بيان كيف يتوزع فضل القيمة الذي يولده رأس المال المتحول وحده . بين مختلف الرأسمالين . وهذا الأمر ليس ممكناً الا اذا بيعت بعض السلع (تلك التي تحتوي على كثير من ضروب فضل القيمة). بما هو أدنى من قيمتها ، في حين تباع أخرى (تلك التي تحتوي على القليل من فضل القيمة أو لا تحتوي عليه) بما هو أعلى . « يجب » ، كما يقول ماركس (من أجل ان تكون المقدمات المطروحة في الكتاب الأول متوافقة مع تشكيل معدل ربح متوسط) ، « ان تتحرف أسعار السلع عن قيمتها » . وماركس — ولسب وجهه — لا يقترح أي اختبار تجريبي لهذا التصور الغريب الذي يكتمل ، فيه ، غرق كل ما بقي من الاقتصاد السياسي (اذ تكف القيمة عن ان تكون علاقة تبادل) .

ان صفة « السكولاستيكية » ، اذ تلتصق بفكر ماركس ، تبدو انتهاكاً للقديسيات . ولكنها تفرض نفسها ، مع ذلك ، عند قراءة نص رأس المال ، وذلك بقوة فوق ما يتصوره القاري احتمالاً . . . ليست السكولاستيكية ذلك المنهج في المحاكمة الذي خيل لفلاسفة القرون الوسطى انهم أخذوه عن أرسطو ؟ ان ماركس قد صاغ نظريته .

الخاصة في القيمة - العمل من أجل تدمير « هذا الفكر الكبير الذي كان أول من حلل صورة القيمة ». والمصيبة بالنسبة لأرسطو هي ان حظه مع ماركس لم يكن، قط ، أفضل من حظه مع فقهاء القرن الثاني عشر. فماركس يقع ، من أجل ان يكمل ما قاله الفيلسوف الاغريقي ، في الهوات التي وقع ، فيها ، اسلافه . فأرسطو كان قد رأى ، كما نذكر ، ان « التبادل لا يمكن ان يجري دون المساواة ، وان المساواة لا يمكن ان تحدث دون القابلية للقياس المشترك » . « ولكن أرسطو يردد هنا » كما يقول ماركس ، « ويتخطى عن تحليل صورة القيمة » .

ان أحداً لن يعرف قط. ما اذا كان أرسطو قد تردد ، ولماذا تردد. اذا كان الجواب إيجابياً . ومن المؤسف ، بالنسبة للتلميذ من الفكر الاقتصادي ، ان لا يكون ماركس الذي ادخل ، بهذا الصدد ، مفهومه عن « جوهر » القيمة قد تمخلى عن ذلك . فاذا جرى تبادل سلعتين . ، فذلك ، في رأيه ، لأن الكمية نفسها من العمل الانساني متبارة فيهما . وهو يلجأ إلى مجاز آخر من أجل ان لا يجهل أحد هذا التعان في الماهية . فهو يشبه هاتين السلعتين « بمحمض الزبدة وغمالات البرويل (٤٠) » ، وهما جسمان مختلفان ظاهراً ولكن كليهما يحتويان على العناصر نفسها - الفحم والهيدروجين والاكسجين . - وذلك . بالنسب نفسها ،

. Cu H8 02 ! .

لماذا يكون مفكر اغريقي من القرن الخامس قبل الميلاد اعقل من فيلسوف الماني من القرن التاسع عشر ؟ ان تاريخ الحضارة ما زال يجب ان يكتب .

لنتنقل ، الآن ، إلى اكتشاف ماركس الحقيقي ، الاكتشاف الذي يفي عليه ، من اجله ، ثناء قوياً فريدريك انغلز وماركسيو اليوم على اثره . واذا صلحنا احدهم ، وهو لويس التوسر ، فان ماركس « افتتح العلم » حقاً بآثاره « قطيعة ابستمولوجية » مع الاقتصاد السياسي السابق الذي لم يكن سوى مجرد خطاب « ايدولوجي » . كيف كنس ، على هذا النحو ، الظلمة واقام النور؟ يكشفه عن المعنى الحقيقي لعلاقة التساوي التي انشأها ريكاردو : فالأجر لا يساوي سعر العمل ، بل سعر قوة العمل . ويتابع التوسر قائلاً انه كان في نص ريكاردو « فجوة » . وقد قامت عقيدة ماركس على كشف وجودها : فماركس بدل ، بسده هذا الفراغ ، الطرح الزيكاردي المجرد من الضبط إلى طرح علمي : فيكتفي احلال كلمتي « قوة العمل » محل كلمة « العمل » ليستقيم المعنى . ان كل شيء يجري ، بالنسبة لالتوسر ، كما لو ان ماركس جعل غير المرنى مرئياً ، كما لو جعل ضرور صمت الاقتصاد السياسي الكلاسيكي مسموعة . ان هذه الضرور من « الصمت » ، هذه « الغيابات » ، تبدو ، الآن ، بفضل « الثورة النظرية » العظيمة التي ادت إليها قوة تحليل ماركس « اعراضاً » لفكر قائم يخفي ، عن وعي او غير وعي ، من الواقع ما يكون عدم اظهاره من مصلحة البورجوازية . وعلى هذا النحو فتصح « القراءة الاعراضية » لريكاردو من جانب ماركس الطريق إلى العلم .

لقد قامت « ثورة ماركس النظرية العظيمة » على العودة إلى الوقوع في الشرك الذي نصبه فكر سميث قبل المنطقي الذي كشف ريكاردو القناع عنه ، بمشقة كبيرة ، في النص الذي ذكرته قبل عدة صفحات . ان مدرسة ريكاردو قد سقطت ، في رأي انغلز ، امام استحالة

تفسيرها: لماذا يكون « الأجر » ، وهو قيمة كمية محددة من العمل الحلي ، أدنى ، دائماً ، من قيمة التناج الذي تولده هذه الكمية نفسها من العمل الحر . . . في نظام قائم على حرية التبادل : ويضيف انغلز قائلاً : ان المسألة ، اذ تطرح على هذه الصورة ، غير قابلة ، فعلاً ، للحل .

أنا اجهل الصورة التي طرحت بها مدرسة ريكاردو المسألة (وهذا لا يهمي) ، ولكن المؤكد هو ان ريكاردو رفض ، من جانبه ، باشد الصور حسماً ، طرحها بهذه التباير غير القابلة للحل فعلاً . ان انغلز لا ينتبه إلى كونه يصف لنا أطروحة سميت كما يقدمها ريكاردو ليرفضها ، رفضاً باتاً ، منذ الصفحات الأولى من « المبادئ » . ولترجع ، من جديد ، إلى النص الذي استشهدت به قبل عدد من الصفحات . ان ريكاردو يصرح ، فيه ، بأنه ما من علاقة تساوي يمكن تصورها بين « كمية العمل المكرسة لإنتاج شيء ما » — وهي ما يسميه انغلز ، هنا ، كمية « العمل الحلي » التي ولدت قيمة التناج — ، من جهة ، و « كمية العمل التي يمكن ان تشرتها من السوق » ، أي الأجر من جهة أخرى . والتوسر يحيطنا علماء (٤١) بأنه « مستدرس ذات يوم في ، الصفوف ، مقدمة انغلز الحارقة للكتاب الثاني (من « رأس المال ») . ومن المحتمل ان يفرض اصدقائه السياسيون ، اذا تولوا الحكم يوماً دون شريك . هذه القراءة العلمية المزعومة على الأطفال . وهؤلاء الأخيرون شهدوا قراءات أخرى على مر الأزمنة ، والإنسانية عاتلة من اخطاء أسوأ .

وهكذا ، فان الشبهة التي تولدها التنوعات حول « جوهر » القيمة مؤكدة تماماً في مقدمة فريديريك انغلز الكاشفة جداً بالفعل :

فانتقاد ماركس لا ينصب على اقتصاد ريكاردو السياسي الذي ما زال ، اذن ، ينقص دحضه ، بل على اقتصاد « مدرسة ريكاردو » .
 الا ان تلاميذ ريكاردو الذين لم يتمثلوا ، هنا ، النظرية الريكاردية كانوا قد اهتموا حلثائي آدم سميث اللذين لا يسمحان ، لعدم تمتعهما بجزايا الأحدثية المتينة ، بأكثر من المراجعة في المكان . فقد كان طرح آدم سميث يحتجز كل النظام ويجعله غير مفهوم ، ذلك انه اذا تقاضى الرجل الذي يشتغل عشر ساعات مكافأة تساوي قيمتها القيمة المنتجة في عشر ساعات ، فان الربح يزول . وكارل ماركس ، وهو أكثر حصافة من أمثال ليسون والراس أو ميلتون فريدمان اللذين يتخيلون القدرة على حل المسألة في « الهامش » ، يعي التناقض الذي لا يمكن تجاوزه والذي تحتوي عليه اذا طرحت « ضمن هذه التعابير » :
 الا ان تعابير المسألة ليست هي ما يفيره ، بل ان ما يفيره هو أحد طرفي المعادلة المغلوطة التي يطرحها سميث . وماركس يعتقد انه يتجاوز التناقض باحلاله « قوة العمل » محل « العمل » وبذلك ، يتابع ، وهو مخترع المنهج المسمى بالمادية التاريخية ، المحاكمة في العالم العقلي نفسه الذي يحاكم ، فيه ، اكليزيكي القرن الثامن عشر السابق الذي كان يعتقد ، مع كتابته لكتابه العبقري (ثروة الأمم) ، ان التبادل ينصب على العمل . وقد صحح ماركس ، حقاً ، هذا الخطأ القبط ، ولكنه فعل ذلك ليؤكد أن الرأسمالي يشتري القوة التي تولد العمل ، كما لو كان العمل نفسه ، بوصفه كذلك ، هو الذي كان يعني الرأسمالي . وماركس يتدفع بهذه الزلة حتى نتائجها القصوى .

ان المحاكمة القياسية التي يبدو له ان نتيجتها تعطي الحقيقة
معروضة في مقالة افلزر .

إلى أي شيء ينحل العمل في نهاية المطاف ؟ إلى اتفاق طاقة
بشرية . ان اتفاق الطاقة هذا « بوصفه فعالية خلقة لقيمة لا يمكن
ان تكون له قيمة خاصة » . فما يشتري ويبيع في السوق ليس ،
اذن ، العمل .

الا انه اذا لم يكن للعمل نفسه قيمة ، فان صيانة قوة العمل
تكلف سعراً ما غلاء ولباساً ومسكناً وبضائع اخرى ضرورية لحياة
العامل . فيمكن اذن ان تكون لقوة العمل قيمة .

ان لها ، فعلاً ، هذه القيمة « منذ ان تصبح سلعة » والنتيجة
تجري ، اذ ذاك ، من النبع : « فشراء قوة العمل وبيعها على اساس
هذه القيمة ليسا ، اذن (٤٢) ، متناقضين ، ابدأ ، مع القانون
الاقتصادي للقيمة » .

وبعد ان يلاحظ افلزر أن : « ما يشتري أو يباع كسلعة ليس
العمل ، بل قوة العمل » ، يكتب : « وقيمتها ، منذ ان تصبح
سلعة ، تابعة للعمل المنتمج فيها ، من حيث هي نتاج اجتماعي .
انها مساوية للعمل الضروري ، اجتماعياً ، لانتاج قوة العمل واعادة
انتاجها . فشراء قوة العمل وبيعها على اساس هذه القيمة ليسا ،
اذن ، متناقضين ، ابدأ ، مع القانون الاقتصادي للقيمة » .

ولابد ان القارئ قد لاحظ قوله : « منذ ان تصبح سلعة ... » .
فالمسألة محلولة سلفاً ، في حين انها هي التي يدور الأمر حول حلها .

ان فريدريك انغلز ، وهو الكاتب الكبير (كتابه انتي - ديونونغ واحد من روائع الأدب السياسي) ، لم يتخذه بالأمر على الرغم من إعجابه بماركس والكلمات التي يستعملها تثبت ذلك على كره منه : افلا يعترف ، ضمناً ، عندما يكتب « ان هذه المسألة ، مطروحة على هذه الصورة (من جانب مدرسة ريكاردو) ، غير قابلة للحل فعلاً » ، بأن ماركس قد طرح المسألة نفسها بصورة اخرى .

والواقع ان المسألة هي التي كان ينبغي تغييرها . وماركس يعطي ، لأنه لم يفعل ذلك ، اجابة سابقة التحديد من جانب اشكالية « مدرسة ريكاردو » التي اقتضت ، على الرغم من اسمها ، على استعادة نظرية سميث . فهناك ، بموجب هذه الاشكالية ، سوف يشترى ، فيها ، الرأسماليون « شيئاً آخر » غير منتجات العمل . وهذا « الشيء الآخر » عرفه سميث على انه العمل نفسه دون مزيد من اللقطة . وماركس يحصر حلوده ويكشف لنا عن كون الأمر يدور حول قوة العمل . ولا شيء ، أحياناً ، اخطر من تفسير جديد يعطي اجابة عن مسألة غير محلولة حتى ذلك الحين . فيما ان المرء يعتقد انه وصل ، أخيراً ، إلى الحل ، فانه ينسى ان يتساءل عما اذا كانت المسألة ، مطروحة بأية صورة كانت ، تتضمن حلاً .

ان النظرية التي صاغها ماركس لا تقصر الا لأنه أخذ ، حرفياً ، الصورة البلاغية المشؤومة التي تقوم على اعطاء صفة العمل لما هو نتاج العمل . ولو كان ماركس وانغلز قد استمرا ، بعد الحد الأول ، من محاكمتها (« ليس للعمل ، من حيث هو فعالية خلاقة للقيمة ،

قيمة ») ، في الدرب نفسه بدلاً من ان يريدنا ، قليلا ، تعيين «سلعة» يحلها محل هذا العمل الذي يستحيل تصنيفه ، مباشرة ، تحت بند « السلعة » ، فانه كان من شأنهما ، دون شك ، ان يطرحا الأسئلة الصحيحة . وهي ليست الأسئلة التي تطرحها مدرسة ريكاردو ، بل تلك التي يطرحها ريكاردو نفسه (حول تساوي التبادل ، والربح الخ ..) والتي تقرأ الاجابات عنها (كما سترى في الفصل التالي) ماين سطور مؤلفاته التي تبرز منها حرفياً ، أحياناً ، بالصدفة ، في فصل أو هامش تفسيري .

وهكذا ، فان « نقد الاقتصاد السياسي » الذي يقدمه ماركس في « رأس المال » ليس حاسماً لأنه ، في الواقع ، نقد الاقتصاد السياسي العامي الذي كانت له السيطرة في منتصف القرن التاسع عشر . وكان في مقولور ماركس ان يجهز على خصومه التافهين الذين كانوا مكملين آدم سميث حتى حين كانوا يدعون الانتماء إلى ريكاردو . ولكن سميث كان كما لو انه استغفل كل امكانياته في كتابه الكبير :

ومن أجل « تكميله » ، كان ينبغي ، بعد استعادة ما يستحق الاستعادة من فكره (ولاسيما الفكرة البالغة الحسوبة التي تقول ان كل قيمة ناجمة عن العمل) ، اخضاع هذا الفكر لنقد جذري ، وهذه هي المهمة التي تولاهها ريكاردو الذي يتبلى كتابه « المبادئ » حرفياً ، من الصفحة الأولى إلى الصفحة الأخيرة (٤٣) ، نقداً لنظرية سميث ولغته (وقد سبق ان اشرت إلى ذلك) سواء اكان ذلك للاتفاق معه أم للتنديد بنواقصه وتناقضاته . وعدم كون نتائج ريكاردو ثورية بصراحة (وسوف نرى ، على كل حال ، ان نظرية القيمة —

العمل تتضمن ، اذا ما فسرت تفسيراً صحيحاً ، تغييرات في النظام الاجتماعي واخرى حقوقية تمضي إلى ما هو أبعد من مجرد اصلاحات) لا ينقص ، قليلاً ، شيئاً من طابعها العلمي . فالثورة التي ينبغي القيام بها تعرف بالنسبة لحالة حاضرة . واذا كان المجتمع الليبرالي أكثر « عقلانية » من المجتمع الاشتراكي ، فليس هناك من سبب للتفكير ، انطلاقاً من الأول ، في انه ينبغي ، من أجل انتصار العلم ، القيام بالثورة واعادة القيام بها باستمرار . فليس للدرجة صحة نظرية اقتصادية ما أدنى علاقة بالشحنة الثورية التي تحتوي عليها ، وكل شيء ، في هذا الميدان ، من شأن الظروف . فاذا كان المرء يعيش في مجتمع توجد ، فيه ، القنائة - والقنائة ما زالت موجودة مقنعة في المجتمعات التي لا يكون ، فيها ، العمال أحراراً في حركاتهم ولا يناقشون ، فيها ، أجورهم بحرية - فان النظرية الاقتصادية تعطي ذرائع لكل نظام قائم . أما اذا كانت « حرية العمل » ، مفهومة بالمعنى الذي يجب ان يفهم ، ضمنه ، هذه التعبير ، موجودة على العكس من ذلك ، فان الاقتصاد السيامي يدل على الطريق التي يجب ان تسلك من أجل ان تطبق هذه الحرية تطبيقاً كاملاً .

وسوف يجد القارئ ، في ملحق الفصل الخامس ، عرضاً منهجياً لأطروحتي ريكاردو وماركس المتعارضتين حول « سوق العمل » .

الماركسية والهامشية تتميان ، كلاهما ، إلى التفكير قبل الريكاردى

خدع الهامشيون بالسراب السميثي بصورة أكثر استعصاء على العلاج من الصورة التي خدع بها ماركس . ومع ذلك ، فهم يبدون

بصورة أفضل لأنهم طلقوا اللغة قبل العلمية — حول « الجوهر » ،
« المادية » — ولم يودوا يستشهدون بأرسطو (وهم على خطأ في
ذلك أحياناً) . وهم يستعملون ، بدلاً من ذلك ، الرياضيات ، الأمر
الذي أعطاهم ما يشبه شهادة في الرصافة .

ولقد كان يمكن لقدامى الكيميائيين ، أنفسهم ، ان يستخلصوا
أدوات — انابيق مثلاً — يمكن ان توجد في مخبر كيمياء حقيقي !
وان الهامشيين قد صاغوا ، اذن ، نظريتهم في معادلة ، ولكن ما
الذي وجئوه ؟ لقد وجدوا علاقة التساوي التي طرحها استاذ القرن
الثامن عشر الانكليزي . وواقعة اعتبار هذه العلاقة ، بعد الآن ، محققة
في الهامش لا يغير شيئاً من صميم القضية . وبراهين والراس وجيفونز
وعلماء اقتصاد المدرسة النسوية المزعومة التي ورثناها نخفي ،
بصورة متزايدة سوء ، الطابع اللاعلمي ، وبالتالي اللارياضي ،
لمذهبهم . فيجب اعادة صنع الاقتصاد السياسي بقلبه رأساً على عقب .

ان الفكرة الشائعة عن منشأ الاقتصاد السياسي تقول ان آدم
سميث ، مؤلف كتاب مخترم صدر عام ١٧٧٦ ، هو مؤسس البعيد .
وهذا التفسير أصبح بما يظن عامة ، بمعنى ان مؤلف « ثروة الأمم »
هو الملهم المشترك للمذهبيين الاقتصاديين الرسميين اللذين يتوزع
العالم بينهما اليوم . والأمر جيد جداً لو كان الاقتصاد السياسي
الليبرالي الجليد والاقتصاد السياسي الماركسي ناجحين ، كلاهما ،
عن القسم العلمي الذي يتضمنه عمل سميث (لقد رأينا ، في الفصل
الثالث مثلاً ، ان رمز اليد غير المرمية يدل على التواضع حيال
الوقائع الذي يميز موقف رجل العلم) . والحال ليست كذلك لسوء

الحظ . فالمذهب الماركسي والمذهب الهامشي ينحلوان ، كلاهما ، عن سميث في أقل ما يمكن الدفاع عنه من تراثه . ولمرة واحدة ، نجد ما يفرقنا في اقرار ميشيل فوكو على رأيه حين يكتب (« الكلمات والأشياء » الفصل السابع ، القسم المكرس لريكاردو) : « لم تحدث الماركسية ، على المستوى العميق ، المعرفة الغربية ، أية قطعة أساسية » . الا إنه يبدو لي متسرعاً حين يعادل بين « الاقتصاد البورجوازي والاقتصاد الثوري للقرن التاسع عشر » بتأكيده انه « عبثاً ما تحرك مجالهما بعض الموجات وترسم بعض التجمعات على السطح ، فهي ليست عواصف الا في حوض الأطفال » .

لقد كانت العاصفة ، أحياناً ، من العنف بحيث نجب ، بالاذن من مؤلفنا ، ان نعرف أصلها ! ولكن ميشيل فوكو يقترف ، بشكل خاص ، الخلط التقليدي يجمعه بين نظريات ومذاهب شديدة الاختلاف تحت اسم « الاقتصاد البورجوازي » . وهو لا يلاحظ ، خاصة ، ان « القطيعة الواقعية » جرت بين سميث وريكاردو وانه ما زال علينا ، اليوم ، من عدة وجهات نظر ، ان نستخلص نتائجها . ان الأمر لا يدور حول العودة إلى ريكاردو — فلا يرجع المرء إلى الوراء أبداً — ، بل حول ان نستعيد النقد الاستيمولوجي الذي لا يكون أي تقدم في الفكر الاقتصادي ، دونه ، ممكناً ، حيث ترك هذا النقد ، وان نريد ، انطلاقة من ذلك ، بناء نماذج مختلفة كل الاختلاف . عن تلك الموجودة اليوم . لقد قال عالم اقتصاد فرنسي شهير ، موريس آليه ، في سورة اخلاص ، مؤخراً ، ان الأعمال التي انجزها علماء الاقتصاد منذ عشرين سنة تقلعت ، دون شك بالرياضيات ، ولكنها

لم تتقدم بالاقتصاد السياسي (٤٤) . وقد حان الوقت لأن يستطيع
الاقتصاد السياسي من جديد الافادة من استعمال الرياضيات .

حيث تستعيد ذاتية المتبادلين بعض الحقوق

إذا كان الانعدام التام للدلالة في تعيري « سعر العمل » أو
« سعر قسوة العمل » يبردون ان يلاحظ ، فيجب ان نبحث عن
سبب ذلك في طابعهما الذاتي جداً . فكل منهما يصف الأجر كما
يلدركه العامل . فسواء كنت عاملاً أم مهنئاً أم مراقباً أم حلاقاً ،
فاني سأنزِع إلى مقارنة أجري بالجهد الذي بذلته لإنتاج عملي . الا ان
على الاقتصاد السياسي ان يتزع إلى الموضوعية والا لن تكون له
أدنى فرصة في ان يتكون كعلم . والموضوعية تلزم بتأمل فعل التبادل
من الخارج دون معانيته بالرؤية الخاصة التي يكونها عنه كل من
المتبادلين بحكم طبيعة الأشياء . والاقتصاد السياسي ليس بورجوازيّاً
وليس لديه ، أيضاً ، أي مبرر من أجل ان يكون بروليتارياً حتى
ولو كان مصير البرولييتاري أجدر بالانتباه من مصير رب العمل .

وبآتي مصدر اضمائي للابهام من كون السوق لا تجهل ، كلياً ،
ذاتية المتبادلين . فهناك ، منذ القدم ، مهن شاقة أفضل أجراً من
مهن أخرى والا لما وجد من ممارستها وتلك هي النتيجة الطبيعية للعبة
الفرض والطلب : فما من قانون عام يمكن استخلاصه من هذه
الواقعة الخيرية . ولا يبدو ان تسلسل الأجور بموجب المشقة وبموجب
مكانة العمل ، قد ناله تعديل : فقد سبق لآدم سميث ان لاحظ ان
عمال المناجم والجزازين كانوا يتقاضون أجوراً أفضل . وفي عصرنا ،
كتب مؤلف انكليزي ، بيروايلز ، يقول بلعابة : « لقد تم ،

منذ القرون الوسطى ، تحقيق ضروب كبرى من التقدم التقني في
إنتاج القمح ، وضروب تقدم ضئيلة جداً في بناء المنازل ، ولم يحقق
أي تقدم ، بالمرّة ، في خلاص النفوس . ومع ذلك : فإن مداخيل
المزارعين ، والبنائين والكهنة بقيت ، عبر العصور ، محافظة على
التناسب نفسه مع بعضها بعضاً تقريباً ، ولا أدري ما اذا كان بيتر وابلز
قد فسر ، عن وعي ، ريكاردو الذي يعبر ، بالضبط ، عن الفكرة
نفسها (مستلهماً ، هو الآخر ، نصاً لسميث) :

« وعلى كل حال ، فعندما نتحدث عن العمل بوصفه أساس كل
قيمة وعن الكمية النسبية للعمل كمحدد حصري تقريباً للقيمة النسبية
للسلع فيجب ان لا يشتبه في اني أجهل ان هناك كميّات مختلفة للعمل
وانه من الصعب ان تقارن عمل ساعة أو يوم في عمل ما بزمّن العمل
نفسه في عمل آخر . والتقدير الذي يجري لكيفيات العمل المختلفة
مضبوط من جانب السوق بدقة كافية لكل الحاجات العملية ويتوقف
على مهارة العامل المقارنة وكثافة العمل المنتج . والسلم ، بعد ان ينشأ ،
يُنضِج لقليل من التحولات . فاذا كان العمل اليومي لجوهري مقدراً
بقيمة أعلى من يوم عمل عاملي عادي ، فانه مقنن منذ زمن طويل
وموضوع حيث يجب على مسلم القيمة » .

وما يجب ان نحفظ به من هذين التصين هو ان تسلسل الأجور
ينشأ اختصارياً في السوق بموجب المشقة المتفاوتة التي يسببها العمل أو
المهارة المتفاوتة التي يقتضيها بشكل خاص .

واضيف ، من أجل الختام ، ان ريكاردو ، وهو ضحية اللغة
الشائعة لمرة واحدة ، إذ استعمل مصطلحات خاطئة باطلاقه اسم

« السعر الطبيعي » أو « قيمة العمل » - وكلاهما تعبيران مجردان من الدلالة - على ما هو ، حقاً ، « السعر الطبيعي » ، أو « قيمة المنتجات والخدمات المقتر أنها ضرورية لحياة العامل » ، فإن المفهوم الذي صاغه على هذا النحو ، ولكنه اساء تسميته ، قد تكشف عن كونه أخصب مما امكن تصوره . والفكرة القائلة ان هناك « أجر أدنى » يقابل ما يعد ، في كل بلد وفي كل فترة زمنية ، أدنى مستوى حياة مقبول قد شقت دربها . وقد انتهى الاحصائيون إلى الصياغة الرقمية (« السعر الطبيعي للعمل » اللغزي تحت اسم الأجر الأدنى في فرنسا) . لقد كف البشر عن ان يكونوا العوبة العادات والأعراف التي وضعوها بأنفسهم ليجروا اختيارات واعية ويقدرها ، عن معرفة ، حاجاتهم . وللوصول إلى ذلك ، يجب عليهم ان ينقلوا إلى الواقع المعاش التجريدات المنطقية للاقتصاد السياسي .

وفضلاً عن الملحق المكرس لمرض أطروحي ريكاردو وماركس المتعارضتين حول سوق العمل ، سوف يجد القارئ ، في نهاية الكتاب ، ملحقاً آخر للفصل الخامس مكرساً للأطروحة التي تقول ان ريكاردو قد تنبأ بتزوع الأجور إلى المبيوط .

هولنش والفصل الخامس

١ - لنلاحظ ، في طريقنا ، أن نسيان قيمة الأشياء يؤدي إلى نسيان قيمة الكلمات
نعلم الاقتصاد المحذون يفضلون دائماً ، تقريباً ، الكلمة المصورة على الكلمة المناسبة :
نعم لم يهودوا يتحدثون ، كأصواتهم ، من « تنافس » العرض والطلب ، بل من « المواجهة
بينهما » كما لو كانت السوق محكمة .

٢ - تعبير والراس .

٣ - ولكنه لا يحدد مستواها .

٤ - أو قيمة الخفة التي سيسمح بالتأجيلها آخر عامل مستخدم .

٥ - بين أوكناف جيليتي في « المشروع الخلاق » عدم مناسبة الهامشية لمسائل المشروع
كلياً .

٦ - تعبير ملطس يستبدل به آخر كما سوف نرى .

٧ - « الاقتصاد السياسي » ، منشورات فرنسا الجامعية ، الجزء الثاني ، ص ١١٢ .

٨ - الذي يمكن تحليله بوصفه شراء لأجل . فالمشتري يشتري إنتاجاً سيسلم له في أجل
عدد يسمر محدد في رة إبرام العقد ولكنه لا يسد إلا في موعد الاستحقاق .

٩ - هذه العبارات مأخوذة من الفصل السادس من الكتاب الأول . ان تماثل التعبير

- استعمال كلمة « الضروري » - جدير بالملاحظة .

١٠ - يجب أن نشير ، بين النصوص الحديثة ، إلى مقالة ن ب دومارشو المنشورة في

عدد اب من مجلة « إيكونوميست » الانكليزية بعنوان « المحوى الاختياري للاقتصاد
ريكاردو وانتاد حياته » .

١١ - لنفتم أنه ينبغي أيضاً ، من أجل بناء نموذج ، ان تكون العناصر موضع

البحث قابلة للصياغة الكمية .

١٢ - يقال في اللغة الاقتصادية الحديثة ان السكان الذين وضعهم ريكاردو ، في مرحلة اول ، ضمن و الأشياء المتساوية من جهة اخرى « اعيد ادخالهم في مرحلة ثانية كمتمصر داخلي المنشأ بمعنى ان تحويلهم الخاصة تتوقف على المتحولة (الاجر) المحفوظ بها في العلاقة السببية المتميزة في الاصل ويؤثرون ، فيها ، بدورهم . ان ريكاردو لا يحدد ، في حالات كثيرة اخرى ، ما اذا كانت العوامل التي افترضها ثابتة ، واعاد ادخالها فيها بعد ، داخلية المنشأ أم خارجية المنشأ (أي مرتبطة بسبب مستقل عن العلاقة السببية المتميزة) وهذا مصدر جديد للافتباس . راجع ، في هذا الصدد ، مقالة « الايكونومست » المستشهد بها في المحدث .

١٣ - يصرح كلود ليفي - ستراوس (في مقابلة مع مجلة الاكبريس ، ١٥ - ٢١ اذار ١٩٧١) قائلاً « يدرس العلم الأشياء ، ومن الصعب صعوبة خاصة ان يقبل الانسان ان يكون موضوعاً لذاته بصرفه النظر عن وجوده كذات لأنه الاثنان معاً . ويمكن ان نتوقع كون العلوم الانسانية سوف تعطلهم ، دائماً ، أكثر من رصيفاتها بكثير ، هذا التناقض ، ان الاقتصاد السياسي يحل ، مؤقتاً على الأقل ، هذا التناقض الذي لا يمكن تجاوزه ببيان ، مثلا ، ان المطالب المطلقة بالأجور من جانب اللوات لا يمكن ان تلبى ما لم يرتفع الانتاج إلى المستوى الضروري للسماح بزيادة الأجور .

١٤ - يكفي محصولهم الرز في بعض بلدان اسيا ليسب ، فيها ، حالة قروية من المجاعة .

١٥ - لنصف ان فائض السكان هو ، بالنسبة لريكاردو ، مدلول نسبي دائماً . ان هناك بلداناً و تنجم ، فيها ، كل الأعداء عن حكومة سيئة وانعدام الأمن في الملكية وتقص التعليم في كل صفوف السكان . ما العمل في هذه الحالة ؟ و يلزم هذه البلدان ، لتصبح أكثر سادة ، و ان تحكم وتسلم بصورة أفضل فقط . والنتيجة المستتمة لهذا التحسين المزدهج هي ان رأس المال سيزيد بصورة اسرع من زيادة السكان . فلا يستطيع اي تزايد في السكان ان يكون أكبر مما ينبغي عند ما تكون قدرات الانتاج أكبر أيضاً .

١٦ - يعبر ، في اللغة الاقتصادية الحديثة ، عن الفكرة نفسها بالقول بأن العمال يقبلون ، في الحالتين ، بان يعملوا حتى لو كان الاجر . أدنى قليلاً .

١٧ - « الحياة الفرنسية » ، ٢٩ - كانون الثاني ١٩٧٢ .

١٨ - ويمون بارو : الاقتصاد السياسي ، منشورات فرنسا الجابية (مجموعة تيمس)
بالنسبة لقراء الفرنسية .

١٩ - نظرية السعر ، منشورات الدين وشركاه .

٢٠ - يكتب ميلتون فريدمان في « نظرية السعر » مايلي : « وفي الصميم ، ليس
للمسألة المثارة (من جانب قانون المردودات المتناقضة) سوى علاقة ضئيلة ، أو لا علاقة
لها بالمرء ، مع تمييز عوامل الانتاج إلى جامعة ومتسولة . أنها تنصب ، بالأحرى ، حل
التأثير الحاصل عندما تبدل النسب التي تتصل ، ضمنها ، غلظت العوامل ، وكل عامل
يلعب دوره بصورة متناظرة تماماً . وبالتالي ، فإننا نتجنب ، دون شك ، ضروب سوء
التفاهم بتسميتها » « قانون النسب المتسولة » .

٢١ - تعود ، كذلك ، من جديد بالنسبة لكل أجيال إذا اعتبرنا - وذلك طريقة أخرى
في عرض النظرية - أن اجراء السامي يضبط حل المنتج الحامشي السامي لعمله ، أي حل
نتاج ساعة عمله الأخيرة (تلك التي يفترض أن يكون له ، خلالها ، أدنى مردود موجب
الفرصة الضمنية المحفوظ بها) :

٢٢ - نتاج يخطئ ، في معظم الحالات ، صورة عملة .

٢٣ - التوفير المسمى سائلا يحلل ، هو نفسه ، كشراء . فانا اتقي ، بإيدي المال
في المصرف أو في صندوق التوفير ، دينا لأجل حل هذا المصرف أو ذاك الصندوق .

٢٤ - هذا ما يكتبه ريكاردو (في ملحق نصف مضمون ، كما يقول بيرو سرائنا
مدققاً) في تعليقاته حول مالتوس : « أنا لا أقول أن سلعة ما تساوي كلفتها عملاً ، بل
أن قيمتها ستكون متناسبة مع كلفتها عملاً » . ويقول في مكان آخر ، في نص محفوظ
تماماً : « ماذا يعني القول بأن كمية العمل هي كلفة سلعة ؟ - يقصد بالكلفة ، دائماً ،
استهلاك نتاج مقدّر بسلعة ما لها قيمة . والكلفة تشمل ، دائماً ، ربح رأس مال . أن كلفة
انتاج سلعتين يمكن ، كما لاحظت قبل قليل ، أن تتناسب مع كمية العمل المستعملة من
أجلهما ، ولكنها ستكون غلظلة اختلافاً أساسياً عن العمل نفسه .. ويكتب ريكاردو ،
في « للبادئ » ، وخاصة في الفصل الأول ، أن القيمة المتبادلة تتناسب مع كمية العمل .

٢٥ - ولكننا نقرى ، في الفصل الثاني عشر ، أن العلم الاقتصادي لا يستطيع ،
أكثر من أي علم آخر ، الاستثناء عن مفهوم « فير اجرائي » (إذا استعملنا تمايز التوسر)

- ٢٦ - هذا النص موجود في الصفحات الأولى من « المبادئ » والفصل الأول ، القسم الأول ، ص ١٣ و ١٤ .
- ٢٧ - بين ريكاردو جيدا ، بوضوح كلمة « بالضرورة » ، هنا ، ان تضاعف الأجر في الطرف المبحوث يمكن ، حقا ، ان يحدث ولكن ذلك ليس نتيجة ضرورية لتضاعف انتاجية العمل .
- ٢٨ - استعمال كلمة « دائما » هنا ، يهمل الملاحظة السابقة أيضا .
- ٢٩ - انصرفت ، لتسهيل العرض ، على الصيغة المبسطة لنظرية القيمة - العمل . ان ريكاردو لا يمتنع هذا الاحتياط في هذا المقطع الذي يقع ، مع ذلك ، في بداية كتابه . وهو يضيف هنا - وهذا هو معنى التضييق الذي ادخله تيمير « في اسرار طبيعة - هذه الصعوبة الإضافية ، صعوبة الإيعاء بأن الكم نفسه من العمل يمكن ان يترجم قيم تبادل مختلفة . والظروف التي ينضم ، فيها ، الثبات ستوضح لقارئة ، بعد بضع صفحات ، حين يرون لماذا يكون لتأجيل استلزاما الكمية نفسها من العمل قيمتان تبادليتان مختلفتان لأن نسبة الرأسمالين الجامدين والمتداولين المستعملين لانتاجهما غنطقة او لأن الرأسمالين الجامدين (الآلات الخ . .) الذين صلا في انتاجهما غنطقتان في مدة يتقاربا مع بقاء تلك النسبة على حالها . وسوف يتدخل ، أيضا ، استنتاجات أخرى من ثبات هذا المقياس المياري في مكان آخر ، عندما سيمالج نظرية المبادلات الخارجية (في الفصل الرابع حول التجارة الخارجية) .
- ٣٠ - هذا المقطع ذو دلالة أيضا : يمكن في البلد نفسه ، ان تلزم كمية من العمل لانتاج كمية معطاة من الغذاء والبضائع الضرورية ، تبلغ ضعف الكمية اللازمة في فترة أخرى بعيدة . الا انه يمكن ، حقا ، ان تكون مكافأة العامل قد انخفضت انخفاضاً صغيراً جداً من فترة الى الأخرى . فإذا كان الأجر ، خلال الفترة الأولى ، مكوناً من كمية معينة من الغذاء والبضائع الضرورية ، فإن العامل لن يستطيع ، احتمالاً ، ان يعيش في الحياة اذا نقصت هذه الكمية . وفي هذه الحالة ، يكون الغذاء والبضائع الضرورية قد ارتفعت بنسبة ١٠٠٪ اذا قدرت بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، ولكنها لا تكاد تكون ان ارتفعت اذا قيس بكمية العمل التي يمكن ان تبادل بها . ان اهتم هذا المقطع يتلخى معنا يتبه المرء الى ان قيمة السلع تتحول بموجب الكمية المتفاوتة من العمل المكرمة لانتاجها ، ولكن هذه الكمية من العمل ليست ، في حد ذاتها ، موضوع التبادل حتى لو غيل اليها ذلك (اشترى عشر ساعات عمل من (س) بأن ادفع له الأجر كذا) .

٣١ - يكتب ميلتون فريدمان (المرجع السابق ، ص ١٨٧) مايلي :

« ان سعر عامل الانتاج (و « العمل » هو احد هذه العوامل) مساو لتاج الماشي لهذا العامل » . ويكتب ، كذلك ، في مكان آخر (ص ١٩٤) :

« يحصل كل عامل على قيمة نتاجه الماشي » .

٣٢ - هذا الاستقلال حقيقي خاصة على المستوى الماكرو اقتصادي الذي يخطه ريكاردو موقمه فيه كما بين ، مثلا ، المقطع المذكور في الماشي رقم (٣٠) الذي يشير ، بصورة كبيرة الدلالة ، الى اقتصاد بله بكامله .

٣٣ - سوف نرى كيف يحدد الأجر ، ايضا ، بمعدل الربح .

٣٤ - وليس ، ايضا ، اي عمل (راجع الفصل الثاني) . ان قوانين التبادل تنطبق على منتجات العمل المقتن فقط .

٣٥ - يتفق لانتوس ، ايضا ، ان « يصحح » عمل سميث ويتفق ، عند ذلك ، بصورة عامة ، مع ريكاردو . واشهر الأمثلة هو مثال تفسير الربح .

٣٦ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، منشورات وزارة الثقافة . ص ٩٤ .

٣٧ - اركز على هذين التفسيرين لأن المرء يلحظ ، اذا ، ركز انتباهه على نص ماركس ، الى اي حد يدع نفسه يؤخذ بالكلمات . ان قيمة التبادل هي ، في رأيه ، عمل انساني « متبلر » او « مختصر » او « منتج » في السلة ، وذلك كما لو كان هذه التباير قيمة اخرى خلاف قيمتها كسباجز . ويقابل هذا الاسلوب التصوري ، ولكنه اسلوب تصوري غير مناسب ، احتفال لغة ريكاردو . فهذا الأخير يقتصر على القول بأن سلعة ما تتفاوت قيمة بموجب العمل الذي استعمل او انصب لصنعها . ويبدو اسلوب عالم الاقتصاد الانكليزي الكبير متطوقا على اسلوب الفيلسوف الالماني حتى من وجهة النظر الأدبية نفسها : ففي لغة مضبوطة صور تزيد على الصور للموجودة في سيل من الصور التشريعية .

٣٨ - رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، منشورات وزارة الثقافة . ص ٧٨ .

٣٩ - المرجع السابق ، الكتاب الاول ، الجزء الاول ، الفصل الخامس .

٤٠ - المرجع السابق .

٤١ - لويس ألتوسر : قراءة رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٣٣ .

٤٢ - ألح على كلمة «الذن» هنا. إن اتصال كلمة «الذن» من جانب مؤلف ما غالبا ما تكون ، بسبب نوع من الحتمية « الأمرائية » ، علامة على أن محاكمته مغلوطة كما لو كان من هذه الكلمة مكرسا لأن يكون الاسم المنطقي الذي سيتم في بعض المواضيع الدقيقة .

٤٣ - العبارة الأولى من الكتاب هي استشهاد بأدم سيث ، كما تنصب الأخيرة ، أيضا ، على نص لأدم سيث ولود لدى مالتوس وكثاهما تتصلان بمسألة القيمة .

٤ - ينور الأمر حول ودة العمل التي قامها موريس آليه في ايار ١٩٧١ في مؤتمر علماء الاقتصاد للتأطير باللغة الفرنسية المنعقد في لوزان بمناسبة الذكرى المئوية لوالراس . ولواء الحظ يبقى السيد آليه ، على الرغم من حصافة بعض انتقاداته ، مرتبطا ارتباطا أساسيا بالتصور السيكلوجي للقيمة ولايجري ، بالتالي ، قطيعة مع والراس في العمق (خطاب السيد آليه منشور في « مجلة الاقتصاد السياسي » الصادرة لدى سيربي . حزيران ١٩٧١) . راجع في هذا الموضوع ، أيضا ، ملحق للفصل الثاني عشر : عناصر لنقد « التوازن العام » .

الفصل السادس

الربح في المخطط العام للتبادل

فصل ، الآن ، إلى قلب آلية التبادل التي منبداً يفحصها ، بمناسبة « عقد العمل » ، بسبب الأهمية الخاصة جداً لهذا الأخير في العلاقات الاجتماعية ، وكذلك بسبب أخطاء التفسير التي أدت إليها ، بصورة شبه اعتيادية ، نظرية الرأسمالية .

لقد تبين في الفصل السابق ان العامل لا يتنازل لرب عمله ، في العقد الذي يربطه به ، لا عن عمله ولا عن قوة عمله ، بل عن نتائج هذا العمل . أما بالنسبة لرب العمل ، فهو يمتلك هذا النتائج (١) يدفعه للعامل « أجراً » يحدد إلى مدى بعيد ، كما رأينا : « حالة النمو التاريخي للمجتمع » ، وإذا أوقفنا التحليل هنا ، فانه يبدو ان النظرية الكلاسيكية للرأسمالية — الوحيدة التي سعت ، حتى الآن ، وراء اعطاء تفسير اجمالي لعملها — غير قادرة على وضع عقد العمل ضمن القانون العام للتبادل . لماذا ؟ لأنه من الجلي ، في كل الحالات ، ان الأجر الذي سيحصل العامل ، بفضل ، على منتجات العمل التي يقدر انها « ضرورية » لحياته يمثل قيمة أدنى من نتائج عمله الخاص الذي سيسلمه لرب عمله بموجب العقد الموقع معه . وهذا الأمر جلي لأنه اذا لم تكن اولى هاتين القيمتين أدنى من الأخرى ، فان القسم الذي استثمره رب العمل ، من رأس المال ، في اليد العاملة لن يعطيه أي ربح . لقد

كرس صاحبنا رب العمل ١٠٠٠ فرنك من رأس ماله ، مثلاً ،
ليستأجر خدمات بيير . ان هذا يعني انه يدفع لبيير أجراً يبلغ ١٠٠٠
فرنك ، وهو المبلغ الذي يمثل مقابل مختلف المنتجات التي سوف
يستهلكها بيير ليعيش ويعمل اسرته (الغذاء المسكن ، الترفيه ، المواصلات
الخ...) : فإذا أعطى بيير « نتاجاً » يساوي ١٠٠٠ فرنك ، بدوره ،
فلا نرى السبب الذي استخدمه رب عمله من أجله .

انه لم يكن ليلجأ إلى خدمات بيير ، الا في ظروف استثنائية
ولمدة محدودة جداً ، لو لم يكن هذا الأخير قادراً على تسليمه نتاجاً
يساوي ١١٠٠ أو ١٢٠٠ فرنك ، مثلاً ، أي نتاجاً يستطيع ان يتوقع
منه ربحاً يعادل ١٠ ٪ من رأس المال للمستعمل في الفرضية الأولى ،
و ٢٠ ٪ منه في الفرضية الثانية .

ما الشيء الذي يقابله هذا الربح ؟ وبعبارة أخرى ، كيف جرى
توليد ؟ كيف يمكن التوفيق بين وجوده وبين مبدأ تساوي التبادل
الأرسطوطالي - والريكاردي ؟ هل يستطيع أي رأس مال ان يعطي
ربحاً ، أم ان ذلك مقصور على رأس المال المستثمر في يد علامة ؟
واذا كان أي رأس مال يستطيع ذلك ، فهل يبقى ممكناً ان يدعى ان
العمل هو المصدر الوحيد للقيمة ؟

تلك هي الأسئلة التي سأحاول ان اجيب عنها في هذا الفصل --
والاجابات التي سأتي بها تنور حول الفكرة التالية : ان الربح - أو
قيمة النتاج الذي يمثل الربح اذا استعملنا لغة مضبوطة - هو موضوع
التبادل . ورضي هو ، أيضاً ، ان ابين ان هذه الفكرة ، وان لم
يقم ريكاردو بصياغتها ، متضمنة في كل عمله وتشكل مفتاح هذا

العمل . فالعمل يبقى ، دون هذا المفتاح ، غير قابل للفهم . على الرغم من القوة المنطقية الاستثنائية التي تلامسه في كل اقسامه ، ويبدو الأمر كما لو ان نقد الاقتصاد السياسي قد انصهر .

ولابد من ملاحظة تمهيدية لمحت إليها ، فعلاً ، في الفصل الخامس : ان على تفسير الربح ان يكون ، تحت طائلة البطلان ، اجمالياً ، أي ان ينطبق على كل الفرضيات ، على فرضية التكاليف المتزايدة ، كما على فرضيتي التكاليف الثابتة والمتناقصة . ولا يجدي شيئاً - وازيد على ذلك بأنه ليس من الأمانة - ان يدعى ان الربح لا يظهر الا في الفرقى ، ان ربحاً ما لا يستخلص الا في حال كون الناتج الهامشي للعمل أدنى من الناتج المتوسط (فرضية الكلفة المتزايدة) على اعتبار ان الأجر يساوي الناتج الهامشي للعمل . ان نظرية لا تنطبق الا على هذا الشرط غير كافية ، جلياً ، لتفسير أهم ظاهرة في كل اقتصاد مراكم لرأس مال ، وذلك بصورة مستقلة عن القوام الحقوقي للملكية وسائل الإنتاج ، وليس في الرأسمالية فقط . وما يظهر خفة المدرسة الهامشية هو الاستخفاف الذي تعالج به هذه الظاهرة : فهي تبين ، أحياناً ، ان قيمة « الناتج الهامشي » تشمل الربح ، كما تبين ، أحياناً أخرى ، انها لا تشمل . ومهما تكن الوجهة التي نتخذها ، فإنها مرغمة على اجراء التواءات شاقة لتدخل الربح في منظومة لا تتضمنها الا بالاتشاء . ويقدم اوضح مثال على هذه المناورات البازعة وغير المجدية في الاستدراك كتاب ميلتون فريدمان الذي يعد بمثل أكثر نزجوه الليبرالية الجديدة صفاء (« الاقتصاديات الجديدة ») . وان كون النظرية الهامشية التي تدرس ، رسمياً ، في كل جامعات الغرب ، لا تقدم تفسيراً للربح وتقتصر على عامل في

غموض « القدرة المشروعية » وذاتية يوضح الشيء الكثير حول عدم قابليتها لتفسير الظواهر الاقتصادية ، وبالتالي لأن تكون أداة لتوجيه العمل .

وهذا لا يعني - ويجب ان نؤكد ذلك فوراً - ان هذه القدرة المشروعية تلعب دوراً ضئيلاً . ان دورها محدد بالنسبة لتقديم الاقتصادي . وبالمقابل ، فهي تنمو بالحد الأعلى من الكفاية في نظام قائم على آلية التبادل .

الوجه المزدوج للنمو :

سوف اقارب ظاهرة التبادل ، في هذا الفصل ، من زاوية اعادة انتاج القيمة : ويدور الأمر، هنا ، حول سيورة تشكل لحمة النظام الاقتصادي ، لأن اعادة انتاج القيمة ليس سوى التبادل موزعاً في الزمان . انها اساس كل ادارة ، ادارة مشروع أو ادارة اقتصاد بكامله ، وهي التي تلهم قواعد المحاسبة . فيما ان القيمة غير موجودة في حد ذاتها ، فهي لا يمكن ان تنتقل الا من خلال انتاج آلات جديدة (أو خلعومات جديدة) سوف نسميها ، اصطلاحاً ، «منتجات» أو « ثروات » ، على حد سواء .

ان ضروب تقدم التكنولوجيا وتنظيم العمل لا تنقطع في المجتمعات الحديثة : فينتج ، اذن ، بالكمية نفسها من العمل مزيداً من السلع . وينجم عن ذلك انه ينبغي ، لنقل القيمة نفسها ، مزيد من الثروات . والاقتصاد السياسي الرسمي الذي يدرس في كل جامعات العالم الغربي يحرم نفسه ، منذ البداية ، من اداة تحليل لا غنى عنها حين يتظاهر بجهل التمييز بين القيمة والثروات . وهذا الطمس للمداولات

الاساسية ليس صدفة : انه نتيجة نظرية تقيم القيمة على الحاجة .
فكل شيء يجري كما لو ان تجميد السلعة الذي يميز مجتمعنا الاستهلاكي
قد انتهى إلى القضاء على أكثر التمييزات أولية من الناحية المنطقية .
ففي الوقت الذي يجتلب الزيون من كل الجهات ، يبدو نائياً ان
يجري تصور ما كان يجب ان يبدو ، مع ذلك ، في نظر الاقتصاد
السياسي ، بديهية : وهذه البديهية هي ان كتلة موضوعات الاستهلاك
تنخفض قيمة بقدر ما نستطيع انتاجها بمزيد من السهولة . وهذا
أمر ناجم عما قيل سابقاً . فقيمة السلعة القابلة للتبادل تتوقف على
الكمية المتفاوتة من العمل الذي لزم تكريسه لصنعها (٧) . وبلي
ذلك انه اذا صنعنا ، في عشر ساعات ، التي زوج من الأحذية بدلاً
من الف زوج اثر تقدم تقني أو تنظيم أفضل للعمل أو ادارة أكثر
كفاية الخ ... ، سوف تكون للألف زوج ، في سوق تعمل ضمن
شروط جيدة للمنافسة ، قيمة التبادل نفسها التي كانت للألف زوج
التي كانت تصنع سابقاً : سوف تستمر مبادلتها لقاء نصيب من
السلع يكون قد اقتضى عشر ساعات عمل لقاء خمسة أجهزة تلفزيون
أو الكمية (س) من غرامات الذهب .

واذا لم يتحقق ، في الفترة الزمنية نفسها ، أي تقدم تقني لا من
جانب صانعي أجهزة التلفزيون ولا من جانب منتجي الذهب ،
سوف يقال ان قيمة الأحذية قد انخفضت ، بالنسبة للذهب (وبالنسبة
لأجهزة التلفزيون) ، إلى النصف . فمعدلات التبادل لا تعملنا ،
ولا تستطيع ان تعلمنا ، بشيء عن القيمة المطلقة للأشياء . ومن أجل أن
يكون الأمر خلاف ذلك يجب ان نفترض انه قد توفرت للإنسانية ،
في كل الأزمنة ، سلعة معيارية بقيت كلفة انتاجها ثابتة (بلى ان

هذا الشرط قد لا يكون كافياً كما سوف نرى . وهذا الشيء غير متوفر لنا ولن يتوفر لنا أبداً . وربما كان هذا المعيار الكامل كارثة لأنه سيكون الوحيد الذي يحفظ بقيمة لا تمس ، في حين ستخف القيمة النسبية لكل السلع تقريباً نتيجة لتحسينات التقنيات . وسوف ينجم عن ذلك ان سعر كل الأشياء المعبر عنه في هذه الوحدة القياسية التابعة سيعاني هبوطاً شبه دائم ضاراً ، دون شك (بموجب المستقب الشائع على كل حال) ، بنمو الفعالية الاقتصادية . وقد اهلت العالم ، باستثناء ما يتعلق بفترات قصيرة ، من هذا الانكماش وان لم يكن ذلك الا لأن قيمة السلعة المختارة معياراً قد هبطت بنورها . لماذا ؟ لأن التقدم التقني يتشتر في كل فروع الفعالية وان المجتمع ، بالتالي ، ينتج ، بقدر ما يتقدم ، كل الأشياء التي يعتقد انه يحتاج اليها ، تقريباً ، بكلفة أرخص . وهذا يصح ، أيضاً ، بالنسبة للسلعة التي اخيرت معياراً تقليدياً . لنأخذ حالة الذهب الذي استخدم ، لزمّن طويل ، معياراً . ما من شك في ان كلفة انتاجه عملاً قد اتجهت إلى الانخفاض بقدر ما تحسنت طرائق الاستخراج واكتشفت مناجم متزايدة الغنى : فيستخرج منه ، اليوم ، كل سنة ، أكثر مما وصل إلى أوروبا خلال القرن الذي تلى اكتشاف كريستوف كولومبوس لأمريكا : اليس من المحتمل إلى ابعد حد ان تكون كمية الطاقة البشرية المنفقة من أجل ان توجه ، إلى العالم القديم ، الكمية التي تقرب من ٧٥٠ طناً من المعدن الأصفر التي وصلت إليه خلال القرن السادس عشر يكافئه أكبر بكثير من كمية الطاقة المنفقة ، اليوم ، خلال اثني عشر شهراً في مناجم جنوب افريقية التي تنتج ، وحدها ، ألف طن في بعض السنين ؟

ان الأسعار محسوبة بالذهب بقيت ثابتة خلال فترة طويلة لأن قيمة الذهب قد انخفضت . والاستقرار الكامل للأسعار محسوبة بالذهب (وهو استقرار لا حاجة لأن نقول انه لم يتحقق عملياً) غير ممكن ما لم تنخفض قيمة الذهب بالنسبة نفسها التي تنخفض ، ضمنها ، قيمة السلع التي يعبر عن قيمتها ذهباً .

ولا أود ان اعطي ، بهذه المحاكمة ، الانطباع بأنني أفسر الظواهر النقدية وحركة الأسعار بتحويلات قيمة الذهب وحدها . فالواقع هو ان قيمة النقد ، ولاسيما في العالم الذي نعيش ، فيه ، حالياً ، لم تعد مرتبطة بقيمة الذهب الا بصورة اسمية أو رمزية (وسوف نرى ان ذلك ليس تقدماً !) وان الهبوط الثابت لقيمة النقد يفسر ، بالتالي ، بأسباب أخرى غير قيمة الذهب الذي لم يعد - حتى اشعار آخر - سوى معيار شكلي (٣) . فما اردت ان ابينه ، هنا ، هو ، بكل بساطة ، ان استقرار الأسعار العتيد المعزو إلى المعيار الذهبي ظاهرة اعقد مما ييلو عليه للوهلة الأولى لأنها تتضمن الهبوط الثابت لقيمة الذهب نتيجة لانخفاض زمن العمل اللازم لانتاجه . وان أحد أكبر اكتشافات الاقتصاد الكلاسيكي ، وهو الاكتشاف الذي سيضمن تجديده ، هو انه لا توجد ، في الحياة الاقتصادية - ولا يمكن ان توجد - أية نقطة ثابتة .

ويمكن ان تؤكد ، دون تردد ، ان التاريخ الاقتصادي للبشرية وخاصة منذ الثورة الصناعية ، يتصف بهبوط مستمر في قيمة رأس المال والسلع ويتضاعف خارق لعددها . وهذه الفكرة تصبح جلية منذ ان نتبّه إلى كون قيمة نتاج ما تنخفض مع انخفاض زمن العمل الضروري لصنعه .

ويمكن ان نضاعف عدد الفرضيات .

الفرضية الأولى : يفترض ان الكمية الكلية للعمل تبقى ثابتة عبر الزمن سواء اكان ذلك لأن العدد نفسه يستخدم دائماً أم لأنه يستخدم عدداً أكبر ولكن مدة العمل تنخفض في الوقت نفسه ، بالنسبة لكل شخص مستخدم الخ ... وفي هذه الحالة تبقى القيمة الكلية للإنتاج مستقرة ولكن قيمة الوحدة في كل شيء تنخفض نظراً لزيادة الكمية المنتجة عاماً بعد عام نتيجة للتقدم الفني أو لتنظيم أفضل للعمل الخ ...

الفرضية الثانية : بما ان السكان يتزايدون ، هم أيضاً ، بسرعة ، فان كمية العمل تزيد على الرغم من كون يوم العمل أقصر . والقيمة الكلية للإنتاج تزيد بالنسبة نفسها ، ولكن قيمة الوحدة ، في كل نتاج خاص ، تهبط لأنه اذا زادت كمية العمل بمقدار ٥٪ خلال العام ، مثلاً ، فان الحجم الفيزيائي للإنتاج يكون قد تقدم بنسبة ١٥٪ .

الفرضية الثالثة : تنتهي كمية العمل السنوية إلى الانخفاض اذ تقرر التقابلات العمالية حسب مطالبها الرئيسية على تخفيض كبير في مدة العمل . والقيمة الكلية للإنتاج تنخفض بالمقدار نفسه ، ولكن الإنتاج يتزايد من جديد لأن الإنتاجية تحقق قفزة إلى الأمام ، وينجم عن ذلك هبوط في قيمة الوحدة للمنتجات اسرع من انخفاض القيمة الاجمالية للإنتاج .

اننا نصل ، دائماً ، إلى النتيجة نفسها مهما تكن الفرضية المتبناة : فالإنسان يفتني بقلندر ما تنخفض قيمة الوحدة للأشياء محسوبة بصورة مطلقة لأن الاغثناء لا يقوم ، حقاً ، على امتلاك مزيد من القيمة ،

بل على التصرف بعدد أكبر من البضائع والخدمات من كل نوع .
وتطور الأسعار في السوق عاجز ، جزئياً ، عن ان يزودنا بمعلومات
حول هذه الحركات المتباينة للثروة والقيمة على اعتبار اننا لا نستطيع
ان نعرف ، من خلال الأسعار المقيسة نقداً ، سوى القيمة النسبية
للسلع ، كل منها بالنسبة للأخرى (وذلك في أحسن الحالات : الحالة
التي لا يشوه ، فيها ، النظام التقدي علاقات القيم نتيجة لعب ما في
عمله ...) .

الا انه من الواضح ان القيمة النسبية مستطيع ، من جانها ،
ان تزيد على الرغم من هبوط القيمة المطلقة . فاذا انخفضت قيمة
النقد بسرعة أدنى من سرعة انخفاض القيمة المطلقة للسلع الأخرى ،
فان الأسعار المعبر عنها في هذا النقد سترتفع .. وسوف يكون الأمر
كذلك لو تغيرت ، خلال الفاصل الزمني ، الوحدة النقدية (تخفيض
قيمة النقد) . ونصل إلى النتيجة نفسها لو واجهنا الفرضية المعكوسة:
فاغتناء المجتمع ، بما في ذلك اغتناء منتجي الذهب ، لا يعدل تعديلاً
اساسياً من جراء تذبذبات القيمة المطلقة للمعيار ، لفترة معينة ،
في اتجاه أو آخر . فلنفترض ان منتجي الذهب لم يحققوا ، خلال
عشر سنوات ، أي تقدم : أي أنهم كانوا يستخرجون ، كل
سنة ، الكمية نفسها باستخدام العدد نفسه من العمال (ورأس مال
ذوي قيمة مماثلة) . ان الذهب لن ينحسر ، من جراء ذلك ، من حيث
قيمته ولن يربح أيضاً . ولنفترض ان صانعي الأجهزة وأجهزة
التلفزيون ومنتجي القميص الخ ... قد نجحوا ، في الوقت نفسه ، في
مضاعفة إنتاجهم مع استخدام العدد نفسه . فان القيمة الكلية لمنتجاتهم
المعبر عنها ذهباً لن تتغير أملة من جراء ذلك . ولكنهم سيصبون

اغنى مما كانوا عليه بمرتين لأنه سيكون لديهم ضعفا عدد الأحمية والملابس ليرتلوها وضعفا كمية القمح للغذاء وضعفا عدد أجهزة التسلية الخ.. وسوف يكون الأمر كذلك بالنسبة لمتجي الذهب لأنهم سيبدلون الكمية نفسها التي لم تتغير قيمتها بكمية مضاعفة من المنتجات النافعة . والتقد هو ، وحده ، من بين كل البضائع الموجودة الذي لا يؤلف ثروة بالمعنى الاقتصادي للكلمة . ولا يهم ، نظرياً الأقل ، ان ينتج منه القليل أو الكثير : فيما ان فائدته أو قيمته الاستعمالية هي قياس قيمة التبادل ، فان ما يكون من المناسب تأمله هو هذه الأخيرة . وقد نجد البشرية انه من الأفضل لها ان تنصرف بمزيد من الذهب اذا كانت تستخدم هذا المعدن اداة نقدية ولكنها لا تريد ، بذلك ، ثروتها (٤) مهما كانت هذه الزيادة صغيرة ، بل انها تنقص منها ، بالأحرى ، على اعتبار انها تكرر موارد لانتاج بضاعة ليس لها نفع مباشرة (٥) . واذا لم يكن التقد الذهبي ثروة ، فالأمر هو كذلك ، أيضاً ، بالنسبة للصور الأخرى التي يمكن ان يخلدها التقد ، كالتقدي الائتماني والتقدي المصرفي . وهذه قضية أولية تدبر لها النظرية المسماة «حديثة» ، على كل حال ، ظهرها لأن التقد مصنف ، في كل صوره ، ضمن فئة البضائع الاقتصادية على اعتبار انه لم يعد يفصل بين مفهومي قيمة الاستعمال وقيمة التبادل فصلاً واضحاً .

ولنحرم ، بعد ابداء هذه التأملات التمهيدية ، من ان نستنتج منها ، بدورها ، ان مضاعفة الثروات تلغي مسألة القيمة . فالنظام الاقتصادي يبقى ، في قسم كبير منه ، غير قابل لفهم طالما لم نطرح هذه المسألة ونحلها . ان ظاهرة النمو تظل ، فعلاً ، الى عنصرين

متميزين تماماً ينبغي الفصل بينهما بعناية . فهناك ، أولاً ، ظاهرة تراكم تقع في اساس كل نمو اقتصادي سواء اكان هناك تقدم تقني أم لم يكن ، سواء اكان هناك تملك خاص لوسائل الانتاج أم لم يكن . و التراكم يظهر ، كما سوف نرى بعد قليل ، انطلاقاً من البرهة التي يحدث ، فيها ، احتفاظ بالقيمة المنتجة . ومن أجل فهم أفضل لسيرورة نقل القيمة - الذي تكلف المحاسبة بوصفه - سوف نعين موقعنا ، في هذا الفصل وكذلك في المعالجة (٦) التي تكمله ، في عالم فرضي تكون ، فيه ، الآلات انتاجية عمل الانسان نفسها ولا تكون نتيجة اعتمادها ، بالتالي ، خفض سعر الوحدة للأشياء المنتجة . ولن نين ، الا في الفصل التالي، التقيد الذي يداخل سيرورة التراكم من كون الآلات تزيد انتاجية العمل البشري زيادة عظيمة . وسوف تكون هذه العودة إلى العالم المشخص فرصة للتحقق من ان الاقتصاد السياسي أفضل تجهيزاً بكثير ، مفهوماً ، من الملهين الماركسي والبيرالي الجديد لفهم المجتمعات الحديثة وخطمتها .

التبادل الثوري والتبادل الموزع :

ان تركيزنا على فكرة زمن استعمال رأس المال هو الذي نستطيع ، بواسطته ، اكتشاف السبب الذي كان ماركس ، من أجله ، ضحية وهم بصري فسعى إلى حل لمسألة غير مطروحة بالتعابير التي عرفها . أنا مالك آلة كاتبة مدة استعمالها خمس سنوات وقيمتها مقلوبة بـ ١٠٠ فرنك . اني اريد ان ابادل هذه الآلة بدراجة ، مثلاً ، افترض للتبسيط ان مدة استعمالها خمس سنوات ، أيضاً ، وقيمتها ١٠٠ فرنك . ولنفترض ان التبادل تم فوراً . فبدلاً من ان امتلك آلة كاتبة ،

أصبحت مالكا للدراجة ستعد بالمقدار نفسه من الفرنكات ، تماماً في ميزانيتي ، وهذه العملية لا تستلعي ، من زاوية بحثنا الحالي ، تعليقات أوسع .

لنفترض ، الآن ، ظروفاً مختلفة . اني ما زلت ، من جانبي ، مستعداً للتخلي عن الآلة الكاتبة واقتناء دراجة بدلاً منها . ولكن في ذهن مالك الدراجة صورة تبادل اخرى : انه يريد الآلة الكاتبة فوراً في حين انه ليس مستعداً لتسليم الدراجة قبل خمس سنوات . واذا افترضنا اني ارضى بفحص هذا الاقتراح ، فان السؤال البسيط الذي يطرح هو التالي :

ما هو المعدل الذي يجب ان يجري به هذا التبادل ذي النوع الجليد من أجل ان يتلقى كل من التبادلين - كما كانت الحال في التبادل السابق - قيمة معادلة لتلك التي نحظى عنها ؟ ان الاجابة التي نحمل ، حدسياً ، إلى الادلاء بها هي تلك التي تتبين ، كذلك ، صحتها من وجهة نظر المنطق الاقتصادي . فيجب ان استرد ، بعد خمس سنوات ، آلي الكاتبة واتلقى دراجة أو ، وهو الأمر نفسه ، يجب ان احصل على دراجتين لن تفعل احدهما شيئاً بخلاف حلولها على قيمة الآلة الكاتبة التي نحظى بها عن استعمالها للطرف الآخر في العقد . لقد استبدلت ، في التبادل الأول ، بضاعة بأخرى ضمن ممتلكاتي واستطعت البدء باستعمال الدراجة منذ ان ابرم التبادل . وهي تقع خارج الاستعمال بعد خمس سنوات وتفقد ، اذن ، في تلك البرهة ، كل قيمة . والطرف الآخر في التبادل موجود في الوضع نفسه : فقد حصل على الاستمتاع بالآلة الكاتبة لمدة خمس

سنوات ولم تعد لبضاعته ، بعد مرور هذا الأجل ، أية قيمة . أما في التبادل الثاني ، فقد تخلّيت عن آليّ الكتابة ولم احصل ، خلال خمس سنوات ، على شيء مكانها ، في حين ان الطرف الآخر في التبادل الذي أصبح مالكا للآلة قد استطاع ، خلال هذه الفترة ، استعمالها كما يريد . فينبغي ، إذن ، لتحديد الشروط التي تتوازن كفتا الميزان ضمنها ، ان نعرف ماذا وضعنا في كل منهما ، ومن أجل ذلك ، يجب ترقيم قيمة الاستمتاع التي يتضمنها التصرف بالآلة الكاتبة لمدة خمس سنوات . صحيح انه لن يبقى لدى الطرف الآخر في التبادل ، بعد هذه الفترة الزمنية ، سوى آلة لا تصلح الا للقاء بها في النهايات ، ولكنه استطاع استعمال هذه الآلة اثناء فقدانها التدريجي لقيمتها . فيمكن ، إذن ، ان نعد قيمة هذه الخلعة مساوية لقيمة الآلة نفسها . فاذا اعطائي ، إذن ، في نهاية هذه الفترة ، دراجة واحدة ، فاني اكون قد حرمت من القيمة المثلثة للخلعة التي تؤديها دراجة خلال خمس سنوات . فلا يعود ذلك ، إذن ، تبادل : هل يمكن الحديث عن مجرد استعادة ؟ ان تعبير الاستعادة هذا سيكون ، هو أيضاً ، غير صالح لوصف ميزان العملية كما قبلو بالنسبة لي ، لأنه يمكن ان يفهم منه اني خرجت بعملية يضاء على اعتبار اني لم أصبح : اغني أو افقر كما كنت عليه من قبل . والواقع ان الأمر ليس كذلك . فانا اكون ، في هذه الحالة ، قد عانيت خسارة تساوي قيمة الاستمتاع بدراجة (أو آلة كاتبة) خلال خمس سنوات . وفائدة هذا المثال البالغ التبسيط هي بيان كون تساوي التبادل يقتضي وجود ربح . الا تصور مبادلة الآلة الكاتبة المؤجلة لقاء دراجة ظاهرة التراكم الرأسمالي ؟ هذا ما سنحاول توضيحه بالمحاكمة على حالات

اخرى فرضية ليست ، على الرغم من بعدها عن كل تجربة معروفة .
اقل مناسبة لتقريبنا من الغرض التوعوي لتحقيقنا .

العمل المأجور : نوع من التبادل المجلول

لنتخيل ، لحظة ، ان بيير لا يعيش الا من قطاف الثمار البرية .
ولنفترض انه يجمع بصورة متوسطة ، في عشر ساعات من البحث
الحثيث (لا شيء يمنعا من ان نسمي هذا الاتفاق للطاقة البشرية ،
منذ ذلك الحين ، عملاً) ، ٤٢ ك.غ . من البطاطا والاجاص الخ ..
في حين يكفي ٢١ ك.غ . لغلاته . فاذا تصرف بيير تصرف البدائي
الطيب الذي هو عليه ، فانه لن « يعمل » الا يوماً من اثنين أو ،
وهو الأمر نفسه ، خمس ساعات يومياً . وطالما قصر قطافه على ،
« حاجاته » . صارقاً بقية وقته في الشمس ، وفي ممارسة الحب (واذا
انجب ، بهذه المناسبة ، اطفالاً فان المسألة تتعقد بعض الشيء ، ولكن
لندع جانباً ، حالياً ، هذا الاحتمال الهام) ، فان حياته سقت من
« الاقتصاد السيامي » ولن يكون لهذا الأخير ، نوعاً ما ، سوى وجود
امكاني . ولكن الأمر لن يكون كذلك اذا لم يعد بيير ذات يوم سعيداً
— اهو سعيد حقاً ؟ الأمر يمكن ان يكون موضع مناقشة عقيمة لا
نهاية لها — يكفي بما عنده وقرر ان يراكم ثروات . فسوف يعمل
في ذلك اليوم ، اذن ، عشر ساعات كاملة ويجمع ، اذا ساعده الحظ
بصورة متوسطة ، ٤٢ ك.غ . من الثمار . وسوف يأكل نصفها
و « يلخر » نصفها الآخر . وهكذا سيكون معدل الادخار ٥٠٪ :

١٢٠٠ غرام (كمية ملخنة أو نتاج صاف) (٧)

٢٤٠٠ غرام (نتاج خام)

وكان يمكن ، بالتأكيد ، لمعدل الادخار ان يكون مختلفاً ، أعلى أو أدنى . لنفترض ان بدير استهلك ١٦٠٠ غ . من الثمار بدلاً من ١٢٠٠ غ . وانا ادخل في هذه الكمية من الثمار جملة المنتجات التي يستهلكها بدير للوفاء بحاجاته مهما كانت طبيعة هذه الأخيرة : فمن الممكن ، مثلاً ، ان يستمر في اكل ١٢٠٠ غ ، من الثمار فقط ، وان تمثل الاربعمئة غرام الباقية قيمة المنتجات الأخرى التي يستعملها للباس والتسلية والزينة والانتقال من مكان إلى آخر الخ ... وفي هذه الحالة يكون معدل الادخار $\frac{33,3}{100}$ على اعتبار انه لم يستطيع ادخار سوى : $2400 - 1600 = 800$ غ يومياً . الا ان $800 / 2400 = \frac{33,3}{100}$ وكان ينبغي على بدير ، في هذه الظروف الجديدة ، ان يعمل يومين كاملين يتألف كل منهما من ١٠ ساعات قبل ان يكون سلفته تبلغ $800 + 800 = 1600$ غ مساوية لجرأته اليومية (٨). واذا اراد رجلنا المحافظة على الوفر الذي كونه ، فسوف ينبغي عليه ان يتخلى عن الراحة في الغد ويعمل مجدداً . لأية مدة زمنية ؟ ان ذلك سيتوقف على الكمية المستهلكة . فسوف يكفيه ، في الفرضية الأولى ، ان يعمل ٥ ساعات ، وهو الزمن الذي يلزمه ، بصورة تقريبية ، ليجمع ١٢٠٠ غ من جديد . فسوف يجد نفسه ، اذ ذاك ، من جديد ، مالكا لـ ٢٤٠٠ غ سيستهلك نصفها الأول و٥ يرحل ٥ النصف الثاني إلى موجوداته في الغد ، وهكذا دواليك . أما في الفرضية الثانية ، فسوف ينبغي عليه ان يعمل ٦ ساعات و٤ دقيقة ، وهو الزمن المتوسط اللازم لجمع ١٦٠٠ غ وسوف يجد نفسه ، اذ ذاك ، مالكا لـ ٣٢٠٠ غ من الثمار سيستهلك نصفها ويرحل النصف الثاني . فسوف يكفي بدير ، اذن ، ان يعمل ٥ ساعات (أو ٦ ساعات و٤

دقيقة) مرة واحدة دون ان يستهلك ناتج عمله من أجل ان يمتلك بعد ذلك بصورة دائمة لـ « سلفة » ١٢٠٠ غ (أو ١٦٠٠ غ) . وهذه القضية البسيطة تحتوي ، فعلاً ، على الكفاية الاقتصادية للرأسمالية وعلى الصعوبات الاجتماعية التي يولدها نموها حتماً ، تقريباً ، دفعة واحدة . فسوف ينبغي على بيبير ، اذن ، ليحافظ على سلفته ، ان يعمل كل يوم بما يكفي للوفاء بمحاجاته ، وهو ما يستلزم ان يقبل ، اذا لم يتوصل ذات يوم إلى قطاف ١٢٠٠ غ (أو ١٦٠٠ غ) من الثمار بخفض جرائته بالنسبة نفسها من أجل ان لا يمس ملخراته .

ان ماركس يعبر عن هذه البنية بالصورة التالية (٩) . « اذا كان مالك قوة العمل مزوداً بوسائل انتاج خاصة به ويكفي بأن يعيش كعامل ، فسوف يكفيه ان يعمل الزمن الضروري لدفع ثمن وسائل معيشته ، أي ثمان ساعات في اليوم مثلاً » . انه يستخرج من قضية بسيطة تقوم عليها الرأسمالية حجة ضدها ! وتستحق هذه العبارة ان تستعاد لأن نمط المحاكمة الخاص بالمؤلف يقفز ، فيها ، إلى العيان . فلو كان مالك قوة العمل مزوداً بوسائل انتاج ، فانه سيكون رأسمالياً وليس بروليتارياً (وهذا ما كان ينبغي البرهان عليه) . ان ماركس يقول كلا لأن وسيلة الانتاج المعنية لا تفعل أكثر من تجليد ذاتها ، ولأنه لن يكون هناك تراكم جديد : والواقع ان التجديد هو المرحلة الأولى ، فقط ، من السيرة التي تقود ، منطقياً ، إلى التراكم ، وهو الأمر الذي يسهل الاقتناع به .

لنرجع ، من أجل ذلك ، إلى بيبير لتبين انه :

١- انه اذا لم يعمل بما يكفي للوفاء ، يومياً ، بمحاجاته ، فانه ممرحان

ما سيعود إلى الوقوع في حالة الانسان قبل الاقتصادي التي لم ينسلخ
بعد ، من جهة اخرى ، عنها تماماً .

٢- انه اذا اقتصر على العمل ٥ ساعات (أو ٦ ساعات و ٤٠
دقيقة) يومياً ، فانه يكون قد خفض معدل ادخاره من ٥٠٪ (أو
٣٣,٣٪) إلى صفر بالمائة .

ويبقى على بيير ، من أجل ان يصبح انساناً اقتصادياً كاملاً ،
ان يفعل شيئين . الأول هو ان يجد استعمالاً عقلياً لهذه السلفة بدلاً
من الاكتفاء بالشعور بالأمن الذي تمنحه اياه والذي يعرفه من قبل .
والثاني هو اعادة رفع معدل ادخاره إلى ٥٠٪ (الحالة التي تبلغ ،
فيها ، الجارية اليومية ١٢٠٠ غ) أو ٣٣٪ (الحالة التي تبلغ ، فيها ،
الجارية اليومية ١٦٠٠ غ) أو إلى س٪ (في كل فرضية اخرى) .
وبإيجاد هذا الاستعمال العقلائي فقط ، وهي الفكرة التي قد تراودنا ،
يستطيع المحافظة على معدل ادخار معين ، أي علم الانقطاع عن
مراكمة ثروات .

وليس لدى بيير ، طالما لم توجد الآلات الصالحة لاجاز مهمات
نفلها الانسان حتى ذلك الحين سوى حل واحد لبلوغ هدفه الأول
هو ان يقترح على جاك الذي يعيش ، أيضاً ، على القطار الصفة
التالية : اني اعطيك فوراً ، بصفة أجر ، الآلف ومائتي غرام من
الثمار التي تحتاج اليها وأنت تحمل الي ، لقاء ذلك ، نتاج قطافك
هذا المساء . والسؤال المطروح هو نفسه الذي طرح ، من قبل ،
بصدد الآلة الكاتبة : ما هي كمية الثمار التي يجب على جاك ، وقد
أصبح « اجيراً » لبيير ، ان يقدمها من أجل ان يكون التبادل متعادلاً

أي ، بموجب تعريفنا ، من أجل ان يمكن ، بحق ، وصف العقد بين الرجلين بالتبادل (١٠) ؟ وإذا لم يقدم سوى ١٢٠٠ غ ، فان بيير الذي انتظر عودته ليتفدى سوف يلزم باستهلاك الألف ومائتي غرام ، ويكون ، بذلك بالذات ، قد خسر سلفته . ان بيير سوف « يسترجع » مساء ما تحلى عنه صباحاً ... ولكن ما فائدة المرور بانعطافة ترتيب مع جاك ؟ من الواضح ان النتيجة النهائية ستكون مماثلة بالنسبة لبيير فيما لو كان قد احتفظ بمؤنثته وتصرف بها كالعادة . فمن أجل ان يكون هناك تبادل ، يجب على جاك ، بعد ان يرد لبيير ما تلقاه منه (١٢٠٠ غ) ، ان يؤمن له ، خلال فترة مساوية لتلك التي وجب عليه تكريسها لتكوين الوفر ، دخلاً مستترع قيمته إلى معادلة قيمة هذا الوفر . وهذا هو الشرط الذي يصبح ، ضمنه ، الوفر الذي كونه بيير (والذي دفعه لجاك بصفة اجر) ، بالنسبة اليه ، رأس مال يشكل دخله ربحاً . وسوف يقبل بيير دون تردد ، في الحالة التي تأملها ، ان يوظف رأس ماله يوماً واحداً إذا كان يستطيع ، بصورة مقبولة ، ان يتوقع من جاك ان يقدم له ٢٤٠٠ غ ، ١٢٠٠ منها بصفة تسليد سلفته والألف ومائتا غرام الأخرى بصفة مقابل (أو ربح) للنتاج الذي تلقاه جاك واستهلكه . ولا شك في ان القارئ سوف يهتف حائقاً حيال مثل هذه الصفقة ، وسوف يكون على حق ، وأنا اطلب منه ان يحفظ بحكمه حتى نهاية هذا الفصل .

ومن المحتمل ان يرضى بيير بتوظيف رأس ماله لفترة اطول . ليومين - عندما يستقل الأجر الذي يحكم بأنه ضروري (ونلقى ، هنا ، فكرة مألوفة دار البحث حولها بوفرة في الفصل الخامس) من ١٢٠٠ غ إلى ١٦٠٠ غ . لقد لزم رأسمالنا الناشيء ، فعلاً ، يومان

ليجمع هذا الوفرة الأخير ، ولن يستطيع جاك : كذلك ، ان يتج ربحاً تكون قيمته ، منسوبة إلى زمن العمل ، مساوية لرأس المال الأولي المسلف الا بعد يومي عمل يتألف كل منهما من ١٠ ساعات . وسوف يكون رأس المال المدخر قد دار ، بموجب هذه الفرضية الجديدة ، مرتين قبل ان يجلب ربحاً مساوياً له (١١) .

ومن أجل تسهيل بقية هذا العرض ، سوف استعمل ، للدلالة على مختلف القيم الماثلة ، تعبيرات ذات طابع نصف تقدي ، وبالتالي اقرب إلى المألوف ، بافترضني ، مثلاً ، ان غرام الذهب يستخرج ويصفى في ١٠ ساعات عمل ، ولذلك فان كل نتاج اقتضى ١٠ ساعات عمل يساوي غراماً من الذهب .

ان يبر لم يحل سوى مسأله الأولى ، وهو ما يكاد ان يكون قد حلها ! فيجب ان نأخذ ، فعلاً ، في حسابنا استهلاكه الخاص . ففي الفرضية الأولى (الأجر يبلغ ١٢٠٠ غ) يستهلك بيبير سلفته الدائمة وهذا كل شيء : فهو يأكل نصف كمية ٢,٤ كغ التي يقدمها جاك في نهاية اليوم ويحفظ بالنصف الآخر بصفة سلفة (رأس مال) يعاود ، بواسطتها ، العملية نفسها في الغد . أما في الفرضية الثانية (الأجر يبلغ ١٦٠٠ غ) ، فهو لا يتوصل حتى إلى هذه النتيجة . واذا كان يريد ان يحافظ على سلفته الدائمة ، فيجب ان يكفي بالأككل يوماً من اثنين (أو الاكتفاء بنصف جراية يومياً) . ولن يستطيع بيبير تدبير أموره ، في الفرضية الثانية ، الا لو كان قد كوّن ، منذ البداية ، وقرأ مزدوجاً يسمح له باستخدام اجيرين ، جاك وهنري . فلن يستطيع ، الا بشرط ان يكون قد امتلك ، عند

الانطلاق ، رأس مال يساوي $2 \times 1600 = 3200$ غ ، ان يبقى ، بعد ذلك ، في الوضع الساكن نفسه المتصف بمعدل ادخال هبط إلى صفر بالمائة (١٢) . واذا لم يتحقق ذلك ، فسوف يكون عليه ان يخفض استهلاكه أو - وهو حل سرعان ما يلقي نهايته - ان يستهلك رأس ماله ، أي ان يبدد وقره (معدل ادخال سالب) .

ان يبرر لن ينمي موجوداته عبر الزمن ، الا اذا بقي معدل الادخال مزجياً : وبعبارة اخرى ، يجب ان يضيف إلى قر ما وفرا آخر ، وهكذا دواليك . ولنلاحظ انه يستطيع ، وحده ، ان يجري هذه المراكمة ، ولكنه سرعان ما سيصل ، من جراء ذلك ، إلى برهة سيقي ، فيها ، نصيب متزايد من رأس ماله دون استعمال . انه يشغل ، في اليوم الأول ، ١٠ ساعات ويستهلك نصف محصوله . أي ١٢٠٠ غ (وسوف تبقى الظاهرة على حالها لو انصب استهلاكه على ثلثي انتاجه ، أي على ١٦٠٠ غ ، باستثناء ان التراكم سيكون ابطأ) . وفي القد ، يعمل ، من جديد ، ١٠ ساعات ويستهلك مؤونة ال ١٢٠٠ غ الموفرة بالأمس ، وتبقى ، في نهاية هذا اليوم الثاني ، ٢٤٠٠ غ بصفة وفر . ويشغل في اليوم الثالث ١٠ ساعات ، أيضاً في حين يستمر في دفعه لنفسه ١٢٠٠ غ أجراً . ويبقى ، كوفر ، في نهاية اليوم الثالث ، ٢٤٠٠ غ (محصول جديد) + ١٢٠٠ غ (نصف المؤونة المكونة بالأمس وغير المستهلكة) = ٣٦٠٠ غ الخ . . . واذا استلخدم بدير ، بهذا الرأسمال البالغ ٣٦٠٠ غ ، ثلاثة اجراء ، ضمن الشروط المعروضة اعلاه ، فانه سيغطي رأس ماله مفعوله الكامل ، وهو ما يعني انه سيزيد سرعة ايقاع التراكم زيادة عظيمة . وسوف يقال ، في اللغة الدارجة ، انه « يشغل رأس ماله » ، وهن تعبير

كربه ومناقض لروح الاقتصاد السيامي على اعتبار ان انساناً هو الذي يعمل. ، دائماً ، بواسطة رأس مال .

ولنتوقف هنا بهذا الوصف الممل لنحفظ منه بهذه الملاحظة الأولى : ان الريح يأتي من عمل جديد ، وهو عمل جديد مقدم ، في الأمثلة المفحوصة حتى الآن ، إما من جانب أجير وإما ، في أقصى الأحوال ، من جانب صانع الوفر الأولي نفسه . فاذا عمل بئر مجدداً ، بعد تكوينه لمؤونة ١٢٠٠ غ من الثمار ، عشر ساعات في الغد ، فان كل شيء يجري كما لو كان يدفع لنفسه اجراً يبلغ ١٢٠٠ غ ، وهو رأس مال سيعيد تكوينه خلال الساعات الخمس الأولى من اليوم وسيعطيه ربحاً تمثله ١٢٠٠ غ من الثمار التي سيقطفها مجدداً خلال الساعات الخمس التالية . وفي هذه الحالة ، انجز التبادل المؤجل داخل ممتلكات بئر . وثمة ملاحظة أخرى هي انه لا يوجد ، دون ربح ، لا احتفاظ برأس المال الذي كونه الوفر ولا ، بعدئذ ، زيادة لرأس المال هذا . فما يبادل ، خلال هذا الزمن ، هو رأس المال سابق التكوين لقاء الريح المقبل .

ان التحليل الذي قمنا به يعطينا الوسائل لتوضيح النقطة الدقيقة التي بدأ ماركس ، انطلاقاً منها ، الضلال في محاسنته (هذه النقطة موجودة في بداية التسلسل السببي تقريباً) وكيفية فهم ، في الوقت نفسه ، لماذا كان لنظريته مثل هذا اللوي على الرغم من كونها مغلوطة كلياً . وكما كان يبدو على فلاك بطليموس انه يشرح لماذا يعقب الليل النهار شرحاً كاملاً ، كذلك يبدو على المذهب الماركسي انه يحل ظاهرة الريح مفهومة من جانبنا . ليس منشأ مراكمة بئر لرأس المال

(إلى ما يتجاوز ما راكمه هو نفسه) هو ، في مثالنا ، ان جاك وهنري وكل الأجراء الآخرين الذين استخدمهم قد اشتغلوا عشر ساعات ولكنهم لم يتلقوا ، كأجر ، سوى نتاج « ساعات عمل » ؟ اليس هذا الاعتماد في التناظر البرهان الذي لا يدحض على كون الرأسمالي « يستغل » اليد العاملة التي يستعملها « في خلمته » ؟ ان النتائج التي وصلنا اليها في الفصل السابق تخلفنا ، قليلا ، من الخلود التي يطرح ، بها ، ماركس المسألة . لقد بينت ان زمن العمل كان القاسم المشترك بين نتاجين يبادلان ببعضهما ولكنه ليس موضوع تبادل على اعتبار انه ليس ، هو نفسه ، نتاجاً ، حتى ولو امكن ان نتوهم ذلك لأن اجر العامل يلغى بالساعة أو الأسبوع أو الشهر . فما يجب ان نركز عليه انتباهنا ليس ، اذن ، زمن العمل ، بل للنتجات المتبادلة . فما الذي نتبينه ؟ ان جاك يقدم لبيير نتاج ١٠ ساعات عمل في حين انه قد تلقى منه نتاج خمس كأجر . وهذا الأجر يجب ان يطرحه مما يقدمه . ان لحظة تفكير مستقنعنا بأن هذا الطرح مشروع قليلا . لقد استهلك جاك ١٢٠٠ غ من الثمار واعاد تكوين قيمتها خلال الساعات الخمس الأولى من يومه : ان اسهامه في التبادل معلوم حتى ذلك الحين ، وجاك لا يبدأ في دخول دائرة التبادل ، في لعب دوره في عمل الانتاج الاجتماعي ، الا منذ اللحظة التي يياشر ، فيها ، الطور الثاني من يومه ، الطور المكرس لانتاج « النتاج الصافي » . وهذا النتاج الصافي (أو ربح صاحب المشروع) هو الذي سيحدد ، بصورة استرجاعية ، في نهاية المطاف ، الأجر الذي دفع له لقاء ذلك ، والذي يساوي ، في مثالنا الفائق التبسيط ، ١٢٠٠ غ من الثمار مساوية ما يساويه نصف غرام من الذهب .

اعادة تكوين رأس المال ليست فعل تبادل

لنستعد ، من أجل إبراز شروط التبادل ، حساب العملية ، بالنسبة لبيير (راجع الفقرة السابقة) على اساس زمن العمل . ان وفره (١٢٠٠ غ من الثمار) هو نتاج ٥ ساعات عمل ، الا ان تكوينه اقتضى منه عمل ١٠ ساعات . واذا افترضنا ان معدل الادخار هبط من ٥٠٪ إلى ٣٣,٣٪ (معدل الربح : ٥٠٪) ، فان كلفة ادخاره (١٦٠٠ غ) عملاً سترتفع إلى ٢٠ ساعة عمل . واذا قسنا زمن عمل اجيره جاك ، فانتا نثيين انه ١٠ ساعات في الفرضية الأولى و ٢٠ ساعة في الفرضية الثانية (راجع الهامش رقم ١١) .

ان قيمة رأس المال الأولي قد اعيد انتاجها خلال الساعات الخمس الأولى من يوم العمل . ولكن من الواضح جداً ان التبادل لا يقوم على اعادة انتاج قيمة مهدمة كما يفترض ماركس . فالتبادل يتم ، في رأيه ، بين القيمة المنتجة خلال « زمن العمل الضروري » ، من جهة ، والأجر من جهة أخرى .

فماركس يعد ، اذن ، اعادة تكوين رأس المال فعل تبادل ، أي انه يخلط بين التبادل والتعويض . فمن أجل ان يكون هناك تبادل ، يجب ان يكون التاجان المتبادلان موجودين في برهة التبادل أو ، اذا هدم الاستعمال أحدهما خلال الفاصل الزمني ، أن يكون قد اعيد تكوين قيمته . ان بيير لم يلق ، في مثالنا ، باستعادته رأس ماله ، نتاجاً جديداً لقاء التاج الذي قلّمه . انه قد استعاد ملكية هذا الأخير . فمن أجل ان يكون هناك مبادلة قيمة بقيمة ، يجب ان يكون مجموع

قيمتي الشئتين المتبادلين ، في اللحظة التي يجري فيها التبادل فعلياً ،
مساوياً لقيمة كل منهما أو لضغطها .

ومن هنا ينجم ان الأجر ، في حد ذاته ، ليس موضوع تبادل
لأنه يستهلك من جانب من يتلقاه . وقد كان المبلغ المقابل له ،
قبل ان يصبح اجراً بين ايدي العمال ، رأس مال يمتلكه صاحب
المشروع - في نظام المبادرة الحرة - أو تمتلكه الدولة - في النظام
الاشتراكي . وهذا الرأس مال هو الذي يبادل ، في البرهة التي يدفع
فيها على صورة اجر ، بالريح المقبل . وسوف يلاحظ الماركسيون ،
دون شك ، ان كل ذلك لا يصبح ما لم نعد الأجر سلفة . وسوف
يضيفون ان ماركس قد اجاب ، مسبقاً ، بملاحظة ان ما يجري ،
في واقع الأمور ، هو العكس . ليس البروليتاري هو الذي يسلف
اجره لرب عمله على اعتبار ان هذا الأخير لن يدفع للأول الا بعد
انجاز مهمته ؟ ومرة اخرى ، يستخلص ماركس نتيجة عامسة من
بضع ملاحظات (العامل الخباز الذي يتلقى اجره بعد ان يباع الخبز
الذي صنعه ...) . والحقيقة هي ان ماركس نفسه يعد ، عبر كل
« رأس المال » ، ضمناً على الأقل ، « رأس المال المتحول » رأس
مال متراكماً . وعندما يصل ، في مقطع معزول ، إلى تقدير كون
البروليتاري يسلف اجره ، فانه يتناقض مع نفسه لأنه ماذا ستعني ،
إذا كانت الحال كذلك ، علاقة المساواة التي تحيل اليه انه اعاد انشاءها
بتأكيد ان « قوة العمل » ، اشترت ، فعلاً ، بسعرها ؟ اليكم مخطط
ما سبق :

القضية الأولى : التبادل لا يتم بين الأجر الذي يدفعه بيبير والعمل
الذي يقدمه خبازك .

القضية الثانية : التبادل يجري ، عبر الزمن ، بين رأس مال أي نتاج العمل الذي راكمه بيير والذي لا يمكن ، بالتالي ، ان يهدمه استهلاك بيير ، من جهة ، والريح الناجم من عمل جاك الجليد من جهة أخرى .

الأمر هو كذلك لأن جاك استهلك (هدم) ، خلال الفاصل الزمني ، النتاج الذي راكمه بيير والذي دفع له بصفة اجر . فيجب عليه ، إذن ، ان يعيد تكوين قيمته ولا يجري التبادل ، من خلال الزمن ، الا اعتباراً من هذه البرهة .

معدل الريح

يقوم التبسيط الفائق للفرضية التي حاکمت بموجبه ، بشكل خاص ، على كون معدل الريح المحتفظ به هو ١٠٠٪ (راجع المامش رقم ٧) وكون الأجر المنفوع هو الاتفاق الوحيد من رأس المال الذي يتحمله مشروع بيير . وينجم عن هذا الشرط المزدوج ان الأجر المنفوع يساوي الريح . وبليبي ان الأمور تبدو بشكل مختلف تماماً في مشروع واقعي : فالاتفاقات من رأس المال لا تتألف ، فقط ، من أجور ، بل وتتألف ، أيضاً ، من ادوات ومواد أولية الخ ... أما بالنسبة لمعدل الريح ، فانه سيكون ، بصورة شبه مؤكدة ، أدنى من ١٠٠٪ . وبعبارة أخرى ، سوف ينبغي على المشروع ان يستظر أكثر من يوم بكثير من أجل ان ينجز التبادل المؤجل .

ان معدل فضل القيمة الذي يمكن ان نمثل ، هنا ، بينه وبين معدل الريح (١٣) مساو ، في نظرية القيمة — العمل التي يقلمها

ماركس ، لمعدل الاستغلال . فجاك اشتغل عشر ساعات في المجلد ، كانت خمس منها « ضرورية » لانتاج قيمة أجره . والساعات الخمس التي عمل ، فوق ذلك ، اثناءها هي « عمل اضافي » أو « عمل زائد » استولى الرأسمالي ، بكل بساطة ، على نتاجه :

• ساعات عمل ضروري

$$\%100 = \frac{\text{ساعات عمل زائد}}{\text{ساعات عمل ضروري}}$$

• ساعات عمل زائد

ان معدل الربح نفسه في التفسير الذي اعطيه هنا للقيمة - العمل ، لكنه محسوب بالاستناد إلى معدل الادخار الذي تحدثت عنه اعلاه . ان التناج الخام هو ٢٤٠٠ غ ، والتناج الصافي هو ١٢٠٠ غ ، ومن هنا معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ . ويقابل معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ معدل ربح يبلغ :

١٢٠٠ غ (نتاج صافي)

$$\%100 = \frac{\text{١٢٠٠ غ (رأس مال مستثمر)}}{\text{١٢٠٠ غ (رأس مال مستثمر)}}$$

١٢٠٠ غ (رأس مال مستثمر)

ولنلاحظ ان « رأس المال المستثمر » يساوي ، في المثال المذكور ، « النصيب المستهلك » من جانب العامل . والأمر هو كذلك بالنسبة لكل رأس مال منذ ان يستثمر . وهذا جلي بصورة خاصة عندما يلور الأمر حول رأس مال مستثمر على صورة أجر . والمبلغ المقابل من المال والبضائع من كل نوع - يلور الأمر في مثالنا المبسط حول ثمار - هو رأس مال متراكم ما دام بين يدي رب العمل . ويصبح ، منذ ان ينتقل إلى ايدي الأجراء ، نصيباً مستهلكاً ما لم يقتطع العامل من الاستهلاك نصيباً من دخله : وفي هذه الحالة ، يشكل لنفسه رأس

مال جديداً لم تعد له علاقة مع القديم . ولا يعود « النصيب المستهلك » إلى الظهور كرأس مال اعيد تكوينه لرب العمل الا في نهاية سيرورة الانتاج وبيع التاج .

ان رأس المال والربح يخطيان واقعاً واحداً ينظر اليه في برهتين من الزمان . ولندكر ، بعد ان اوضحنا هذه النقطة ، من أجل تلخيص ما قلناه بأن معدل ربح يبالغ ١٠٠٪ يعني ان المدخر ، أو رأس المال المستثمر ، يعيد ، في يوم واحد ، تكوين قيمته ويعطي ربحاً مساوياً له في مقداره . أما اذا دار الأمر حول معدل ربح سنوي يبلغ ١٠٠٪ ، فان الدارة الكاملة لاعادة انتاج رأس المال المعروف على هذا النحو سيجري اجتيازها في ١٢ شهراً .

لقد افترضنا ، في فرضيتنا الثانية ، ان الجراية اليومية رفعت إلى ١٦٠٠ غ ، ونجم عن ذلك هبوط معدل الادخار من ٥٠٪ إلى ٣٣,٣٪ . ويقابل معدل ادخار يبلغ ٣٣,٣٪ ، بطبيعة الحال ، معدل ربح يبلغ :

$$٨٠٠ \text{ غ } (\text{تاج صاف}) \\ ١٦٠٠ \text{ غ } (\text{رأس مال مستثمر}) = ٥٠ \%$$

على اعتبار ان التاج الخام اليومي ما زال ٢٤٠٠ غ . وبما ان فترة الاستناد هي اليوم ، فان هذا المعدل الجديد يعني انه ينبغي ، بعد الآن ، يومان من أجل ان يجتاز رأس المال أو ، بعبارة اضبط ، (كما سوف نرى) الوفرة الذي استخلم لانتاج رأس المال (هذا) أو اقتنائه (دارة اعادة انتاجه الكاملة . واذا كانت فترة الاستناد هي السنة ، فان معدل ربح يبلغ ٥٠٪ يعني ان الدارة الكاملة لاعادة

انتاج قيمة الوفر متلوم ستين . ويعني معدل يبلغ ١٠٪ ان الدارة
تلوم عشر سنوات ، كما يعني معدل يبلغ ٥٪ ان الدارة تلوم عشرين
سنة الخ ...

وهكذا ، فان مدة دارة اعادة انتاج رأس المال ، من خلال
التبادل المتلرج ، معبر عنها بمعدل الرسملة الذي هو مقلوب معدل
الربح .

ان معدل ربح سنوي يبلغ ١٠٠٪ يقابل معدل رسملة يبلغ
١٠٠/١٠٠ = سنة . ويقابل معدل ٥٠٪ معدل رسملة يبلغ ١٠٠/٥٠ =
ستين ، ويقابل معدل ٥٪ رسملة يبلغ ١٠٠/٥ = ٢٠ سنة وهكذا
دواليك . ان معدل الرسملة يحدد الفترة الزمنية التي يعاد ، في نهايتها ،
تكوين رأس المال ويكون قد اعطى دخلاً مساوياً لمقداره نفسه .

لماذا يكون العمل المأجور ضعيف النمو في أنواع الاقتصاد البدائية ؟

سوف يقال انه يمكن جداً ان لا « يستغل » بيير ، بموجب المخطط
التظري للتبادل ، جاك عتلاً يجري معه عقداً يدفع له ، بموجبه ،
١٢٠٠ غ. وسوف يضاف ، بصواب كبير ، ان ذلك لا يمنع كون
النتيجة العملية هي نفسها : فاذا قطف جاك ثماراً لحسابه ، بدلاً من
ان يصبح اجير بيير ، فانه سيربح ، بصورة متوسطة ، الضعف
يوميّاً . ان ذلك امر لا ينكر ، وهذا هو السبب الذي توجد هناك ،
من أجله ، احتمالات قليلة في ان يصبح بيير ، برأس مال في بدائية
رأس المال الذي نسبته اليه ، رب عمل لأجراء عديدين وحتى لأجير
واحد . لماذا ؟ لأن جاك (ورفاقه) سيكونون قد فهموا أنهم ،
بمعلمهم لحسابهم عشر ساعات يوميّاً ، سيربحون ، في كل الاحتمالات ،

أكثر مما يربحونه بتأجيرهم خملاتهم لبيير ، وذلك حتى لو استبعدنا القرضية الأولى ولم نحفظ بغير الثانية (اجر يبلغ ١٦٠٠ غ) ، أو حتى عند الاحتفاظ بفرضية انسب بكثير للأجير . ان جاك لن يبدأ في التفكير جدياً بان يصبح اجيراً لبيير ، بدلاً من ان يكون « رب عمله » الخاص ، الا اذا غدا القطاف أصعب وأصبح خطر عدم قطف حد أدنى يبلغ ١٢٠٠ غ (١ و ١٦٠٠ غ) من الثمار ، في يوم كامل مؤلف من ١٠ ساعات ، واقعياً . ففي هذه الحالة ، يمكن ان يفضل ضمان قوته على اساس ان رب العمل اقنر على تدبر أموره بفضل تأثير قانون الاعداد الكبيرة الذي تعوض ، بموجبه ، أيام المحصول الوفير أيام الربح الصفري أو السالب (١٤) . الا ان التجربة التاريخية تؤكد ان هذا الخطر ، نفسه ، لا يكفي لحمل جاك ورفاقه على ان يصبحوا ، ككتلة ، اجراء . ونحن ننتين ، فعلاً ، ان العمل المأجور ، في أدنى البلدان نمواً ، تلك التي يكون النصيب الأكبر من رأس المال ، فيها ، « متداولاً » (مؤلفاً من غذاء والبسة الخ ..) ، ليس شرط الحياة الا بالنسبة لجزء صغير ، نسبياً ، من السكان الكليين ، في حين يكثر ، فيها ، الحرفيون وصغار الباعة ، وباختصار كل الذين يقومون ، بأنفسهم ، « تلوير » رأس مالهم بصورة بائسة . وهي صورة بائسة ، ولكنها لا تكاد ، ولنلاحظ ذلك ، بمعدل ربح مرتفع جداً (يبلغ ، أحياناً ٥٠٪ وأكثر) ، ان تسمح لهم بحياة الكفاف (١٥) .

ويبدأ العمل المأجور في النمو على نطاق واسع في اليوم الذي لا يتألف فيه رأس المال الضروري للانتاج ، من غذاء وكساء فقط ، بل أيضاً ، وخاصة ، من أدوات وآلات أي ، بعبارة اخرى ، من

تجهيزات متساوية الدعومة ، تضاعف ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، التأثيرات الانتاجية للعمل . وفي هذه الحالة ، سيربح أكثر اذ يصبح اجيراً لأنه لن يستطيع ان يجمع ، هو نفسه ، رأس المال الضروري لجعل عبطه على ما يكفي من الانتاجية .

التفسير الماركسي للربح لا يتوافق مع نظرية القيمة - العمل :

أبشر ، الآن ، القسم الثاني من دحض التفسير الماركسي للربح ، وهو دحض يختلف عن سابقاته من حيث انه يستند إلى نظرية القيمة - العمل التي يدعيها ماركس والتي اساء تفسيرها .

لقد كان ماركس يدعي ان رأس المال المتحول ، أي رأس المال المستثمر إجراً بموجب مصطلحاته ، هو ، وحده ، القادر على توليد ربح . وهو ينطلق ، لبلوغ هذه النتيجة المغلوطة ، من مبدأ صحيح هو ان عملاً جديداً (عملاً حياً اذا استخدمنا مفرداته) هو ، وحده ، يستطيع ان يخلق قيمة جديدة . واذا كان يستخلص نتيجة مغلوطة من مبدأ صحيح ، فذلك بسبب التصور السكولاستيكي الذي يكونه عن القيمة . لقد اقرّف ، وهو الفيلسوف المادي ، الخطأ الشائع للمثالية : فهو يحسد المفاهيم الناجمة عن دماغ الانسان (راجع الفصل الخامس) . فاذا كان بيع النتاج (آ) يجب ان يعطي ربحاً ، فذلك ، في رأيه ، لأن قيمة جديدة قد اندمجت ، خلال سيرورة الانتاج ، في القيمة التي كانت تملكها ، من قبل ، العناصر التي منها (آ) . وهذه القيمة الجديدة لا يمكن ان تأتي الا من « العمل الزائد » الذي ينجزه العمال بصنعهم (آ) . فكل شيء يجري ، اذن ، كما لو ان ماركس كان يعد القيمة خاصة مرتبطة بالنتاج : فاذا كان نتاج ما

نتيجة ١٠ ساعات عمل ، فانه يملك اذن ، هذه القيمة . واذا كان
نتيجة ٥ ساعات عمل ، فانه ، اذن ، يملك قيمة مساوية لنصف
قيمة التاج السابق الخ ..

ونحن نعلم ما هو عيب هذا التحليل . ان القيمة ليست صفة
مرتبطة بالتاج ، انها ليست عملاً « تبلور » قيمة ، ليست كما من
العمل محتوى فيه ، وهي ، كلها ، تعبيرات يستخدمها ماركس ،
كما رأينا ، في عرضه . ان القيمة معدل يبادل ، به ، تاج ما (١٦)
لقاء تاج آخر للعمل : فهي ليست مادة ، بل علاقة . فلا شيء يدل
قبلياً ، اذن ، على ان العمل الحديد الذي يولد القيمة المتجسدة مادياً
في الريح قد طبق ، مباشرة ، على صنع التاج (آ) ، وكل شيء ، على
العكس من ذلك ، يشير إلى ان تدخل هذا العمل الحديد قد تم في
مرحلة اخرى .

ان من الواجب ، بديهيّاً ، من أجل امكان مبادلة التاج (آ) ، ان
يكون عمل جديد قد انجز لصنع تاج (ب) (١٧) . ولا يقتصر الأمر ،
دون ذلك ، على انه لا يوجد ربح يمكن تصوره فقط ، بل انه لن
يكون ، هناك ، تبادل ممكن . لقد اتفق بيير رأس مال يبلغ ١٢٠٠ غ من
الثمار (اجر مدفوع لحاك) ليجد نفسه مساء مالكا لتاج ساعات العمل
العشر التي انجزها جاك ، أي ٢٤٠٠ غ من الثمار . انه يبادل هذه
الكمية من الثمار بتاج آخر اقضى كذلك ، عشر ساعات عمل ،
وليكن غراماً من الذهب مثلاً . وماركس يدعي ان الريح الذي قبضه
بيير يبيعه ثماره بغرام من الذهب — وهو ربح مساو لنصف غرام من
الذهب — قد خلق من جانب عمل جاك الرائد . وماركس يخلط ،
بهذا التأكيد ، عمليتي تبادل متعاقبتين في عملية واحدة .

حيث خلط ماركس عمليتي تبادل في واحدة.

لقد حصل ، في البدء ، تبادل أول بين بيري وجاك . فلم يكن بيري ، عندما كانت لديه سلفة تبلغ ١٢٠٠ غ من الثمار ، يملك حقاً - وصدق المصطلحات ضروري للاقتصاد السيامي ضرورته للرياضيات أو الفيزياء - أية قيمة . لقد كان يملك ثماراً . ولن يظهر مدلول القيمة الا عندما سيبادل بيري مؤونته بتاج عمل جاك وليس بقوة عمله . الا ان هذه النقطة هي التي يمكن للملاحظة ، عندما ، ان نقودنا ، بسهولة ، إلى استنتاج كيفي ما من نوع استنتاج ماركس . ان بيري يتخلى عن مؤونة ١٢٠٠ غ من الثمار بصفة اجر لحاك ، وهذا الأخير يقدم له ٢٤٠٠ غ من الثمار: فلماذا لا نستنتج ، اذن ، ان المؤونة المتخلى عنها لحاك تساوي ٢٤٠٠ غ من الثمار ؟ اليس تلك طريقة صحيحة في التعبير (والمحكمة) على اعتبار انه لا يمكن التعبير عن قيمة نتاج ما الا بواسطة نتاج آخر نظراً لكون القيمة علاقة تبادل : هذه السبابة تساوي ١٥ ك غ من الذهب أو خمسة أجهزة تلفزيون الخ .. ان قيمة ثمار معبر عنها ، هنا ، بثمار اخرى قطعت فيما بعد . الا ان المعالجات السابقة ترينا ، مباشرة ، لماذا لا يكون علينا ، لحسن الحظ ، ان نتبنى لحسابنا ، لا معقولة في وضوح تلك القائلة « ان رأس مال يبلغ ١٢٠٠ غ من الثمار يساوي ٢٤٠٠ غ منها » . فنحن نعرف ، فعلاً ، ان التبادل المؤجل تم بين مؤونة الـ ١٢٠٠ غ المسلفة إلى جاك ، من جهة والريح (١٢٠٠ غ من الثمار) من جهة اخرى . وقد استهلك جاك ، في المدة الفاصلة ، هذه المؤونة واعاد تكوين قيمتها : ان عملية اعادة التكوين هذه ظلت خارج التبادل لأنه لا يمكن ، في حال من الأحوال ، ان نعد الابدال تبادلاً (راجع الفقرة التي تعالج

الموضوع في هذا الفصل) . فالأمر يلور ، هنا ، حول مدلولين متمايزين منطقياً تستطيع الديالكتيكية وحدها ان تعكسهما . وهكذا ، فعندما يستنتج ماركس ، بدعم من « اكتشافه المدهش » ، ان قوة العمل ، كأية سلعة اخرى ، تبادل ، في السوق ، بقيمتها ، يكون استنتاجه مزدوج اللامعقولية . وهو كذلك ، أولاً ، لأن قوة العمل ليست سلعة (راجع الفصل السابق) ، ثم بعد ذلك ، لأن اعادة تكوين العامل (اثناء « زمن العمل الضروري ») للقيمة التي تلقاها اجراً ليست تبادلاً . وعلى العكس من ذلك ، فان نظرية ريكاردو تتأكد . لقد بينت ، في الفصل الخامس ، ان « سعر العمل » لا يرد ، بموجب هذه النظرية ، إلى شيء آخر خلاف قيمة البضائع والخدمات التي يستهلكها العامل مجسدة ، مادياً ، بالأجر لأن الأجر لا يبادل بزمن العمل (٢٨) . ويقودنا تحليل التبادل ، عن طريق اخرى ، الى الاستنتاج نفسه بتوضيحه الفرق المفهومي بين اعادة تكوين قيمة مهدمة مؤقتاً ، من جهة ، والتبادل من جهة اخرى .

أما بالنسبة لعملية التبادل الثانية ، فهي تجري عندما يمضي بدير إلى السوق ، وقد أصبح يمتلك ٢٤٠٠ غ من الثمار - ١٢٠٠ غ منها تمثل رأس ماله الأولي - ، ليبادلها . ولن يكفيه ان يعلن : هذا هو نتاج ١٠ ساعات عمل ، والذي يشتره في يدين لي بنتاج آخر لعشر ساعات عمل ، بغرام من الذهب الصافي مثلاً . فمن أجل ان يجري التبادل يجب - وذلك شرط من البدئية بحيث يمكن ان ينسى - ان يكون عمل جديد قد انجز من جانب مبادل بدير من أجل استخراج هذا الغرام من الذهب مثلاً . بدون ذلك لا يوجد أي احتمال في

ان يتم التبادل قيمة مقابل قيمة ، ولن يقبض بدير من قيمة. نتاجه شيئاً بالمرّة أو انه سيقبض جزءاً منها فقط .

ولنعد إلى عملية التبادل الأولى : ان كل شيء يجري كما لو كان بدير يستطيع ، اذ يمتلك رأس مال يبلغ ١٢٠٠ غ ، ان يوفر على نفسه ، بصورة لا متناهية ، جهد خمس ساعات من العمل يومياً (١٩) . وهذا الجهد انجزه جاك مكانه . لنفترض انه آلة : ما الذي سيجري اذ ذاك ؟ هل سيزول الربح لهذا السبب ؟ كلا .

اننا نصل ، هنا ، إلى الأطروحة التي اعالجها في هذا الكتاب (٢٠) .

وأنا ابرهن ، فيها ، على ان آلة ما - افترض ، لسهولة المحاكمة انها اوتوماتيكية كلياً وان لها مردوداً مساوياً لمردود العمل البشري - لا تكتسب صفة رأس المال الا بشرط ان تعطي نتاجاً كافياً :

١ - من أجل اعادة تكوين قيمتها الخاصة عندما تصبح خارج الاستعمال .

٢ - ومن أجل تأمين ربح لمالكها .

كيف يمكن التوفيق بين هذا الشرط ونظرية القيمة - العمل التي تقول ان القيمة متناسبة مع كمية العمل ؟

ان هذه النظرية توحى ، للوهلة الأولى ، بالفكرة القائلة ان القيمة الكلية للنتاج لا تستطيع ، في أية حالة ، ان تتجاوز قيمة هذه الآلة على اعتبار ان العمل البشري هو وحده ، بالفرض ، القادر على خلق قيمة . وهذا ما يدعيه ، بصورة قاطعة ، ماركس حين يلاحظ ان آلة ما « تنقل » للمنتجات التي تستخدم في صنعها قيمتها الخاصة

ولا شيء أكثر من ذلك . فاذا كلف نول نسيج ، مثلاً ، ١٥٠ ألف فرنك ، فان قيمة كلية تبلغ ١٥٠ ألف فرنك هي التي تكون قد « اندمجت » في قيمة الأقمشة التي حاكها خلال مدة استعماله . ولا نرى ، منذ ذلك الحين ، كيف استطاع رأس المال المستثمر في نول النسيج ان يعطي ربحاً . وذلك هو : فعلاً ، استنتاج ماركس الذي لا يمكن للربح ، بموجبه ، ان ينجم - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عن غير استغلال قوة العمل البشرية .

وخطأ التحليل لدى ماركس يعود إلى ان العمل الجديد ، وهو وحده القادر ، فعلاً ، على توليد قيمة الربح ، يجب ان ينجم بالضرورة ، في رأيه ، عن سيرورة صنع الأقمشة . وهذا هو الشرط الذي يمكن ، ضمنه ، لقيمة جديدة ان « تضاف » أو « تضم » . ولكن هذا الشرط يفصح الطبيعة السكولاستيكية لفكر ماركس . ان القيمة ليست ، في حال من الأحوال ، مادة يمكن ان « تضم » إلى نتاج أو « تضاف » إلى القيمة التي يملكها من قبل . ان القيمة غير موجودة ، وهي ليست سوى علاقة تبادل . والسؤال الحقيقي هو عن معرفة المعدل الذي ستبادل ، ضمنه ، الأقمشة بمنتجات اخرى (أو لقاء مال يمثل القيمة المقابلة لمثل هذه الكمية من المنتجات) . والمسألة ، مصوغة بهذه الطريقة ، تتضمن حلاً لا تعود له أية علاقة بذلك الذي يقترحه ماركس ولكنه يقدم ، كما اظن ، مفتاح اللغز الذي طرحته نظرية ريكاردو في القيمة - العمل .

ان الشرط الأول من أجل ان تستطيع مبادلة الأقمشة المصنوعة بواسطة نول النسيج ان تعطي ربحاً هو ان يكون عمل جديد قد انجز

من أجل انتاج المنتجات التي ستبادل بها الأقمشة (٢١) . وهذا الشرط البلدي ضروري ولكنه ليس كافياً . فهناك شرط ثان هو ان يكون الانتاج الكلي لنول النسيج على صورة يمكن ، معها ، مبادلته بقيمة معادلة لكلفة استثماره الحقيقية .

وينبغي ، بصدد تقدير هذه الكلفة ، الاعتراف بأن ماركس اقترف خطيئة اخرى فظة . فاذا كان نول النسيج قد كلف ١٥٠ ألف فرنك ، وهو ما يمثل ، في السوق ، القيمة المقابلة لمائة ساعة عمل مثلاً ، فانه لا يلي ذلك ، ابدأ ان كلفة الاستثمار تقتصر على هذا المبلغ . واذا كان صاحب المشروع — ما لم يكن المخطط السوفياتي أو الصيني (والبنية الاشتراكية للاقتصاد لا تغير شيئاً من الحساب ،) — هو الذي يقدرها بـ ١٥٠ ألف فرنك ، فالأفضل ان يتخلى فوراً عن ادارة مشروع أو عن التخطيط . فما الذي سيجري ، اذا تصرف رجلنا بهذه الطريقة ، في اليوم الذي « يتقضي زمان » الآلة فيه كما يقال ؟ ان قيمتها ستوجد على صورة أقمشة . ولكن ، ماذا سيكون مصير الوفر الذي اقتنيت الآلة لقاءه ؟ انه سيكون قد ضاع نهائياً . وان وجوب الاستمرار ، مع ذلك ، في حسابان حساب لهذه القيمة ينجم عن مبدأ التبادل الذي ورد في فقرة سابقة من هذا الفصل والمشروح ، مطولاً ، في القسم الأول من المعالجة الثالثة .

يجب على الآلة ، من أجل ، ان تملك صفقة « رأس مال » ، ان تكون قادرة على اعادة انتاج الكلفة الكلية للاستثمار — ونحن نعرف ، من قبل ، ان القيمة ليست سوى « كلفة » — الذي أحدثته . وهذه الكلفة الكلية (أو الكلفة المرسله) تشمل ، فضلاً عن ثمن الآلة ،

ما-يسميه الرياضيون « القيمة الحالية » لربيع أبدي يؤمن ، بصورة لا متناهية ، كلفة ابدالها. ونحن نخمن ، منذ ذلك الحين ، الاستطالات التي تتضمنها نظرية تعرف الشروط التي يجب ان تلبىها اداة انتاج معينة ، في كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي ، من أجل ان تلعب ، فعلياً ، دور رأس مال (انها تشرح ، مثلاً ، لماذا لا يكون استعمال أفضل الآلات تحسيناً من الناحية التقنية مجزياً في الصين أو في ساحل العاج) .

وسأضيف تدقيقين ، أيضاً :

الأول هو اني فضلت ، بدلاً من الحديث عن تول نسيج ، ان احاكم بموجب مثال « قطافة الثمار الاوتوماتيكية » الأغرب وذلك لأن ان الشروط التي يجب تحقيقها من أجل ان يعطي رأس مال ما ربحاً هي ، بالضبط ، نفسها في حال استثمار رأس المال هذا اجراً (راجع ما سبق) أو في حال استثماره في آلة لا تحتاج إلى أي سادن لتشغيلها .

والملاحظة الثانية هي ان التحليل المقدم قبل قليل تنفق معالجته ، في كل النقاط ، مع انماط الحساب المستعملة ، حالياً ، في كل البلدان الصناعية لتقدير كلفة الاستثمارات (وهو ما سيأتي الضوء عليه في الفصل السابع) ..

وهكذا يمهز التوافق بين نظرية القيمة — العمل القديمة (نظرية ريكاردو لا نظرية ماركس) وحدث ممارسة في موضوع تقدير رأس المال . الا انه يجب ان لا نستبق الأمور .

ما هي الشروط التي يصبح ، ضمنها ، نتاج مراكم للعمل رأس مال ؟

ليس أي نتاج مراكم للعمل منلوراً لأن يصبح رأس مال . ما هي الشروط التي سوف يستطيع ، ضمنها ، ان يكون كذلك ؟ ان يبير المفلوخ ، دوماً ، بشاغل زيادة رخصته يقرر انشاء آلة تعفيه من القطاف . لقد انضج مشروعه جيداً ، وهو قادر - أو نحن نفترض ذلك على الأقل - ، على الرغم من الحالة البدائية لمعارفه ، على ان ينشئ ، في ١٠ ساعات ، آلة لقطاف الثمار اوتوماتيكية بكاملها (وفضلاً عن ذلك ، ولتبسيط العرض إلى الحد الأقصى ، نعد الطاقة التي تستهلكها الآلة ضئيلة إلى حد يمكن ، معه ، اهمالها) . لنفترض ان مدة عمل الآلة هو ١٠ ساعات فقط ، وانها تشتغل نهاراً فقط (وبعبارة أخرى ، ليس موضع بحث تشغيلها أثناء نوم الرجل) .
نبا تقطف خلال هذه الساعات العشر ٢٤٠٠ غ من الثمار .

لقد ارتقى يبير ، بتصوره هذا الجهاز وتنفيذه ، إلى مرتبة الانسان الصانع بصورة باهرة ، ولكنه تفهقر عن مرتبة الانسان الاقتصادي التي كان قد توصل اليها توا (٢٢) . لماذا ؟ لأنه ليست للآلة ، كما هي عليه ، صفة رأس مال . تلك هي مفارقة الآلة التي لها مردود الانسان نفسه .

والمحاكمة المبسطة التي سوف تلي تنطبق تماماً على اقتصاد محدد كالاقتصادنا : وهكذا تمثل طائرة الكونكورد مأثرة تقنية ، ولكنها لا تؤلف رأس مال للأسباب نفسها التي رفضنا ، من أجلها ، اعطاء هذه الصفة لقطافة يبير . فيكفي لانكار صفة رأس المال عليها ،

ان نزين انها لا تعطي مالکها ربحاً . الا انها اذا لم تعط شيئاً ، فهذا يعني ان استثمارها عملية خاسرة (راجع ما قيل ، قبل قليل ، حول التبادل المؤجل بين الآلة الكاتبة والدراجة) .

ان ذلك لا يبرز ، للوهلة الأولى ، من موازنة المشروع وسوف نعلم ، عن طيب خاطر ، بغير لكونه لم يلاحظ ذلك فوراً لأن عقولاً ذات مكانة ، ابتداء من ماركس ، اقترفت الخطأ نفسه .

وبالفعل ، وحسب الظاهر ، فان تدخل الآلة لم يحسن الوضع الاقتصادي لبير ولم يتفاد به . لقد كان يجب عليه ، صباح يوم الاثنين ، قبل ان يبدأ في العمل ، ان يملك سلفة ١٢٠٠ غ من الفداء ، والا اعتصره الجوع خلال اليوم المجيد الذي انجز ، فيه ، مأثرته التاريخية . وهو يمتلك ، في نهاية اليوم ، القطاعة الاوتوماتيكية . وهو يشغلها في اليوم التالي وفي المساء ، تسلم الآلة الروح بعد ان تكون قد قطعت ٢٤٠٠ غ من الثمار . مم يشكو بير ؟ انه ، بالضبط ، في النقطة نفسها التي من شأنه ان يكون فيها لو لم يكن قد انشأ الآلة . والشيء الوحيد الذي تغير هو طبيعة شغله وليس النتيجة النهائية لهذا الشغل . فلو كان ، بدلاً من ان يعطي ١٠ ساعات من وقته ، يوم الاثنين ، لصنع القطاعة ، وزع ، بين الاثنين والثلاثاء ، الكمية نفسها من العمل المطبق على فعاليته المادية فانه كان يحصل ، كذلك ، على ٢٤٠٠ غ من الثمار ، أي على ما يأكله خلال هذين اليومين ، وبما اننا افترضنا انه استهلك يوم الاثنين مؤونة سابقة التكوين تبلغ ١٢٠٠ غ من الثمار ، فانه سيواجه يوم الأربعاء بسلفة تبلغ ١٢٠٠ غ ، أيضاً . وسواء كرس بير وقته لبناء الآلة أم لتابعة قطاعه ، فان

النتيجة هي نفسها بشكل ظاهر . ولا يبدو هنالك أي دافع اقتصادي
يعمل عليه حلاً بدلاً من الآخر . وإذا فضل الأول على الثاني ، فذلك
لأنه . وقد تلتق الميكانيك ، يجد في صنع آلة متعة أكبر من تلك
التي يجدها في البحث عن ثمار في الغابة .

الا ان بير لا يكفي بهذه الملاحظة ويتبه إلى انعدام طريف
في التناظر :

الوضع (أ) : يستثمر ، في قطاف يوم : رأس مال ينتج في
٥ ساعات عمل ومجسداً مادياً على صورة مؤونة تبلغ ١٢٠٠ غ من
الثمار . ا ، ذلك يعطيه « ربحاً » صافياً يبلغ ١٢٠٠ غ من الثمار .
وهذا ما يجري يوم الاثنين عندما يستهلك مؤونة ال ١٢٠٠ غ ويكرس
١٠ ساعات لقطاف الثمار باليد .

الوضع (ب) : يستثمر رأس مال ذا قيمة مضاعفة ومجسداً
مادياً على صورة آلة (مصنوعة في ١٠ ساعات عمل) . الا ان هذا
الاستثمار الأكبر لا يدفع له أي ربح بدلاً من ان يؤمن له ربحاً
اضافياً ، على اعتبار انه خسر ، نهائياً ، نتاج يوم الاثنين المتراكم .
ولتحلل هنا ، لحظة ، ما يقوم عليه هذا الاستثمار ذو القيمة المضاعفة .
لقد توجب على بير ، لصنع آتته يوم الاثنين ، ان يستهلك ١٢٠٠ غ
من الثمار ، وهي المؤونة (رأس المال) التي كونها لنفسه سابقاً بعمله
٥ ساعات دون استهلاك نتاج هذا العمل . وبير اعاد تكوين قيمة
هذا الاتفاق البالغ ١٢٠٠ غ بعمله خلال الساعات الخمس الأولى في
صنع الآلة . وعلى اثر ذلك ، مدد جهده خلال ٥ ساعات جديدة
لانجاز عمله . وسوف يقال ان بير اعاد استثمار الربح الذي استخلصه

من رأس ماله الأولي البالغ ١٢٠٠ غ في الآلة . لقد بدأ يومه ، الاثنين ، بسلفة دائمة تبلغ ١٢٠٠ غ من الثمار وتساوي نصف غرام من الذهب الصافي . وبما أنه لم يقتصر ، فقط ، في ١٠ ساعات عمل ، على إعادة انتاج هذه القيمة بعد ان استهلكها (وإعادة الانتاج هذه هي التي كان علماء الاقتصاد الكلاسيكيون يسمونها ، بصواب كبير ، استهلاكاً مجرداً للانتاج) ، بل ادخر ، أيضاً ، نتاج ٥ ساعات عمل ، فاننا نستطيع ، بصورة مشروعة ، ان نقول انه ضاعف سلفته الأولية . لقد كان لدى بيري ، في البداية ، وفر (يسمى أيضاً ، رأس مال أو سلفة دائمة) ، يعادل نصف غرام من الذهب ، ويبدو معقولاً ان نقدر انه يعادل ، الآن ، غراماً من الذهب .

ان هذه السلفة محققة ، مبدئياً ، لبيري طالما هو لم يستهلكها بصورة غير انتاجية ، الا ان الآلة التي صنعها بيري بأنواع الاداء التي نعرف انه قادر عليها لن تسمح له بالاحتفاظ بها . انها تقطف ، خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، ٢٤٠٠ غ من الثمار . وسوف يسترد بيري ، حقاً ، على صورة اخرى — صورة ثمار — القيمة المفترضة لجهازه الذي أصبح ، بعد ذلك ، خارج الاستعمال ، ولكن سلفته تكون قد تبددت خلال مجرى العملية . ومن أجل ذلك ، يكون صنع الآلة عملية خاسرة اقتصادياً . وسوف يقال ان بيري لا يبالي بذلك . انه غير مهتم بالمرآكة ، بل يكفيه ان يقتات وان يروي ، فوق ذلك ، تلوقة للميكانيك . ان هذا الاعتراض لا يصح الا اذا نحلى بيري ، نهائياً ، عن مزاي التبادل .

والبرهان المعاكس لما قيل متوفر في الإجابة عن السؤال التالي : اذا أراد بيري بيع آتته ، بدلاً من ان يستثمرها بنفسه ، فهل يجد مقتنياً

يشتريها منه بالسعر المعروض : غرام من الذهب أو أي نتاج كلف ،
 كذلك ، ١٠ ساعات عمل ؟ ان هناك الكثير الذي يدعم المراهنة على
 انه لن يجد حقيقياً وذلك للسبب التالي . لنفترض ان جان مرشح للشراء .
 انه يمتلك غراماً من الذهب كلفه ١٠ ساعات عمل في استخراجه
 وتصفيته . واذا اراد الحصول على ٢,٤ ك.غ من الثمار ، فانه سوف
 يستطيع ذلك فوراً بتخليه عن غرام الذهب . لنفترض ان جان مضى ،
 كأني فرد ، إلى قطف الثمار بدلاً من استخراج الذهب وتصفيته :
 ان لديه ٢,٤ ك.غ من الثمار . وفي هذه الحالة ، يبدو شراء الآلة لقاء
 ٢,٤ غ من الثمار أشد لا معقولة : فلماذا يترك المرء نفسه بهذه
 الآلة يوماً كاملاً بتخليه عن ٢,٤ ك.غ من الثمار طالما انه سوف
 يجد نفسه مع هذه الكمية نفسها ، ومعها فقط ، مساء بعد ان يكون
 الاستعمال قد هدم الآلة ؟ ولا يكفي أن نقول انه لن يكون لدى جان
 أي دافع لاقتناء مثل هذه الآلة ، لكن دافعاً محدداً سيكون لديه
 للتخلي عن شرائها بالسعر المعروض على اعتبار أنه ، بقبول هذه
 العملية ، يؤخر لمدة عشر ساعات البرهة التي يستطيع ، فيها ، الاستمتاع
 بملكية ٢,٤ ك.غ من الثمار دون ان يستخلص ادنى مزيج من هذا التأجيل .
 وتكون الحجة أكثر حسماً أيضاً لو كانت مدة حياة الآلة أسبوعاً أو
 شهراً أو سنة الخ .. بدلاً من ان تكون يوماً واحداً .

ما هو الشرط الذي يجب ان تلبسه الآلة من أجل ان يستطيع
 بير بيعها ؟ « سعرها » (أي لقاء نتاج كلف ، كذلك ، ١٠ ساعات
 عمل) أو استثمارها ، هو نفسه ، بصورة توفر له مزية ؟ الشرط
 يبرز من ظروف صنع الآلة نفسها . ان بير لن يشتري امواله حقاً
 ما لم يجد ، على صورة نتاج الآلة : ١ - قيمة الآلة المهذمة (يتم

الاعتماد ، في مثالي ، دفعة واحدة على اعتبار ان مدة استعمال الآلة يحتفظ مع الوحدة الزمنية ، وهي يوم هنا (٢ - سلفته الدائمة أو رأس ماله (استعادة قيمة رأس المال أو الربح تجري ، هنا ، دفعة واحدة أيضاً على اعتبار ان معدل الربح المحفوظ به هو ١٠٠٪) . فاذا لم تكن الآلة تقطف سوى ٢٤٠٠ غ من الثمار في ١٠ ساعات من وجودها ، فان الشرط الأول يتحقق ، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للثاني .

ويتحقق الشرطان اذا قطفت الآلة ، مع بقاء كل الأشياء الأخرى ولاسيما معدل الربح ، على حالها ، في ١٠ ساعات من وجودها ، ٤٨٠٠ غ وليس ٢٤٠٠ .

حيث يتضح خطأ ماركس الحسابي

ان هذه النتيجة تمضي ، مباشرة ، عكس النظرية الماركسية لأن نتيجة مضاعفة مردود الآلة ، بالنسبة لهذه النظرية ، هو انخفاض سعر الوحدة من الثمار .

لماذا ؟ لأن الآلة ، وهي عمل ميت متراكم ، لا تستطيع ان تنقل أكثر من قيمتها التبادلية (المساوية لغرام من الذهب أو لأي نتاج آخر اقضي ، كذلك ، ١٠ ساعات عمل) . فاذا قطفت آلة صنعت في ١٠ ساعات من العمل ، ٤٨٠٠ غ من الثمار ، فإن القيمة التبادلية لهذه الـ ٤٨٠٠ غ لن تستطيع ، اذن ، في حال من الأحوال ان تفيض عن قيمة نتاج ، اقضي ، كذلك ، ١٠ ساعات من العمل الا اذا سلمتنا، وهو ما ليس عليه الحال هنا ، بأن سيد الآلة شغل عمالاً لتسييرها . ومن المؤكد ان النظرية الماركسية لا تنكر كون مالك آلة

اوتوماتيكية تماماً ، كالألة التي يلور البحث حولها هنا ، يستطيع
ان يجني ربحاً . ولكن هذا الربح سينجم ، بموجبها ، عن نقل فضل
قيمة من المشروعات التي تستغل ابد عاملة عديدة إلى المشروعات التي
يكون فيها القليل جداً (بل لا يكون ، فيها ، بالمرّة ، في الحالات
القصوى) من العاملين والكثير من رأس المال الجامد (٢٣) .

الا انه يمكن ان نسلم ، في الظروف التي ندرسها ، بأن قيمة
الوحدة من الثمار ستخفض إلى النصف اذا كانت الآلة تقطف ٨٠٠ غ
من الثمار ، بحيث ان هذه الكمية لن تعود تستطيع ، بعد ذلك ، ان
تبادل بغرام من الذهب . ويستحيل التسليم بذلك لأن مردود الآلة
لا يكون مساوياً لمردود العمل البشري ما لم تكن الآلة على مثل هذا
الانتاج .

هذا ما يبرز من الحساب الكامل لبناء الآلة بزمان عمل ، وهي
موازنة تقابل ما سوف نسميه ، في الفصل التالي ، الكلفة الرأسمالية
للاستثمار . لقد كان على بيير ، من أجل بناء الآلة ، ان يكون قد
بدأ بالعمل يوماً أولاً مؤلفاً من ١٠ ساعات « وضع جانباً » ، خلاله ،
١٠ غ من الثمار التي سيحتاج اليها خلال يوم ثان مؤلف من ١٠
ساعات عمل مكرس لصنع الآلة . وهذا يعني انه كرس ، في المجموع
٢٠ ساعة عمل . واذا افترضنا ان معدل الادخار هبط إلى ٣٣.٣٪
(تقابل معدل ربح يبلغ ٥٠٪) . فسوف ينبغي لبيير يومان (٢٠
ساعة عمل) ليلخر جراية تبلغ ١٦٠٠ غ من الثمار . وهو ما يجب
ان نضيف اليه يوماً من عشر ساعات عمل لصنع الآلة ، فيكون
المجموع ٣٠ ساعة . وضمن هذه القرصية الأخيرة . تكون آلة ما

مربحة ، أي يكون لها ، بموجب محاسبتها ، مردود الانسان نفسه ، اذا كانت قادرة خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، على قطف ٣,٦ كغ من الثمار : ٢,٤ كغ بصفة مقابل لقيمة الآلة (من أجل ابدالها) و ١,٢ كغ بصفة ربح (بمعدل ٥٠ %) . وسوف تلزم آلتان متعاقبتان لاجتياز دورة اعادة انتاج الوفر كاملة (وبالتالي لانجاز التبادل بين الوفر الأولي واستثمار الآلة) على اعتبار ان معدل الرسملة يساوي يومين . وعند ذلك تكون الآلتان قد انتجنا معاً $7,2 = 2 \times 3,6$ كغ من الثمار (وهي الكمية التي يقطعها رجل في ٣٠ ساعة عمل) .

ان صاحب مشروع مثل بيير نادراً ما يبني ، في اقتصاد متطور ، تجهيزاته الخاصة ، على الرغم من ان ذلك شائع إلى حد كاف في المشروعات المتخصصة . وهو مستثريها ، في أغلب الأحوال ، من صاحب مشروع آخر . وهذا لا يغير شيئاً من طبيعة العملية كما اتينا على وصفها . فاذا صنع بيير نفسه الآلة ، فانه يكون قد اقتناها ، كما رأينا منذ قليل ، بموجب تبادل جرى داخل ملكيته الخاصة . ولكن التبادل الداخلي نفسه يحدث ، مع ذلك ، لو اشتراها من بول . لماذا ؟ لأن بول لن يتخلل عنها الا لقاء نتاج اقتضى ١٠ ساعات عمل ، غرام من الذهب مثلاً . فيكون قد توجب على بيير ، اذن ، ان يزكم غرام الذهب هذا بصفة رأس مال ليقتني الآلة .

ولنلاحظ ان تبادلاً مماثلاً جرى داخل ملكية بول : فقد توجب عليه ، لاقتناء غرام الذهب ، ان يتخلل عن آلة ، وهي نتاج ١٠ ساعات عمل .

وسوف نرى (بمزيد من التقرب) في المعالجة الثالثة (٢٤) ،

كيف يوصف التبادل في الحسابات . وكي لا نضل السبيل ، يجب أن لا تغفل ابداً عن كون التبادل يقتضي ، في كل الحالات ، المحافظة على قيمة الاصلين المتبادلين . فاذا زالت إحدى هاتين القيمتين ، فان التبادل لا يمكن ان يجري . ومن هنا ينجم وجوب جمع الاصلين لوضع الموازنة الكاملة لعملية التبادل .

حول تأثير معدل الربح في ريعية الآلات في اقتصاد بدائي

لاحظنا ، في الفقرة السابقة ، ان الآلة يجب ، من أجل ان تكون ريعية ، ان تنتج ٤,٨ كغ من الثمار في ١٠ ساعات . ولو كانت تنتج أقل من ذلك ، فان من مصلحة بيير ، مع بقاء كل الأمور ، ولاسيما معدل الربح ، على حالها ، ان يستعمل رأس ماله في استخدام جاك وهنري . ولو كانت تنتج أكثر من ذلك ، فسوف نرى قيمة وحلة الثمار تهبط حتماً (٢٥). وقد يجد القارئ ما يفريه في التفكير بأن استغلال الانسان من جانب رأس المال طرد من الباب فعدا من النافذة : فما الذي يسمح لي بأن أوكد أن القطافة لن تكون ريعية — ولن يكون لها ، بالتالي ، طابع رأس مال — الا اذا انتجت ٤,٨ كغ يومياً ، ما لم تكن المقارنة مع الربح الذي يستخلصه بيير من «العقد» الذي اجراه مع جاك وهنري ؟ ولو كان شاغل الرأسمالية تخفيض مشقة البشر لكانت الآلة استعملت ، بشكل مربح ، منذ البرهة التي تنتج ، فيها ، أكثر من ٢,٤ كغ بقليل يومياً . لماذا ؟ لأنها اذا انتجت أكثر من تلك الكمية ، ولو بقليل جداً ، فان قضاء ١٠ ساعات من صنع آلة ، وهي طريقة غير مباشرة لقطف الثمار ، يصبح أكثر انتاجية من تكريس جهد خلال الفترة نفسها وبالكثافة

نفسها ، للقطاف المباشر . ان هذا أمر لا ينكر ، ومن أجل ذلك يكون من المناسب أن ندخل ، في مخططنا ، نوعاً آخر هو معدل الربح .

ان سهولة المحاكمة هي التي جعلتني ، حتى الآن ، افترض معدل الربح غير ملموس . وهذا المعدل يتوقف ، في نهاية التحليل على نسبة الدخل الصافي من الدخل الخام (٢٦) . أما هذه النسبة ، فهي تتوقف على عوامل متعددة ، بعضها يؤثر في مقدار الدخل الخام — كمدة العمل مثلاً — وتؤثر الأخرى في توزيعه : فكلما زاد التصيب المستهلك صغر التصيب المتوفر والعكس بالعكس . ان الآلة لن تكون ، في مثالنا ، ربيعة إذا انتجت أقل من ٤,٨ كغ من الثمار لأنني افترضت ، بين أشياء أخرى ، ان مدة العمل ١٠ ساعات . الا انه لا توجد في ذلك أية حتمية . فاذا انخفضت المدة اليومية للعمل فجأة ، فانه ينجم عن ذلك ، مع بقاء كل الأشياء على حالها من جهة أخرى ، ان ينخفض الدخل الصافي او توماتيكياً ، وبعبارة أخرى يهبط معدل الربح . وسوف يصبح من المربح ، في هذه الحالة ، المرور عبر وساطة آلة أقل انتاجية من تلك التي حاكمنا على اساسها حتى الآن .

ونصل إلى نتيجة مماثلة اذا افترضنا ان مدة يوم العمل بقيت محدودة بعشر ساعات ولكن التصيب المستهلك من التاج الخام في سيرورة الانتاج قد زاد — ومن هنا ينجم انخفاض في الدخل الصافي . وتلك هي ، فعلاً ، القرصية المأخوذة في الحسبان حيث يرتفع الأجر من ١٢٠٠ غ إلى ١٦٠٠ غ من الثمار .

ويمكن تنويع الفرضيات إلى ما لا نهاية . فيمكن لمعدل الربح ، مثلاً ، ان يهبط تحت التأثير المتحد لانخفاض في مدة العمل وزيادة في النصيب المستهلك والأسباب العاملة في اتجاه خفض معدل الربح والأسباب العاملة في اتجاه رفعه تشعر بتأثيرها ، باستمرار ، في المجتمعات المتقدمة وتؤدي بعضها بعضاً بصورة متزايدة . لقد سلمنا ، في البدء ، بأن الدخل ليوم عمل مؤلف من ١٠ ساعات يساوي ٢,٤ لكغ من الثمار وافترضنا ، في فرضية أولى ، ان الجراية اليومية لرجل هي ١,٢ لكغ ، ومن هنا تكون « وفر » (نتاج مراكم) يبلغ ١,٢ لكغ في حال بقاء يوم العمل ١٠ ساعات :

$$\text{معدل الربح} = \frac{\text{النتاج اليومي}}{\text{الوفر المستثمر (رأس المال)}} = \frac{١,٢}{١,٢} = ١٠٠\% .$$

والمسألة البسيطة التي يجب علينا حلها هي ، اذ ذاك . التالية : اذا افترضنا ان معدل الربح هبط إلى ٥٠٪ . وأن الاستهلاك اليومي ارتفع من ١٢٠٠ غ إلى ١٦٠٠ غ ، فما الذي يجب ان تكون عليه اداءات آلتنا ليكون سيان ، دائماً ، استعمال قطافة اوتوماتيكية أو العمل البشري في محصول الثمار ؟ سوف يكفي ان تقطف الآلة ، خلال مدة حياتها (١٠ ساعات) ، ٣,٦ لكغ من الثمار (راجع الفقرة السابقة أيضاً) .

لقد انشأ بيبير القطافة يوم الاثنين وخص نفسه بجراية غذائية تبلغ ١٦٠٠ غ راكمها بعدم استهلاكه ، في الأسبوع السابق ، نتاج ٦ ساعات و ٤٠ دقيقة من العمل . وخلال الـ ٦,٤٠ ساعات الأولى من

يوم الاثنين ، اعاد استثمار قيمة ١٦٠٠ غ من الثمار في بناء الآلة ، ثم أنهى عمله بالاشتغال ٣ ساعات و ٢٠ دقيقة اضافية انتج ، خلالها ، قيمة معادلة لقيمة ٨٠٠ غ من الثمار . ان هذه الـ ٨٠٠ غ من الثمار هي الربح (ربح رأس مال يبلغ ١٦٠٠ غ) الذي يعاد استثماره في صنع الآلة : واذا اعطته هذه الأخيرة ، بعملها ، ٣٦٠٠ غ من الثمار ، فانها تعيد انتاج القيمة التي انتجها ببيع يوم الاثنين (والمساوية لقيمة ٢,٤ كغ من الثمار) وتؤمن له ، فوق ذلك ، ربحاً يبلغ ٥٠٪ ، أي ١٢٠٠ غ وهذا هو الربح الذي يكون قد تقاضاه لو كان يستعمل يوم الثلاثاء ، بواسطة رأس مال يبلغ ٢,٤ كغ (قيمته مساوية لقيمة الآلة) ، اجيرين : جاك ليوم كامل (يبلغ أجر يبلغ ١٦٠٠ غ له) وهنري لنصف يوم (بأجر يبلغ ٨٠٠ غ) (٢٧) ، فسيان ، اذن ، بالنسبة لبيير ان يملك آلة أو ان يملك مؤونة تبلغ ٢,٤ كغ من الثمار سيستعملها كرأس مال متداول .

ان الترتيب الزمني الذي قلتمت ، به ، يختلف نسخ الآلات هو معكوس التجربة التاريخية . فقد افترضت ، فعلاً ، ان ببيير كان قد تصور ، أولاً ، آلة قادرة على قطف ٤,٨ كغ في ١٠ ساعات ثم ، بعد ان انخفض معدل الربح ، آلة أخرى قادرة على قطف ٣,٦ كغ ، فقط ، في ١٠ ساعات . ومن الواضح ان الأمور مستحري ، في الواقع ، بالترتيب المعكوس . فمن المحتمل جداً ان يتصور ببيير ، في البدء ، الآلة ذات المردود الأضعف . ولكننا رأينا ان استثمار الآلة ، للمردود يبلغ ٣,٦ كغ . ، ليس ربيعاً اذا كان معدل الربح ١٠٠٪ . وبعبارة أخرى ، ليس للآلة ، بهذا المعدل ، صفة رأس مال . الأكثر احتمالاً

هو ان يبر ، اذ يرغب بمزيد من الاستمتاع بالحياة ، سيترع إلى زيادة جرائته اليومية ، وهو ما ستكون نتيجته ، مع بقاء كل الأمور على حالها ، تخفيض معدل ربحه ، ونتيجة لذلك فان آلة لم تكن ، حتى تلك البرهة ، رعية تصبح كذلك ، ذلك ان العلاقة بين الظاهرتين — معدل الربح واختراع تقنيات انتاج جديدة — ليست ، دون شك ، وحيدة الاتجاه ، فمجرد كون يبر قد تصور آلة قابلة للاستثمار شريطة هبوط معدل الربح من ١٠٠٪ ، إلى ٥٠٪ ، إلى ٣٠٪ ، أو من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ ، إلى .. سيلفعه إلى احكام عاداته الاستهلاكية وادخاره على هذا المعدل .

ولا ينبغي ان يفهم من كلامي اني قلت ان التقدم التقني يخفض ، عادة ، معدل الربح ! ان هذه النتيجة لا تصبح الا في الشروط المحددة تحديداً دقيقاً في الحالات الفرضية التي عرضناها هنا . وبفضل فحص هذه الحالات الفرضية نفهم ، بصورة أفضل ، لماذا يفترض اقلاع اقتصاد متخلف ، حتماً تقريباً ، رفعاً مسبقاً للأجور . فالمكنة لا تصبح ممكنة ، فعلاً ، الا اذا امتص رفع مستوى الحياة نصيباً أكبر من الدخل الخام . وطالما بقي معدل الربح مرتفعاً ، فانه سوف ينبغي ان يتنافس العمل مع الآلات ذات مردود مرتفع جداً ، أغلى مما ينبغي لمعظم المشروعات على وجه الاحتمال . ويمكن لهذه الأخيرة ، على العكس من ذلك ، ان تكفي باقتناء آلات ذات مردود ضعيف منذ ان يرضع الأجر — مع انتاجية ثابتة للعمل .

ان على يبر ، في مثالي ، ان يكون على ما يكفي من الخنافة من أجل ان يصنع آلة تقطف ٤٨٠٠ غ من الثمار في ١٠ ساعات عندما

تتألف جراية الرجل من ١٢٠٠ غ من الثمار يومياً . ومن المحتمل ان تكلفه هذه الآلة - اذا افترضنا انه قادر ، تقنياً ، على صنعها - أكثر من ١٠ ساعات عمل . ولذلك سوف ينبغي عليه ان يعمل عن ذلك . ولكنه يكفي ، عندما ترتفع جراية الرجل إلى ١٦٠٠ غ من الثمار يومياً ، ان يبنى آلة تنتج ٣٦٠٠ غ من الثمار . وربما سيكون قادراً على بناء قطافة أقل تقدماً في الزمن المطلوب من أجل ان تكون العملية ربحية - أي ١٠ ساعات .

ويجب ان لا نغفل من ذلك إلى انه كلما ارتفع مستوى الأجور ، في بلد ما ، قلت الحاجة إلى تقدم التكنولوجيا ، فسوف يكون ذلك مثلاً آخر عن المحاكمة الخاطئة الناتجة عن نسيان بند . فسوف يكون ذلك ، فعلاً ، نسياناً لكون البلدان المتطورة حيث تكون الأجور هي الأعلى بين كل البلدان ، هي البلدان التي تكون ، فيها ، انتاجية العمل متفوقة عدة مرات (بفضل استعمال الآلات خاصة) على الانتاجية التي نعرفها في البلدان البائسة . الا ان المحاكمة لا تنطبق الا على محدود ثابت للعمل .

دورة اعادة انتاج رأس المال

في كل الأمثلة السابقة ، افترضت التساوي بين فترات زمنية ليست كذلك في الحياة الاقتصادية المشخصة ، ابتداءً على وجه التقريب . ففي فرضية معدل الربح الذي يبلغ ١٠٠٪ (١٢٠٠ غ ملخوة يومياً) افترضت ان دورة اعادة انتاج قيمة رأس المال المستثمر ومدة صنع الآلة (رأس المال - الشيء) ومدة عملها تساوي ، كلها ، يوماً . أما في الفرضية الثانية (الأجر يبلغ ١٦٠٠ غ ، وبالتالي هبوط

لمعدل الربح إلى ٥٠٪) ، فقد كنا : فعلاً ، أقرب إلى الواقع
المشخص . فقد كان يلزم يومان من أجل إنجاز دورة إعادة انتاج
الوفر - أي التبادل بين رأس المال المستثمر والربح المقبل - في
حين لا تلوم الآلة سوى يوم واحد . ولنذكر بأنه كان قد لزم ،
من أجل اقتناء الآلة ، استثمار نتاج ١٠ ساعات عمل وكانت الآلة
تبدل ، في ١٨ ساعات من تشغيلها ، قيمتها (٢,٤ كغ من الثمار)
وتؤمن ، فوقها ، ربحاً على صورة ١٢٠٠ كغ من الثمار . ومن أجل
تحقق التبادل بين رأس المال المستثمر والربح المقبل ، قيمة لقاء قيمة ،
كان على بيير أن يستعمل آلتين على التعاقب . فعندما تسلم الأولى
الروح ، مساء الثلاثاء ، يقتني ، على الفور ، آلة أخرى ، وهو ما
يستطيع فعله بتخليه عن ٢,٤ كغ من الثمار (مقطعة من الانتاج
الكلي البالغ ٣,٦ كغ) . وسوف تعمل هذه الآلة الثانية يوم الأربعاء ،
وفي مساء ذلك اليوم ، سيلقى بيير ، من جديد ، نفسه الآلة المعاد
تكوينها (٢,٤ كغ من الثمار) ، في حين ان الاستعمال المتعاقب
للآتين يكون قد ترك له ، فوق ذلك ، ربحاً يبلغ ١,٢ كغ $2 \times 2,4 = 4,8$ كغ
مساوياً لرأس المال الذي استثمره عند الانطلاق . ومعدل الرسمة
يحدد طول الفترة التي ينبغي ، خلالها ، التبادل المؤجل ، قيمة لقاء
قيمة ، بين رأس المال والربح . ويقال ، في اللغة الدارجة ، ان الآلة
قد اخمدت في ١٠ ساعات ، في حين يعطي الاستثمار ربحاً يبلغ ١٠٠٪ ،
في الحالة الأولى ، و ٥٠٪ في الحالة الثانية . ونحن نعرف ما في هذه
اللغة من تقريبي . فمن وجهة نظر وصف آلية التبادل ، يكون من
المناسب ان نميز ، بعناية ، بين ابدال قيمة الآلة واخماد رأس المال
المستثمر بالربح .

لقد كانت مدة بناء الآلة ، في مثالينا ، مساوية لمدة عملها ، ولكن هذا بدوره ، لا يقابل الواقع . فيمكن ان نتخيل ، مثلاً ، ان الآلة ستبقى يومين أو ثلاثة أو خمسة أو ستة الخ .. (في حين يكون قد لزم ، دائماً ، ١٠ ساعات لصنعها) . لنفترض انها تعمل ٦ أيام . ما الذي يجب ان يكون عليه انتاجها اليومي ، في هذه الحالة ، ليبقى مردودها مساوياً لمردود العمل البشري ؟ لتأخذ فرضية معدل ربح يبلغ ٥٠٪ .

اببدال قيمة الآلة بمعدل ٦/١ يومياً $٦/١ = ٦/٢٤٠٠$ غ
 + ربح يبلغ ٥٠٪ للمال المستثمر $١٦٠٠/١٢٠٠$ غ

فسوف ينبغي ، ، في هذه الحالة ، ان تقطف الآلة ١,٦ كغ من الثمار يومياً خلال ٦ أيام . ولنلاحظ ، قبل ان نمضي ابعد من ذلك ، ان بير سينتبه ، دون شك، إلى انه لا يتفق ، البتة ، مع عقلانية الانسان الاقتصادي الذي صار اليه ان يضع ، خلال ٦ أيام ، ١٠ كغ من الثمار من أجل اعادة تكوين قيمة الآلة . ان هذه العقلانية تأمره بأن يستعمل هذا النتاج انتاجياً حتى البرهة التي يصبح لزاماً عليه ، فيها ، ان يتصرف بها لاببدال الآلة . ولذلك يجب ان نسلم ، على اساس حساب اعقد بقليل (يدخل مدلول الفائدة المركبة) ، بأنه سيكون الآلة ، لتعادل مردود العمل البشري ، ان تنتج حوالي ١٣١٥ غ وليس ١٦٠٠ :

مقدار القسط اليومي الذي يبذل ، بمعدل ٥٠٪ يومياً .
 بعد ٦ أيام ، نتاج ١٠ ساعات عمل (٢,٤ كغ ثماراً وآلة) ١١٥ غ

الربح اليومي لرأس المال المستثمر بمعدل ٥٠٪ ١٢٠٠ غ

١٣١٥ غ

ولنلاحظ ان استعمال الآلة يكون قد مسموح بقبض ربح كلي يبلغ ١٢٠٠ غ $\times 6$ ، أي ٧٢٠٠ غ من الثمار ، وباستعادة القيمة المقابلة لها ، في البرهة التي تصبح ، فيها ، خارج الاستعمال ، على صورة ٢٤٠٠ غ من الثمار . وبما ان رأس المال المستثمر هذا يؤلف سلفة دائمة فسيان من حيث المبدأ ، بالنسبة للرأسمالي ، ان يستثمر رأس ماله ٦ مرات متوالية يومياً أو تجميده في مرة واحدة خلال ٦ أيام . وفي الحياة العملية اعتبارات اخرى تدخل في الحسبان وتظهر الصيغة الأولى ، أحياناً ، والثانية أحياناً اخرى بوصفها الصيغة الأربع (والأخطر) .

والحالة المعاكسة تمثل ، أيضاً ، كثيراً جداً ، في الواقع . ان المدة الفعلية لآلة ما أقصر (٣ سنوات مثلاً) من متوسط دورة اعادة انتاج رأس المال المستثمر (١٠ سنوات اذا كان متوسط معدل الربح ١٠٪) . وسوف ينبغي : في هذا الاحتمال ، استعمال عدة آلات على التعاقب من أجل امكان انجاز مبادلة رأس المال المتدرجة في الزمان بالربح .

ورأس المال - الشيء هو الدعامة المادية للاستثمار (أو لرأس المال الموظف) . ومدة حياته تحدد المرات التي سوف تجازها دورة اعادة انتاج الوفر قبل ان يستثمر في رأس مال - شيء آخر . وهذا العدد يمكن ان يكون ، كذلك ، كسراً اذا كانت مدة حياة آلة ما ستين ، مثلاً ، في حين يساوي معدل الرسملة ٢٠ سنة (مقابل ربح يبلغ ٥٪) .

حالة خاصة يجري التبادل ، فيها ، بين نتاجي آلتين اوتوماتيكيتين

الا تسقط نظرية القيمة - العمل في ظرف يتكرر ملايين المرات ،
يوماً ، في الحياة الاقتصادية الحديثة ؟ وهذا الظرف ، يمكن رسم
خطوطه بالطريقة البسيطة التالية : لنفترض ان يبيع لم يكن الوحيد
الذي اكتشف في نفسه موهبة ميكانيكية . ففي اثناء صنعه للقطافة
الاوتوماتيكية ، صنع فرانسوا ، من جانبه ، طاحونة لها ، بصورة
عامة ، الخصائص نفسها ، أي انها انجزت في ١٠ ساعات عمل وان
قدرتها على الطحن تبلغ ٤ كغ في حين انه يفترض ان رجلاً واحداً
يستطيع ، في ١٠ ساعات ، ان يطحن ، باليد ، ٢ كغ (وانه يستطيع
التغذي بكيلو غرام واحد ، الأمر الذي يؤمن معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) .
وافترض ، أيضاً ، ان الطاحونة تعمل بشكل اوتوماتيكي دون ان
تستجر من مالكةا أدنى اتفاق - بالمعنى الاقتصادي - لطاقة (لا
محروقات ، لا تيار كهربائي الخ ...) .

وهي فرضية تقريباً ، في هذه المناسبة ، من الواقع المعروف ،
أكثر مما تبعدنا عنه لأنه يمكن ان نفترض ان الطاحونة التي صنعها
فرانسوا هي طاحونة الهواء القديمة الطيبة الذكر .

ومن البديهي ، في الشروط المطروحة على هذا النحو ، ان ٤ كغ
من الدقيق تساوي ٤,٨ كغ من الثمار وان يبيع وفرانسوا سيتقاضيان ،
اذا تبادلنا نتاج آليتهما ، ربحاً سيسمح لهما باستعادة القيمة الكاملة
لاستثمار كل منهما .

لقد حصل ، اذن ، في هذه الفرضية ، ربح ولم يحدث ، كما
هو ظاهر ، أي عمل جديد . ولكن هذه الفرضية لا تتضمن شيئاً

لم يقل سابقاً ، وأنا لا أذكرها إلا لأفصح الوهم البصري الذي يمكن أن يحدثه فحصها السطحي . فالربيع الذي يقبضه بيري (بمبادلة ثماره بالقيق) وفرانسوا (بمبادلته دقيقه بالثمار) لا يفعل شيئاً بخلاف انه يبعث إلى الحياة ، نوعاً ما ، القيمة الكامنة لرأس المال الذي وظفه كلاهما ، الأول لبناء القنطرة والثاني لتشييد طاحونة الهواء . ونجد ، في نهاية التبادل ، قيمة متناسبة مع زمن العمل المنفذ سابقاً . ان بيري كان قد رضي باستثمار كانت موازنته الكاملة ، بزمن العمل ، ٢٠ ساعة (معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) ، وكان فرانسوا قد رضي باستثمار اقتضى ٢٠ ساعة عمل . وهما يلقيان نفسيهما ، في نهاية المطاف ، مع ٤ كغ من القيق (نتاج ٢٠ ساعة عمل) بالنسبة للأول ، ومع ٤,٨ كغ من الثمار (نتاج ٢٠ ساعة عمل) بالنسبة للآخر . واذا استخدم بيري وفرانسوا القيق والثمار كرأس مال ، بدلاً من استهلاكها بصورة غير انتاجية ، فإننا سوف نستمر في مشاهدة ظاهرة المحافظة على قيمة الوفر (وهي الظاهرة المشار إليها في بداية الفصل السادس) من خلال سلسلة متعاقبة من المبادلات . والنتيجة ستكون هي نفسها لو تخيلنا ان الآلات تعيد انتاج ذاتها ، من حيث ان كلا منها قادرة على توليد سلالة كاملة من الآلات المماثلة (٢٨) . ولن يكون ، في هذه الحالة ، للتبادل ، من وجهة النظر التي تشغلنا ، سوى اثر واحد هو ابرازه ، في كل جيل من الآلات ، الطابع الدائم للسلفة التي يؤلفها وفر (أو رأس مال) اولي . ومن أجل ان يتوسع التبادل إلى قيم جديدة ، ينبغي ان يبادل نتاج الآلات ، في برهة ما ، بنتاج عمل جديد (آلة من نموذج جديد مثلاً) :

ولنلاحظ ، أخيراً ، ان العمل الجليلد الضروري ، في مثال
بيير وفرانسوا ، لاطهار الريح العائد إلى بيير هو العمل الذي نقله
فرانسوا بينائه الطاحونة في حين ان العمل الجليلد الضروري من أجل
ان يتقاضى فرانسوا ربحاً هو العمل الذي نقله بيير بصنعه القطافة .

على أي شيء يتوقف معدل الريح ؟

ما الذي يحدد ، في نهاية المطاف ، المعدل المتوسط للريح في
مجتمع معين وفي برهة معينة ؟ سوف يقال انه سبقت لي الاجابة ،
ضمنياً ، عن هذا السؤال . لقد جعلت ، على خطأ مفسرين آخرين
عليدين لريكاردو ، معدل الريح يتوقف على النسب التي يوزع ،
ضمنها ، الدخل الخام . وما من أدنى شك في ان هذا التفسير صحيح ،
ولكنه يبقى على تعطشنا للشرح .

فتحديد معدل الريح يبقى ، اذا اقتصرنا على هذا التفسير ،
معلقاً على تفاعلات قوى ذاتية بشكل بارز هي تلك التي تدفع النقابات
العمالية إلى المغالبة ، باستمرار ، في تقليدها للضائع المعتمدة «لضرورية»
للأجراء.. من جهة ، وتلك الخاصة بأرباب العمل الميالين ، دائماً ،
إلى مجابهة أكثر المطالب مشروعية بحجج من نوع « لا تقطعوا القمح
عشياً » أو « البلد يعيش ، من قبل ، في مستوى أعلى من امكانياته ،
الخ .. من جهة اخرى . الا يوجد ، وراء هذا التأرجح بين تلبية
الحاجات وتكوين رأس المال — التأرجح الذي يبدو انه يتحلل ،
في البلدان الليبرالية ، إلى مواجهة ابدية بين أرباب العمل ، من جهة ،
والطبقة أو الطبقات العاملة من جهة اخرى ، والذي يجري ، في
البلدان الاشتراكية ، التحكم فيه بقرار من المخطط الذي يحدد ،

بشكل لا يقبل المراجعة ، التنصيب من النخل الكلي المكرس لتشكيل رأس المال ، وبالتالي ربح الجماعة المقبل - الا يوجد ، في قلب الآلية الاقتصادية ، دافع يحدد تأثيره مسبقاً ، حسب الحالة ، نتيجة الصراع الصريح في سبيل اقتسام قطعة الحلوى أو القرار التصفي ، بشكل ظاهر ، لجهاز التخطيط المركزي ؟

واذا كان معدل الأجر - وبالتالي معدل الربح - محدداً ، حقاً ، بعادات استهلاك السكان العاملين (وهو تعبير يجب ان يفهم بأوسع المعاني ليشمل ، إلى جانب العمال ، كل الذين يسهمون في الانتاج) فما الذي يضمن ان يجري امتصاص النخل الخام ، كاملاً ، في نفقات الانتاج ؟ ما الذي يوقف النقابات ، بمجرد أن تكون الظروف السياسية متناسبة لها ، عن دفع مطالبها إلى الحد الأقصى ؟ ما الذي يوقف ، في الاتجاه المعاكس ، أرباب العمل أو المخطط الكلي القوة عن اعتصار الشعب إلى الحد الأقصى من أجل ان يرد له الحد الأعلى من رأس المال (اذا استغلنا ، بلورنا ، مجازاً تقريباً) ؟

ان تحديد معدل الربح يجب ان يكون ، أيضاً ، عنصراً أساسياً من عناصر نظرية القيمة . فمنذ ان تتدخل ظاهرة التراكم (وهو ما عليه الحال بالنسبة لكلية البضائع والخدمات المعروضة في السوق) ، لا تكون قيمة التبادل ، كما نعلم ، متناسبة مع كمية العمل فقط ، بل هي تتوقف ، أيضاً ، على معدل الربح . لكن : الا ينجم الربح ، على العكس من كمية العمل التي هي متحولة مستقلة لا ترد إلى شيء آخر خلافاً ذاتها ، عن مقارنة بين كلفة الانتاج ، من جهة ، وسعر البيع (قيمة التبادل) في السوق من جهة اخرى ؟ ان نظرية القيمة

للموضوعية ، كما عرضناها بتبسيط ، لا تصح الا اذا كان يمكن تحديد معدل الريح خارج أي رجوع إلى منظومة الأسعار . وان واحدة من صور مقارنة المسألة هي ان تفترض ان ريكاردو حاكم بموجب المثال المبسط لاقتصاد ملخه الوحيد هو القمح ونتاجه الوحيد هو القمح أيضاً . ان الريح سيحدد بعوامل تقنية . فسوف يكون النصيب من الانتاج (الفائض) الذي يفيض عن مجمل نفقات الانتاج اللازمة . ان هذه المقاربة التي لا تخلو من رشاقة تبعدها عن العالم الواقعي كما نذكره على الأقل . وليس من المؤكد ، أيضاً ، انها ستسمح بالإجابة ، مطلقاً ، عن المسألة المطروحة . ولنفترض اننا نفقد الفرضية لنجعلها اقرب إلى اقتصاد ذي انتاج متنوع ، فانها تتردد إلى تبين وجود فائض انطلاقاً من نمط استهلاك معين (نفقات انتاج) أكثر مما تعمل على تفسير ظهوره .

ويجب ان تصور ، من أجل معدل الريح ، امكانية هامش كبير للتنوع . ان هذا المعدل يمكن ان يكون مرتفعاً جداً عندما يكون الأجر منخفضاً جداً ومنخفضاً جداً ، على العكس من ذلك ، عندما يصبح مجموع البضائع المكرس للأجر هاماً نسبياً . والحد الأعلى شبه محقق في البلدان المتخلفة اقتصادياً حيث يكون الأجر قريباً جداً من الحد الأدنى الضروري للحياة وحيث يكون ، بالتالي ، زمن العمل المكرس لانتاج البضائع التي يستهلكها العامل الأجير ضعيفاً على الرغم من حالة التقنيات الانتاجية التي ما زالت بدائية . أما الحد الأدنى ، فتعيينه أصعب . فنحن نجد انفسنا مردودين إلى السؤال المطروح منذ قليل : بموجب أي مبدأ لا يستطيع الاجراء ، في البلدان المتقدمة ، الحصول على كلفة التاج تقريباً ؟ لماذا يبقى

نصيب ، يكون هاماً بصورة عامة ، متوفراً للربح ؟ يجب ان نجد السبب في عمل السوق أولاً . فمن جهة أولى ، فان أي خفض لمعدل الربح إلى ما دون عتبة معينة سيترجم بانسحاب لرأس المال أو ، اذا فضلنا ذلك ، برفض للاستثمار من جانب الرأسمالين . والنتيجة المحتومة لانخفاض ، مطلق أو نسبي ، في حجم رأس المال المستثمر طلب أدنى للخدمات التي يؤديها العمل (٧٩) ، ومن هنا ينشأ اتجاه إلى ضغط الأجر . ومن جهة اخرى ، فان تنافس طالبي العمل فيما بينهم يترع ، باستمرار ، إلى الهبوط بالأجر إلى مستوى يقبل ، سعه ، الرأسمالي بتوظيف رأس ماله لاستخدامهم . وهذا الضغط انزودج يفرض نفسه حتى في البلدان ذات الاقتصاد المخطط لأنه لا يتفق ، قط ، ان صح هذا القول ، ان لا تشعر آليات السوق ، فيها ، بتأثيراتها (هذه الآليات غير مستبعدة كلياً الا في اقتصاد تجهيز عسكري تبعاً ، فيه ، كل قوى الانتاج لحكمة الحرب لا الشعب) .

يبقى أيضاً ان نكون فكرة عن الطريقة التي يقوم ، بها ، المعدل الأدنى للربح الذي يتوقف ، تحته ، تشكل رأس المال . وأنا اجيب ، حذرياً ، بأن هذا المعدل يتناسب عكساً مع المدة المتوسطة من الزمن التي احتاجها الجماعة لاقتناء حجم رأس المال (الغلاء ، اللباس ، الآلات ، الأبنية ، الخ ..) تحت تصرفها . فاذا لزم عشر سنوات لمرأمة هذا الوفرة (الذي بودلت به ، بموجب مخططنا ، البضائع الرأسمالية المنتجة) ، فان معدل الربح يتزع إلى الثبت حول ١٠٪ ، واذا لزم عشرون سنة ، فان المعدل سيميل إلى الثبت حول ٥٪ الخ .. وأنا لا اطرح هذا الشرح الذي لا يرضيني طابعه العام ابداً الا بوصفه فرضية ، مضيفاً إليه ان مسألة الربح هذه ، وهي بالغة الأهمية لتقدم العلم الاقتصادي ، تستدعي إبحاثاً نظرية وتجريبية

معاً ستجري ، دون شك ، بالسعة المرغوب فيها ، في اليوم الذي سيكشف ، فيه ، علماء الاقتصاد ، أخيراً ، عن ان يروا في الربح « راسباً » .

ان سيرورة التراكم ناجمة عن آلية التبادل ، وهذا الأخير يضبط ، منذ تجاوز مرحلة اقتصاد الكفاف ، كل الفعالية الاقتصادية وذلك حتى في الحالة التي تعود ، فيها ، كل أدوات الانتاج إلى شخص حقوقي واحد - الدولة مثلاً (المعالجة الثالثة في نهاية الكتاب) .

وقانون المساواة في التبادل الذي يتضمن تحقيق ربح ما ينتهي بإنشاء الشروط التي من شأنها تأمينه باستبعاده ، بطريقة أو بأخرى ، الطلبات التي تؤدي تلبيةها إلى الزوال القوي للنتاج الصافي . والإحكام القصير الأجل يتم ، في الحياة الحديثة ، عن طريق التضخم في معظم الأحوال . هل تحصل التقابات على زيادات في الأجور تكون ، معها ، المشروعات غير قادرة - بأسعار السوق الجارية - على استخلاص ربح من عملياتها ؟ اننا سوف نشهد ، في هذه الفرضية ، حتماً تقريباً ، الأسعار ترتفع بصورة لن يصيب معدل الربح ، معها ، في نهاية المطاف ، تعديل محسوس . (وهذا صحيح بالنسبة لأطوار التضخم الأولى . وهذا الأخير ما يلبث ، في نموه ، ان يصبح عاملاً مستقلاً في خفض ربحية المشروعات) .

ان تحديد معدل توزيع التنتاج الخام من جانب آلية التبادل يفسر الواقعة المركبة التي تبينت عدداً من المرات ، واقعة كون المستوى الأجمالي للأجور (مقيساً بقوة الشراء الواقعية) لا يتوقف الا قليلاً جداً ، أو حتى لا يتوقف بالمرّة ، على تدخل التقابات في القطاعات

التي تسودها منافسة قوية . فقد شهدنا في الولايات المتحدة ، خلال هذه السنوات الأخيرة ، الأجور ترتفع بسرعة أكبر بكثير في المهن التي لا يكون الأجراء ، فيها ، منظمين أو يكونون منظمين تنظيمياً ضعيفاً جداً . وتلك قرينة قوية لتأييد النظرية التي تقول ان « اقتسام قطعة الحلوى » يتوقف على شروط موضوعية ويقتل افلاتاً كاملاً ، تقريباً ، « من الرغبة الذاتية التي يعبر عنها « الشركاء الاجتماعيون » بقدر متفاوت من القوة .

ان ذلك لا يصح تماماً الا اذا تساوت كل الأمور من جهة اخرى . فنضرب التضال الجارية لتحسين وضع العمال وفرض شروط عمل أفضل تنتهي ، على المدى الطويل ، إلى اظهار تأثيراتها . وغالباً ما تكون السيورة ، بصورة مبسطة ، هي التالية : ان مديري المشروعات ، وقد ارغموا على منح أجور أعلى والتخلي عن صور في تنظيم العمل سهلة سهولة خاصة - بالنسبة اليهم ! (يمضي تفكيرنا ، اليوم إلى العمل المتسلسل) - لا يكون لديهم من خيار سوى زيادة الإنتاج بفضل التقدم التقني وطرائق جديدة في تقسيم العمل . وعند ذلك ، يمكن تلبية حاجات الأجراء المتزايدة والمحافظة على معدل الربح المناسب .

معدل الربح ومعدل الأجور والديموغرافية

ان في مقلوبنا ، أخيراً ، ان نفهم ، بصورة أفضل ، نظرية الأجور التي عرضها ريكاردو (راجع الفصل الخامس) . لقد رأينا هذا الأخير غير منشغل بغير « سعر عرض العمل » (الحد الأدنى المقدر ضرورياً) دون مجرد الإشارة إلى « سعر الطلب » (الحد الأعلى

الذي يكون أرباب العمل على استعداد للموافقة عليه) . ولم نتوصل تماماً ، في رأيي ، على الرغم من جهودنا ، إلى شرح هذا الانعدام العجيب في التناظر ! وكان السبب في ذلك انه يستحيل بيان تشكل معدل الأجر بصورة مستقلة عن تحديد معدل الربح ، لأن هذا الأخير هو الذي يلعب ، في كل اقتصاد تراكمي (سواء كان ذا بنية ليبرالية أو اشتراكية) ، الدور المركزي . والرباط المنطقي هو تقريباً ، التالي :

١ - يحدد حجم الحاجات المعبر عنها حجم رأس المال الضروري ، تدريجياً ، مع حسابان حياض للوضع الحالي لتقنيات الإنتاج . ومن هنا تأتي أهمية « السعر الطبيعي للعمل » (وهو تعبير استعمله ، الآن ، دون نيكيت ضمير لأننا نعلم ماذا نقصد به) .

٢ - يجري احكام معدل الربح على حجم الزفر المقابل . وسوف ينشأ معدل الربح هذا ، تدريجياً ، من جانب السوق في اقتصاد يؤمن حرية التبادل . وبما ان سيرورة الانتاج تحلل إلى سلسلة من التبادلات المترتبة في الزمان ، فان معدل الربح هو اهم الأسعار . ويظهر معدل الأجر ، في المخطط العام للتبادل ، بوضفه محصلة لمعدل الربح ، ومن أجل ذلك لا يكون على النظرية ذكر سعر طلب العمل لأن أرباب العمل ينشئون بموجب الربح الذي يتوقعونه .

وسوف يتبناه القارئ ، دون شك ، إلى ان غطط التبادل العام ، معروضاً بهذا الشكل ، ما زال غير مكتمل . لقد انطلقنا من الفكرة القائلة ان حجم رأس المال محدد بمجموع الرغبات المعبر عنها مع أخذ تقنيات الانتاج المتوفرة بعين الاعتبار . فكيف تضبط الحاجات

على قدرة المجتمع الانتاجية ؟ ان الاقتصاد السيامي الريكاردي يجيب عن هذا السؤال بادخاله ، في اشكاليته ، متحولة ثالثة (هي الأهم بالنسبة لمصير الانسانية) سبق ان لمحت اليها في الفصل السابق . والأمر يدور حول المتحولة الديموغرافية : ان الإحكام بين الحاجات والوسائل المادية الموجودة لتبقيتها سوف يتم من خلال التحولات في عدد السكان ، شريطة ان تجري المحاكمة على فترة طويلة إلى حد كاف . ولا يوجد ميدان تعارض ، فيه ، النظرية الريكارذية نظرية مالتوس معارضة أشد جلوية . فعدد السكان يتوقف في نهاية المطاف ، بالنسبة لريكاردو ، على الوسائل المادية («مخزون رأس المال ») الموجودة لتلبيتهم ، ولتضمن لهم ، بصورة أعم ، تلبية الحاجات التي يزعمونها « ضرورية » . الا انه ينبغي ، من أجل ان تكون العلاقة السببية في هذا الاتجاه ، ان يكون البشر قد وعوا حاجاتهم (راجع في الفصل الخامس ، الفقرة التي وردت بعنوان : من الأجر المقروض بالعرف إلى الأجر المطالب به) . أما في الحالة المعاكسة ، فان الديموغرافية تكون مجنونة : فهي تنمو بصورة مستقلة عن « مخزون رأس المال » ، ونبوءات مالتوس القائمة هي التي تهدد بأن تتحقق (راجع الفقرة الأخيرة من الفصل التاسع) . كما نرى في أقل البلدان نمواً . أما في البلدان التي انجزت ثورتها الصناعية ، فان نظرية ريكاردو تبتلع على الممكن من ذلك ، مؤكدة بأوضح الصور ، فتح ضرر التقدم المتحققة في التنظيم الطوعي للولادات سوف يتزايد ، دون شك ، في المستقبل ، ضبط التطور الديموغرافي من جانب عوامل اقتصادية طبقاً لنمط المجتمع النظري الذي اقترحه ريكاردو منذ مائة وخمسين عاماً (٣٠٦) :

فمن الصعب ، اذن ، معرفة المعدل المتوسط للربح في الوقائع على الرغم من قيام دراسات في هذا الاتجاه ، دورياً ، من جانب احصائيين امريكيين . ومعدل الفائدة الطويلة الأجل - وهو حوالي ٩٪ في اوروبا الغربية والولايات المتحدة - يعطي ، دون شك ، قيمة قريبة منه .

وسوف لاحظ ، كي اعود إلى فرضيتي ، ان الزمن الضروري لتراكم الوفر الذي اقضي ، مقابلة ، حجم رأس المال الموجود يمكن ان يكون ضعيفاً لسببين مختلفين . الأول هو ان البلد متخالف اقتصادياً ، وهي طريقة اخرى لقولنا انه يملك القليل جداً من رأس المال . ان معدل الربح يتزع ، في مثل هذا البلد ، إلى ان يكون مرتفعاً (٣١) . والسبب الثاني مختلف تماماً : فهو يعود إلى كون التصيب المدخر من الدخل القومي كبيراً . فالبلد الذي يكون ، فيه ، معدل الادخار مرتفعاً جداً قادر على المراكمة بسرعة أكبر بكثير . ومعدل الربح يتجاوز ذاك الذي نتيحه في البلدان التي يكون ، فيها ، الادخار أقل مقبلاً من حيث القيمة النسبية . وهناك قرينة لصالح الفرضية هي انها ستكون قادرة على ان تشرح لماذا يكون معدل الربح ، في أقل البلدان نمواً ، مرتفعاً جداً ، دائماً ، اذ يبلغ ٥٠٪ أحياناً . وغالباً ما يذكر التضخم لتفسير هذه الظاهرة ، ولكننا نتبين ان معدل الربح يبلغ الحجم نفسه ، تقريباً ، في بلدان العالم الثالث ذات التقدر المستقر وبلدان العالم الثالث ذات التقدر غير المستقر . وذلك فضلاً عن انه لا علاقة لمعدل الربحية ، قبلياً ، بالتضخم (على اعتبار ان لهذا الأخير بشكل خاص ، كما رأينا ، تأثيراً تصحيحياً) . واذا كان هناك فرق

بين هذين النوعين من البلدان ، فهو لصالح الأولى (لأن حداً أدنى من الأمن التقدي ينشط الفعالية) .

وسوف لاحظ ، بهذا الصدد ، ان « بناء الاشتراكية » قد نظم ، في الواقع ، على أساس نخط ريكاردي . وعلى هذا النحو ، فإن الحاجات إلى رؤوس أموال جديدة معبر عنها بوحدات انتاجية تحسب ، في الصين ، بموجب مدة استعادة رأس المال الموظف . وتلك هي صيغة « الاسترداد » التي يعود طابعها البدائي إلى كونها تفترض معدل ربح مختلفاً في كل قطاع من قطاعات النشاط (أما البلدان الاشتراكية الأكثر تقدماً ، فإنها تفضل صيغة معدل التراكم الأكثر كلاسيكية وحدادة ، معاً ، على صيغة « الاسترداد ») .

ان مسألة معدل الربح على درجة من الأهمية سوف تسمح لنا ، معها ، فرصة العودة إليها ، عدة مرات ، في هذا الكتاب ، ولا سيما من أجل ان نبين ان قانون الميوط التزوي للزعموم — الذي عرض في صور مختلفة ، من جانب علماء اقتصاد « بورجوازيين » ، ابتداء من آدم سميث ثم مالتوس وكيتز ، من جهة ، ومن جانب ماركس من جهة اخرى — لا يستند إلى أساس .

الغاء العمل الأجور = تعميم الربح

إذا كان النصيب المحفوظ به الربح من التاج الخام منعدو لأن يبقى على حاله في مجتمعاتنا ، على الرغم من الضغوط التي تمارسها الأطراف الأخرى المشاركة في الدخل الخام ، للأسباب التي اثبت على عرضها بإيجاز ، فمن الجنين بالاهتمام ان نواجه ، على الصعيد النظري ، اتماطاً اخرى من المجتمعات يزول ، فيها ، الربح أو

يشغل ، على العكس من ذلك ، المكان كله . وقد حمل ريكازدو ، بسبب الطبيعة الرياضية لتفكيره ، إلى فحص هاتين الفرضيتين المتطرفتين (وخاصة الأولى) : وهو ما سوف نراه ، بمزيد من التفصيل ، في الفصلين السابع والثامن . الا انه من المفيد ، لاجراء تحقيقنا ، ان نساءل ، منذ الآن ، عما تقابله هاتين الفرضيتان .

لا يمكن لفرضية امتصاص كلية الدخل الخام من جانب الريح ان تتحقق الا بشرط هو ان تأتي كلية الانتاج من آلات اوتوماتيكية تنصف ، فضلاً عن ذلك ، بأنها خالدة — أو بأنها تعيد انتاج ذاتها دون معونة من عمل بشري جديد . ان كلية نتاج الآلات ستوزع ، ضمن هذا الاحتمال ، ربما ، ويمكن ان نتخيل انه قد جرى تصور الآلات بحيث تستطيع ، عبر الزمن ، زيادة انتاجها وتحسين ذاتها ! الا انه لن يكون هناك خلق لقيمة جديدة لأن زيادة الانتاج ستترجم إلى هبوط في قيمة الوحدة بالنسبة للمنتجات . فلا يمكن الخروج من هذه القضية القاتلة : لا قيمة جديدة دون عمل جديد .

ولا يمكن ، مفهوماً ، تخيل انهاء العمل المأجور خارج الظروف النظرية تماماً التي اتيت على مواجهتها والباقية ، دون شك ، لا واقعية إلى الأبد . وهذا الأمر ناجم ، منطقياً ، عن كون كلية دخل ما موزعة بين الأجر والربح (على اعتبار ان الربح يقتطع ، نظرياً ، من الربح) . فإذ زال العمل ، لم يعد هناك أجر ، وإذا لم يعد هناك أجر ، فإن الدخل يتألف من ربح فقط . ونلاحظ ، من جديد ، اذا حاكمتنا بموجب هذه الحالة القصوى ، عدم التماسك المنطقي للماركسية . فماركس يريد انهاء العمل المأجور باقامة الاشتراكية . الا ان الفاعل

العمل المأجور يتضمن ، بالإنشاء ، امتصاص كلية الدخل من جانب
الربح .

ويحذف الربح ، في الفرضية المعاكسة ، لأنه يجري امتصاص
كلية الدخل واستهلاكها (٣٢) من جانب العمال : فيهبط معدل
الربح إلى الصفر وهو ما يتضمن من توقف تراكم رأس المال .
ويمكن ان نتساءل ما اذا كان يمكن ، مع معدل ربح معلوم ،
المحافظة على الوضع المتوقف طويلاً وذلك لأن الاغراء باستهلاك
رأس المال المتراكم ، من قبل ، كبير في غياب منظور الربح .
فخفض الربح إلى الصفر سيطلق ، دون شك ، في أجل متفاوت
السرعة ، سيرونة ائتكال للوفر ترد المجتمع إلى وضع أشد بدائية .

ويمكن ان نقول ، بتعاير الأحزاب السياسية الحديثة ، ان الغاء
العمل المأجور بتعميم الربح يقابل الرؤية الماركسية ، ان لم يكن يقابل
النظرية الماركسية للمجتمع بقدر ما يريد الساسة والايديولوجيون
الماركسيون تحرير الانسان من العمل المطرد والمسير ، بفعل تسارع التقدم
التقني الذي يغدو في رأيهم ، ممكناً بفضل قيام الاشتراكية ، ليلغ
وضعا لا تعود ، فيه ، هناك صلة مباشرة بين العمل وتلبية الحاجات .
فهذه الصلة منتقطة ، فعلياً ، عندما يصبح كل الناس مستفيدين من
الوفر الذي راكمه اسلافهم لبناء الآلات الاوتوماتيكية والمعدة لانتاج
ذاتها . افلا يدعى اكبر كتاب كتب ، قط ، لتحرير العامل من
شرطه كأجير « رأس المال » ؟ ان ماركس قد بدا ، في اختياره
عنوانه ، أكثر حصافة ، نوعاً ما ، منه في صياغة نقده للاقتصاد
السياسي .

أما بالنسبة للنمو الصغير ، وبصورة بعيدة ، لحالة النكوص
التي يتم الحصول عليها بزوال الريح ، فإنه يقابل ، على طريقته ،
رؤيته اليسارية لتجتمع .

وسوف يجد القارئ ، في نهاية الكتاب ، ثلاثة ملاحق للفصل
السادس (المعالجات ١ و ٢ و ٣) مكرمة ، على التوالي ، للريح في
المخطط العام للتبادل وللمختلف معاني كلمة « رأس مال » و « التمهيد
لنقد الاقتصاد السياسي » الذي كتبه بيرو سترافا .

• • •

هوالمش والفصل والساوي

١ - الذي يجيب ، في معظم الاحوال ، على شكل « خدمة » .

٢ - انما دار الامر حول خدمة ، فسوف تتوقف القيمة على الكمية المتفاوتة من العمل التي لزمست لادائها .

٣ - كتبت هذه العبارة عام ١٩٧٣ حين كان التصير عن قيمة أنواع النقد ما زال ، حقوقياً ، بالذهب .

٤ - لا اواجه هنا المحدث ، هنا ، الا من زاوية وظيفته التقديرية . فمن البديهي ان زيادة الكمية الميزانية للذهب تماثل زيادة الثروة بقدر ما يستعمل ، في الصناعة ، كمادة اولية .

٥ - ان كل انتاج للذهب تقديري يترجم ، نظرياً ، إلى خفض لانتاج البضائع ذات النفع المباشر . الا انه اذا كان النظام التقديري يعمل بصورة احسن بفصل كمية متزايدة من المحدث الثمين ، فان هذا العمل الأفضل لن يتعلق بالمعنى الحقيقي للكلمة ، اية ثروة اضافية ولكنه سوف يسهل انتاجاً متزايداً للثروات . وهنا للمعنى الطبيعية « الاختيارية » لكل نظام تقديري حتى لو كان أكثر هذه النظم عقلانية .

٦ - المناجحة الثالثة في نهاية الكتاب .

٧ - يقابل معدل ادخار يبلغ ٥٠٪ معدل ربح يبلغ ١٠٠٪ .

١٢٠٠ غ (نتاج صاف)

١٢٠٠ غ (كمية مستهلكة)

٨ - يقابل معدل ادخار يبلغ ٢٣,٣٪ معدل ربح يبلغ ٥٠٪

٨٠٠ غ (نتاج صاف)

١٦٠٠ غ (كمية مستهلكة)

٩ - رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الأول من ٨٠٠ من الترجمة العربية .

١٠ - لا يتحدث هنا سوى عن التبادل القائم على علاقة مساواة بين قيمة المنتجات ولا شك ان العدالة تقتضي ، أيضاً ، مساواة بين الناس ، وهو أمر غلط (راجع الفصل الخامس عشر) .

١١ - اليوم الأول : يوزع ١٦٠٠ غ اسيراً بملك الذي يقدم له ٢٤٠٠ غ ، ويرى يسترد ١٦٠٠ غ (رأس ماله) ويقبض ٨٠٠ غ ربحاً . اليوم الثاني : تتكرر العملية . فسيتمد يوزع ، في نهاية اليوم ، رأس المال البالغ ١٦٠٠ غ الذي وظف من جديد ويقبض ، أيضاً ، ٨٠٠ غ ربحاً . وفي نهاية هذا اليوم الأخير ، يكون ، إذن ، قد انكث ١٦٠٠ غ (رأس المال الأول) + ١٦٠٠ غ كرباح ، أي ٣٢٠٠ غ في المجموع .

١٢ - لأن الرأسمالي يستهلك ربحه . وسوف يكتفي ، في المثال المذكور ان ينتج ، هو نفسه ، جرائبه الخاصة بالعمل من أجل ان يحافظ على معدل ادخاره .

١٣ - ونعني بمائلة يوردها انه من غير المجدي ، في هذه المرحلة من المحاكمة ، نصيبان صاحب لمصرع النظرية الماركسية (الأخرى) (المبروض في الكتاب الثاني من « رأس المال ») ، انه توزع فضل القيمة بين غطفت فئات الرأسماليين . ان من شأن هذا التوزيع ان يرد معدل الربح العام إلى ما هو أدنى من معدل فضل القيمة .

١٤ - تبدو الملاحظة مؤكدة لكون الدافع الأول للعمل المأمور هو استبعاد هذا الخطر . ونحن نتبين ان رب العمل ، في انقر البلدان ، يحتفظ بمبتمنيه سي لو كانت الأعمال رديئة : وبدلاً من تسريحهم ، فانه سيمد إلى تخفيض أجورهم الضئيلة جداً (منذ الأصل) . وهذا ما تتبناه ، خاصة في اليابان ، وهو بلد ظل قريباً ، في عدة وجوه ، من مجتمع بدائي على الرغم من شروبه التقدم الاقتصادي الكبيرة التي حققتها .

- ١٥ - كنا قد وصلنا ، عن طريق آخرى ، إلى هذه النتيجة في الفصل السابق .
- ١٦ - يمكن أن يدور الأمر حول شيء مادي أو خدمة . فتتاج العمل ، في مثالنا ، خدمة في الواقع لأن التاجر لم تصنع من جانب يوز ولا تملك ، بل تطلبت من جانبيهما .
- ١٧ - لو لأداء الخدمة (ب) إذا دار الأمر حول خدمة .
- ١٨ - على اعتبار أن زمن العمل ليس سلطة قابلة للتبادل .
- ١٩ - يدور الأمر حول ه ساعات من العمل متجزئة من أجل إنتاج الربح .
- ٢٠ - فصلت منه ، على كل حال ، قسماً من جسم النص من أجل أن لا يكون مصرف التقل (راجع المعالجة الرابعة من نهاية الكتاب) .
- ٢١ - إذا بيعت الأقمشة ، كما هو معتدل ، لقاء مبلغ من المال ، فالمسألة تنتقل ، ببساطة ، درجة ولكنها تطرح بالملفود نفسها على اعتبار أن البائع يشتري ، بالمال الذي تلقاه ، منتجات أخرى .
- ٢٢ - كما تركناه منذ قليل .
- ٢٣ - توزيع فضل القيمة بين الرأسماليين مشروح من جانب ماوكس في الكتاب الثالث من رأس المال .
- ٢٤ - قراءة المعالجة الثالثة شبه ضرورية لفهم بقية هذا الفصل . وسوف يجد القارئ فيها ، بشكل غامض ، شرحاً لتوليد الربح من جانب العمل الجديد .
- ٢٥ - هذه الظاهرة الواقعة في قلب النمو الاقتصادي الناجم عن المكتنة مخصص في الفصل السابع .
- ٢٦ - معدل الإذغار إذا كانت كلية التاج الصافي مدخلة .

٢٧ - يقتطف جاك ، بعينه ١٠ ساعات ، ٢,٤ كغ من التاجر يبيع ١,٦ كغ منها قيمة الأجر وتكون ٨٠٠ غ ربح يوز . ويتج حري ، في ه ساعات ، ١,٢ كغ من ، التاجر (٨٠٠ غ + ربح يبلغ ٤٠٠ غ) . وتبرز الموازنة الكاملة . ساعات عمل للتجار

(راجع الفقرة السابقة) كلية ٣٠ ساعة . ومبادلة رأس المال الموظف ، عبر الزمن ، بالربح تكون قد اجتازت دارتها الكاملة بعد الاستعمال المتعاقب لآتين .

٢٨ - من الممكن ان يكون هذه الفرضية متضمنة في مؤلف ييرو سترافا الشهير « انتاج السلع بالسلع » الذي يحمل عنواناً فرعياً هو « تمهيد لنقد الاقتصاد السياسي » . ولكن سترافا ، وهو مع ذلك الاختصاصي الكبير ، ريكاردو في هذا القرن ، كان ، على ما يبدو ، عاجزاً عن التصور الواضح للتبادل وضمن القيمة - العمل لدى ريكاردو . ولذلك ، فان عرضه يبقى مبهماً على الرغم من اقتضائه ووسائله الرياضية . ويبقى ان حسن كون « العمل » ، في حد ذاته ، لا يدخل في دائرة التبادل متضمن في العنوان (راجع المعالجة الرابعة في نهاية الكتاب) .

٢٩ - هذا التصير أفضل ، كما نعلم ، من « طلب العمل في السوق » .

٣٠ - سجل هذا الانحياز ، بصورة جيدة جداً ، جان بواسونا في مجلة كاثوليكية (لأكروا ، المبدان ٦-٧ ، كانون الأول ١٩٧٠) : « ليست الثورة ، بالنسبة للمرأة ، المساواة الحقوقية أو ممارسة نشاط مهني خارج البيت أو ، أيضاً ، استعمال بعض « الميذ الآكين » في المنزل نفسه (الفصالات مثلا) . انها الفصل المتزايد بين الجنس والانحياز . ومن المؤكد ان الواقعة ليست جديدة في بلد مثل فرنسا . فالفرنسيون لم ينتظروا الاقراص ليمارسوا منع العمل . وهذا لا يمنع كوننا سوف نرى ، في السنوات القادمة ، ظهور وسائل لضبط الولادات ايسر وأكثر كفاية من تلك التي نعرفها حالياً ، وسوف يوقع ذلك ، حملاً ، الاضطراب في العلاقات الأسرية . وقد يصبح إيقاع الولادات ، في السنوات القادمة ، أكثر تقلباً عما كان عليه في الماضي وسوف يلعب المنتج الاجتماعي والسياسي والسياسي الاقتصادي دوراً متنامياً في تحول معدل الولادات . فيمكن لأزمة دولية أو توسع البطالة أو ، على العكس من ذلك ، لتسليح ياهر تمديد سلوك الأزواج تمديداً فجائياً .

وهذا يعني ان شروط المعالة والسكن والتعليم ستكون أكثر تعقيداً بما هي عليه اليوم لأبعاد الأسرة . فلم يعد في امكان سياسة اسرية ان تكون - ان كان ذلك ممكناً في يوم من الأيام - سياسة موثقات اسرية . .

- ٣١ - لقد رأينا ان زمن العمل المكثف لا يتأخر بشيء يستهلكها العامل ضعيف في مثل هذا البلد . وهل ينبغي ان تبين ان هذه البضائع التي يستهلكها العامل تشكل جزءاً لا يتجزأ من رأس المال ، وهو القسم الأكبر منه غالباً ؟
- ٣٢ - انما لم يستهلك العامل كلية أجورهم ، فلان التصيب المدخر مكسب من أجل ان يحل ويبدأ ، وبذلك نخرج عن فرضيتنا .

الفصل السابع

نظرية القيمة العمل والحساب لتحديث تكلفة الاستثمار الحاسوب بوصفه رأس مال

أود ، الآن ، ان ابين ان الأمثلة المبسطة التي اجريت محاكمتي عليها لأحاول تفكيك آليات نظرية القيمة - العمل (الريكاردية) تتفق مع الحساب الحديث لتكلفة الاستثمار .

ويذكر القارئ ان غرضي كان ان ابين الشروط التي تستصعب قطافة بئر الأوتوماتيكية ان تعمل ، ضمنها ، ك رأس مال ، وبعبارة اخرى الشروط التي يجب ان تلبىها من أجل ان تكون « ربحية » .

لنتنقل الآن ، دون تمهيد ، من الموقف الروبسوني البدائي إلى أحدث الصناعات بنقل محاكمتنا إلى مثال أقل سداجة (١) من السابق سوف تسمح لنا معالجته برسم المخطط العام للتبادل الموجل .

فسوف افترض ، اذن ، ان معدل الفائدة الطويلة الأجل - وهو معدل أمائل بينه وبين معدل الربح المتوسط - هو ١٠٪ وان شركة « بتر المحدودة » التي تملك رأس مال اوائياً يبلغ ١.٥ مليون فزوك استثمرته ، كاملاً ، في شراء حاسوب مكسر لأن يبقى عشرين

عاماً ، وسوف افترض أيضاً (من أجل عدم انقال مخططنا دون فائدة) ان الحاسوب يعمل اوتوماتيكياً ، مموناً بمصدر للطاقة بواسطة بطارية مشحونة اعمرين سنة (وكلفتها محسوبة في سعر شراء الحاسوب) ، ما هو السعر الأدنى الذي يجب ان تبيح ، به ، مؤسسة « بيير المحدودة » كل سنة ، خدمات الحاسوب ليكون استثمارها ربيعاً ؟

سوف ينبغي ، لتبرير اتفاقها لمبلغ ١,٥ مليون فرنك ، ان يعطي الحاسوب ، كل سنة ، على صورة ايراد — أو اختصار في النفقات — مبلغ ١٧٦١٨٩,٤٣ ف ، وهو ما يسمح لها بأن تقبض : فائدة سنوية تبلغ ١٠٪ على رأس المال الموظف ، أي ١٥٠,٠٠٠ ف مقدار القسط السنوي الذي يبدل ، بعد ٢٠ سنة ،

قيمة تبلغ ١,٥ مليون فرنك (٢) ، أي

$$(3) \quad 26189,43$$

$$176189,43 \text{ ف}$$

وهناك طريقة اخرى في الوصول إلى هذا الرقم هو حساب القسط السنوي الذي يمكن شراؤه ، اليوم ، اعمرين سنة ، بمبلغ ١,٥ مليون فرنك إذا كان معدل الفائدة ١٠٪ (٤) .

ان شركة « بيير المحدودة » سوف تقبض ، خلال مدى حياة الحاسوب ، ربحاً يبلغ ١٥٠,٠٠٠ ف $3=20 \times$ ملايين فرنك على رأس مالها الموظف ولا شيء يفاجئنا في هذه النتيجة : فمعدل فائدة يبلغ ١٠٪ يقابل دارة لاعاد انتاج رأس المال يبلغ ١٠ سنوات (معدل ربحية = ١) . فسوف تكون شركتنا قد قبضت ، إذن ، بعد ١٠

سنوات ، وطبقاً لنظرية التبادل المؤجل ، ربحاً يعادل ايداعها الأولي أو « رأس مالها » . وتبدأ ، انطلاقاً من اللحظة ت + ١٠ دورة إعادة انتاج جديدة لرأس المال ، وذلك بصورة مستقلة عن كون الآلة نفسها هي التي تستخدم دعامة مادية لهذا « الرأس مال » (نلقى ، هنا ، واقعاً نعرفه جيداً) . وسوف تكون شركة « بيتر المحدودة » قد قبضت من جديد ، اذن ، في نهاية الفترة النقدية الثانية ، وبصورة طبيعية جداً ، ربحاً يعادل ما وضعت اولياً .

ويجب انتظار دورتين كاملتين من توظيف رأس المال ، من أجل أن تبدل قيمة رأس المال - الشيء (الحاسوب) الذي استثمر فيه ، وذلك بتحويلات متعاقبة إلى كلفة الخدمة التي يؤديها الحاسوب بمعدل ٢٦١٨٩,٤٣ ف سنوياً .

ولنلاحظ ، بصورة عابرة ، ان الآلة فقدت ، مبدئياً ، منذ نهاية السنة الأولى لعملها ، ٢٠/١ من قيمتها ، وانه لم تعد توجد بالتالي ، منذ هذه البرهة ، مساواة بين قيمة « رأس المال الموظف » الذي يستمر حسابه في الموازنة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف (ويعطي ، كل سنة ، ١٠٪ من هذا المبلغ) ، من جهة وقيمة الحاسوب الذي استثمر ، فيه ، رأس المال الموظف اولياً من جهة أخرى .

وينبغي ، من أجل ان يمكن ، فعلياً ، للتاج السنوي للحاسوب ان يبادل بمنتجات (أو خدمات) أخرى تساوي ١٧٦١٨٩,٤٣ ف ، ان نتحقق بعض الشروط التي صادفناها من قبل والتي تمس ادوات الآلة . لنفترض ان نتاجاً يساوي ١٥٠٠٠٠٠ ف يقتضي ٣٠٠٠٠ ساعة من العمل المباشر أو غير المباشر (٥) في الحالة المتوسطة لتقدم

التقنية الرائنة في المكان والزمان المبحوثين : ان على الآلة ان تكسب
على ما يكفي من الانتاجية من أجل ان تسمح الخدمات التي تؤديها ،
كل سنة ، بأن يوفر ، في انتاج سلع اخرى ، حوالي :

$$. 3053 = 53 + 3000 \text{ ساعة عمل (٦) .}$$

ولتقارن ، الآن ، هذا المخطط بمفهوم الرسمة الذي تستعمله
النظرية الحديثة (٧) (بكثير من الصواب) استخداماً واسعاً .

الكلفة الدورية للاستثمار والكلفة المرسلة

ينشئ علماء اقتصاد المشروع ما يسمونه الكلفة الدورية للاستثمار
التي يقابلها ، في مثالنا ، مبلغ ١٧٦١٨٩,٤٣ ف . ولحساب هذه
الكلفة (٨) ، يحاكمون كمايلي : لو كانت الشركة المالكة للمبلغ
١٥٠٠٠٠٠ ف لم تشتت الآلة ووظفت هذه المبلغ الرموز اليه بالحرف
ك (ك : الكلفة الأولية للاستثمار التي سميتها « رأس المال الموظف
و الوفرة » بمعدل الفائدة الراجع (م ١٠٪ في مثالي) ، فأنها ستقبض ،
إلى ما لا نهاية ، كل سنة ، دخلاً ك م ، أي ١٥٠٠٠٠٠ ف .

ان كم تمثل ، اذن ، الفائدة المفقودة من جراء كون «بير المحبودة»
استعاضت عن توظيف مبلغ من المال بشرائها ، بهذا المبلغ ، أصلاً ،
أي الحاسوب في مثالي . وفضلاً عن ذلك ، وبما ان كلفة ابدال
الآلة ستبلغ ، بعد ٢٠ سنة ١٥٠٠٠٠٠ ف ، فان شركة « بير
المحبودة » تحسن صنعا لو اودعت ، في نهاية كل سنة ، في «صندوق
توفير » قسطاً سنوياً يبلغ ٢٦١٨٩,٤٣ ف (يسمى د) . ان تراكم
هذا المبلغ خلال ٢٠ سنة سيعيد تكوين «الأصل» إلى ١٥٠٠٠٠٠ ف

سوف تفصح دون هذا التصرف . ومن هنا الصيغة التي غدت
كلاسيكية :

$$a = m + d$$

$$a = 150000 + 26189,43 = 176189,43 \text{ ف}$$

. ومن الجلي جداً انه اذا لم يسمح استثمار الآلة ليبر بأن يتلقى
سنوياً بصفة دخل ، $26189,43$ ف على الأقل ، اي ما يمثل
الكلفة السنوية للاستثمار ، فانه سوف يكون قد وظف رأس ماله
توظيفاً خاصراً .

ومن الكلفة البورية للاستثمار تستخلص الكلفة المرسلة لهذا
الاستثمار . أما ، بكل بساطة ، مقدار رأس المال (ل) الذي يعطي ،
اذا وظف بالمعدل الراجح ، المال الضروري لمواجهة الكلفة البورية (أ)
والكلفة المرسلة ، في مثالي ، هي :

$$L = \frac{176189,43 \text{ ف}}{0,10} = 1761894,3 \text{ ف}$$

واذا وضع هذا المبلغ بقائدة تبلغ ١٠٪ ، فانه سيعطي ، كل
سنة ، ٤٣ و ١٧٦١٨٩ ، وهو ما سيسمح بقبض فائدة تبلغ ١٠٪
على الأصل (الكلفة الأولية للاستثمار) وبإعادة تكوين قيمة هذا
الأصل كل ٢٠ سنة .

عودة نظرية القيمة - العمل إلى المسرح

يوضح مفهوم الكلفة البورية للاستثمار نظرية القيمة - العمل .
إن حاسوباً اقتضى لصنعه ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ٣٠٠٠٠٠

ساعة عمل سيادل في السوق ، بموجب هذه النظرية ، ينتاج آخر
 (٣٤٠٠٠ ساعة عمل يفترض انه يساوي ١٥٠٠٠٠٠٠ ف (٩))
 وذلك بصورة مستقلة عن مدة استعماله . فاذا جرى ، مثلاً ،
 تصور الحاسوب الذي اشترته شركة « بيتر المخلوذة » ليوم ١٠
 سنوات ، لا ٢٠ سنة ، فان سعر شرائه سيبقى على حاله اذا اقتضى
 بناؤه ٣٠٠٠٠ ساعة عمل

ان سعر شرائه سيبقى على حاله ، ولكن من البديهي ان الكلفة
 البورية لاستثماره ستكون مختلفة . فسوف تكون ٢٤٤١١٨ ف
 (بدلاً من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف) محلة كمالبي :

فائدة سنوية بمعدل ١٠٪ لرأس المال الموظف اي ١٥٠٠٠٠ ف
 قسط سنوي سوف يبدل ، بعد ١٠ سنوات بمعدل ١٠٪ ، قيمة
 تبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ف اي

٩٤١١٨ ف

٢٤٤١١٨ ف

أما الكلفة المرسلة ، فسوف تكون :

٢٤٤١١٨

٢٤٤١١٨ ف

٠,١٠

وهو مبلغ اذا وضع بمعدل ١٠٪ سيسمح بتحصيل فائدة سنوية
 تبلغ ١٠٪ من الأصل (١٥٠٠٠٠٠٠ ف) واستعادة قيمة هذا الأصل
 بعد ١٠ سنوات .

ان مدلول الكلفة المرسمة الاساسي من حسن التوافق مع طبيعة الأشياء بحيث انه هو الذي كان يستند اليه - دون ان يعطيه اسماً - صانع القطافة الاوتوماتيكية الذي رويت قصته الخيالية مطولاً (الفصل السادس والمعالجة الرابعة) . لقد كاد بيير ، كما نتذكر ، ان يكون ضحية خطأ المحاسبة القاحش الذي اقترفه ماركس حين قرر ان آتته « كلفته » ١٠ ساعات عمل ، على اعتبار انه كان قد كرس لصنعها هذا العدد من الساعات وان نتاج عمل آخر استغرق ١٠ ساعات هو الذي كان يستطيع ، على وجه الاحتمال ، مبادلة آتته به . ولكنه سرعان ما انتبه إلى ان الحساب الكامل لاستثماره بزم العمل - الكلفة المرسمة - هو ٢٠ ساعة عندما كان معدل الربح ١٠٠٪ . واخيراً فان استثمار القطافة بالشروط الراضية في السوق (معدل ربح يبلغ ١٠٠٪) لم يكن ربيعاً الا اذا كانت قادرة على اعطاء ٤.٨ لغم من الثمار ، اي ، على وجه الدقة ، نتاج ٢٠ ساعة عمل .

لقد كان لمدة الحياة المجدية لرأس المال - الشيء (القطافة) ، في مثالنا الفائق التبسيط ، المدة نفسها التي تستغرقها دارة إعادة تكوين الوفر ، اي يوم . والأمر هو نفسه بالنسبة للحاسوب المكرس لأن يعمل ١٠ سنوات اذا كان معدل الفائدة الطويلة الأجل ١٠٪ . والفرق الوحيد الجدير بالملاحظة بين الحساب الذي اجراه بيير والحساب الذي اجرته شركة بيير المحنودة هو ان المبلغ المسحوب سنوياً لاعادة تكوين قيمة الحاسوب مرسل بفائدة مركبة وهو ما لا يستطيع بيير ، في مثالنا ، ان يفعله ، بداهة ، على اعتبار انه يعاد تكوين قيمة القطافة في يوم واحد . ولكننا رأينا بيير يستعمل الحساب بفائدة مركبة للآلة التي صنعها عندما هبط معدل الفائدة إلى ٥٠٪ .

وكما نرى ، فكونه يكفي ، في حالة تبادل مؤجل بمعدل ١٠٪ سنوياً ، دفع ٢٦١٨٩,٤٣ ف كل سنة لاسترداد قيمة تبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ف بعد عشرين سنة ليس نتيجة تقريبية من تقريبات الاقتصاد السياسي . فالحسابات نقداً لا تفعل شيئاً بخلاف كونها تعبر عن واقع الأشياء بالسنتيم ، أي بضبط أكثر من مقبول .

ولا يدور الأمر ، هنا ، الا حول تبسيط سيرورة : فمن البديهي ان شركة يتر المحدودة لن توافق ، في الحياة الاقتصادية الواقعية ، على شراء الحاسوب المكروم للعمل ٢٠ سنة بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ ف ما لم تتوقع ان تحصل ، في السنوات الأولى من تشغيله ، على ربح سنوي أعلى من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف بكثير . لماذا ؟ لأن على شركة يتر المحدودة ان تأخذ في حسابها ، في الحياة الواقعية ، جمهرة من الضربات التي تمنعها ، واقعاً ، من التنبؤ الجدي بريعية استثمار ما وراء أفق معين . فلن يجهل مديرو الشركة بشكل خاص ، في مثلنا ، خطر رؤيتهم صانعي الحاسوب يطلقون ، بعد فاصل يبلغ عدداً من السنوات ، نموذجاً جديداً ذا اداءات أعلى بكثير (بالكلفة نفسها) ، وهو ما سيحملهم على شراء جهاز جديد قبل الاوان واعتبار القيمة المترسبة للقديم صفراً أو ما يقرب من الصفر على الرغم من انه لا يزال في حالة عمل جيدة .

يبقى — وهذا ما اردنا بيانه هنا — ان اعتبار الربح (أو فائدة رأس المال اذا فضلنا هذا التعبير) مركزي للحكم على ما اذا كان القيام بهذا الاستثمار أو ذلك مجزياً أم غير مجزٍ . فاذا لم يكن الاستثمار ربيعياً ، فهذا يعني ، في نهاية التحليل ، ان عدداً معيناً من ساعات

العمل البشري قد ضاع . ومن أجل ذلك ينبغي على خبراء الخطة أنفسهم ، اذا كانوا يعرفون الحساب (وهو امر لا شك فيه) ، ان يدخلوا في الحساب ، من أجل وضع برامج الاستثمار للاقتصاد الاشتراكي ، فائدة رأس المال وأن يلتزموا بحساب كلفة الاستثمار الذي أوردته هنا .

مثال ريكاردو المستقبلي

من المهم جداً ، من أجل المناقشة التي تشكل موضوع هذا الكتاب ان نلفت الانتباه إلى ان تحليل الكلفة-المرسمة والكلفة الدورية للاستثمار الذي يستند اليه ممارسو الاقتصاد الحديث في البلدان المتقدمة معروض ، كاملاً ، لدى ريكاردو . وهذا دليل اضافي ، ان كانت ثمة حاجة اليه ، على ان أعلى أنواع التجريد يتفق مع الواقع شريطة ان يكون له طابع علمي . وعلى العكس من ذلك ، فاننا مرغمون ، مع الأسف ، على ان نتبين ان المعالجات المتزايدة التعقيد لعلماء الاقتصاد المحدثين لنظرية رأس المال (راجع مشادة كمبريدج العتيدة التي اشرت إليها في الهامش رقم ٧ من هذا الفصل) لم تقدم ، حتى الآن ، أدنى مساعدة لا للمبيري المشروعات الخاصة ولا لمخططتي الدولة . وهكذا ، فان نهوض الاقتصاد السياسي معرقل ، باستمرار ، وفي وقت واحد ، من جانب الأعمال غير المجدية لنظرين نسوا ، حتى قبل ان يولدوا ، عما يتحدثون (لانعدام تعريفهم لمجال بحثهم بواسطة مفاهيم مكافئة) ومن جانب الريبة التي يوحى بها البحث في اسس العلم الاقتصادي . ان الظروف التي اضطر ، ضمنها ، ريكاردو إلى تعديل العرض الأول الذي قدمه لنظريته في القيمة من حيث علاقتها بتراكم

رأس المال تؤلف ، في هذا الصدد ، حادثة عالية الدلالة على مناخ العداء الذي صادفه ، دائماً تقريباً ، البحث الأساسي في هذا الميدان . والقصة تستحق ان تروى لأن تاريخ الفكر الغربي كان يمكن ان يكون مختلفاً عما هو عليه لو لم يستسلم ريكاردو لنقاده الضاحكين بتعديله المثال الذي حاكم ، في البدء ، بموجبه . لقد حاكم ريكاردو ، في البدء ، بموجب مثال « مستقبلي » لا يقابل اي نمط انتاجي معروف أو حتى يمكن التفكير فيه في عصره ، لقد افترض حاله آلة تدوم ١٠٠ سنة وتنتج ، خلال هذه الفترة ، بعض البضائع دون مساعدة أدنى عمل بشري . فقد كتب يقول :

نفترض ان آلة ما صنعت ، مدتها ١٠٠ سنة وقيمتها ٢٠٠٠٠ جنيه . ولنفترض ، أيضاً ، ان هذه الآلة تستطيع ان تنتج ، دون عمل بشري ، كمية معينة من السلع سنوياً وان معدل الربح هو ١٠٪ . ان القيمة الكلية للسلع المنتجة ستكون ، سنوياً ، ٢٠٠٠ جنيه وثلثين و ١١ بنساً ، وذلك لأن :

الربح على ٢٠٠٠٠ جنيه بمعدل ١٠٪ هو ٢٠٠٠ جنيه
والقسط السنوي البالغ ثلثين و ١١ بنساً
خلال ١٠٠ سنة وبمعدل ١٠٪ سيبلغ .
في نهاية هذه الفترة ، رأس مال يبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه
١١ بنساً ، ٢ شلن

١١ بنساً ، ٢ شلن ، ٢٠٠٠ جنيه

وعلى اثر ذلك ، ينوع ريكاردو ، من أجل حاجات برهانه ،

معدل الريح ويحسب ما سيكون عليه ، في كل معدل ربح ، سعر السلع المنتجة (١٠) .

ان هذه الفرضية لن تبدو أقل احتمالاً في عصرنا . فلم يعد طوبايأ ان تصور ، مثلاً ، بناء محطة خرية مركزية موجهة باللاسكي الكترونياً ، بصورة مسبقة ، مغذاة بمولد ضخم وقادرة ، ضمن هذه الشروط ، على العمل خلال قرن دون ان يحتاج انسان واحد إلى التدخل . ونحن نتصور جيداً ان ريكاردو لم يكن يحاول ، البتة ، ان يلعب دور المستقبلين في ميدان - التقنية - لم يكن ميدانه . لقد تصور مثال آله القرنية والاوتوماتيكية تماماً كحالة قصوى تسمح له ، باستبعاد العمل ومكافآته ، بأن يخصص ما الذي ستكون عليه قيمة سلع لا ينتج بيعها سوى تداخيل على صورة ربح . ومحاكمته بالغة الأهمية بالنسبة لكل الذين يسعون إلى توضيح النظرية الكلاسيكية للقيمة والربح ورأس المال لأن مؤلفنا يقابل الحالة القصوى لآلة دون مساعد بشري بحالة قصوى أخرى هي حالة رأس مال (١١) مستثمر اجراً . ونحن ، هنا ، في صميم السؤال الذي طرحه الاقتصاد السياسي الانكليزي والذي حاول ماركس الاجابة عنه . كيف فسر ، إذا كانت القيمة قائمة على العمل ، ان تكون لنتاج آلة تعمل دون مساعد بشري قيمة كافية لاستخلاص ربح (فوق تجديد قيمة الآلة) ؟

ولو تأمل ماركس الذي يمكن ان نفكر في انه كان مدفوعاً بالحلب الحياضي للحقيقة الذي كان لسلقة الشهير ، لو تأمل في متضمنات المثال الذي تصوره ريكاردو فربما كان من شأنه ان يجد الشرح الحقيقي للغز الذي طرحته النظرية الريكاردية . واذا كان لم يتوقف

عند الفرضية المستقبلية لألة قرنية وميكانيكية، فذلك. دون شك لأن ريكاردو أزالها، منذ الطبعة الثانية للمبادئ. من مؤلفه (١٢). لماذا ؟ لأن معلقاً في « المجلة البريطانية » جعل من المثال الذي تخيله ريكاردو أضحوكة ، وذلك في النقد الذي كتبه حول الطبعة الأولى من المبادئ . وعلى اثر ذلك ازال ريكاردو ، من الطبعة الثانية ، المثال المذكور دون ان يفتل شرح سبب سحبه لهذا المثال في الهامش التالي : « افترضت ، لأبرز المبدأ الذي كنت اريد عرضه ، آلة تعمل دون مساعدة اي عمل بشري ، وهو امر مستحيل بلديياً . ان كاتباً في « المجلة البريطانية » ادعى ، بصورة غير معقولة ، ان هذا الافتراض كان اساسياً فيما يتعلق بحقيقة المبدأ » .

فليس ، اذن ، امراً جديداً ان يكون الفكر العلمي موضع انتقادات عابثة من جانب عقول ضحلة وجدت طريقها إلى أشهر المنشورات ، وهو ما كانت عليه « المجلة البريطانية » في الفترة التي كان ريكاردو يكتب فيها . ويمكن ان نستخلص ، أيضاً ، من هذه القصة التهمة تأكيداً آخر : فينبغي على الاقتصاد السياسي ، كالفيزياء أحياناً ، ان يحاكم بموجب حالات افتراضية تماماً تستيق اية ملاحظة ممكنة من أجل اكتشاف تلاحم الظواهر . وعدم رؤيتنا فيها سوى انعكاس لشروط انتاج كل عصر وانماطه يعني ان ننكر عليه امكانية الوصول ، ذات يوم ، إلى مرتبة العلم . ان كون آلة تستطيع ، قط ، العمل ، خلال فترة طويلة ، دون مساعدة اي عمل بشري امر لا يمكن تصوره في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، ولكنه وجد عالم اقتصاد كبير يعرض النظرية (المضبوطة) لاقتصاد تستخدم ،

فيه ، مثل هذه الآلات ، ومثل هذه الآلات (مصافي نפט ، محطات كبريتائية ، حواسيب الخ ...) غدت موجودة في هذا الربع الأخير من القرن العشرين ، ولكن علماء اقتصاد زماننا المشغولين بالباس محاكمات متفر ووالراس أو كيتز المزعومة بهارج جديدة يملون تعميق نظرية رأس المال ، وهو الأمر الذي يشهد عليه الخلط الذي انتهت إليه مناظرة كمبريدج الشهيرة حول الموضوع .

لوران معلولان

ان آلية التبادل المؤجل عبر الزمن هي الشرح الوحيد الذي نستطيع اعطائه لنظرية ريكاردو حول خلق القيمة بالعمل ونشوء الربح . ولهذا الشرح مزية اظهار كل الحالات التي كان يراها ريكاردو استثناءات من نظرية القيمة بمثابة اثباتات للمبدأ العام . وفضلاً عن ذلك ، فإنه يجيب عن سؤالين لم يكف ريكاردو عن طرحهما على نفسه ، بصدد أصل القيمة ، حتى نهاية حياته دون ان يجد جواباً حتهما يرضيه كلياً .

لقد كانت الاعتراضات التي كان يوجهها ، هو نفسه ، إلى نظريته الخاصة تدور حول اللغزين التاليين : ١- هاتان سلعتان لهما قيمة التبادل نفسها ، ومع ذلك ، فإن إنتاج احدهما يقتضي كثيراً من العمل ، في حين يقتضي إنتاج الأخرى قليلاً جداً منه ٢- هاتان سلعتان اقتضى إنتاجهما الكمية نفسها من العمل ، ومع ذلك ، فإن قيمتي تبادلها مختلفتان لأن مدة صنعهما لم تكن هي نفسها .

وجدير بالجدد ان نتوقف عند هذين السؤالين . بقدر ما تكون ضروب تقدم العلم الاقتصادي . وهو ما ينبغي ان محتملاً جداً ،

مشروطة بإعادة اعتبار نظرية القيمة - العمل . وبما ان ماركس لا يقدم لنا اية مساعدة في هذا السيل ، فنحن مرغمون ، حفاً ، على استعادة السؤال حيث تركه ريكاردو .

كميات عمل مختلفة وقيم متساوية مع ذلك

يفترض ريكاردو الحالة التالية (١٣) :

يعمل ٥ أجراء ، في سنة اولى ، في طرق قطعة حديد تباع ، انذاك ، بربح يبلغ ٢٠٪ . يضاف هذا الربح إلى رأس المال ويستخدم صاحب مشروعتنا ، بهذا المبلغ المزداد ، ٦ عمال بدلاً من ٥ في السابق . ويعمل العمال الستة من جديد ، في التخصيب نفسه من الحديد الذي يباع ، في نهاية السنة ، من جديد ، بربح يبلغ ٢٠٪ . ويمهد به مشريه ، فوراً ، إلى صاحب مشروعتنا الذي سيعيد ، ضمن الشروط نفسها ، استثمار ربحه في استخدام عمال اضافيين ، وهكذا دواليك خلال ٢٠ سنة . وفي نهاية هذه الفترة ، تباع قطعة للحديد بمبلغ ١٠٠ جنيه . ويفترض ريكاردو ، بعد ذلك ، ان صاحب مشروع آخر استخدم ، في السنة الأولى ، ٥ رجال في زرع شجر منديان في حقل . وبعد عشرين سنة ، ودون ان ينجز اي عمل اضافي في هذه الفترة ، يبيع الخشب بمبلغ ١٠٠ جنيه . فاذا توقفتا عند الصور الساذجة للقيمة - العمل ، صورة صاحب « الصيغة العامة لرأس المال » (١٤) ، مثلاً ، فاننا سنرتك أمام تماثل القيمتين المتجتين بكميات من العمل على هذا القدر من عدم التناسب . ويرى ريكاردو ان المسألة « محلولة تماماً » بكون كميات مختلفة من « رأس المال الجاهد » قد استعملت . وكان على القدر نفسه من البساطة ان يقال

ان رأس المال الأولي قد بودل عدة مرات قبل ان يباع النتاج في السوق بسعر يتخذ في حسابه هذه المبادلات المتعاقبة . وبالفعل ، فان صاحب المشروع الثاني لم يكن ليوافق على ان يجمد ٢٠ سنة رأس المال المجمد ، في السنة الأولى ، لاستخدام ٥ رجال لو لم يكن يستطيع ان يأمل بأن يبيع الخشب بمبلغ ١٠٠ جنيه . فاذا كان لا يستطيع التخلي عن نتاجه النهائي مقابل ١٠٠ جنيه ، فانه لن يكون قد قبض ولا استثمر ، فوراً ، كل سنة ، الربح البالغ ٢٠٪ الذي كان يستطيع ضمانه انفسه بطريقة اخرى (بطرق الحديد مثلاً) . يبقى ان خشب السديان لن يكون قد اقتضى ، من أجل كل شيء ، سوى عمل ٥ رجال خلال ١٢ شهراً ، وانه يساوي ما تساويه قطعة حديد صنعت خلال ٢٠ سنة متوالية ، السنة الأولى من جانب ٥ رجال والسنة التالية من جانب ٦ رجال الخ ...

ولا توجد طريقة مختصرة للحصول على خشب السنديان : فلا سبيل لتصرف خلاف ذلك الذي سلكه صاحب المشروع : تشغيل ٥ رجال خلال سنة لتمهيد التربة و زرع الغرامس الصغيرة الخ (١٥) . فينفي عليه ، اذن ، توظيف رأس مال يقابل ٥ أجور خلال ١٢ شهراً . وسوف يبقى رأس المال هذا مجمداً لمدة ٢٠ سنة . ولو كان بيع الخشب لا يوفر لصاحب المشروع مبلغاً مساوياً لرأس المال هذا ، موظفاً بفائدة مركبة تبلغ ٢٠٪ خلال ٢٠ سنة ، فانه من الأفضل له ان يستعمله بطريقة اخرى . الا انه ، وقد افترضنا وجود طلب لخشب السنديان اولاً ، وعدم وجود طريقة أكثر اقتصاداً لانياته ثانياً ، فان النتيجة بديهية : فصاحب المشروع سيبادل الخشب بقطعة الحديد المصنوعة في الشروط الموصوفة اعلاه قيمة مقابل قيمة .

وما زالت هناك ملاحظة نبديها قبل ان ننتهي من فحص هذا المثال : لقد كان من شأن الفيزيوقراطيين في القرن الثامن عشر ، ان يجلوا في فحص هذه الحالة النباتاً لنظريتهم المزروعة التي تقول ان القيمة مخلوقة من جانب الطبيعة . ان الأمر يدور ، في الواقع ، حول مسألة اخرى . وعلى كل حال ، ومهما تكن الفعالية المدروسة ، فان العمل الانتاجي للانسان يقوم ، دائماً ، على استعمال قوانين الطبيعة لأغراضه الخاصة . وه الطبيعة ، في المثال المذكور اعلاه ، تتدخل في زراعة الأشجار بمقدار تلخطها في تعدين الحديد : فعلى اي شيء يقوم عمل الحداد ان لم يقيم على الافادة من التأثير الطبيعي للحرارة في المعدن؟ والفرق الوحيد هو انه يكفي في زراعة الأشجار ، من أجل استعمال قوى الطبيعة ، ان يجري استثمار كل ٢٠ سنة ، مثلاً ، في حين ان رأس المال يجب ، في حالة التعدين ، ان يستثمر كل سنة .. والطبيعة ، من حيث هي طبيعة ، تنبت الأشجار ، ولكنها لا تخلق القيمة قط ... وهي بدئية ما زال علماء الاقتصاد الذين يتحدثون عن « الأرض » كـ « رأس مال طبيعي » مستعدين ، دائماً ، لسيانها حتى في أيامنا هذه .

الكمية نفسها من العمل وقيم مختلفة مع ذلك

في كل مرة تقابل كميات متساوية من العمل قيم تبادل غير متساوية ، يكون السبب في ذلك هو نفسه : فالسلعة ذات القيمة الأكبر هي تلك التي اقتضت اطول تجميع لرأس المال .

وزيكاردو يتصور المثال التالي : هو ذا صاحب مشروع يملك رأس مال يبلغ ٢٠٠٠ جنيه يستخدم ، بواسطته ، ٤٠ رجلاً لمدة

سنة (١٦) . وفترض ، لتسهيل العرض ، ان صاحب مشروعنا لا يتعرض لأي اتفاق آخر : فالمادة الأولية التي يحولها عماله متوفرة له بالقرض ، مجاناً . فاذا كان معدل الربح ١٠٪ فانه سيبيع السلعة التي انتجها في نهاية السنة بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه . وهو ذا صاحب مشروع آخر يستخدم ، بواسطة رأس مال يبلغ ١٠٠٠ جنيه ، ٢٠ عاملاً لدباغة الجلد (المتوفر مجاناً) . وفي نهاية السنة ، يقرر ، بدلاً من بيع الجلد ، ان يستخدم من جديد ، وضمن الشروط نفسها ، ٢٠ عاملاً سيقوم عملهم على انجار الدباغة التي بدأت ، فما هو السعر الذي يجب على صاحب المشروع الثاني ان يبيع به الجلد ، في نهاية السنة الثانية ، ليتساوى مع صاحب المشروع الأول ؟ اليس لانتاج صاحب المشروع الثاني قيمة التبادل نفسها التي تكون لانتاج صاحب المشروع الأول على اعتبار ان الكمية نفسها من العمل كرستهما في الحاليتين (عمل ٤٠ رجلاً لسنة ، في إحدى الحاليتين وعمل ٢٠ رجلاً لستين في الحالة الثانية) ؟ الا انه سوف يكون على صاحب المشروع الثاني ان يبيع سلعته بمبلغ ٢٣١٠ جنيهات للحصول على الربعة نفسها لرأس ماله لماذا ؟ لأنه استثمر ١٠٠٠ جنيه ، في السنة الأولى و ٢١٠٠ جنيه في السنة الثانية : ١٠٠٠ جنيه من جديد ، للرفع أجور العمال + ١١٠٠ جنيه تمثل قيمة التناج الخام للعمل الذي قلنه العمال العشرون خلال السنة الأولى التي ديفوا ، فيها ، الجلد . ولماذا ١١٠٠ جنيه ؟ لأن صاحب المشروع الثاني كان سيقبض ، لو باع انتاجه من الجلد في نهاية السنة الأولى ، ١١٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه منها بصفة استرداد لسلفة الأجور التي اعطاها لعمالة و ١٠٠ جنيه بصفة ربح (أو نتاج صاف) . وقد أعاد استثمار هذا التناج في مشروع ، بدلاً من ان

يستهلكه ، أي انه أجل مبادلاته . فيجب ، إذن ، ان يسترد قيمته في البرهة التي سيجري ، فيها ، التبادل .

وإذا كان هذا المثال على هذا القدر من الدلالة ، فذلك لأنه يسمح بأن نرى ، منذ النظرة الأولى ، ان رأس المال ليس ، في كل الأحوال ، سوى التناج المراكم للعمل وان الربح ينجم عن مبادلة هذا التناج المراكم المتدرجة في الزمان . وهكذا نصل إلى هذه الملاحظة التي تضمن تماسك نظرية القيمة كما عرضناها هنا : فقيم التبادل لن تكون ، حتى في اقتصاد لا تساعد ، فيه ، أية آلة العمل البشري متناسبة مع زمن العمل بدءاً من اللحظة التي تكون ، فيها ، سيورات الانتاج مختلفة المدة . وهذا سبب اضافي لتعدّد تعبير « نظرية القيمة - العمل » المستعمل ، تقليدياً ، للدلالة على النظرية التي عرضها الكلاسيكيون أو التي وسعها ماركس تعبيراً غير مرض أو تعبيراً سيئاً صراحة . ولهذا التعبير ، من قبل سيئة كبرى ، كما امكنتنا ان نرى في الفصل السابق ، هي انه يبدو كما لو كان ينسب قيمة إلى العمل ، وهو ما يتناقض مع الفكرة القائلة ان قيمة التبادل متناسبة مع زمن العمل . ولكن هذا التناسب لا ينطبق ، هو نفسه ، الا على المنتجات المصنوعة في الشروط نفسها بالضبط .

ومنذ اللحظة التي يكون ، فيها ، تراكم رأس المال اطول في سيورة انتاج منه في الأخرى ، يطل هذا المبدأ لأنه ينبغي اذ ذاك ، حساب حساب لتأثير ظاهرة التبادل بين رأس المال والربح ، وهو ما يدخل في الحساب معدل الربح . والتبادل متضمن في سيورة الانتاج نفسها . وهو ليس غريباً عنها كما كان يرى ماركس الذي لا يتدخل

التبادل ، في رأيه ، الا قبل سيرورة الانتاج (وهي ما عليه الحال بالنسبة لقوة العمل) أو بعدها (أي انطلاقاً من اللحظة التي تعرض ، فيها ، منتجات العمل كسلع في السوق) . ويفضل ان نحل تعبير نظرية القيمة الموضوعية محل نظرية القيمة - العمل وسأواصل ، أحياناً ، استعمال التعبير الثاني لأنه الاسم الذي عرفت به هذه النظرية (بكل الالتباسات التي عرضنا لها بتوسع) .

تأثير تحول معدل الربح في قيمة التبادل

هذا المثال يقود إلى طرح سؤال كبير الأهمية بالنسبة للنظرية الاقتصادية والتقديرية : ما الذي سيكون عليه تأثير تحول في معدل الربح على القيمة النسبية للسلعة التي انتجها صاحب المشروع الأول وتلك التي انتجها صاحب المشروع الثاني ؟ لنفترض ان معدل الربح هبط من ١٠٪ إلى ٥٪ . هل يعني هذا ان صاحب المشروع الأول سيرى سعر سلعته يهبط بالنسبة الواجبة ؟ ان النتيجة المعاكسة هي التي نقودنا إليها نظرية القيمة الموضوعية . فنتاج عمل ٤٠ رجلاً يدفعون الجلد خلال سنة سوف يستمر في ان يبادل بنتاج عمل آخر انجزه ، أيضاً ، ٤٠ رجلاً في الشروط نفسها . وهبوط معدل الربح لن يغير شيئاً في هذا التعادل الأساسي . وسوف يكون تأثيره هو تحديد توزيع مختلف لمقدار الوارد الناجم عن مبادلة (بيع) الجلد الملبوغ . لنفترض ان هذا الأخير يودل لقاء ٢٢٠٠ جنيه (١٧) . فعندما كان معدل الربح ١٠٪ كان الرأسمالي يحتفظ لنفسه بمبلغ ٢٠٠ جنيه . وهبوط معدل الربح لا يعني شيئاً بخلاف توزيع جديد للدخل لصالح الأجراء . فمعدل ربح أدني يقابله ، إذن ، معدل أجور أعلى . وسوف يحتاج رجلا ،

لاستخدام ٤٠ رجلاً ، بعد الآن ، رأس مال اولي يبلغ حوالي ٢٠٩٥.٢ جنيه سيقبض عليها ربحاً يبلغ ٥٪ إلى حوالي ١٠٤٧.٧ جنيهات. وسوف يباع التاج ، دائماً ، بمبلغ ٢٢٠٠ جنيه .

ونفهم ، هنا ، لماذا يستدعي قانون تساوي التبادل ، من أجل ان لا يفسده تدخل النقد ، نظاماً نقدياً تمثل ، فيه ، العلامات النقدية قيمة تنساج ما للعمل - كلنا وزن من الذهب المستخرج والمصفى مثلاً . وبالفعل ، فان هبوط معدل الربح من ١٠٪ إلى ٥٪ سيؤدي ، في نظام المعيار الذهبي ، القيمة النقدية للجلد المدبوغ على حالها . فهو سوف يساوي ، دائماً : ٢٢٠٠ جنيه على وجه التقريب ، ولكن هنا المبلغ سيوزع ، منذ ذلك ، الحين ، بين الرأسمالي والأجراء بصورة غطفة .

وبالمقابل ، فان القيمة التبادلية للسلعة التي انتجها صاحب المشروع : الثاني ستأثر بهبوط معدل الربح : فسوف يلزمه ، منذ ذلك الحين ، رأس مال يبلغ ١٠٤٧,٦٦ جنيه تقريباً ليستخدّم ٢٠ رجلاً في السنة الأولى . وسوف يكون رأس المال في السنة الثانية :

$1047,6 + (1047,6 \times 5\%) = 1095,6$ جنيه ، وهي قيمة سيحصل ، منها ، على معدل ربح يبلغ ٥٪ ، وهو ما سيعطيه ٢٢٥٥ جنيه بدلاً من ٢٣١٠ جنيهات عندما كان معدل الربح ١٠٪ . وتعطي هذه النتيجة صورة فيها المزيد من المفارقة اذا اكلنا انه اذا بقيت كل الأمور على حالها ، من جهة اخرى ، فان ارتفاعاً في الأجور - وهو تعبير معادل ، في الاشكالية الريكاردية ، لهبوط في معدل الربح - ستكون نتيجة المحتومة هبوطاً في سعر المنتجات المصنعة

التي تدخل ، فيها ، نسبة عانية من رأس المال الجامد هذا وليس
رغماً لسعر المنتجات المصنوعة في صناعات اليد العاملة . فما يميز فعلاً ،
صاحب المشروع الثاني عن صاحب المشروع الأول هو ان لرأس ماله
مدة اطول من مدة رأس مال صاحب المشروع الأول .

والسبب العميق الذي يفسر لماذا ينعكس تحول في معدل الربح
انعكاساً عكسياً على قيمة تبادل كل من نتاجي المشروعين هو التالي : ان
النتيجة الضرورية لهبوط معدل الربح هي ، في المشروع الأول ،
ارتفاع في الأجور ، ولكن هذا المقابل لا يمكن ان يوجد عندما ينطبق
معدل الربح على نتاج مراكم للعمل ، اي على نتاج عمل ماض .

ان ما سبق سيبدو ، دون شك ، لغواً بالنسبة لعدة قراء لأنه ابعد
بما ينبغي عن الشروط الحالية للحياة الاقتصادية (١٨) ، الا ان لهذه
المحاكمة أهمية علمية كبيرة من حيث انها تشرح لماذا يستحيل ،
عملياً ونظرياً ، امتلاك معيار قادر على قياس تحولات القيم عبر الزمان
والمكان . لقد سنحت لي ، من قبل ، عدة مرات ، فرصة ذكر السبب
الرئيسي لهذه الاستحالة : لأننا لا نملك ، ولا نستطيع ان نأمل في
ان نملك سلعة يكون زمن انتاجها ، عسواً في ساعات عمل ، ثابتاً .
ولكن هذا الشرط لن يكفي أيضاً حتى لو تحقق . فالقيمة التبادلية
لمعيارنا ، منسوبة إلى قيمة السلع الأخرى ، ستتأثر أيضاً ، كما اشار
ريكاردو ، بالتحويلات المحتملة لمعدل الربح . ولن تكون سلعتنا
المعيارية اداة قياس مضبوطة لقيم التبادل الا فيما يتعلق بالسلع التي
تدخل في كلفتها النسبة نفسها من رأس المال الجامد ورأس المال
المتداول (في المدة نفسها) . ومعظم قيم التبادل غير قابلة ، ضمن

الشروط المضبوطة ، لأن تقاس ببعضها بعضاً وسوف يقال ، في الرياضيات ، ان الاعداد القادرة على التعبير عنها اعداد لا عقلانية .

وهكذا تأتي المحاكمة لتثبت ان كل نظام تقدي ، مهما كان كاملاً ، اختياري ، بطبيعته ، حتى ولو لم يكن ذلك الا لأن الأسعار يعبر عنها ، دائماً ، بأعداد لا عقلانية . ولا يمكن للمال ، في حال من الأحوال ، ان يعد مغادل قيمة التبادل . وهنا ، أيضاً ، يجب ان نلفت الانتباه إلى ان ماركس وريكاردو لا يقفان ابداً في المستوى نفسه عندما يتحدثان عن قياس القيمة . فالأول ينسب إلى رأس اسلاك وظيفة تاريخية ، في حين يرجع الثاني إلى معيار قيمة مجرد يسميه ، للتسهيل ، ذهباً ، ولكن لا شيء مشترك - وهو يكرر ذلك مراراً عديدة - بينه وبين الذهب الواقعي (١٩) . ولا يمكن ان يعد مغادله في اية سلعة يمكن تصورها . والمزية الوحيدة التي يقيسها الرجوع إلى الذهب ، بالنسبة إليه ، هي انه يريد ان يبين بوضوح انه لا يمكن ، من أجل قياس قيمة المنتجات ، تخيل شيء آخر خلاف نتائج العمل (الذهب معيار تقدي بوصفه معدناً مستخرجاً ومكزراً بعمل الانسان وليس بوصفه ثروة طبيعية) .

تبرير التعريف المقدم لرأس المال

لا يتوضح التعريف الذي اعطاه ريكاردو لرأس المال والذي ذكرته في بداية الفصل الرابع : « رأس المال هو ذلك القسم من ثروة الأمة المستعمل في الانتاج (...) والذي يعطي العمل نتيجة . هل ينص هذا الطرف الأخير من العبارة على خاصية اسمية للبضائع الرأسمالية وهي حالة تشكل ، فيها ، هذه الأخيرة جملة فرعية للبضائع

المستعملة في الانتاج ؟ أم هل يدور الأمر ، على العكس من ذلك ، حول حشو نافل ، حول صورة اسلوية مكرسة لضمان توازن أفضل للعبارة ؟ انه لمن قبيل المهزلة ان نعيد ، بصدد ريكاردو أو بصدد أي كان ، احياء الحقبة السلطوية (المستعان بها ، غالباً ، بصدد ماركس أو لينين الخ ..) وان تقرر ، مبدئياً ، ان ريكاردو لا يمكن ان يخطيء أبداً . ولكن ارتكاس الخطر الأولي الذي يجب ان يوجه الباحث ، ان غاب التواضع ، يوجب عليه ، عندما يدور الأمر حول عقل منطقي من هذا الطراز ، ان يأخذ على نفسه مهمة البرهان . فينبغي عليه ، قبل ان يخلص إلى ان التعريف اعرج ومثقل دون جدوى ، ان يفحصه من كل زواياه . وما من شك ، في ضوء ما اتينا على قوله ، في ان ريكاردو لم يصنع تعريفه بشكل طائش وان هذا التعريف لا يكتمل دون الطرف الثاني من العبارة . لماذا ؟ لأنه يمكن ان تتخيل عدة ظروف فيها انتاج وليس فيها ربح . والبضائع المستعملة ، ضمن هذا الاحتمال ، لا تلعب ، حقاً ، دور رأس مال . والنتيجة هي ، اذا ذاك ، كما رأينا ، ان ساعات العمل المنقضية في تكوين الوفر الذي اقتنيت ، مقابله ، هذه البضائع ، هي ساعات ضائعة إلى الأبد . فيجب ، إذن ان يعطي استثمار البضائع ، « المستعملة في الانتاج » ربحاً من أجل ان « يعطي العمل نتيجة » .

. . .

صورته فی الفصول الساج

- ١ - ماعوذ ، في الواقع ، عن كتاب ريكاردو مع بعض تعديلات بلغة أقل مستقيمة .
- ٢ - كان يمكنني ، كذلك ، ان اترجم كلمة الابدال أدنى من الكلمة الاولى أو أصلها .

$$\frac{1 - [1 - \gamma \cdot (1,10)]}{\gamma \cdot 1,10} = \frac{1 - 0,909090909}{0,11} = 0,909090909 \cdot 9,090909090 = 8,26446281$$

جداول حساب القسط السنوي .

$$\frac{[1-(r+1,1)-1]}{r+1} \quad 10 \dots 5 - 2$$

رقم ٠١١٧٤٥٩٦٢٣١
١٧٨٩، ٤٣٠

ان قيمة الحد الموضوع بين قوسين [] المبر عنها عادة في كيب النطبة

بالرمز _____ يتم الحصول عليها باضاعة معدل الفائدة (١٠٪)

$\% \frac{10}{20} V$

١٠٠٠

(راجع الملامح السابق)

٥ - العمل غير المباشر في صنع سلعة ما هو العمل الذي كرس لانتاج الآلات والمواد الأولية الخ ... المسئلة لصنع هذه السلعة .

٦ - $3000 = 10\%$ من 30000 ساعة ، و 30 ساعة هي ، بصورة اجمالية ، في الظروف التي تأملها ، زمن العمل الذي يجب تكريسه لانتاج سلعة ما تساوي 26189.43 ف.

والواقع هو ان الحساب احمق لأننا نعلم ان قيمة التبادل ، ويسبب واقعة تراكم رأس المال في سيرونة الانتاج ، لا تتناسب تناسباً مضبوطاً مع زمن العمل .

وقد اوردت عبارة « في انتاج سلع اخرى » لابرز جيداً كون توفير العمل الذي يلزم الأمر حوله ليس ، بذاتة ، الكسب الزمني الذي يسمح به الحاسوب قياساً مع الحساب اللغوي . وهذا الكسب الزمني أكبر ، بالتأكيد ، بمرات مضاعفة من زمن العمل المكرس لصنع الآلة (تجري ، بفضل الحاسوب ، عمليات لا يحسروقت اجرائها لالة دماغ بشري مستصلة خلال الزمن الكامل لحياتها) .

٧ - الملح ، في حديثي عن النظرية الحديثة ، إلى الاساس الموثوق الذي يوفره الحساب الاقتصادي (راجع ، مثلاً ، كتاب هومل وسيكالك « الرياضيات المالية » المنشور لدى ماك غروهيل) كما يمارسه علماء الاقتصاد عندما يكون عليهم حل مسألة يطرحها مشروع ما . وليست موضوع بحث ، هنا ، نتائج مناظرة كمبريدج الشهيرة حول نظرية رأس المال . ان هذه المناظرة التي تمارس ، فيها ، الكينزيون المحدثون (ولا سيما جوان روبنسون) الذين يجهلون ، من طريق التلمس ، نحو العودة إلى الكلاسيكية والليبراليون الامر يكون المحدثون (سامويلسون ، سولوف الخ ..) ملغمة بالأهمية بقدر ما تكشف ، بشكل خاص ، عن الخلط النظري الجارح الناتج من انعدام المقاييم العامة التي يميز الاقتصاد السياسي المعاصر . وتقوم المناظرة ، في قسم كبير منها ، على كون المساهمين فيها غير متفقين على موضوع مناقشتهم نفسه ، وهو الأمر الذي يستوف به ، بقدر كاف من السهولة ، سركو الذي كتب عام ١٩٦٢ : « لقد تقلبت ، منذ زمن طويل ، عن توجيهي ان المشاركين في هذه المناقشة يتواصلون ، فعلاً ، فيما بينهم . ولذلك ، فأنا ازل مباشرة إلى الحلبة دون اتخاذ الاحتمالات الفنية المألوفة ... » . يبقى اننا نستطيع ان نرى ، من خلال هذه المناظرة ، المقاييم الريكاردية-الاسمية تشق درجها باجتهاد في انهماك المشاركين أو تقدم ، على كل حال ، مفتاح استلة طرحت بصورة متقولة الجودة ومثوقة دون جواب من جانبيهم .

٨ - يدور الأمر ، هنا « حول كلفة سنوية » ولكن هذه الكلفة يمكن ان تحسب يومياً (كما في مثالي المبسط حول القسطلة الاوتوماتيكية) أو شهرياً أو لثلاثة أشهر أو حتى لكل سنتين أو ثلاث أو أربع الخ ...

٩ - نقترض نظرية القيمة - العمل دعامة موضوعية لقيمة النقد. وان ١٥٠٠٠٠٠ ف هي ، بالتحديد الحالي للفرنك باللعب ، مقابل ٢٤٠ كغ من الذهب الخالص بنسبة خلط تبلغ ١٠/٩ . ولو كان الذهب يلبس ، فعلياً ، دوره كمعيار نقدي فان ذلك كان سيحيي ، في مثالنا ، انه تلزم ، اجمالاً ، ٣٠٠٠٠ ساعة عمل لاستخراج ٢٤٠ كغ من الذهب وتكررها .

١٠ - اذكر الذين قد تفرغوا إعادة حساب ريكاردو (المضبوط) بأن النظام القسري لم يكن قد احدث ، بعد ، في انكلترا في عصره .

١١ - ٢٠٠٠٠ جنيه أيضاً .

١٢ - لا نجد هذا المثال في الطبقات الجديدة لريكاردو التي جرت على اساس الطبقة الثالثة التي نشرت في حياته .

١٣ - « مقاطع حول تودز » منشورة في المجلد الرابع من طبعة سترانا ص ٣١ - ٣١٣ .

١٤ - رأس المال : راجع الفصل الرابع .

١٥ - سوف ينيهي في الواقع ، ممارسة رقابة معينة خلال العشرين سنة التالية ، تشبى التربة الخ... ولكننا ، من أجل تسهيل المحاكمة ، نفترض هذا الاتفاق قابلاً للاعمال أو تضمنه في اتفاق رأس المال الجفري في السنة الأولى .

١٦ - « المبادئ » ، للفصل الأول ، القسم الرابع .

١٧ - على اعتبار انه يفترض في ٢٢٠٠٠ جنيه ان تمثل قيمة كمية من الذهب مستخرجة ومكررة من جانب ٤٠ رجلاً ضمن الشروط نفسها . الا ان تعديل معدل الربح سيؤدي إلى تغييرات طفيفة في أسعار الذهب لا يجب لها حساب هنا على اعتبار ان صناعة الذهب لا تقتضي النسبة نفسها من رأس المال الجفد ورأس المال المتداول .

١٨ - وهم ان ذلك يقصر جيداً لماذا ينمكس ارتفاع كبير من الأجور ، في فترة

التضخم التي نعيشها، حل أسعار المنتجات المصنعة أقل بكثير مما ينكس حل أسعار الخدمات. ولكن التضخم الذي سبق وإن سبب طلبات رفع كبير للأجور يحول ، كما سبق أن أشرت في الفصل السابق ، بعد ذلك ، وبعد تلبية هذه المطالب ، إعادة معدل الربح إلى المستوى الذي تتطلبه الشروط الاقتصادية تقريباً .

١٩ - حل اختيار أن الفرق الأساسي هو أن كلفة إنتاج الذهب تتغير مع الزمن .

• • •

الفصل الثامن

بنية الرأسمالية

ان نظرية القيمة - العمل ، كما وضعت اسمها المدرسة الكلاسيكية الانكليزية ، التي يلور الأمر ، اليوم ، حول استعادتها - تحت طائلة رؤية الاقتصاد السياسي يضيع في ابحاث متزايدة في عدم جدواها - تشرح أكثر من اية نظرية اخرى عمل الرأسمالية ، وهو تعبير يفضل ان يستعاض عنه بتعبير اقتصاد التبادل . وسوف نحاول ، هنا ، لقاء الضوء على بعض السمات ذات الأهمية الخاصة .

الرأسمالية « تحكم » على المجتمع البشري بالعمل

ان كون المشروع (س) يحتاج ، من أجل ان يقبض ربحه ، إلى ان يكون المشروع (ع) قد انجز « عملاً جديداً » ، والعكس بالعكس ، يؤدي إلى كون الاقتصاد القائم على حرية التبادل فائق الديناميكية بطبيعته . فالتبادل دعوة لا تنتهي إلى انتاج سلع جديدة وخطومات جديدة . وتزيد ديناميكية اقتصاد التبادل ، كما سنرى بعد قليل ، من حيث انه يرجع الانتاج على القيمة .

لقد اوضحنا ، في التحليلات السابقة ، التمايز بين الوفر ورأس المال . على اعتبار ان الربح ليس ، في نهاية المطاف ، شيئاً اخر

خلاف الاعادة التدريجية لتكوين الوفر عبر الزمن . وليس امراً
عديم الأهمية ان نلفت الانتباه إلى ان احدث ضروب التفكير
الاقتصادي يستند إلى هذا التعاين ليقرر ظاهرة النمو

وهكذا يكتب عالم الاقتصاد السويدي غوران اولين ، الاستاذ
في جامعة نوبسالا ، مايلي (١) : « الادخار وتشكيل رأس المال
يقابلان ، بالضبط ، دخل رأس المال . ومن المهم ان نذكر بأن
علماء الاقتصاد الكلاسيكيين كانوا يفترضون عموماً ، ان مداخيل
الرأسماليين تلخر وتستعمل في تشكيل رأس المال . ويكفي ، هنا ،
ان يقال ان المدخر يساوي دخل رأس المال دون الانشغال بمعرفة
كيف تحقق الادخار في الوقائع . وهناك طريقة اخرى في التعبير
عن الشروط الضرورية للحصول على ايقاع نمو يسمح بالقدر الأكبر
من الاستهلاك هي ان نقول ان المعدل الواقعي للفائدة ، أو لمردود
رأس المال . يجب ان يكون ، بالضبط ، هو نفسه المعدل الطبيعي
لنمو ، لا فوقه ولا تحته . »

معدل النمو ومعدل الربح

لقد استشهدت بهذا النص لأمتدحه بقدر ما استشهدت به كي
انتدحه . والأخطاء التي يحتوي عليها تستحق ان تبرز لأنها مستلزمة
من محاسبة قومية مشوبة بالعيب تعود نواقضها إلى عدم دقة المفاهيم
التي تستعملها . فالواقع هو ان معدل الربح ومعدل الادخار لا
يحسبان بالطريقة نفسها وأنهما يمثلان حجتين متمايزين .

يقابل الربح « التاج الصافي » اي ما يبقى من التاج الخام بعد ان
يعاد تكوين قيمة المنتجات التي تستهلكها سيرورة الانتاج . ويطلق

علماء الاقتصاد المحدثين على هذا التاج الصافي اسم « الفائض » ،
وهو ، بالضبط ، التعبير الذي استعمله ريكاردو . وهو يدل على
زيادة الانتاج عن الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج (٢) .

وينجم عن هذا التعريف البسيط ان المحاسبة القومية يجب ان
تبدأ بتمييز اوضح للتاج الخام عن استعمالاته . والتاج الخام مؤلف
من جمعين بندين هما :

١ - رأس المال الذي تستهلكه الأمة وتعيد انتاجه خلال السنة
المدرسة .

٢ - التاج الصافي الذي يتركه استثمار رأس المال هذا .
وتقطع الدولة من هذا « التاج الصافي » ، كل سنة ، نصيباً
مخصصاً لاستعمالات ليست انتاجية بصورة مباشرة وهو لا يعني انها
غير مفيدة : نفقات التربة والصحة والدفاع والعدالة والنظام العام
والادارة بشكل عام . ان « انتاج » الادارات يضاف ، في المحاسبة
القومية للبلدان الغربية ، إلى التاج ولكن تلك طريقة مغلوطة . وسوف
يلفت انتباهي إلى ان رفع المستوى الثقافي للأمة يزيد من قدرتها الانتاجية .
ان هذا الأمر لا شك فيه ، ولكن التحليل الاقتصادي يقود إلى اعتبار
مستوى التربة شرطاً للنمو وليس ، بالضبط ، عاملاً له . وبناء على
هذا القول ، فان أكثر المهمات التي يجب على بلد من الأميين توليها
الحاحاً هي زيادة ميزانية التعليم العام فيه - وهي نفقات غير انتاجية
بصورة مباشرة (ما لم تعد جزءاً من « المواد الضرورية » للعامل ...)
- أكثر منها بناء سد - وهو استثمار انتاجي مباشر . ان الاقتصاد
السيامي الكلاميكي لا يقول العكس . الا ان ذلك لا يمنع انه على

حق كلياً ، من وجهة نظري ، في ان يخالف الطرائق الحالية للمحاسبة القومية التي تصيف « انتاج » الادارات إلى النتائج العام في حين ان نفقات الادارة ، مهما كانت ضرورية لحياة الأمة والنمو المنتظم للفعالية الاقتصادية ، هي استعمالات للنتائج الصافي . والنتيجة هي ان «المنتجات القومية » في البلدان الغربية مضخمة عن غير وجه حق .

ولكن الا يهدد كون بعض الاستهلاكات « غير الانتاجية » تسهم ، بصورة غير مباشرة ، في الانتاج يجعل التمييز بين « النتائج » و « استعمالاته » مشوشاً ؟ ١٠٩ هو المعيار الموثوق الذي يجب الاحتفاظ به لتعريف حدود هاتين الكتلتين (المتساويتين بالضرورة) اللتين تتقابلان في المحاسبة القومية ؟

ان تحليلنا لرأس المال وفر لنا هذا المعيار . فيجب ان نتصور ، اولاً ، مخزون رأس المال (وهو ملول مجرد) الذي يؤلف الثروة الكلية للأمة : الغذاء الملابس ، بيوت السكن ، المواد الأولية ، أبنية المصانع ، الآلات الخ .. (٣) . وبعض رؤوس الأموال — الأشياء التي يضمها هذا المجموع يتجدد سريعاً جداً (وهذه هي الحال بالنسبة لمخزونات القمح والتحاس الخ ...) ، وبعضها الآخر يتجدد بصورة بطيئة جداً (وهذه هي الحال بالنسبة للطرق والخطوط الحديدية الخ ..) . والقيمة الاجمالية لرؤوس الأموال — الأشياء هذه تؤلف الادخار التراكم للأمة أو « رأس مالها » (بالمعنى القاعل لهذا المصطلح (٤)) .

ان رأس المال يتألف ، اذن ، من بكل المنتجات التي تستهلك في سيرورة الانتاج والتي يعطي استهلاكها « ربخاً » (آلية التبادل المؤجل) .

ولكن لماذا لا تصنف مدرسة بين رؤوس الأموال الانتاجية ؟ هل الأمر كذلك لأن بناء هذه المدرسة لن يجدد ، كالأبنية الأخرى ، في نهاية المدة الطبيعية لاستعماله ؟ من المؤكد انه سيجدد . ولكن هذا التحديد لن ينجم عن تبادل خلال الزمن لأن التعليم ليس فعالية صناعية أو تجارية وليس له « نتاج » بالمعنى الحقيقي للكلمة ، « قيمة تبادل » في السوق لأنه ، بطبيعته ، خارج السوق. ومع ذلك فسوف تدفع رواتب المعلمين وتصان أبنية المدارس ويعاد بناؤها في الوقت المقرر ، وكلها نفقات سوف تستجر استهلاك « قيمة » ما واقعية حقاً . ولكن هذه القيمة ستقتطع من التناج السنوي الصافي للأمة (٥) .

هذا التحليل ، وهو اولي مع ذلك ، يسمح لنا بأن نفهم ما الذي تقع به المحاسبة القومية ، وهي تقنية حيادية ظاهراً ، العواقب في وجه النمو . فهي ، بخلافها المنتظم بين الاستهلاك الانتاجي (رأس المال) والاستهلاك غير الانتاجي ، تحمل ، تدليساً ، على الاعضاء بأن الأمة تزداد غنى كلما زادت من هذا الاستهلاك الأخير ! وعندما ينصب الخطأ على « الاتفاق غير الانتاجي » الذي تؤلفه المدرسة (وهو مثال اخترته خصيصاً لأنه في غير صالح وجهة نظري ظاهراً (٦)) فلا يأس في ذلك — الا بالنسبة للضبط المنطقي — ، ولكن الأجر تبدأ في ان تصبح خطيرة عندما تقابل النفقات غير الانتاجية بتبذير الرواتب الذي نعرفه . وسوف أعرض ، بعد هذا الكلام ، مثلاً بسيطاً لابرار الفرق بين معدل الربح ومعدل النمو .

لدينا بلد يفترض ان نتاجه القومي الخام — محسوباً بطريقة صحيحة — يساوي ١٠٠٠ مليار دولار ويبلغ معدل نموه ، ٦٪ فسوف

يكون لدينا ، اذا اعيد استثمار (اذا جرى ادخار) كلية الأرباح
(التاج الصافي) .

٦٠ ملياراً (الربح للمعاد استثماره)

معدل النمو : $\frac{60}{\%6} =$

١٠٠٠ مليار (التاج الخام)

أما بالنسبة لمعدل الربح ، فسوف يكون :

٦٠

$\frac{\%6,38}{\%6} =$

٩٤٠ (التاج المستهلك أو رأس المال الموظف)

ان هذا الكسر الأخير يعبر ، بموجب تعريفنا ، عن نسبة الفائض
إلى رأس المال المستهلك ثم المعاد تكوينه خلال السنة . ورأس المال
هذا يساوي التاج الخام (١٠٠٠) ناقصاً التاج الصافي (٦٠) . ولن
يتعدل معدل النمو طالما بقي معدل الربح على حاله وطالما اعيد استثمار
كلية هذا الربح في الإنتاج .

وسوف يساوي رأس المال ، في السنة الثانية ، ١٠٠٠ مليار
على اعتبار أن رأس مال السنة الأولى (٩٤٠ ملياراً) قد تزايد بمقدار
كلية التاج الصافي (٦٠ ملياراً) :

التاج الصافي = $\%6,38 \times 1000 = 63,8$ ملياراً .

وسوف يكون التاج القومي الخام ، إذن : $63,8 + 1000 = 1063,8$
وهو ما يعطي معدل نمو يبلغ

٦٣,٨

$\frac{\%0,99}{\%6,38} =$

١٠٦٣,٨

الا انه يمكن ، نظرياً على الأقل ، ان يتفق الريح البالغ ٦٣,٨ ملياراً ، في كليته ، من جانب الرأسمالين على متعتهم (أو ان يقيم على صورة مشتريات من الذهب والأحجار الثمينة الخ ...) . وفي هذه الحالة ، يهبط الادخار إلى الصفر ، ويكون الأمر كذلك ، بالتالي ، بالنسبة لمعدل النمو .

صفر

$$) \text{ صفر } \% = \frac{\text{صفر}}{\text{صفر}} .$$

١٠٦٣,٨ ملياراً

وسوف يكون رأس المال ، في السنة التالية ، ١٠٠٠ مليار . فنكون ، إذن ، في حالة التوقف التي تتصف بتوقف التراكم .

وفي نهاية المطاف ، يمكن ان تبدى مختلف الحالات التالية : يعاد استثمار الريح جزئياً أو كلياً . ويكون معدل النمو في حده الأعلى اذا اعيد استثمار الريح كلياً .

كلية الريح مكرسة لتقنيات غير انتاجية ، من جانب افراد أو من جانب الدولة وفي هذه الحالة ، يتوقف التراكم (النمو الصفري) .

وقد تبدى ، أيضاً ، حالة أكثر امعاناً في الصفة النظرية هي ان يهبط معدل الريح نفسه إلى الصفر . وهذا لا يمكن ان يحدث ، في رأي ريكاردو ، الا بتأثير سبب واحد هو ندرة الثروات الطبيعية (ولاسيما الأراضي الصالحة للزراعة) التي ترتفع أسعار المواد إلى حد تستهلك ، معه ، كلية التاج الخام على صورة أجر (راجع الفصل التاسع) . وبما ان الأرباح معدومة ، فان الادخار يصبح مستحيلاً . والفرق بين هذه الفرضية السابقة (المحافظة على الريح

والادخار المعلوم) هو ان المجتمع — أو الرأسمالين — يجب ان يستغني عن اللصة التي تجلبها النفقات غير الانتاجية . فهناك ، اذن ، حالتا توقف يمكن تصورهما ، واحدة منهما مع المحافظة على انتاج الصافي المكرس ، كاملاً ، لنفقات غير انتاجية والاخرى مع ربح معلوم .

الاقتصاد يقرب ، اذ يتقدم ، من النمط الكلاسيكي

تظاهرت ، في المقطع السابق ، بتقديم خيار هو الخيار بين استعمال الربح كدخل شخصي ينفق في نهاية المطاف واستعماله كدخل للمشروع يعاد استثماره (وفي المشروع نفسه أو في آخر) . فهل من حاجة لفت الانتباه إلى ان هذا التصور الذي يترك لارادة العملاء الاقتصاديين الخسم في قضية يمثل هذه الأهمية ليس بالتصور الذي يرضينا ؟ انه عكس روح مبادرة لا ترمي إلى اكتشاف الدوافع الطارة التي توجه ، في هذه الظروف أو تلك ، صاحب المشروع (من) إلى هذا الاتجاه أو ذاك ، بل إلى اكتشاف المنطق العميق لنظام . الا انه يتضح ، منذ ان نسلم بأن الربح أو التناج الصافي ليس الا اعادة ، عبر الزمن ، لتكوين مدخر سابق ، ان ما هي مكروسة له ، منطقياً ، هذه القيمة المعادة التكوين هو ان تستخدم بنورها كوفر (يبادل بتناج عمل جديد) ليكمل سيورة التراكم . ولكن هذا المنطق لا يمكنه ان يعمل بقوة الكاملة الا اعتباراً من مرحلة معينة من نمو الاقتصاد . فطالما ظل معظم رأس المال « متداولاً » ، وطالما بقي مديرو المشروعات هم ، انفسهم ، أصحاب هذه المشروعات . فان الربح يبقى دجلاً شخياً يحتمل جداً ، بوصفه كذلك ، ان

يبدو ، كله أو في قسم كبير جداً منه ، في نفقات غير انتاجية .
والأمر لا يعود كذلك منذ ان تصبح نسبة رأس المال الجامد أكبر .

وهذا شاهد جديد على الطابع المنطقي والتاريخي ، في الوقت
نفسه ، لسيرورة الصياغة الموضوعية للاقتصاد . فطالما بقيت المشروعات
الفردية سائدة ، ظل الربح ، جزئياً على الأقل ، دخلاً شخصياً .
ومنذ ان تستبدل بها مشروعات متميزة — لا تعود وظيفة الادارة
تختلط ، فيها ، بصفة الملكية — ، يتلقى الربح الاستعمال الذي
تكرسه له طبيعته ، فيظهر على ما هو عليه ، اي بوصفه التصيب
من الخلط الاجمالي الذي يكرس لزيادة رأس المال الموجود .

فالاقتصاد الحديث يحقق ، إذن ، لأول مرة ، في الممارسة ،
المخطط النظري لعلماء الاقتصاد الكلاسيكيين الذي كانت كلية
دخل رأس المال ، فيه ، يعاد استثمارها (راجع شاهد عالم الاقتصاد
السويدي فوران اولين في الصفحات السابقة) . ولم يكن هذا الافتراض
في الزمن الذي قلم ، فيه ، من جانب ريكاردو وعلماء الاقتصاد
الكلاسيكيين الآخرين ، محققاً في الوقائع بالتأكيد نظراً للمكانة
السائدة التي كانت المشروعات الفردية ما زالت تحتلها ، احتمالاً ،
في الحياة الاقتصادية في عصرهم . الا ان المدرسة الكلاسيكية تحاكم —
وذلك يبين لنا مرة اخرى — بموجب فرضيات مجردة كانت لا تقابل
الوضع الواقعي لزمانها الا قليلاً أو لا تقابله بالمرّة ، وذلك على عكس
ما يؤكده التعليم الجامعي منذ أجيال . وتميل هذه الفرضيات التي صاغتها
حاجات المحاكمة إلى التحقق بقدر ما يتقدم الاقتصاد نحو صور
تنظيم أكثر عقلانية .

ويكتمل تبديد المفارقة التي يلو أنها تميز وضع البلدان المختلفة. فمعدل الربح، في هذه البلدان، مرتفع جداً (حوالي ٣٠ ٪ على الأقل)، ومع ذلك، فإن معدل النمو ما زال، فيها، على درجة كافية من الضعف عموماً. وهذا الأمر يفسر بكون القسم الأكبر من الأرباح يتفق كمداخل للراسمالين. وهذا الوضع للأشياء في طريقه إلى التغير السريع في عدة بلدان، سواء اكان ذلك لأن الدولة تصادرها (النظام الاشتراكي) أم لأن الدولة ترعى، فيها، طبقة أصحاب المشروعات التي تقوم وظيفتها، على وجه الدقة، على إيجاد استثمارات « ريعية » لرأس المال الامكاني الذي يشكله الربح (٦). والانتقال من حالة التخلف إلى الاقتصاد التراكمي هي نتيجة التدخل الواعي للسلطة السياسية في الحالتين.

التأخر التراكم غير موجود

تجدد مخزون رأس المال ونموه يتفقان مع تجدد الجنس البشري ونموه — ومن هنا التشابه العميق الموجود، احتمالاً (راجع الفصل الثالث)، بين الظواهر الاقتصادية والظواهر البيولوجية. ففي كل ١٠ سنوات أو في كل ١٢ سنة — وفي كل فترة تراوح بين مستين وه سنوات في البلدان الفقيرة التي يكون رأس المال الجامد، فيها، قليل النمو — نجد انفسنا أمام جيل جديد من رؤوس الأموال، كما نجد انفسنا، في كل فترة تراوح بين ٢٥ و ٣٠ سنة، أمام جيل جديد من البشر. وكان يجب ان يكون هذا النمط من الوجود والنمو قد حذر الصحفيين — الذين انضم اليهم، مع الأسف، بعض علماء الاقتصاد — من الفكرة غير المتناسكة منطقياً، والمنتشرة

جداً مع ذلك ، التي تقول ان نتيجة ازدهار نظامنا الاقتصادي يجب ،
 حتماً ، ان تكون زيادة جديدة في الهوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة
 والبلدان الأقل تقدماً مع مرور الزمن . والمحكمة تبدو ، في بساطتها ،
 مترهة عن الخطأ . فهوذا بلد (آ) مصنف بين البلدان « الغنية » ويبلغ
 دخل الفرد السنوي ، فيه ، ٢٥٠٠ دولار مثلاً . وهو ذا بلد آخر
 (ب) يقع على الدرجات الدنيا من السلم ولا يؤمن ، مع أخذ السنوات
 السمان والسنوات العجاف في الحسبان (والسنوات العجاف أكبر
 عدد من السمان) ، سوى دخل سنوي فردي يبلغ ٤٠٠ دولار .
 وحتى لو افترضنا - وفرضيتنا متعارضة جداً - ان معدل نمو الدخل
 القومي وعدد السكان متماثلان في البلدين (آ) و(ب) ، فان الهوة
 الفاصلة بين دخلي البلدين ستزداد اتساعاً بفعل المتواليات الهندسية .

ففي أول سنة محسوبة ، كان القارق يبلغ ٢٥٠٠-٤٠٠= ٢١٠٠
 دولار . وسوف يصبح هذا القارق بعد ٤ سنوات ، اذا تبيننا للبلدين
 معدلاً في النمو السنوي للدخل الفردي يبلغ ٣٪ :

$$٢٥٠٠ (١ + \frac{٣}{١٠٠})^٤ - ٤٠٠ = ٢٨١٣,٧ - ٤٠٠ = ٢٤١٣,٧$$

٢٣٦٣,٥ دولاراً . تلك هي ، اذا صدقنا بعض التقارير الصادرة عن
 مؤسسات دولية ، محاكمة « رياضية » !

وسوف أقدم ، هنا ، إلى القاريء ، هذا التأمل ذا الطابع الاحتمالي
 الخالص . بما ان المعادلة الأسية هي ، على وجه التقريب ، الوحيدة
 (وربما كان ذلك لأنها تتحدث إلى الخيال) التي يحتفظ بها غير الرياضيين
 من الرياضيات ، فافنا نتبين ان النظرية القائمة على صيغة المتواليات
 الهندسية تنطوي على احتمالات قوية في ان تكون مغلوطة ، على اعتبار
 ان هذه الصيغة غالباً ما تستعمل كيفما اتفق .

وما قلناه في المقطع السابق يسمح لنا بأن نلقي الضوء على خطأ المحاكمة . لقد ذكرت بأن معدل الربح غالباً ما يكون عالياً جداً في البلدان الفقيرة . والقضية الكبرى هي استثمار الربح بدلاً من انفاقه بصورة غير انتاجية . واذا توصلنا إلى ذلك (وهو ما يفترض حافزاً من سلطة سياسية ذكية) ، فإن معدل النمو سيرتفع ، دائماً تقريباً ، إلى معدلات أعلى بكثير من تلك التي نعرفها في البلدان المتقدمة ، ومن هنا تنشأ إمكانية استئراك للقارق .

فاذ عاش ، سكان القارة (ع) ، خلال قرون ، في اكواخ فقيرة ، واذا شرعوا فجأة ، بدافع من سلطة سياسية مصممة ومستنيرة أخيراً ، او بتأثير اي دافع آخر ، في بناء بيوت مريحة متينة ، فسوف يكونون قد استبدلوا ، في فترة بضع سنوات ، بفضل عملهم (وتراكم نتاج هذا العمل) ، برأس مال بائس آخر سيرفع ، دفعة واحدة ، سكنهم إلى مستوى سكن الشعوب المزدهرة منذ زمن اطول . وكون آبائهم واجدادهم قد عاشوا ، ايضاً ، حياة بائسة تحت سقوف مرتجلة ليس سبباً في اي « تأخر متراكم » . والنمو الاقتصادي يجري على صورة النمو الثقافي . فمنذ خمسين سنة ، كانت روسيا تحتوي على واحدة من أعلى نسب الأميين في العالم المتحدن . والاتحاد السوفياتي ، اليوم ، احد أعلى الامم في مستوى التعليم .

هل ينبغي ان نضيف ان الأمر لا يلور ، هنا ، الا حول استخلاص المنطق الداخلي لنظام وأن الواقع ، بلادة ، اقل تبسيطاً ؟ ما من شك في ان وجود تقليد صناعي — اء ثقافي — قديم يؤلف مزية من الدرجة الا الى وان الاقلاع لا يمكن ، الا في بعض الاستثناءات ، ان يجري الا حول

« نواة » نشاط او ثقافة قائمة منذ زمن طويل . وهكذا كان نمو روسيا ،
بالأمس « ونمو البرازيل اليوم ، ممكناً لأن هذين البلدين كانا يمتلكان
مثل هذا الاساس الموروث عن القرون .

الربح يتناسب مع رأس المال الموظف وليس مع عدد العمال المستخدمين

ان ذلك يعود إلى آلية التبادل المؤجل كما شرحناها في الفصول
السابقة . فهو ذا صاحب مشروع تستعمل كلية رأس ماله
(١٠٠٠٠٠٠٠ ف مثلاً) في استئجار عمال ، وآخر استثمار كلية رأس ماله
(ذي القيمة الماثلة) في تجهيز جامد طويل الأمد . انهما سوف يحصلان ،
مبدئياً ، في سوق تنافسية على الربح السنوي نفسه لرأس مال كل
منهما - ١٠ ٪ مثلاً - لأنه اذا لم تكن الحال كذلك ، فسوف يحدث
انتقال لرأس مال من فعالية إلى أخرى . وان ربح المشروع ذي الدرجة
العالية من المكننة لا يمكن ، بموجب نظرية القيمة - العمل المفسرة من
جانب ماركس ، ان تنجم الا عن اعادة توزيع ، بين مختلف
المشروعات ، لفضل القيمة الذي تولده صناعات اليد العاملة المنتشرة
في جملة الطبقة الرأسمالية . وهذا ما يشرحه باجتهاد في الكتاب الثالث
من رأس المال . وهكذا ، فان اقل القطاعات الاقتصادية نمواً من الناحية
التقنية هي المسؤولة عن الربح الذي يحول ، كما نذكر ، الاستثمارات
القبلية . فسوف تقدم صناعات منطقة الفوج النسيجية ، في فرنسا ،
بصورة غير مباشرة ، واردة التمويل الذاتي الوفيرة التي تتوفر ، مثلاً ،
للصناعة البتروكيميائية التي تستخدم القليل من اليد العاملة بالقياس مع
قيمة رأس مالها . ويكفي ان نورد النتائج العملية للنظرية الماركسية
من اجل ان نتبين عدم معقوليتها . فمبدأ او كام الذي ينص على ان

اختيارنا ، بصدد نظريتين تفسران الظاهرة نفسها يجب ان ينصب على تلك التي تمضي إلى الهدف بصورة أكثر مباشرة ، هذا المبدأ سوف يكفي ، بصرف النظر عن اية حجة ، لتفضيل نظرية ريكاردو في القيمة - العمل على نظرية ماركس .

التضخم يفرض تصوراً ذاتياً للزمان

الرأسمالية نظام يرجح الاستثمارات الطويلة الأجل مالم تفسد اللعبة لسبب او لآخر - واشيع هذه الأسباب للانحراف التضخم التقدي . فاذا كان لي الخيار ، من اجل رأس مال يبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، بين الاستثمارين التاليين : شراء آلة اوتوماتيكية تعمل لمدة عشرين سنة ويبلغ نتاجها السنوي ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف (راجع الفصل السابع) او استخدام عمال استطيع ان ابيع ، كل سنة ، نتاج عملهم بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠ ف ، فسوف تكون لدي اسباب جديدة لاختيار الحل الأول على الرغم من ان كليهما يؤمنان لي الدخل السنوي نفسه .

الحل الأول: نتاج سنوي يبلغ ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف، منها ١٥٠٠٠٠ ف ربحا و ٤٣ ، ٢٦١٨٩ ف لاعتماد الآلة .

الحل الثاني : نتاج سنوي يبلغ ١٦٥٠٠٠٠ ف ، منها ١٥٠٠٠٠ ف ربحا و ١٥٠٠٠٠٠ ف لاختداد رأس المال المدفوع اجرا .

ان الحل الثاني اقل جاذبية من الحل الأول من عدة وجهات نظر . فهو يجر متاعب ينبغيها رقم اعمال سنوي اعلى بكثير (١٦٥٠٠٠٠ ف بدلا من ٤٣ ، ١٧٦١٨٩ ف) . وهو يتضمن مقدارا من المخاطر

أكبر بكثير اذ يرغبني على ان اعيد كل سنة ، تكوين قيمة رأس مالي -
الشيء ، وهو ما لا اعود قادراً ، دونه ، على متابعة مشروعي على النطاق
نفسه . ويعدل من هذه النتيجة ، في الممارسة ، بشكل خاص ،
ان من شأن التقدم التقني المتسارع ان يجعل تجميدات رأس المال ذات
الاجل الطويل متقلبة تقلبا خاصا . الا ان الأمر يدور ، هنا ، حول
استخلاص خصائص النظام الاقتصادي .

والمقارنة بين مثالينا تستلحي ، ايضا ، ملاحظة اخرى ذات مدى عام.
لقد ركزت ، في بداية الكتاب ، على ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي
لا يرجع البرهة الحاضرة على البرهة المقبلة . والدليل على ان الأمر
لا يدور حول رؤية ذهنية هي أن الاستثمار الطويل الأجل يبدو ، من
عدة وجهات نظر ، وعلى اساس اعتبارات اقتصادية خالصة لا تلخل
اي عنصر ذي طابع اخلاقي لوفلسفي ، الاستثمار الأفضل او المساوي ، في
كل الأحوال ، للاستثمار القصير الأجل على الأكل .

الا ان مثل هذا الوضع للأشياء لا يمكن ان يوجد نظاماً تقديماً
على ما يكفي من الموضوعية ، اعني نظاماً تقديماً يسمح لآلية التبادل
المتدرج بالعمل في حدود الافق الاقتصادي (من عشرين الى ثلاثين
سنة ؟) . ان مثل هذا النظام ، وقد سنحت لنا فرصة الاشارة الى ذلك
عدة مرات ، لا يمكن ان يقوم الا على معيار تحدد قيمته ، بدورها ،
بزمان العمل الضروري لانتاجه . واستقرار النظام مضمون يكوننا نستطيع
ان نتوقع ، بصورة معقولة ، ان تتحول كمية العمل الضرورية
لانتاج السلعة - المعيار (الذي يتناسب ، مع اخذنا معدل الربح في

حساباتها مع القيمة (بالصورة نفسها تقريبا التي تتحول بها جملة المواد والخدمات المعروضة في السوق .

وهكذا تظهر الصلة العضوية بين النظام الاقتصادي والنظام النقدي . فالاقتصاد السياسي الموضوعي يجب ان يملك ، لترجيح تصوره للزمن ، نظاما نقديا مكافئا . والزمّن بالنسبة اليه ، كما نعلم ، طابع مطرد نوعا ما ، مهما تكن البرهة موضع النظر : فمن طريق التبادل المؤجل ، يمكن لنتاج ما متوفر حاليا ان يبادل بنتاج عمل مقبل . ويكفي ان نعرف معدل الربح - وهو الذي لا يعاني ، وقد سنحت لنا فرصة ملاحظة ذلك ايضا ، سوى تحولات ضعيفة عبر الزمن . لتحصي ، فورا ، القيمة الحالية لنتاج مقبل او القيمة المقبلة لنتاج حالي مستعمل كرأس مال . وتقدير الكلفة المرسلة (التي جرى الحديث حولها بكثرة في الفصل السابع) يستند ، بالضرورة ، الى الحياض الذي يبرهن عنه العلم الاقتصادي الموضوعي حياض مختلف برهات الزمن على اعتبار أن هذه الكلفة معرفة بوصفها مجموع الاتفاق الاولي الموظف فعليا لاقتناء (او انتاج) اصل من الأصول - آلة ، منزل الخ ... و « القيمة الحالية » التي يقلر بها ، حساييا ، الربح الأبدي الذي يؤمن كلفة تجديد هذا الأصل .

فليس الاقتصاد السياسي ، إذن ، علما اجتماعيا الا ، فقط ، من حيث ان البرهة الحاضرة لا تملك قيمة مطلقة تكشف كل ماعداها .

وربما استحق هذا المعيار التعميم . فيمكن ان تفكر في ان الحياة النفسية للفرد تكف عن ان تكون فردية لتصبح محددة اجتماعيا اعتبارا من البرهة التي تنتشر ، فيها ، في الزمن مهما كان هذا الانتشار

قليلا . وهذا ناجم عن كون الحياة النفسية الفردية تتجه ، أولا ، نحو تلبية الحاجات والرغبات وعن كون هذه التلبية فورية في طبيعتها . والفرد يلجأ الى المخزون الاجتماعي منذ ان يحسب ، منذ ان يأمل في الحصول على موضوع تلبية مقيلة .

رأس المال سلفة دائمة

المخز الذي تكون في الظروف التي وصفتها يبقى مفتنى بوصفه سلفة دائمة طالما لم يقرر الذي كونه الغاءه عن طريق انقائه . فنتيجة سيورة الانتاج التي وظف ، فيها ، مخزها (رأس المال الموظف) هي ، فعلا ، أنها ترد له ، باستمرار ، قيمته بدورية متفاوتة التكرار (هذا الأمر يتوقف على معدل الربح) . ويجب ان نعد العملية مستهية عندما يصل التبادل المتدرج في الزمان الى نهايته . والاكثر احتمالا هو أن « الرسمالي » سيعيد وضع جصله الاول (مزيدا بقسم من الربح الذي كسبه اوغير مزيد) في المشروع نفسه . والأمر يلور ، اذ ذاك ، بالنسبة لعالم الاقتصاد ، حول استثمار جليد . ان طابع رأس المال كسلفة دائمة يفسر لماذا يؤدي كل تدبير « تامين » او نزاع ملكية الى « تعويض عادل » في البلدان التي يطابق النظام الحقوقي ، فيها ، مع قانون التبادل ، مهما يكن عدد مرات « دوران » رأس المال .

وما سبق لايعني ، ابدا ، ان دولة ما على حق ، دائما ، في رفضها لتعويض هذه الشركة الأجنبية اوتلك . وغالبا مايتفق ، دون شك ، ان يكون هذا التدبير مبررا على اعتباران الشركات الغربية الكبرى قد تسفت في استعمال قدراتها لاستغلال الموارد الطبيعية للبلدان الضعيفة التقدم اقتصاديا وذات الساطة السياسية . الضعيفة .

وهذه هي النقطة التي يجب ان نشير عندها ، من جديد ، الى ان مبدأ تساوي التبادل ، وان وفر الاساس المتين الذي لايدحض للنظام الاقتصادي ، يهدد بأن تكون له نتائج لايمكن الدفاع عنها على الصعيد الاجتماعي . فطابع السلفة الدائمة الذي يميز رأس المال يعمل ، باستمرار ، في اتجاه تراكم الثروات بين ايدي بضعة افراد . والتجربة تثبت ان اكثر انواع المنافسة اشتمالا بين المنتجين (ونتيجتها هي اعادة وضع الحالات المحققة موضع المسألة) ونمو الادخار في الطبقات الجديدة من السكان لايتوصلان ، الابطه وبصورة ناقصة ، الى تغيير توزيع الثروة القومية بين مختلف فئات السكان .

ولا يرمي الاقتصاد السيامي الى تبرير « النظام الاجتماعي » القائم . فهدفه هو توضيح آليات الحياة الاقتصادية التي لا يجدي جيلها شيئا . فمن غير المعقول ، مثلاً ، المطالبة بتحسين للرخاء المادي للسكان والرغبة في الفناء الربيع ، في حين ان الربيع هو مصدر رأس المال الجديد وان اقتصاداً لا يعود يستخلص اي ربح يكون ، بالتالي ، قد توقف عن التقدم مادياً . الا ان قضية توزيع ثمار النمو لا يمكن ان تحسم بتطبيق مبدأ تساوي التبادل وحده .

ومن غير المجدي ان نحقي ان النظام ، اذا ترك لذاته ، يؤدي إلى تركيز ما يقرب من كلية رأس المال بين ايدي عدد محدود من الأفراد والأمر . وكون هذا الوضع للأشياء مقبول إلى حد كاف أمر واقع على اعتبار اننا نتبين انه يلزم ، دائماً تقريباً ، من قوات البوليس لتطبيق الحق في مجتمع اللامساواة للبلدان الليبرالية القائم على مبدأ تساوي التبادل ، عدد أدنى من ذاك الذي يلزم لتطبيق الحق

في مجتمعات المساواة أو المتجهة إلى المساواة للبلدان الاشتراكية .
والسبب العميق هو ان العمل على سيادة المساواة بين الناس يقتضي
مضاغفة المنوعات من أجل قصر التبادل في علاقاتهم المتبادلة على
الحد الأدنى وهذا هو ، على كل حال ، التفسير الذي يقرحه
الاقتصاد السياسي .

معدل الفائدة الطويلة الأجل أو مفارقة الفرنك المودع في عهد المسيح

يسمح طابع السلفة الدائمة لرأس المال بفهم آلية معدل الفائدة التي
آلت ، بلورها ، إلى الغموض ، كلياً تقريباً ، نتيجة ظهور مفاهيم
ذات طبيعة سيكولوجية (أو سيكولوجية مزعومة) في الاقتصاد
السياسي .

يوصف معدل الفائدة : عموماً ، على انه « سعر المال » . انه
نسبة دخل رأس مال إلى هذا الرأسمال (محسوبة بنسبة مئوية) .
فيفترض ان الدخل يشكل دفعة سنوية ابدية . وتقسم هذه الدفعة
السنوية على قيمة رأس المال الذي يقابلها . ونحن نعرف الالتباس الذي
تؤدي اليه هذه الفرضية في اذهان غير المختصين . كيف جرى انه
يمكن الحصول ، مقابل الدفع الحالي لمبلغ محدد من المال (رأس مال
يلغ فرنكاً مثلاً) ، على سلسلة لا متناهية من الدخل (٣ سنتيمات
في السنة ، مثلاً ، اذا كان المعدل ٣٪) ؟ ان هذه الدهشة الساذجة تعبر
عن نفسها ، في المحادثة الشائعة ، على صورة الحكاية التالية : لو كان
رجل ما قد وضع إلى الأبد ، في السنة الأولى من تاريخنا الميلادي ،
بمعدل يبلغ ٣٪ (أو حتى بمعدل أدنى بكثير) ، قطعة ذهب صاف
تزن ١٦٨ ميلغراما (وهو ما يقابل ، اذن ، القيمة الرسمية لفرنكنا

الحالي) ، فان كتلة الفوائد المرسمة كانت ستشكل ، اليوم ، قطعة ذهب أكثر وزناً بعدة مرات من الأرض . واذا افترضنا ان الفوائد لم تدفع ذهباً ، بل أوراقاً نقدية ، فان القيمة التي تمثلها تبلغ قدرأ يسمح بشراء عدة أضعاف كلية ما في الأرض ، اليوم ، من ثروات . ان المداخيل الهائلة للفرنك المودع في عهد المسيح هي إلى حد ما ، بالنسبة للاقتصاد ، ما هو سهم زينون بالنسبة للحركة .

ولاخترق السفطة يجب ، ويكفي ، ان نعود إلى واحدة من اوضح قضايا النظرية الكلاسيكية — على الرغم من كونها من أكثر هذه القضايا تعرضاً للنسيان عادة — تصبح الحياة الاقتصادية في جملتها ، دونها ، غير مفهومة : هذه القضية هي ان المال ليس ، في ذاته ، رأس مال لأنه ليس هو الذي يعطي ، مباشرة ، نتيجة العمل . فلتذكر الحاسوب الذي يكلف ١٥٠٠٠٠٠ ف ويدوم ٢٠ سنة معطياً ، كل سنة ، دخلاً صافياً يبلغ ١٥٠٠٠٠ ف (في الفرضية التي يبلغ ، فيها ، معدل الربح المتوسط ١٠٪) . انه من الواضح ان مصدر الدخل ليس مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، بل هو الحاسوب . فينبغي علي ، اذن ، اذا اردت ان اؤمن لنفسي دخلاً ابدياً ان اقمي ، كل عشرين سنة ، بالآلة القديمة إلى المهملات وأن ابلغها بالآلة اخرى . وكذلك ، فاذا كنت امثلك متزلاً ، فسوف ينبغي علي ان اعيد بناءه كل عشرين (أو ثلاثين أو أربعين ...) سنة من أجل ان احصل على الدخل الذي يعمله لي .

ولنتوقف عن هذا البرهان هنا ، فهو بدوي . ان المال ، في حد ذاته ، ساكن كلياً ، وهو غير قادر على توليد أدنى دخل . والفائدة التي يعطيها تمثل قيمة المواد والخدمات الواقعية التي تنتجها (أو تقدمها)

رؤوس الأموال الواقعية الموجودة . وما هو وهمي في حكاية الفرنك
المودع في عهد المسيح ليس الحكاية نفسها : فـه الممكن ، ضمن
الحـد الأعلى من الضبط ، ان اتصور ان جلدي البعيد اودع فرنكاً منذ
١٩٧٣ سنة ، وان هذا الابداع انتقل الي من جيل إلى جيل (ولكن
الأجيال المتعاقبة تكون قد استهلكت مداخيلها اي هدمتها) . والوهم
ناجم عن كوننا نتظاهر بتخيل كون النظام التقليدي يعمل بصورة
مستقلة عن النظام الاقتصادي ، منتج الدخل الوحيد .

ولا شك انه سيتكون لدى القارئ الانطباع باننا اثينا على اقتحام
باب مفتوح . الا ان للتذكير بهذه البدييات مزية واحدة ، على الأقل ،
هي انه يبين ان معدل الفائدة (فائدة المال) ليس سوى إحدى تحولات
معدل الربح (ربح رأس المال) . والاقتصاد السياسي الحديث يدير ،
لسوء الحظ ، ظهره لهذا التصور الذي يكون ، مع ذلك ، من المستحيل
جليئاً ، دونه ، القيام بتحليل موضوعي للأسباب التي تحدد مستوى
معدل الفائدة في الأجل الطويل . أما بالنسبة لمستوى اجرة المال القصير
الأجل ، فانه يقع ، بصورة أكثر مباشرة ، تحت تأثير قرارات طارئة
تتوقف على السلطات النقدية ، ولكن تدفق المداخيل المقابلة مستخلص
من الأرباح الواقعية .

ومن السهل ، هنا أيضاً ، ان نبين ان الانحرافات والمعاني العكسية
التي تؤدي إليها النظريات الحديثة في معدل الفائدة تعود إلى سبب نعرفه
جيداً . فالأمر يدور حول التخلي عن البحث الموضوعي الذي يكون
التبادل في نظره — بما فيه ، اذن ، التبادل بين المقرض (الذي يبيع
تقدياً مقابل شراء ديون) والمقرض (الذي يشتري تقدياً مقابل بيع

ديون) — واقعة يجب على العلم ان يفحصها من حيث هي كذلك . وقد استبدل بهذا المنهج ، منذ نهاية القرن التاسع عشر ، منهج آخر يقوم على تفسير مستوى معدل الفائدة كأى شيء آخر ، بعوامل ذاتية . وكانت محصلة هذه المسيرة « العلمية » الطريقة نظرية كينز التي ترى ان اجرة المال ليست سوى الثمن الذي يجب دفعه للتغلب على « التفضيل » المفترض ، لدى كل مالك مال ، (« السيولة ») . وهذه نقطة وصول ونقطة سقوط ، أيضاً ، لأن علماء الاقتصاد يدركون ، منذ ان يواجهوا الوقائع ، ان مفهوم « تفضيل السيولة » لا يقدم لهم اية مساعدة ، وهم ، من أجل ذلك ، في طريقهم ، هنا أيضاً ، إلى العودة للرب المفاهيم الموضوعية (وهو ما يشهد عليه مقطع اولين الذي استشهدنا به سابقاً) .

ويجب ان لا نعتقد ان نظرية كينز الخيالية كانت مؤذية . فهي أصل واحد من أكبر اخطاء الاقتصاد السيامي التي اقترفت في الربع الأخير من القرن ، لاسيما في البلدان الانكلوسكسونية . ان كينز — الذي يعترف صراحة (٧) بأن نظرية ريكاردو صحيحة على المدى الطويل في حال تحقق العمالة الكاملة — يوصي بسياسة قائمة على قلب صلة السببية التي اقامتها المدرسة الكلاسيكية . فهو يوصي ، من أجل زيادة حجم الاستثمار ، بأن ينخفض المصرف المركزي معدل الفائدة إلى ما دون ما يسميه معدل الكفاية الهامشية لرأس المال ، وهو تعبير يدل ، في لغته ، على معدل الربح . وهذا المبدأ هو الذي سعى مصرف انكلترا ، بموجبه ، منذ عام ١٩٤٥ وحتى ، اواسط الستينات ، إلى خفض اجرة المال بزيادة كمية التقد (٨) . وكانت النتيجة الملموسة لهذه السياسة (التي لاقت ، في زمنها ، ظاهر تبرير نظري في تقرير

رد كليف الشهير (تنفيذ تضخم دائم ، في حين بقي معدل الفائدة ، في بريطانيا ، أدنى مما هو عليه في معظم البلدان المشابهة . ولم تكن نتيجة السياسة المستلزمة من كينز ، كذلك ، ضمان العمالة الكاملة لأن معدل البطالة بقي ، باستمرار ، أعلى في بريطانيا منه في بلدان أوروبا الصناعية الأخرى . وقد جاء الخطأ من حيث ان الرغبة من خفض معدل الفائدة صناعياً لا يمكن الا ان توقع الاضطراب في عمل النظام النقدي ، وذلك مع كونها وسيلة مشكوك فيها - ومؤقتة جداً على كل حال - لتنشيط الاستثمار . فمعدل الفائدة يتوقف على معدل الربح وليس العكس .

وتبدي النظرية السيكلوجية لمعدل الفائدة ، أيضاً ، سمة خاصة هي انها ترجع وجهة نظر أحد المتبادلين : المقرض . وهذا الانحياز منظم منذ التحليل الشهير لمعدل الفائدة من جانب ايرفينغ فيشر الذي الر في كل علماء الاقتصاد المحدثين . فقد ميز ايرفينغ فيشر بين المعدل الواقعي ومعدل السوق الاسمي . والفرق بينهما هو ان الثاني أعلى ، عموماً ، من الأول لحساب لارتفاع الأسعار . الا انه لأمر أكثر من مشكوك فيه ، على الرغم من المستبقات العتيدة السائلة حول الموضوع ، ان يؤثر التضخم تأثيراً محسوساً في اجرة المال . فلنحاكم ضمن تمايز معدل الربح . ان هذا المعدل مستقل عن سرعة هبوط قيمة النقد . وهو يتوقف على العلاقة بين سعر المبيع والكلفة . وبما ان الربح دخل معبر عنه بنقد ، فانه ليس عليه ان يعاني ، في اللحظة (ظ) التي قبض فيها ، اي تعديل يسبب انخفاض قيمة النقد لأن هذا الانخفاض ليس ظاهرة آتية .

وسوف يقال ان الأمور مختلفة في عقد قرض لأن الأمر يلور حول شروط للمستقبل . فلن اقبل ، أنا المقرض ، بتسليف اموال للمقرض ما لم تعوض اجرة المال المتفق عليها الحسارة التي اتوقعها لرأس مالي من حيث اني اقدر استمرار التضخم ممكناً . ومن المؤكد تقريباً ، بالفعل ، ان احس بهذه الرغبة في التمويل وان يكون على مشتري النقد ، اي المقرض ، ان يأخذ ذلك في اعتباره اذا اراد الحصول على ما يطلبه مني . الا ان هناك فرقاً كبيراً بين البائع والمشتري . وهو يقوم على ان لا شيء يمكن ان يجبر المشتري على الشراء اذا كان السعر الذي يطلب منه أعلى مما ينبغي ، في حين ستأتي ، دائماً تقريباً ، برهة سيكون ، فيها ، البائع مرغماً على البيع . الا انه يقال : هل هذا مؤكد حقاً في هذه الحالة ؟ ان لدى بائع النقد (المقرض) استثمارات بديلة للنقد الذي يملكه ، وعلى امكانية الاختيار هذه صب علماء الاقتصاد المحدثون انتباههم (ومن هنا النظرية المسماة نظرية «المحفظة»).

الا ان هذه النظرية لا تنطبق ، اذا كانت تساوي شيئاً ، الا على مالك نقد بشكل خاص وليس على الاقتصاد كاملاً (تلقى ، هنا ، وجهة النظر النهائية لكل البناءات الصادرة عن الليبرالية الجديدة) ، وذلك لأنه لا يمكن ان فترض ان كل مالكي النقد يحولونه إلى بضائع اخرى . فسوف يبقى ، دائماً ، أولئك الذين تلقوا النقد من التبادل ، واقراضه بسعر ٠,٤ - حتى لو ارتفعت الأسعار إلى ٩٪ - أفضل ، بالنسبة اليهم . من علم اقراضه بالمرة .

ونحن لا نقدم ، هنا ، الا المخطط . ولو وسعنا المحاكمة لكان علينا ان ندخل في الحساب سرعة تداول النقد . فلا تعود ، فعلاً :

إذا تجاوزنا معدلاً ما للتضخم ، نجد مقرضاً للتقد . فالتقد يشتمل من بد إلى أخرى بسرعة متزايدة .

ونفهم ما يجري ، واقعاً ، في السوق فهما أفضل إذا ركزنا ، على غرار الكلاسيكيين ، على منتج المواد والخدمات الواقعية ، أي من يشترى (لقاء معدل معدل فائدة) استعمال النقد . فسوف يتوقف على حسابه ، فعلاً ، السؤال الاستباقي الذي يستند إليه كل ما بقي : هل يستحق القرض عائد عقده أم لا ؟ وإذا كان يستحق ، فبأي معدل ؟ فإذا انخفضت الأرباح نتيجة تباطؤ الازدهار ، في حين لا يتباطأ التضخم بعد (وهي ظاهرة معروفة ونموذجية في كل فترة تضخم طويلة) ، فحتماً يريد المقرضون ضمان رأس مالم بمعدل فائدة مرتفع ، لأن سعر السوق سيكون منخفضاً . وتبدو التجربة مؤيدة حقاً ، لهذه المحاكمة . فمستوى اجرة المال يتبع تطور ايقاع الأعمال أكثر بكثير مما يتبع تطور هبوط قيمة النقد . فليست نتيجة التضخم عندما يتدلع ان يرفع ، بالضرورة ، معدل الفائدة (٩) ، بل هي ان توقف ، عملياً ، القروض الطويلة الأجل (ما لم تشتمل على بند لمقايضة الأصل) .

أما بالنسبة للمذهب الماركسي ، فيخيل إليه انه قام باكتشاف مثير عندما يؤكد ان معدل الفائدة ليس الا « صورة نامية » لتضلل القيمة . وهذا التأكيد انعكاس شاحب للنظرية الكلاسيكية التي ترى ان الفائدة ليست سوى واحد من الوجوه التي يتبدل ، بها ، الربح .

معدل الربح ومجتمع الاستهلاك

ينجم عن التعريف الكلاسيكي الذي تبنيه لرأس المال ان استهلاك السكان العاملين يحلل بوصفه تهديماً لرأس مال متجدد باستمرار .

ويكفي للاحتناع بذلك ان نحاكم ، كما سبق أن فعلنا غالباً ، بموجب موارد واقعية فنلاحظ ، إذ ذاك ، ان رأس المال المتداول مركب في الواقع من موارد زراعية وملابس وخطمات سكن ونقل وعطل الخ ... ، اي ، بايجاز ، من كل المواد والخطمات التي تتحول اليها الأجور المنفوعة ، لمزيد من السهولة والحرية ، على صورة مال ، بدلاً من ان يكون موزعاً أجوراً .

وغالباً ما يقال ان الاستهلاك هو محرك النمو ، ولكن تلك نظرة سطحية للأشياء لا تتحقق الا في الأجل القصير . واعني بذلك انه اذا تباطأت مشتريات الاستهلاك في اقتصاد مثل اقتصادنا ، فجأة ، فان المشروعات التي تعمل لتغذية السوق ستكون ، هي أيضاً ، مرغمة على تخفيض فعاليتها . ولكن الأمور تظهر بصورة مختلفة تماماً اذا تأملنا لفترة اطول . فكلما زاد استهلاك السكان العاملين ، زاد النصيب المكرس ، من الجهد الانتاجي ، لاعادة تكوين رأس المال الموزع في الانتاج . وبالمقابل ، فاذا كان الاستهلاك أقل حجماً ، فلا يوجد اي سبب للتضخيم ، قلياً ، بأن الانتاج الكلي — مقيساً بتعايير التاج الخام — سينخفض . انه سوف يوزع بصورة مختلفة ، اذ يزيد نصيب الربح أو التاج الصافي (وأنا غير متشغل بعد ، في المرحلة الحالية من المحاكمة ، بمعرفة الجهة التي يعود اليها — أو يجب ان يعود اليها الربح (١٠)) . ماذا يعني هذا ؟ انه يعني ان شطراً من الانتاج الجليد كان ، حتى الآن ، مكرساً لاعادة تكوين رأس المال أصبح متوفراً لاستثمارات جليدة عملية وفي الخارج . وبعبارة اخرى ، فان معدل النمو يتسارع ولا يلجم . وسوف ينجم عن ترايد التاج الصافي المعاد استثماره ،

كذلك ، توجيه جديد للإنتاج ، توزيع جديد للاستهلاك الذي يجب ان نشير إلى انه لن ينخفض اجمالاً ابداً .

وهذه النقطة الأخيرة تستحق ان نتوقف عندها لحظة لأنه لا شيء أكثر شيوعاً من المقابلة بين « الاستهلاك » و« تكوين رأس المال (أو الادخار) ». انه الشعار القديم القائل : « شلوا الحزام لتجهيز بلدكم ، هيتوا رخاء الأجيال المقبلة الخ ، .. » . الا انه حتى ولو كانت مثل هذه المناشدة تحتوي على نصيب من الواقع ، فإنها تهدد بأن نجعلنا نتصرف خطأ . لماذا ؟ لأنه ان كان هناك شيء مؤكد ، فهو ان كلية الانتاج التي تؤدي إلى توزيع التاج الخام تستهلك . الا ان نصيباً أكبر من الفعالية سوف يكرس ، في فرضية البلد المدعو إلى تضييق استهلاكه ليتجهز ، لانتاج آلات وخطوط حديدية ومحطات كهربائية الخ ... يكون استهلاكها (اي تدميرها بالاستعمال) ابطأ . وفي حالات اخرى ، سوف يخصص نصيب أكبر من الفعالية لانتاج بضائع مكرسة للتصدير وهذا الأخير مشابه للادخار من عدة وجهات نظر . وان انتاج بضائع الاستثمار وانتاج بضائع قابلة للتصدير يرتدان ، في نهاية المطاف ، إلى أجور موزعة بحيث يمكن صياغة النتيجة العامة التالية : ان تلاقي استهلاك فردي أدنى (بمتايير نسبية) ونسبة ادخار كبيرة لا يؤدي إلى انخفاض العمالة بل إلى زيادة فيها . (١١) .

ان مجتمعاتنا قادرة على خلق كتلة ضخمة من المواد والخدمات . ولكن ، بما ان اضخم شطر من الفعالية الاقتصادية مكرس لتجديد هذا المخزون باستمرار ، فان انطباع « التقدم المادي » المبطى وهم جزئياً . فإذا كان الدخل الصافي ، أكبر عن طريق ابطاء في توسع

« الاستهلاك » (والكلمة مأخوذة ، هنا بمعناها الشائع) ، فان تراكم رأس المال يكون أكبر وتصيح مدتنا ، بسبب ذلك ، بالذات ، أقل ازدهاراً ، وطرقنا أقل انسداداً بفضل التغير الحاصل في تخصيص الموارد الانتاجية (من حيث اننا سوف نبيّ ، نسبياً ، مزيداً من الطرق وكمية أقل من السيارات ، واننا سنشيد المزيد من المستشفيات ونتج كمية أدنى من « الأنواع » . الصيدلانية الخ ...) . وانخفاض الاستهلاك (نسبياً) في البلدان الغنية سيسمح باستخلاص الموارد اللازمة لتجهيز البلدان الأقل تقدماً . وهذه البلدان لا تتوصل ، اليوم أيضاً ، إلى استثمار ١٪ من دخلها القومي الثالث رغم الالتزامات المعقودة . وقد كانت بريطانيا (حسب تقديرات تقريبية) تستثمر ، قبل عام ١٩١٣ ، ١٠٪ من دخلها خارج حدودها ، وبصورة رئيسية في البلدان الفقيرة (وما زالت البنية التحتية لوسائل النقل في بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية من مخلفات القرن التاسع عشر) . ولو غير اقتصاد البلدان « الرأسمالية » الكبيرة نمطه ، لتوفرت موارد اضافية ضخمة يمكن تعييتها لتجهيز العالم . والمسألة هي ايجاد الصيغ الحقوقية والسياسية من أجل ان لا يرافق تدفق رؤوس الأموال الضخم بنقل كثيف للملكية .

كل مشروع رأسمالي يتضمن مجازلة ولكن الريح ليس
« نحن المجازلة » الا قانوناً

بما ان المشروع الرأسمالي ، مهما كان حجمه وموضوعه والعصر الذي يمارس فيه فعاليته ، يقوم على توظيف رأس مال معين في تبادل متلرج في الزمن ، فانه معرض ، دائماً ، لمجازلة هي ان لا يجد ، تجاهه ، مبادلين ، وهو ما سيحدث له حتماً اذا انطلق ، مثلاً ، في

اتاج صنف أو خدمة لم تعد مطلوبة ، أو اذا اخطأ في حساب كلفته .
يبقى ان الربح ليس ، في حقيقة الأمر ، ثمناً لهذه المجازفة ، وهو ما
يرز بروزاً كبيراً من التحليل الذي اجريناه له . الا ان الفحص
الموضوعي لفعل التبادل كما يجب ان يجره عالم الاقتصاد شيء
وانخراط المرء فيه ، هو بالذات ، شيء آخر . فسوف يتبدى الربح
الذي يتوقمه الرأسمالي ، في نظره ، مقابلاً للمجازفات التي ارتضاها .
وهذه الصورة في الرؤية مفهومة جداً ، من وجهة نظره ، ومن المضحك
ان يلام عليها . أما عالم الاقتصاد ، فانه لا يشرح شيئاً اذا استمر في
تقديم الربح على انه « تعويض » المجازفة . انه يقتصر على تسجيل
ملاحظة سيكولوجية .

وعلماء الاقتصاد المامشيون يمحرون التواءات متعددة ليحاولوا
شرح ظاهرة تفلت ، من حيث البناء ، من نمطهم . واحد اشيع شروحاتهم
هو نسبة الربح إلى « قلرة صاحب المشروع » . وليس هناك أدنى شك
في انه من المهم إلى أعلى درجة ان يلد مشروع ما جيداً ، ولكنه اذا
كان كذلك فان الربح الذي يحصل عليه هو نتيجة التبادل وليس نتيجة
ما لا ندري من الأسباب . وعمل ميلتون فريدمان نموذجي هنا أيضاً .
فهو يخفي ، وراء مفاهيم غير قابلة للفهم ، عجز الاقتصاد السيامي
الحديث (أو تيار الأغلبية في الاقتصاد السيامي الحديث على الأقل)
عن ادخال الربح في معادلاته ومنحنياته . فميلتون فريدمان يرى ،
في « الربح الصافي » ، راسباً غير متوقع ناجماً عن الرب . صحيح
ان أفضل المشروعات اداوة تحقق أرباحاً أعلى من الأخرى ، ولكن
ما هو التقدم الذي يحققه التحليل الاقتصادي اذا اقتصر على وصف

الربح الزائد الذي ينجم عن هذا الظرف - وعن ظروف اخرى - بأنه راسب ؟ وراسب ماذا ؟ والأمر . تكون ، فعلاً . : اوضح اذا رأينا في هذا الربح الزائد ، طبقاً للتحليل الكلاسيكي ، « ربحاً » (راجع الفصلين العاشر والخامس عشر) يضاف إلى المعدل المتوسط لمكافأة رأس المال . ان « الربح الصافي » لدى ميلتون فريدمان هو ربح غير خالص .

انعدام الربح يعادل خسارة

بما ان الربح دخل صاف ، فعالباً ما تجرت العادة على مماثلته بكسب مطلق . وهي فكرة منقولة اعطاها ماركس ما يشبه تكريساً نظرياً باعتماده مفهوم فضل القيمة . ولكن الواقع هو ان النظرية الكلاسيكية للقيمة - العمل . تؤيد ، اذا فسرت تفسيراً صحيحاً ، ما يعرفه كل رئيس مشروع بالخبرة . فانعدام الربح لا يقابل عملية بيضاء ، بل يقابل خسارة في المادة . فاذا لم يستخلص مشروع ما ، وظف رأس مال ، من فعالتيه ، اي دخل فوق نقل القيمة المرتبط بفعل الانتاج (راجع الملاحظة الثالثة) ، فانه يكون قد التى جهد الادخار المسبق الذي كان عليه ان يرتضيه ليكون رأس ماله . ولو كنا قادرين على مسك محاسبة اجمالية بساعات عمل ، فاننا كنا سنلاحظ ان قسماً من هذه الساعات قد اتفق ، ببساطة ، عبثاً . وسوف نرى في كون انعدام الربح يعبر عن تبذير لعمل البرهان بالتباين على ان الربح يعود إلى عملية تبادل .

نظرية القيمة الموضوعية وتفسير الحسابات ، الاعتماد ..

ما الذي يجب ان يقابله الاعتماد اذن ؟ هل هو مكرس للسماح لصاحب المشروع بأن يعيد شراء العتاد نفسه ، بالضبط ، عندما

يتقضي أجله ؟ ان مثل هذا الهدف لن يكون له اي معنى في نظر المحاسب الذي لا يعرف الا القيمة على اعتبار ان قيمة العتاد ، نفسها ، يمكن ان تكون قد تغيرت في الفترة الفاصلة . ومن أجل ذلك ، يتفق معظم المؤلفين على تقدير كون الاخماد مكرساً لأن يقطع من الأرباح ' « قدرة شرائية » ماثلة لتلك التي ضحي بها ، سابقاً ، للحصول على عتاد اخمد اليوم . قدرة شرائية ماثلة ؟ اننا نعرف ، من قبل ، ان هذه العبارة فارغة من المحتوى الواقعي بسبب استحالة تصرفنا بمقياس ثابت . ونظرية القيمة - العمل هي ، وحدها ، التي تستطيع ان ترد لمبدأ المحاسبة معنى ، في المطلق على الأقل . فما يجب على الاخماد ان يعطي لصاحب المشروع وسيلة اجرائه هو اعادة شراء بضاعة تكون كلفتها ، محسوبة بساعات العمل ، ماثلة لكلفة العتاد السابق محسوبة بساعات العمل أيضاً .

وقد كان لظهور النظرية الداتيية للقيمة تأثيرات في المحاسبة على القدر نفسه من الافساد الذي كان لما في الاقتصاد السياسي بخلطها بين معاني المفاهيم . وهكذا جرى ، تقريباً ، التخلي عن التحليل ، الكلاسيكي لـ « الاستهلاك » الذي يقابل الاستهلاك المعيد للنتاج (أو استعمال الثروات) بالاستهلاك غير الانتاجي - أو اتفاق الثروات الذي يعبر عنه ، بالضرورة ، بخسارة . الا ان هذا التمييز يؤدي ختمات كبيرة لفهم الحسابات كما نرى بوضوح في الكتاب العظيم الأخير الكلاسيكي الاطام المكتوب باللغة الفرنسية حول المحاسبة ، « حسابات المشروعات وموازنتها » الذي نشره بيير ستروك (١٧) عام ١٩٥٣ . والمزية الكبرى لهذا الكتاب الذي كان يمكن التوسع

بتحليلاته إلى أبعد مما ذهبت إليه بكثير هي عدم وقوعه في الميهم وغير المحدد الذي توحى به النظرية الذاتية والذي سأعطي مثالا واحداً عنه : ففي حين يعرف بير سترول والخطلة المحاسبية الاتحاد بوصفه « المحقق المحاسبي من الخسارة التي عانتها قيمة الأصل للتجميدات التي تنخفض قيمتها ، بالضرورة ، مع الزمن » ، نجد واحداً من المؤلفين الأحدث يعرفه بأنه « التعبير التقليدي عن قلبي الطاقة الذي تعانیه التجميدات بسبب استعمالها أو امتلاكها من جانب المشروع » ، ونلقى هنا التشويه الخاص بالمدرسة الذاتية التي يُحِيل إليها أنها تستطيع اعطاء « تعبيرات تقليدية » لشيء آخر خلاف تكاليف الانتاج . فكيف نصوص بالارقام « اعتماد طاقة » ؟

ان أفضل المؤلفين (ويبر سترول لا يفلت من هذه القاعلة) يصبحون غائمين ومرتبكين منذ ان يباشروا تحليل نتائج الاستثمار وذلك لأنهم غير قادرين على ان يدعجوا في جهاز المحاسبة الفكرة الأساسية التي تقول ان الربح جزء لا يتجزأ من سعر الكلفة وان كل بيع دون ربح هو بالتالي ، كما ذكرت ، خسارة واقعا . والنظرية الاقتصادية ترمي إلى تفسير الموازنة التي تشكل تركيب الحسابات . والنمو الخارق لتقنيات كشوف المعلومات ومعالجتها يجعل المشروع قادراً على ان يزيد ، في كل مرة ، من دقة تحليله لفعاليته وعلى ان يحسن ، اذن ، مسك حسابات ادارته ومضاعفة عددها . وليس هناك أدنى شك في كون الاستعمال المعم للحاسوب سيسمح — وقد سمح فعلاً — بانجاز ضروب كبيرة من التقدم في طرائق المحاسبة وبالتخلي عن قواعد مجردة من كل اساس عقلائي كانت تبررها ، في الماضي ،

الصعوبة العملية التي تتجلى في اجراء بعض عمليات الحساب المتوافة .
ومن المحتمل ان يكون النمو المستمر للمعلومات الواردة ، آتياً تقريباً ،
إلى مديري المشروع ، سيجعل تعميقاً لدى الموازنة ودلائلها الاقتصادية
الحقيقية أكثر ضرورة .

والمفارقة هي ان النظرية الكلاسيكية للقيمة - العمل تؤدي إلى
تصور للموازنة يستبعد التمييز بين الأصول المسماة حقيقية والأصول
الحسابية . فلكل الأصول ، سواء تبنت على صورة مجملات غير
محملة بعد أم على صورة اتفاقات (فقات التأسيس مثلاً) أم حتى
على صورة خسارة ، خاصة مشتركة هي كونها انماط استعمال للقيمة
وللفهم الاقتصادي للحسابات ، وهذا هو المظهر الذي ينبغي ان تواجه
ضمنه حصراً .

وكون النظرية الكلاسيكية قد حملت ، بتفسيرها سطحياً ، على
ان تقول عكس ما قاله هو برهان ساطع سطوحاً خاصاً على ذلك .
فاشد المؤلفين تمسكاً بالتقاليد يتبارون في التركيز على عدم السواء الذي
يمثله ، في نظرهم ، تسجيل فقات التأسيس في الأصول : فكيف
نمائل اتفاقاً ؟ « أصل حقيقي » مجسد مادياً بمصنع أو ادوات ما ؟
والواقع هو أن النظرية التقليدية تميل بنا ، اذا فهمت فهماً صحيحاً ،
إلى قلب اتجاه المماثلة . فكل أصل لم يتخذ بعد هو ، في نظرها ، خسارة
امكانية ، تماوتاً موجلاً . والتفسير الاقتصادي الموحد للموازنة الذي
توحي به يترجم هذه الحقيقة الأساسية التي هي ان كل فقات مشروع
ما ستمر ، ذات يوم أو آخر ، بأرباح وخسائر وان كل أنواع
الرصيد التي لها صفة الأصل يجب ان تعوض بأرباح - أو تظهر ،

في المحاسبة ، خسارة نهائية . والأمر يليبي اذا دار حول مصاريف ووقفات ، والأمر ليس أقل صحة عندما تكون مقابل الاتفاق قيمة مساوية لواحد غير عدد من الأصول للمساءة حقيقية .

ومن المناسب ، هنا ، أيضاً ، ان نحفظ في ذهننا بأن الاقتصاد السياسي لا يتخذ وجهة نظر صاحب المشروع نفسها . فهذا الأخير سيعرض نفسه لأخطاء حسابية خطيرة اذا وصل ، بسبب شاغل منطقي تبسيلي ، إلى نسيان ان الأصول ليست ، كلها ، من طبيعة واحدة ، وان بعضها قابل للتحقيق وبعضها غير قابل للتحقق . وتوهم كفاية زيادة التفتتات لزيادة مساحة مشروع ما أكثر شيوعاً ، خلال فترات التضخم ، من ان اكون في حاجة إلى الإلتحاق على هذه النقطة . يبقى ان المحاسبة ، وهي مع ذلك تقنية ادارة ، قد حملت فعلاً على جهل مدلول الأصول وعلى ان لا تعرف الا مواقع اصولية . ولن يقدم الاقتصاد السياسي لها اية مساعدة اذا هبطت درجة أو عدة درجات في سلم التجريد بدلاً من ان ترتفع درجة أو عدة درجات . ونظرية القيمة تأتي لتدعم ، بكل وزنها ، ازدهار المحاسبة ذات القيد المزدوج للفكرة القائلة ان القيمة يمكن ان تكون صفة لهذه البضاعة الخاصة أو تلك .

طريقة تقويم الأصول

تأرجح المحاسبة الحالية ، من أجل تقويم أصول للوازنة ، بين طريقتين ، الطريقة التي تقوم على الاستناد إلى الكلفة ، وتلك التي تقوم على تقدير « القيمة الحالية » لرأس مال — شيء ما انطلاقاً من تلقى المدخلات المقبلة المتوقعة منه . والمؤلفات النظرية المكرسة لهذه

المسألة تين ، عامة ، ان الطريقة الأولى تطبيق لنظرية القيمة - العمل ، في حين ان الثانية ، وهي متزايدة الاستعمال ، آتية من النظرية ، « السيكولوجية » أو الحديثة ، ان نظرية القيمة - العمل ، كما رأينا في الفصلين السابقين ، لا تنسب صفة رأس المال الا للمواد القادرة على ان تعطي ، في المستقبل ، دخلاً أدنى معيئاً . أنا اتصرف بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف ، واصل في تشييد أبنية . ومعدل الربح هو ١٠٪ . فلن يستحق بناء بيت يبقى عشرين سنة البناء - بالمعنى الكامل للتعبير - ما لم استطع ان اتوقع من ذلك ، بصورة معقولة ، دخلاً مسنوباً خطأ يبلغ ١٥٠٠٠٠ ف مركباً كمايلي : دخل سنوي صاف يبلغ ١٥٠٠٠٠ ف زائداً ٢٦١٨٩,٤٣ ف كإخماد (راجع الفصل السابع) . ولا يمكن لحساب الربحية هنا ان يجري ، على نطاق الاقتصاد بكامله ، الا بالمقارنة بين الكلفة الأولية للاستثمار والدخل المتوقع منه ، وأنا اركز على الكلمة الأخيرة لأنها تدل على الفرق في وجهة النظر الذي سبقت الإشارة اليه مرارا بين عالم الاقتصاد الذي يتأمل فعل التبادل بعديا ، من جهة ، ورجل الأعمال - او المخطط - الذي لن يعرف النتيجة الاجمالية للعملية الا فيما بعد ، اي بعد قوات اوان تصحيح شروطها اذا اتفق ان اخطأ في تقديراته من جهة اخرى . لنفترض ان مشيد الأبنية قد بالغ في تقدير صفات البيت وانه لم يستطع تأجيله الا بنحو ادنى من ١٧٦١٨٩,٤٣ ف . ولنفترض ، ايضا ، انه ينبغي عليه بيع البيت . فمن المؤكد ان المشتري لن يوافق على اقتنائه بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠ ف . فلا يعني المشتري ، حقا ، عدد ساعات العمل المكرسة لتشييد البناء . والشئ الوحيد الذي يعنيه هو الدخل الذي سيقلمه له رأس ماله الجديد (١٣) ، فاذا اعطته الأجرة السنوية ١٥٥٠٠٠ ف ، مثلاً

فسوف يحسب السعر الأعلى الذي سيرتضي شراء البيت به انطلاها
من هذا النخل . ، وسيجد انه ٢,٣ ١٣١٩٦٠ ف (١٤) .

وهذه هي الطريقة العقلانية الوحيدة للتقدير في نظره . ولكن من
هو الذي لا يرى ان هذه ليست وجهة نظر الاقتصاد السياسي الذي
يلتزم مصالح هذا أو ذاك من المتبادلين ؟ فالاستثمار الأولي كلف
الاقتصاد ، فعلاً ، بالنسبة اليه ، كذا من ساعات العمل . وإذا كان
رأس المال — الشيء الذي خلقه هذا العمل لا يعطي النخل المقابل له ،
فانه يلي ذلك ان البيت لم يكن ، في الشروط الحالية للسوق ، يملك صفة
رأس المال الاجزئياً ، وكان يمكن لقسم من ساعات العمل التي كرست
لبناؤه ان تستعمل استعمالاً أفضل في مكان آخر ، وتجنم عن ذلك
خسارة يجب ان تسجلها الحسابات . ولنتلاحظ ان الحسارة تقع فعلياً ،
في مثالي ، على عاتق البائع الذي تخلى عن المترل لقاء ١٣١٩٦٠ ف ،
في حين انه كلفه ١٥٠٠٠٠٠ ف . الا ان وصف عملية التبادل بكاملها
يفتضي مقارنة موازنة البائع بموازنة المشتري . وهذه المقارنة تبين ان
الواقعة المركزية ، لوضع الموازنة الاجمالية، هي كثافة الاستثمار الأولي.

لقد حان للفكر الحديث ان ينتهي ، أخيراً ، من منهج عمام
اقتصاد نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي الذي يستخلص ، من
نمط حساب القيمة الحالية لرأس مال ما انطلاهاً من النخل الذي يفترض
فيه ان يعطيه ، تلك النتيجة الغريبة القائلة ان قيمة مادة ما لا تحد بكافة
انتاجها بل بالاحتمالات المتوقعة منها . وهذا ، مثلاً ، ما كتبه ايرفنغ
فيشر ، وهو كاتب امريكي يعود إلى البروز ، في كتابه « طبيعة
رأس المال والنخل » الفصل الحادي عشر ، ص ٨٣ :

« المبدأ القيمة الحالية أهمية أساسية بالنسبة لنظرية القيمة والأسعار .
انه يعني ان قيمة أية ثروة أو أية ملكية تتوقف ، حصراً ، على
المستقبل ، وليس على الماضي . وقد صيغ المبدأ صياغة غير كاملة
بالخطمات التي يؤيدها » . ولكن تكاليف الانتاج هي « لا - خطمات
وهذه الأخيرة ، ان كانت مقبلة ، تدخل في تركيب القيمة على قدم
المساواة مع الاستعمالات أو الخطمات » .

ان ايرفنج فيشر يجهل ، بتأكيده ذلك ، المبدأ الأساسي للاخمداد
الذي سبق ان ذكرنا به والذي يقول ان الاخمداد يجب ان يسمح
بإسترداد الاستثمار الموظف قيمة .

ان الرجوع إلى قيمة الاستثمار عملاً هو ، وحده ، الذي نستطيع ،
به ، ان نعرف ما هو رأس مال وما ليس هو برأس مال من وجهة
نظر الجماعة . وعلماء الاقتصاد الذين يحاكمون على غرار ايرفنج فيشر
غير قادرين على تقرير ذلك (١٥) . انهم يتخلون حصراً ، إذا استعدنا
للثال المذكور ، منذ قليل ، موقع للمشتري الذي اقتنى البيت بمبلغ
١٣١٩٦٠٢ ف دون ان يتجهوا إلى ان الربح الذي يعطيه ، محسوباً
على اساس هذا السعر ، لا يسمح بإعادة تكوين كلية الوفر الذي
ضحت به الجماعة من أجل صنعه . ان علماء الاقتصاد المعاصرين ،
كما رأينا عتلموا لمحتا إلى مناقشات كمبرذج ، لا يكوّنون ، قط ، عن
رأس المال فكرة اوضح من فكرة ايرفنج فيشر .

ونص فيشر يظهر ، من ناحية اخرى أيضاً ، عدم تماسك منطق
مؤسسي النظرية الاقتصادية الحديثة . فملول « اللا - خلمة » الذي
يستعمله ايرفنج فيشر لا يقدم سوى ظاهراً تناظر مع مفهوم « الخلمة » .

انه ينتمي إلى مدلولات في مثل صنية تلك التي يستعملها كثير في تحليله العمل . فقد كان كثير يطلق على المشقة التي يكلفها العمل للعامل اسم « لا - نفع العمل » . فهذا الأخير سيكشف عن البحث عن عمل عندما يتجاوز لا نفع العمل نفعه الهامشي مقيساً بجلود الأجور . ويمكن ان نراهن على انه سيأتي يوم ستبدو ، فيه ، مفردات في مثل هذا الانعدام في الدقة والادعاء جديرة بسكولاستيكية القرون الوسطى .

حيث ترجح نظرية القيمة الموضوعية زيادة التناج على المحافظة على القيمة

ان التأملات السابقة ستسمح لنا باستخلاص ما هو ، دون شك ، أهم نتائج نظرية القيمة - العمل . وهي النتيجة الأهم لأن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتكشف ، من خلالها ، عن انه أقوى مبادئ التنظيم التي يملكها المجتمع لزيادة ومضاعفة الثروات المادية ، بما فيها الثروات التي تسمى ، اليوم ، « التجهيزات الجماعية » التي غالباً ما تنصف بطول الفترة الزمنية التي يمتد عليها استهلاكها .

هذه النتيجة هي التالية : سوف نرى ، في اقتصاد ينظم عمله بقانون تساوي التبادل المضبوط ، أصحاب المشروعات مرغمين ، بقوة الأشياء ، على التضحية بقيمة رأس الملم في كل مرة تكون ، فيها ، هذه التضحية ضرورية لضمان زيادة في الانتاج . ويلدو مفاجئاً للوهلة الأولى ، خاصة بعدما اتينا على ذكره حول اعادة تكوين المدخر الأولي قيمة ، ان تؤدي نظرية قائمة على مبدأ القيمة للموضوعية إلى ترجيح زيادة التناج على المحافظة على القيمة . ونكاد ان نفري ، لغرابة هذه النتيجة ، بأن نعطيها صورة دياكتيكية : الا نقود

إلى استخلاص تأكيد من تقيضه ؟ والحق هو ان اولوية الانتاج مفروضة من جانب منطق النظام . وهي قابلة للبرهان عليها عقلاياً وللتحقق منها خبرياً في الوقت نفسه . وليس من المبالغة ان نرى فيها المبدأ المفسر لتنمو الاقتصادي . وهي ، على الصعيد النظري ، الموضوع الحاسم للخلاف بين فكر ريكاردو وفكر ماركس ، المكان الذي تنتهي ، فيه ، معركتهما الغريبة بالانتصار الكامل للاقتصاد القائم على القيمة الموضوعية .

يرى ماركس ان مبرر وجود رأس المال الذي تكون « اول صورة ظهور له هي المال » (راجع الفصل الرابع) هو افراز رأس مال اي ، في نهاية المطاف ، قيمة تبادل . أما بالنسبة لريكاردو ، فان « نتيجة » رأس المال المعرف بوصفه جملة المواد المستعملة في الانتاج هي زيادة نتاج العمل . ولتوقف ، هنا ، لحظة ، قبل ان نمضي إلى ما هو ابعد من ذلك عند المقررات المستعملة من جانب المؤلفين على اعتبار ان كل نقد للاقتصاد السياسي هو ، في البدء ، ذو طابع دلالي بالضرورة . ان القراءة المتأنية لعمل ريكاردو تكشف عن ان هذا الأخير يستعمل ، للدلالة على الربح ، مصطلحي « النتاج الصافي » أو « نتاج الفائض » . وهو ، في حدود معرفتي ، لا يستعمل ، سوى مرة واحدة ، مصطلح « القيمة الزائدة (١٦) » ، وهو التعبير الذي سيصنع ماركس منه مفهومه العتيد ، مفهوم فضل القيمة . ان احدث صيغ العلم الاقتصادي آتلة ، في هذا الميدان أيضاً ، في اعادة عقد الصلة مع مفاهيم ريكاردو على اعتبار ان تحليلاته للربح والتنمية تجري ضمن . تعبيرتي الفائض أو النتاج الصافي المتوفر بعد

تقديم القمم من الانتاج السنوي المكرس للاستهلاك الجاري واعادة تكوينته . الا ان تحليلاته ناقصة بسبب الافتقار الذي عاناه الجهاز المفهومي الذي يستعمله علماء الاقتصاد منذ ان خلط تفكير نهاية القرن التاسع عشر ، من جديد ، بين القيمة والحاجة ، وهو ما ادى بهم إلى ماثلة كل زيادة في عدد المنتجات المكرسة لتلبية حاجتنا بزيادة قيمة . ان هذه الطريقة في تقديم الأشياء تمنعهم من ان يطرحوا ، بتعايير واضحة ، الصراع الدائم الذي تنحل ، فيه ، سيرونة النمو . فالحياة الاقتصادية ، منظورة اليها من جانبها الديناميكي ، محروسة بالتوتر الذي لا يد ان يحدثه ، باستمرار ، ظهور طرائق انتاج جديدة من شأنها توفير زمن العمل . فاعتماد طرائق غير معروفة من قبيل لتخفيض كلفة الانتاج يؤدي ، حتماً ، إلى استبعاد عدد كبير من الآلات والتجهيزات والتضخيات الخ ... ، اي ، بايماز ، منتجات متراكمة متنوعة للعمل الماضي أصبحت نافلة قبل الألوان ، من المنافسة ، وبعبارة اخرى ، ان النتيجة الأولى للتقدم الذي يكون هدفه الوحيد زيادة انتاجية العمل هي التسبب في خسارة قدم من منتجات العمل المتراكمة من قبل . والمراكسية ترى في هذه المقارنة « تناقضاً » من جملة تناقضات اخرى للرأسمالية . أما الاقتصاد السياسي ، فيرى فيها ، ببساطة ، « مسألة » للحل . ويشتهب في ان الحل موجود في المقارنة بين المزية المتوقعة من انتاج مزيد والعاقبة للمعاناة من جراء خسارة رأس مال لم « يخدم » بعد . ويشتهب ، أيضاً ، في ان للحاكم لا يمكن ان تجري بوضوح ما لم يتميز ببنائية ، من بداية السيرونة وحتى نهايتها ، بين التناز وقيمه اي ، في نهاية المطاف ، بين الانتاج وكلفة انتاجه الاجتماعية . والتركيز على كلمة « الاجتماعية » يفرض نفسه ، هنا أكثر منه في اي ميدان آخر أيضاً .

فنحن نجد انفسنا ، فعلاً ، محصورين في تناقض غير قابل للحل اذا تصدينا المسألة من وجهة النظر الخاصة بالمشروع المضحي به . ونصل ، اذ ذاك ، إلى الأخذ بأطروحات عابثة من نوع تلك التي نادى بها ، طويلاً ، الماركسيون في اعقاب معلمهم : الرأسمالية تلجم ضروب التقدم التقني من أجل المحافظة على قيمة رأس المال الموجود ، الخ . وما من أدنى شك في ان هذا المشروع أو ذاك سيتبنى ، اذا كان في موقع احتكار أو شبه احتكار ، هذه السياسة اذا كانت مطابقة لمصلحته (الا تحاول الشركات النفطية ، بكل الوسائل ، خنق اختراع محرك سيارة يعمل دون محركات ؟) . ولكن الرأسمالية تشكل « نظاماً » ، والنظام مدفوع ، باستمرار ، من جانب ديناميكية التبادل ، نحو أكثر الحلول انتاجية اذا كان يعمل دون عائق .

ونجري الأمور ، بصورة مبسطة ، كمايلي : يضع مشروع أو عدة مشروعات ، في الخلعة ، عتاداً جديداً يضاعف انتاجية العمل . وحيث يصنع منافسه زوجاً من الألفية في ساعة عمل مثلاً (يدخل في هذه الساعة الزمن الذي يقضيه عمال مصانع الألفية ، ويدخل فيه ، أيضاً ، الزمن المتفق في صنع تجهيزات المصانع المذكورة والمادة الأولية المستعملة الخ ...) ، ينتج هو ، زوجين . وهذه المشروعات الطبيعية ستجني أرباحاً طائلة يمكن ان تتصور انها ستعمل ، معها ، على توسيع أسواقها . واذا سادت منافسة شبه تامة وبقيت قيمة النقود ثابتة - وهما شرطان نادراً ما يجتمعان في الممارسة ، الا انه يجب الانطلاق من هذه الفرضية لمعرفة ما سوف يجري ، مع الاستعداد ، بعد ذلك ، لاعادة ادخال التأثير الباعث على الاضطراب الذي يمارسه هبوط قيمة النقد وعدم كمال المنافسة الذي يمكن أن يكون ، هو

نفسه ، على درجات- فسوف نرى جملة صناعات الأحذية ، بعد زمن ما ، يواجهون الزاماً مزدوجاً بالتزود بأحدث العتاد وتحفيض أسعارهم إلى مستوى كلفة انتاجهم الجديلة (بما فيها معدل الربح) (١٧) . وبالفعل ، طالما بقي السعر المتوسط للأحذية غير مقسوم على اثنين (مع بقاء كل الأمور الأخرى على حالها ولاسيما قيمة النقد (١٨)) ، فإن صنع الأحذية سيكون فعالية تؤمن معدل ربح أعلى من المتوسط . فسوف تنشط إذن ، باستمرار ، بتدفق رأس مال .

ولنفترض ، لوصف السيورة ، آلة اوتوماتيكية لصنع الأحذية . أنها تكلف ١٦٠٠٠٠٠ ف وتلوم ٥ سنوات . ويفترض في معدل الربح الجاري ان يبلغ ١٠٪ . فكي تكون الآلة « ربحية » أي ليكون لها ، حسب تعريفنا ، صفة رأس المال ، يجب ان تكون قيمة انتاج الآلة ، خلال مدة حياتها ، $5 \times 422076 = 2110380$ ف على الأقل ، على اعتبار انه ينبغي ان تكون لانتاجها السنوي قيمة هي ربح ١٠٪ على رأس المال الموظف ١٦٠٠٠٠ ف .

قسط سنوي يبدل بمعدل ١٠٪ بعد ٥ سنوات

٢٦٢٠٧٦

قيمة ١٦٠٠٠٠٠ ف

ف ٤٢٢٠٧٦

لنفترض ان هذا المبلغ الأخير يمثل قيمة ٤٢٢٠ زوجا من الأحذية (زوج الأحذية = ١٠٠ ف) . فإذا عبرنا عن قيمة الآلة بتاجها الخاص ، فسوف يقال انها تساوي ١٦٠٠٠ زوج احذية وانها لاتكون ربحية مالم تكن قادرة ، خلال ٥ سنوات عمل ، على صنع $5 \times 4220 = 21100$ زوج احذية تقريبا (١٩) . ولنلاحظ انه اذا كانت قادرة

على انتاج المزيد ، فسوف يكون لهذا الانتاج المتزايد ، مع بقاء كل الأشياء على حالها ، دلالة اقتصادية كبيرة : فسوف تكون علامة على ان الآلة تسمح بتحسين انتاجية العمل الموجودة حاليا وان قيمة الوحدة لزوج الاحدية تكون قد هبطت .

لتفرض ان الحالة كذلك واننا نستطيع ، تقنيا ، بعد الآن ، ان نضع في الخلمة آلة مازالت تكلف ١٦٠٠٠٠٠ ف (٢٠) ، ولكنها قادرة على ان تنتج ، في ٥ سنوات ، عددا مضاعفا من ازواج الاحدية ٤٢٢٠٠ زوج بدلا ٢١١٠٠ بالعتاد القديم . ان قيم وحدة الاحدية ستخفض ، حسب ما اصطالحنا عليه ، بمعدل النصف بحيث سوف نشري ، بعد ذلك ، بمبلغ ١٠٠ ف زوجين (الزوج = ٥٠ ف) . وينجم عن ذلك ان قيمة الآلة وانتاجها ، معبرا عنها بـ « معادل من الاحدية » ، لن تتغير . ولكن الآلة متساوي ، بعد ذلك ، ٣٢٠٠٠ زوج (انتاجها الكلي البالغ ٤٢٢٠٠ زوج يقابل انتاجا سنويا يبلغ ٨٤٤٠ زوجا) .

اما بالنسبة للآلات ذات النماذج القديمة ، فانها لن تساوي شيئا بعد اقتضاء اجل معين . والسؤال الهام يدور حول معرفة ما سوف تفعل المشروعات التي مازالت مجهزة بعتاد اصابه البطلان خلال هذه الفترة الوسيطة . انه السؤال الذي يطرحه ريكاردو في كتابه مقاما ، على هذا النحو ، برهانا اضافيا على ان الاقتصاد السياسي لم ينتظر حلول الثورة الصناعية الثانية او الثالثة ليصوغ المتضمنات الاقتصادية . للتقدم التقني بتعابير واضحة على الرغم من دقتها البالغة . فهو يواجه ، اذن ، حالة رجل اقام ، بثقافات كبيرة ، آلات في مصنعه ، وهي آلات

حسنتها الاختراعات الحديثة ، بعد ذلك الى حد هبطت ، معه ، في الفترة الفاصلة ، قيمة المنتجات المصنوعة بها هبوطا كبيرا . ومعرفه ما اذا كانت من مصلحته ان يتخلى عن الآلات القديمة واقامة الآلات الأحسن ، خاسرا بذلك قيمة القديمة ، ام ان يستمر في استعمال جهازه الانتاجي ذي القدرة الاضعف بالمقارنة مع الحديد ، معرفة هذا الأمر مسألة حساب تماما . ويسهل الحسم في اختيار صاحب المشروع ، نسبيا ، نظريا على الأقل ، ذلك ان عددا كبيرا من العناصر ، لا سيما السرعة التي ستتكيف ، بها ، الاسعار مع تكاليف الانتاج الجديدة ستفلت منه في الواقع . والمهم هو ان نلاحظ كون قيمة العتاد قد دمرت اذ كف عن ان تكون له صفة رأس المال (٢١) . ان آلة كانت ، حتى الأمس ، تساوي ١٦٠٠٠٠٠ ف اصبحت ، اليوم ، غير قابلة للبيع بصورة مناسبة . وهي ، في احسن الأحوال : تباح بقيمة الحديد فيها . الا انه يمكن استعادة قيمة معينة على صورة ازواج من الأحذية المنتجة بتشغيل هذه الآلات القديمة . وعلى كل حال : فان كثيرين من اصحاب المشروعات ان استطعوا تجديد عتادهم ويكونون مرغمين على استعمال العتاد القديم بخسارة كلية رأس مالهم والانسحاب من المنافسة (٢٢) . وهذا الحل الأخير سيكون ، بداهة ، ضارا جدا بمصلحة الرأسمالي ، لكن المجتمع ، مأخوذا في جماعته ، سيكون راجحا .

والاختيار بين خسارة العتاد الذي اصبح نافلا واقتناء عتاد جديد ليس تعسفيا على اعتبار انه « مسألة حساب » . ولكن من المحتوم ان ينجح ، عن جملة الحسابات المفردة التي اجراها كل من اصحاب المشروعات ، الحل الذي يضعن الحملة للاقتصاد الانتاج الأعلى

بالكلفة الدنيا على اعتبار ان وظيفة السوق خفض اعمار المنتجات التي اصبحت صنتها يقتضي قدرا ادنى من العمل (وبعبارة اخرى ، المنتجات التي هبطت قيمتها) .

والتعارض بين « المجتمع » ومصلحة كل صاحب مشروع ، مأخوذاً على حدة ، جلي هنا . فسوف يكون من مصلحة صاحب المشروع الذي يكون قد تبني ، قبل الآخرين ، العتاد الأكثر انتاجية ، كما سوف يكون من مصلحة صاحب المشروع الذي يكون معاقا بفعل الاستثمارات الكبيرة في العتاد القديم ، ان يحافظا على السعر القديم اي ان يمنعا تأثير قانون القيمة ، وهو ليس قانون تزايد القيمة ، كما كان يظن ماركس ، بل القانون الذي يرغم صاحب رأس المال ، في كل لحظة ، على التكيف مع هبوط القيمة المحتوم . وهنا ، ايضا ، يظهر ان الاقتصاد السياسي يفهم النظام الاقتصادي ، في جملمته ، كظاهرة اجتماعية . وهذا هو السبب الذي كان ، من اجله ، قادرا على ان يؤكد ، منذ قرن ونصف القرن ، على لسان ريكاردو ان : « رأس المال ينتق بغرض زيادة التناج - ومن المناسب ان نذكر بأن تلك هي الغاية . فما الذي يعني ، اذ ذاك ، المجتمع ان تهبط قيمة نصف رأس ماله ، بل حتى ان يتلاشى ، اذا كان يحصل ، بعد ذلك ، على كتلة اكبر من الانتاج السنوي ؟ ان الذين يرثون لخسارة رأس المال ، في هذه الحالة ، يؤيدون التضحية بالغاية في سبيل الوسائل » . ان هذا المقطع مأخوذ عن هامش في اسفل صفحة (شأنه في ذلك شأن عدة نظريات اخرى اصبحت ، منذ ذلك الحين ، اشهر نظريات ريكاردو) . وقد استعيد ، بعد قليل ، في متن النص على الصورة التالية : « ان هدف كل فعالية اقتصادية هو زيادة الانتاج . . وعلى

ال رغم من انك يمكن ان تسبب خسارة جزئية في زيادة الانتاج ،
فانك تريد في الازدهار العام . (المبادئ الفصل التاسع) .

ومن الممكن ، بل المؤكد ان يكون لبعض أصحاب المشروعات ،
في الحياة الاقتصادية الواقعية ، من النفوذ ما يكفي لحجز عمل النظام
سواء اكان ذلك بعقدتهم اتفاقيات فيما بينهم أم بحمل السلطة السياسية
على اتخاذ تدابير حماية مناسبة . ولكن التقدير يجب ان يتساءل ، في هذه
الحالة ، عما اذا كان النظام ، فعلياً ، قابلاً للتطبيق نظراً لقوة المقاومات
المتضاربة التي لا بد له أن يثيرها . وخطأ الماركسية هو انها صبت
انتقادها على منطق النظام نفسه الذي تعجز عن وضعه في حالة تناقض
فاضح .

هل تبقى قيمة الآلات الثابتة متوقعة على كلفة انتاجها ؟

التعارض بين مصلحة المجتمع ومصلحة صاحب المشروع الفردي
أشد حرجاً مما تبلى عليه أيضاً . فسوف تكون لملك الآلات التي بطلت
مصلحة مزدوجة في المحافظة على سعر الأصلية . فسوف يسمح له
ذلك بالاستمرار في بيع انتاجه بربح وبالمحافظة على قيمة ما لعتاده الذي
يبقى ربيعاً على الرغم من انه جرى تجاوزه تقنياً في الوقت نفسه .
وتبلى هذه الملاحظة الأخيرة مؤيدة للنظرية الحديثة الموروثة (بشكل
خاص) من ايرفنغ فيشر والتي تقول ان سعر رأس مال ما يتوقف
على الحدمات المتوقعة منه . فاذا كانت قيمة تبادل الآلات ذات
النموذج القديم تهبط في الوقت نفسه الذي تهبط ، فيه ، القيمة المتوقعة
من المنتجات التي تسهم في صنعها ، افلا يكون ذلك الدليل على ان

قيمة تبادل الآلات لا تتوقف على كلفة انتاجها الماضية ، بل على كلفة انتاج الآلات الحالية عبر قيمة المنتجات ؟ من هو الذي لا يرى اننا ، بتأكيدها ذلك ، ندخل في المحاكمة عنصراً لم يكن فيها عند الانطلاق ، اي التقدم التقني ؟ فتقدير القيمة لا يصمد الا اذا بقيت كل الأشياء على حالها . واذا اتخذنا وجهة نظر المجتمع ، لا وجهة نظر كل صاحب مشروع مأخوذاً على حدة ، فاننا نكتشف ان نتيجة التقدم التقني كانت سحب صفة رأس المال من الآلة . وعند ذلك يظهر ما يجري في المشروع بوجهه الحقيقي : فيما ان الآلة القديمة فقدت ، كلياً أو جزئياً ، طابعها كرأس مال (٢٣) ، فمن غير الصحيح التحدث عن هبوط في قيمتها كما يفعل علماء الاقتصاد الذاتيون . فالأمر يدور حول الالغاء الكلي أو الجزئي لهذه القيمة . ان قيمة التبادل تلغى عندما يفقد قيمته الاستعمالية

حول « الأجر الواقعي »

اذا تساءلنا ، ما وراء الوهم البصري الذي يخلقه تدخل النقد — الذي يؤدي ، دائماً ، إلى إبراز القيمة مضخمة — ، عن الحركات الحقيقية للفعالية الاقتصادية ، فاننا لا نستطيع الا ان نفتتح بأن السعي إلى التناج الأعلى يتفوق على السعي إلى القيمة . وبعبارة اخرى ، فنحن لا نسعى إلى الحصول على أكبر انتاج ممكن لأنه أفضل وسيلة للحصول على أكبر قيمة ، بل اننا لا نسعى إلى الحصول على أكبر قيمة الا لأن تلك هي الوسيلة للحصول على أكبر انتاج ممكن . وكما ان الأجراء لا يتغزلون ويلبسون ويسكنون أو يركبون السيارات بالقيمة ، كذلك فإن الرأسمالين لا ينشئون مصانع ويفتحون ورشات جديدة وينون مجمعات بالقيمة . الطرفان يستهلكان ، بصورة انتاجية أو غير انتاجية ، منتجات (٢٤) ، ومنتجات العمل هي التي يتوازعها .

ان قيمة التبادل تحدد النسبة التي يجري ، ضمنها ، توزيع الانتاج ولكنها ليست موضوعاً للتوزيع . فقد كان للتضخم المتسارع الذي عرفناه منذ عدة عقود هذه المزية ، على الأقل ، مزية جعل هذه القضية جلية في عيون عدد كبير من الناس . فما وراء مبلغ المال المتلقى كأجر أو نصيب لامهم أو ربح ، يجري التساؤل حول كثة المنتجات (الغذاء ، الملابس ، المسكن ، السيارة ، المصنع الخ ..) والخدمات التي يعطي ذلك المبلغ المالي وسيلة الحصول عليها وعن طبيعة هذه المنتجات والخدمات .

لنفترض انه قد جرى تقسيم للعمل أكثر نمواً مما هو عليه الآن (وهو ما ترقد اليه معظم ضروب تقدم ادارة المشروعات) وتحسين الأدوات واعتماد لطرائق صنع جليدة الخ... وان صناعة بلد ما غدت اثر ذلك ، في فترة بضع سنوات ، أكثر انتاجية بمرتين ، وهو ما يعني انه ينتج ، بعد ذلك ، بكمية عمل (محسوبة بعدد الساعات) بمائة اجمالاً (٧٥) كتلة مضاعفة من المنتجات : فحيث كانت توجد غرفتا سكن لاسرة مؤلفة من خمسة أشخاص ، أصبح هناك أربع غرف (لها الأبعاد نفسها) وحيث كانت توجد سيارة لأربعة أشخاص أصبح هناك سيارة لكل شخصين (٧٦) الخ .. فاذا بقيت كل الأشياء الأخرى ، لاسيما نوعية الأشياء المصنوعة أو الخدمات المقدمة ، على حالها ، فإنا نستطيع ان نؤكد أن كلفة انتاج الوحدة ، عملاً ، لكل نتاج أو لكل خدمة قد هبطت إلى النصف . وما سوف يكون موضوع التوزيع بين الطرفين المختلفين ، الرأسماليين والأجراء (لا ضرورة لانتاج اطراف اخرى ، الدولة أو مالك الأرض ، في محاكمتنا)

هو كتلة المنتجات المتوفرة . وإذا لم يتغير مفتاح التوزيع أو معدل الربح فإن كل واحد سيبتقى كتلة مضاعفة من الناتج لا تكون قيمتها الاجمالية قد تغيرت . فسوف يتلقى العملاء الاقتصاديون ١٠٪ من قيمة الناتج الكلي بوصفهم رأسمالين و ٩٠٪ منها بوصفهم اجراء . وأنا استعمل تعبير بوصفهم لان شخصاً واحداً يمكن، في الواقع ، ان يجمع في شخصه صفة الأجير وصفة الرأسمالي (وسوف نرى ان هذه القضية تعضي ابعدها مما يبدو عليها اذ يوزع قسم كبير من الناتج الصافي للأمة على صورة أجور احتمالاً) .

وكي نحصل على نظرة اقرب ما يمكن إلى الضبط حول ما يجري في الواقع ، يجب ان ننطلق من انه اذا كانت شركة س٢٠٠٠ ، مثلاً ، تصنع ٥٠٠٠٠٠ سيارة (يفترض كونها ، كلها ، من الطراز نفسه) سنوياً ، فإن كتلة الأجور التي تعود إلى العمال ستكون مؤلفة من ٤٥٠٠٠٠ سيارة ، في حين سيكون الربح ١٠٪ (٢٧) ٥٠٠٠٠ سيارة . ولولا وجود النقد ، فإن كل عامل أو كل رأسمالي سيبادل ، بعد ذلك ، في السوق ، السيارة أو السيارات التي تلقاها في التوزيع بالبضائع المتنوعة التي يريد اقتناؤها ، اذ يتم التبادل قيمة مقابل قيمة : وبعبارة اخرى ، اذا كلفت سيارة ١٢٠٠ ساعة عمل ، فيجب ان يتلقى ، لقاءها ، كتلة منتجات - أو خدمات - كلفت، كذلك، ١٢٠٠ ساعة عمل في مجموعها اجمالاً . ويجب ان نفترض انه وجد من الاسهل للاطراف المتعاقدة ، في العالم القدي الذي نعيش فيه ، أن تبادل شركة س٢٠٠٠ السيارات البالغ عددها ٥٠٠٠٠٠٠ سيارة في السوق مقابل ٥ مليارات فرنك ، مثلاً ، تلغ ٥،٤ مليارات منها بصفة أجور

و ٥٠٠ مليون بصفة ربح. واثـر ذلك، سوف يبادل الأجراء والرأسماليون، قيمة مقابل قيمة (نفترض ذلك على الأقل) ، التقد المتلقى بالبضائع أو الخدمات التي يرغب فيها هذا الطرف أو ذاك. وضمن هذه الفرضية التي لا نحفظ بسواها الآن ، يكون التقد اداة تقل حيادية تماماً (وهو ما ليس عليه في الواقع ، لاسيما في فترة التضخم) .

لنتخيل ، الآن ، ان شركة ستروين ، اذ تسهم في الحركة العامة للتقدم التي اشـرت اليها منذ قليل تصنع بواسطة الكمية نفسها من العمل (المتراكم على صورة رأس مال (٢٨) أو المضاف على صورة عمل جليلد) ١٠٠٠٠٠٠ سيارة بدلاً من ٥٠٠٠٠٠٠. ان نصيب كل من كتلة الأجور والأرباح على التعاقب ، ستكون ٩٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ سيارة . فالأجير الذي كان يتلقى قبلاً ، بصفة أجر مباشرة أو عن طريق مبلغ من المال ، سيارة واحدة سيتلقى سيارتين . وكلفة انتاج هاتين ستعادل القيمة التي كانت ، من قبل ، لسيارة واحدة على اعتبار ان سيارتين أصبحتا تصنعان في ١٢٠٠ ساعة بدلاً من واحدة . فاذا قدرنا ، اذن ، الأجر بنصيب من القيمة المنتجة ، فسوف نستطيع ان نؤكد انه لم يتغير . فهو ، اذ يتقاضى قيمة سيارتين بدلاً من سيارة واحدة ، يتقاضى الجزء نفسه من القيمة المنتجة خلال ٦٠٠ مليون ساعة عمل (٢٩). الا ان العمل سيكون كذلك ، وهو الأمر الذي ذكرت به منذ قليل ، أكثر انتاجية منه في الفروع الصناعية الأخرى برتين في المتوسط . وهكذا ، فان عاملنا سوف يستطيع ، عندما يبادل سيارته في السوق ، ان يحصل على ضعف ما كان يحصل عليه سابقاً من المنتجات والخدمات . ولا أهمية، من وجهة النظر هذه ،

لان تكون الأسعار المعبر عنها نقداً قد هبطت أو ارتفعت أو بقيت على حالها خلال الفاصل الزمني . فإذا ارتفعت ، فإنه لأكثر من محتمل ان يتعكس هبوط قيمة النقد على مجمل الأسعار ، وعلى الأجور ، اذن ، أيضاً . ومن هو الذي لا يرى ان الأمر سيكون هو نفسه بالنسبة لرأسماليي ستروين في مثالنا ؟ فهم غير معنيين في الدرجة الأولى، بدورهم ، بالقيمة ، بل بالتنتاج لانهم سوف يحصلون في المتوسط ، بمبادلتهم للمائة ألف سيارة التي تلقوها في التوزيع ، ولأسباب نفسها التي اثبت على عرضها ، على ضعف عدد الآلات ومباني المصنع الجديدة (بقدر ما يعملون استثمار أرباحهم) أو ضعف عدد الفيلات في الريف والملابس وعطل الأسبوع في جزر الباهاماس (بقدر ما يخصصون أرباحهم لاستهلاكهم الفردي) .

وكان يمكن ان يحدث ، كما يتفق غالباً في فترة أنواع التقدم التقني السريعة ، ان يكون معدل الربح قد ارتفع في الفترة الفاصلة من ١٠٪ إلى ١٥٪ مثلاً . وفي هذه الحالة يكون نصيب الاجراء من القيمة الكلية قد انخفض ولكن وضعهم سيتحسن ، مع ذلك ، نحسب محسوماً بالمقياس مع ما كان عليه قبل الزيادة العامة للتنتاج . فالسيارات البالغ عددها ٨٥٠٠٠٠ سيارة التي سيتلقونها في التوزيع ممثلة لـ ٨٥٪ من القيمة المنتجة ستسمح لهم بالحصول ، لقاءها ، على منتجات وخدمات أكثر بكثير من التي كانوا يحصلون عليها عندما كانوا يتقاضون ٩٠٪ من القيمة الكلية مجسدة مادياً في ٤٥٠٠٠٠ سيارة فقط .

ان من الضروري لنا ، ونحن نعيش في عصر انقلابات تقنية ، ومن أجل فهمها وتوجيهها بصورة أفضل ، ان تعيد عقد الصلة مع

الضبط والرهافة اللذين برهن عنهما الاقتصاد السياسي في بداياته . وعلى هذا النحو كان من شأن ريكاردو ان يقول ، في المثال الذي سقته ، ان الأجر الواقعي لعمال سترود قد هبط . فالأجر الواقعي هو ، في رأيه ، كالربح الواقعي أو الربح الواقعي ، نسبة من القيمة المنتجة (٣٠) . وهذا ما يقوده إلى وصف الأجر المقدر بمشتجات بأنه اسمي سواء اكانت للتأجير المطروح قيمة استعمال (السيارة في مثالي) أم كان الذهب هو الذي يستخدم كقند . ويجب ان نقول ان هذه الطريقة في التعبير كانت تحير قارئ عصره كما تحير قارئ عصرنا ذلك انه قد جرت العادة ، في كل الأوقات ، على الاحتفاظ بتعبير الأجر الاسمي للأجر المقدر قنداً (حتى ولو تجسد مادياً في ليرات ذهبية) وتعبير الأجر الواقعي للأجر المعبر عنه في بضائع أو خدمات (غذاء ، مسكن ، سيارات ، قصة شعر الخ ..) تقنى بواسطة الأجر . الا ان ريكاردو ، وهو منطقي صارم ، يتصرف على طريقة العلماء الذين يحاكمون بموجب نسب مئوية لاستبعاد التعقيدات الخاصة بإداة القياس . وبما انه برهن سابقاً على ان الأمر لا يقتصر على عدم وجود معيار ثابت للقيمة ، بل يتعداه إلى استحالة تصور مثل هذا المعيار ، فان الطريق الوحيدة التي بقيت مفتوحة أمامه للربط بين قضاياه بأضبط صورة ممكنة كانت استبعاد القيمة والحديث عن النصيب من القيمة فقط (٣١) .

وهذه الطريقة تلبو تحدياً للحس السليم بقدر ما تقود عالم الاقتصاد ، كما رأينا قبل قليل ، إلى الحديث عن هبوط الأجر الواقعي عندما يهبط النصيب المخصص للعمال من ٩٠٪ إلى ٨٥٪ حتى لو توافقت هذا الانخفاض في النسبة المئوية بزيادة هائلة في الإنتاج كانت نتيجتها رفع

النصيب العائد للعمال، بصفة أجر من ٤٥٠٠٠٠ إلى ٨٥٠٠٠٠ سيارة . ولكن امكانية ان يكون المرء اغنى مع تلقيه قيمة أدنى ليس فيها ما يدهشنا . فالمرء ليس غنياً لان صنع المنتجات التي يستخدمها بكلف غالباً ، بل لانه يتصرف بكثير من المنتجات (والخدمات) . وهذه الفكرة تعني ، في نهاية المطاف ، قولنا انه كلما قل ، في اقتصاد مضبوط بالتبادل ، الجهد اللازم لانتاج الثروات قل الجهد اللازم لشراؤها . وهذه القضية تفرض نفسها على العقل بالحد الأدنى من الجهد ان صح هنا القول : فيكفي ان نميز بين سعر الوحدة في المنتجات والقيمة الكلية للانتاج .

شاحنة اليميزل اغلى في بومباي منها في دوسلدروف

الملهبان الاقتصاديان السائدان اللذان يقاسمان العالم ، اليوم ، بعكسان ، باستمرار ، مفهومي القيمة والنتاج . وهذا هو أحد الأسباب التي يظهران ، من أجلها ، اداة على هذا القدر من القصور من أجل تحليل سيرورة النمو الاقتصادي ، وكذلك عدد من المسائل الأخرى ، منها مسألة التلوث ومسألة التقدير بكل تأكيد .

ان لدينا ، من جهة ، الايولوجية الليبرالية الجديدة التي تخلط بين القيمة والنتاج . فنتسيان كلفة الانتاج - ونعرف ، من قبل ، الرأوية التي دعانا الاقتصاد السياسي إلى النظر، منها ، إلى الكلفة ، زاوية الكلفة الاجتماعية بكمية عمل - يؤدي إلى ضياع في الطاقة يترجم إلى توجيه لا عقلاني للجهاز الانتاجي . والتخلط بين القيمة والنتاج هو ، أيضاً ، نتيجة عجز الاقتصاد الحديث عن اتخاذ رؤية اجمالية للفعالية الاقتصادية : فاذا وضعت قممي ، فعلا ، في مستوى كل عمل

اقتصادي ، فمن الواضح جداً إنني أستطيع ، اذا كان (آ) يملك ثلاث سيارات وكان (ب) يملك سيارة واحدة (من الطراز نفسه) ، ان أوكد ، دون أدنى مجازفة بالخطأ ، ان قيمة ممتلكات (آ) بالسيارات هي ثلاثة أضعاف قيمة ممتلكات (ب) ، وليس فقط ان (آ) يملك من المنتجات ثلاثة أضعاف ما يملكه (ب) ! فمن الجلي على مستوى كل كل فرد أو كل مشروع ان القيمة والثروة (أو التاج) متناسبان مع بعضهما بعضاً في البرهة نفسها من الديمومة .

ولدينا ، من جهة اخرى ، الماركسية التي تنجم مفاهيمها ، هي أيضاً -- وقد رأينا ذلك في مجرى الفصول السابقة -- ، عن الاختيارية . فالاختيارية هي التي اوحى إلى ماركس بالفكرة القائلة ان رأس المال قد وجد ، صورته الخاصة « في المال ، وسيلة التعبير عن القيمة . ونتيجة هذا التصور الغريب هو ان التاج ينخفض بكامله . تقريباً ، من مجال رؤية الاقتصاد الماركسي عندما يحل نمو رأس المال ، والتحليل الماركسي للأجر ملطخ بالغيب نفسه . فالأجر يساوي ، في رأي ماركس ، القيمة المطلقة (مقيسة بكمية عمل) للمنتجات التي يقدّر أنها ضرورية لصيانة قوة العمل . وهنا ، أيضاً ، نرى ان الفكر الماركسي ليس سوى نقل غير بارع لتحليل الريكاردي : فقد كان الأجر معرّفاً ، بالنسبة لريكاردو ، بالنسبة من الدخل الاجمالي التي تؤول إلى العمال . وكان ريكاردو يريد ، باقتصاره على الحديث عن القيمة النسبية ، ان يلفت الانتباه إلى ان القيمة المطلقة تقلت من الميدان الخاص بالاقتصاد السياسي العلمي وبالتالي من مجال عمل اولئك الذين يسمون ، اليوم ، الشركاء الاجتماعيين . ومن هنا يأتي الالحاح على الأجر الأسمي المقيس .

بمنتجات . أما ماركس ، فهو يعيد ، بقوة ، ادخال القيمة في ذاتها التي « تبلور » كمية معينة من العمل ، وهذا ما يقوده إلى المحاكمة كما لو انه لا فرق بين تقاسم نتاج خام ضعيف جداً وتقاسم نتاج خام كبير ، ما دام الأول يمكن ، حقاً ، ان يفرض عن الثاني من حيث القيمة المطلقة . وكون النظرية الماركسية لا تعرف سوى القيمة وتدع النتائج في الظل هو الذي جعلها غير قادرة على التنبؤ بتطور الرأسمالية وقدرتها على رفع مستوى حياة مجموع السكان . وعلى العكس من ذلك ، فان النظرية الليبرالية الجليدية قد حبست الانسان والمجتمع في عالم الحاجة لانها لا تعرف إلا النتائج الذي تخطط بينه وبين القيمة .

ومن المناسب ، قبل ان نمضي أبعد من ذلك ، ان نتساءل ما اذا كان التمييز الاسامي بين القيمة والنتاج ، كما يدعي مفسرو الرأسمالية الجليدية (ريمون آرون في اختصاصه مع ألتومر مثلاً) ، صنعياً تماماً : أو اذا كان يصمد لفحص الوقائع ، وهو ، بديهياً : شرط ضروري . من أجل ان ننسب له طابعاً علمياً ما . الا انه ما من أدنى شك في ان هذا التمييز مؤيد ، تجريبياً ، من جانب الحياة الاقتصادية ، وذلك بأكثر الصور مباشرة .

ان السيارة سيكون لها ، في بلد ضعيف التصنيع (افريقيا ، الهند الخ ..) ، قيمة أكبر بكثير من قيمتها في بلد يصنع سيارات بسهولة . ويجب ان لا يدعي أحد ان هذه القيمة الأكبر المعبر عنها بسعر أعلى نسبياً (في بلد ما ، تساوي سيارة الخصانين البسيطة معادل ٢٠٠٠ فرنك (٣٢)) تفسر بالعامل السيكولوجي الذي تشكله الندرة (لن توضح هذه النقطة تماماً حتى الفصل الثاني عشر) . انها تفسر بالاستناد إلى

مجموع النفقات التي يجب توظيفها لصنع شيء مماثل محلياً : الا نحسب الرسوم الجمركية ، اجمالاً ، بحيث يكون سعر الصنف المستورد مساوياً ، على الأقل ، لصنف مماثل له ينتج محلياً ؟ وهذا هو الشرط الذي تلعب ، ضمنه ، دور الحماية (٣٣) .

لنتقل ، بافكارنا ، إلى أحد هذه البلدان « المتخلفة » . ها نحن في سهل البنجاب ، وهضبة يونان (لا أهمية للنظام السيامي والاجتماعي في البلد الذي نزوره) . اننا نتعرف إلى صاحب مشروع هندي ، أو إلى كومونة شعبية صينية ، ونعلم ان كلاهما يملك بعض شاحنات الديزل . الا تكون قيمة التبادل النسبية لهذه الشاحنات ، بالنسبة للمنتجات المتوفرة في المنطقة ، أعلى بوضوح منها في دوسلدورف أو لوس انجلوس ؟ الم يكن على صاحب المشروع (أو الكومونة الشعبية) ان يعمل ، للحصول عليها ، أكثر بكثير من شاحن الماني أو امريكي راغب في شراء شاحنات ديزل ؟ الا انه من هو الذي يحظر في باله ان الشاحن الهندي والكومونة الشعبية الصينية اغنى من شاحن دوسلدورف أو شاحن لوس انجلوس لأن الشاحنات تساوي ، في البنجاب أو في يونان ، أكثر مما تساويه في المانيا أو في الولايات المتحدة ؟ فلننقد الفرضية (قليلاً) بافتراضنا ان سكان البنجاب وسكان يونان توصلوا ، نتيجة لحرمانات وجهود مستمرة ، إلى التردد بعدد من الشاحنات والمصانع والآلات والمواتف الخ ... بشرائها أو بقيامهم ، هم أنفسهم ، بصنعها - مساو لما هو موجود في ريتانيا - وستاليا أو في كاليفورنيا . فسوف يكون لدينا مبرر قوي كي نقول ان هنود البنجاب وصينيي يونان أصبحوا في « غنى » مواطني دوسلدورف

وكاليفورنيا . ولكن هل يجب ان نعد شيئاً لا قيمة له كون الأولين اكسبوا هذه الثروة « بفرق جباهم وقوة قبضاتهم » وكون الآخرين قد استطاعوا ، بفضل السبق الذي احرزوه على صورة رؤوس أموال متراكمة ومهارة عمالهم وضروب التقدم التقني المطبقة على مر السنين (وكلها أشياء تبقى من رأس المال حسب تعريفنا) ، ان يصنعوا شاحنتهم وآلاتهم الجديدة ويحدثوا منشآتهم الهاتفية الخ ... مع قبضاتهم عطلهم الأسبوعية في الريف وتركهم ورشاتهم في الساعة الخامسة كل يوم ؟ وحسبان حساب لهذا الفرق الذي يهم الاقتصاد السياسي أهمية كبيرة هو الذي مضى هذا الأخير ، من أجله ، بالتعطيل إلى درجة تكفي للتمييز ، جلياً ، بين مدلولي الثروات والقيمة .

وقد كتب ريكاردو يقول : « يمكن ان يقال عن بلدين يملكان الكمية نفسها من كل الأشياء الضرورية والنافعة أو الممتدة للحياة انهما متساويان في الغنى . ولكن قيمة ثروة كل منهما سوف تتوقف على السهولة ، أو الصعوبة النسبيتين اللتين تنتج ، بهما ، هاتان الثروتان »

وبما ان القيمة تتناسب ، في تقريب أول ، مع كمية العمل ، فاننا نلاحظ ان النظرية الكلاسيكية للقيمة هي نظرية نسبية القيمة . ان كلفة الانتاج تتحول ، عبر الزمن ، بفضل التقدم التقني خاصة . وهي تتحول عبر المكان لان طرائق الانتاج ودرجة تقدمه ليست مطردة في كل البلدان . وينتجب المرء تقديم هذه الاعتبارات الأولية على انها « نظرية » لو لم تنكر ، ضمناً ، من جانب ما يأخذ مكان الاقتصاد السياسي في هذا النصف الثاني من القرن العشرين .

وبما ان الجدل حول القيمة والنتاج أصل المناهض الاقتصادية التي

تتقاسم العالم والجامعات حالياً ، فلن يدهشنا ان نجد صدهاء ، حتى اليوم ، في المناقشات التي تقوم بين فلاسفة كل معسكر وصحفييه . ويكتب ريمون آرون ، بصدد مقطع ريكاردو الذي استشهدت به منذ قليل ، ماييلي (٣٤) .

« لنفترض ان السهولة تعني اتفاقاً أدنى للعمل : انه سوف يتجم عن ذلك ان القيمة متناسب عكساً مع الثروة . فكلما زادت الصعوبة زادت القيمة ، ولكن الثروة ستخف في الوقت نفسه . وهذه نتيجة غريبة لصياغة مفهومية لا تتوصل ، اذ تنسب القيمة إلى شروط التبادل (أو الأسعار النسبية) ونحدد هذه الشروط بكمية العمل ، إلى التفكير الواضح في مجموع التاج القومي وترفض خطط جملة القيمة التي تنتجها جماعة ما بثروة هذه الأخير » .

ولو فكر ريمون آرون نفسه بوضوح في مجموع التاج القومي ، فربما كان يستطيع اعطاء دروس معبدة عملية ، وليست نظرية فقط ، لمحاسبينا القوميين الذين يرون ، حالياً ، ان لا شيء أقل وضوحاً من ذلك والذين يعملون ، بالتلمس ، عتد الصلة مع مفاهيم ريكاردو ليشرحوا لانفسهم ما يفعلون : وعلى كل حال ، فما من بلد في العالم ، وما من منظمة دولية متخصصة (منظمة الدفاع الأوروبي ، هيئة الأمم المتحد الخ ::) لا يخلط ، فيها ، الاحصائيون المكلفون بحساب مجموع التاج القومي « بين القيمة والتاج : فعندما يقدرون التاج القومي للهند ، مثلاً ، يحسبون الشاحنات والآلات الخ :::: المصنوعة في الهند بالسعر الذي تكلفه في هذا البلد ، على الرغم من اننا نستطيع ان توقع ، الا في بعض الاستثناءات ، ان تكون أعلى من

تكاليف الآلات والشاحنات الخ .: المماثلة المصنوعة في ألمانيا أو الولايات المتحدة. والمحاسبون القوميون الهنود يقدرون الثروات المنتجة في بلدنهم بالقيمة « السعر » التي تملكها فيها ، في حين ان المحاسبين القوميين الالمان يقدرون الثروات المنتجة في ألمانيا بقيمتها في ألمانيا : وهذا هو أحد الأسباب التي تعطينا ، من أجلها ، المقارنة بين المحاسبات القومية معلومات مغلوطة عن درجة النمو في كل من الأمرين : وإذا اردنا ان نعرف أهمية الانتاج في كل من ألمانيا والهند فتحسن نحتاج أيضاً ، إلى محاسبة مواد ، اي سجل (كذا من الآلات وكذا من الشاحنات ، وكذا من أجهزة الهاتف الخ .: المصنوعة كل سنة) :

القيمة والنتاج والتلوث

ان للتمييز بين القيمة والنتاج ، أيضاً ، مزية تجنب بعض .الأشراك التي غالباً ما يقع ، فيها ، الاقتصاد السياسي السيكولوجي ، وبالتالي المحاسبة القومية الرسمية لاسيما بصدد مسائل يطرحها التلوث : لنفترض اننا وصلنا ، اثر ضروب جديدة من « نمو » الاقتصاد الليبرالي التفعي ، إلى تلوث كلية الأنهار والينابيع والبحيرات وإلى افساد الجو بحيث تحتاج الانسانية ، من أجل ان تشرب وتتنفس ، إلى تشغيل منشآت باهظة التكاليف لتنقية الماء والهواء . ونتيجة لذلك ، يتقل الماء والهواء اللذان كانا يقدمان ، خلال الوف السنين ، مجاناً من جانب الطبيعة إلى فئة « البضائع الاقتصادية » التي تكون صفتها المميزة (راجع الفصل الثاني عشر) أنها يتم الحصول عليها بصورة غير مباشرة نظراً لضرورة عمل ما من أجل جعل الموارد الطبيعية قابلة للاستعمال : ولن يخطر في بال أحد ان نحول عناصر في هذه الضرورة لحياة البشر إلى بضائع

اقتصادية بشكل تقيماً بالنسبة لهم . فينبغي عليهم ، بعد ذلك الحين ، ان يرتضوا جهداً معيناً كان ، حتى تلك البرهة ، دون جدوى : وسوف يصبحون ، بعد ذلك ، اقفر من ذي قبل جماعياً اذا سلمنا بتعريف الاقتصاد السياسي الذي يرى ان الغنى والفقر لا يتوقمان على امتلاك القيمة : بل على التمتع بمنتجات (ذات طبيعة اقتصادية أو غير اقتصادية) تقع تحت تصرف الناس . وهذا التعريف هو ، وحده ، القادر على التوفيق بين المحاسبة القومية وتجربة العالم الحديث . فمن المؤكد ، فعلاً ، ان الضرورة الجديدة ، ضرورة اعادة توليد الاوكسجين من الماء سترجم الى زيادة في قيمة التناج القومي ، وذلك لان الاوكسجين والماء ، وقد كانا حتى ذلك الحين دون قيمة ، اكتسبا قيمة : وسوف تمثل هذه الزيادة في القيمة ، في التناج القومي الخام ، بقيمة انتاج الصناعة الجديدة « المضادة للتلوث » . وقد يجد بعضهم ما يفرهم بطرح كلفة الصناعة المضادة للتلوث من التناج القومي بحجة انها ضريبة تدفع عن نمو فعاليات اخرى : فيقدر ، مثلاً ، ان ٢٥ ملياراً من الفرنكات تمثل قيمة انتاج المصانع الكيميائية ضمن نتاج قومي يبلغ ١٠٠٠ مليار فرنك : ولكن هذه المصانع تلوث الأنهار وتفسد الجو ، وعقوبة هذه الاضرار ادت الى بناء محطات تنقية تقدر كلفة تشغيلها بمبلغ ٥ مليارات فرنك مثلاً : ان هذه المليارات الخمسة سوف تضاف ، بصورة أو بأخرى ، الى سعر الكلفة الكلية للانتاج الكيميائي كما يحتوى سعر الأعمدة والحراثة في قيمة الانتاج الزراعي : واذا افترضنا ان الصناعة الكيميائية تشغل على حسابها مباشرة ، محطات التقنية الآتية الذكر ، فانها ستبيع ، اذ ذاك ، انتاجها بثلاثين ملياراً وليس بخمسة وعشرين . والمليارات الخمسة التي قلرت بها الخدمات

التي تقدمها الصناعة المصاد للتلوث مستحسب ، بصورة أو بأخرى ،
في النتائج القومي الكلي الخام :

الا ان للنتاج القومي الخام ليس ، على الرغم من اسمه ، قائمة
بكلية المنتجات الموضوعة تحت تصرف السكان . انه تقدير ، بالقيمة ،
للانتاج الجاري : ونحن نعلم ، من قبل ان القيمة ليست ، نظرياً ،
مقياساً للثروة ، بل لكلفة الانتاج . فلنسلم بأن التمييز ، في معظم
الحالات ، غير ذي فائدة عملياً ، بمعنى انه تقابل الزيادة في القيمة ،
دائماً تقريباً ، زيادة في الثروة أو البضائع المنتجة . الا ان هناك حالات
لا يكون الأمر ، فيها ، كذلك وهذه الحالات تمنح إلى ان تصبح
متزايدة التكرار مع الظاهرة المزدوجة ، ظاهرة التلوث والصعوبة
المتزايدة في زيادة مردود الأراضي الزراعية — دون انهاكها — ،
وتردنا ، على هذا النحو إلى الفرضية التي كان الاقتصاد السياسي
الكلاسيكي قد طرحها ، بمنطقه المدهش ، منذ البداية : ووضع صناعة
مضاد للتلوث يقدم مثلاً كاملاً على هذا المبدأ لان مقابلها الضروري
في المحاسبة القومية هو زيادة ، نسبية على الأقل ، في القيمة تراوح
بانخفاض ، نسبي على الأقل ، في الانتاج : وبالفعل ، فان احتمالين ،
واحتمالين اثنين فقط ، يمكن ان يتبديا : فاما ان يتحقق عدد ما من
ساعات العمل الاضافية لمواجهة المهام الجديدة ، وأما ان لا يزيد
عدد الساعات المكرسة ، سنوياً ، للفعالية الاقتصادية اجمالاً ، بل
يخصص قسم منها ، بعد ذلك ، للصناعة المضاد للتلوث : وفي الفرضيتين
انخفاض في مجموع الثروات المنتجة في ساعة عمل ، قياساً مع وضع
الأشياء السابق ، على اعتبار ان قسماً من هذه الثروات يكرس لانتاج
مادتين — الماء والهواء النقي — كانتا متوفرتين سابقاً دون أدنى جهد .

وتلك ظاهرة افقار مستنح لنا فرصة العودة اليها (في الفصل الخامس عشر) نظراً للأهمية التي يمكن ان نتخذها ، والتي اتخذتها فعلاً ، في العالم المعاصر . ويجب ان نوضح انه ليس لهذه الظاهرة اية علاقة بظاهرة افقار الجماهير التي كان ماركس يعتقد انها متضمنة في نمو الرأسمالية :

ومن الرائج ، اليوم ، انتقاد المحاسبة القومية . ومؤلف هذا الكتاب لن يكون الشخص الذي ينكر أن هذه المحاسبة تبدي عيوباً خطيرة في بنائها : وقد اتفق لي ان انتقدت في ، بعض المقالات ، بعض مبادئها العامة بصورة تبقى عامة جداً (بل أكثر عموماً مما ينبغي (٣٦)) : الا ان ذلك لا يمنع من كون بعض الانتقادات ، التي توجه ضدها يمكن ان تسقط في الغالب ، من تلقاء ذاتها اذا توقف الفكر الاقتصادي عن الخلط بين القيمة والنتاج ، وهو ما يفعله منذ نهاية القرن التاسع عشر . فسوف يجري التنبه ، اذ ذلك ، إلى ان زيادة في القيمة ليست ، بالضرورة ، مرادفة لزيادة في النتاج ، وهي أقل ترادفاً مع الرخاء (وهو مدلول ذاتي ينتمي إلى الاستمتاع بالبضائع وليس إلى امتلاك قيمة) : ان هذا الخلط الملازم للنظرية الذاتية في القيمة الذي تكون هذه الأخيرة ، بموجبه ، متناسبة مع النفع متماثل ، نوعاً ما ، في جوهره مع مجتمع الاستهلاك :

وأنا اورد برهاناً على ذلك المقاومة — بالمعنى الذي يتخذه المصطلح في التحليل النفسي — التي يبدىها المع العقول ضد كل برهان ، حتى ولو كان جلياً جلاء البرهان الوارد في نص ريكلودو بصدد المانيا والبنجاب ، يريد ان يعيد وضعه موضع مسألة (٣٧) .

ماركس أو فقي التاريخ - مكمل للفصل الرابع

إذا كان ماركس قد بدأ أدنى من ريكاردو بكثير في تحليل القيمة والتنتاج ، وهما المرحومان الأساسيان في الاقتصاد السياسي ، فذلك يعود ، كما رأينا ، إلى المنهج الذي يستعمله: فهو يريد أن يجعل المفاهيم نشأت من ملاحظة مباشرة للظواهر من أجل الإحاطة بالواقع بصورة أفضل على ما يبدو . والنتيجة هي أن « نظريته » لا تفسر شيئاً : لقد حكم عليها ، سلفاً ، بأن لا تكون سوى انعكاس الرؤية القبلية التي كونها عن العالم الاقتصادي . إن هذا المنهج هو ، نموذجياً ، منهج الأيديولوجية التي تنتشر ، بالضرورة ، في مكان مغلق كما يلاحظ ألتوسر بصورة ممتازة (دون أن ينتبه إلى أن تعريفه ينطبق على الماركسية أيضاً) :

يكتب ماركس مايلي (٣٨) : « عندما ندرس رأس المال ، تاريخياً ، في أصوله ، فأننا نراه يقوم ، في كل مكان ، مقابل الملكية العقارية على صورة مال ، سواء أكان ذلك كثروة نقدية أم كراس مال تجاري ورأس مال ربوي : ولكننا لسنا في حاجة إلى النظر في الماضي ، فسوف يكتفينا أن نلاحظ ما يجري اليوم ، بالذات ، تحت أبصارنا : فكل رأس مال جديد يدخل ، اليوم كالأمس ، مسرح الأحداث ، أي سوق المنتجات وسوق العمل وسوق النقد على صورة مال ، وهو مال يجب أن يتحول ، بطرائق خاصة إلى رأس مال .

« ما يجري تحت أبصارنا . . . » : إن ماركس ينضج مفهومه لرأس المال على طريقة علماء الفلك السابقين لغاليله الذين كانوا يتقنون شهادة عيونهم : وهو لم يعد يستطيع ، منذ ذلك الحين ، الإفلات من النتيجة

المحتومة لكل منهج اختباري : فيما انه أدخل الخبرة التاريخية في نقطة انطلاق نظامه التفسيري ، فان هذا النظام كان منثوراً لأن يصل إلى نقي التاريخ . ان ماركس يسعى إلى تفسير مفارقة ظاهرة : كيف يمكن للربح ان يولد لرأس المال ان يراكم في حين لا تستطيع وسائل الانتاج ، قط ، ان تضيف إلى النتاج قيمة أكبر من القيمة التي تمتلكها هي نفسها ؟ (٣٩) : الا ان « التناقض » غير موجود الا في ذهنه لانه بدأ يطرح أولية كون رأس المال مرادفاً لقيمة التبادل المعبر عنها في كم من العمل : ومن أجل ان تستطيع هذه القيمة ان تتكاثر ، يجب ان تخفض الرأسمالية ، بفضل التقدم التقني ، زمن العمل الضروري المكرس لانتاج البضائع التي يحتاج اليها العامل (٤٠). وكل العمل الزائد سوف يتحول إلى ربح ، اي إلى قيمة تبادل (رأس المال) اضافية . الا ان التراكم ، كما رأينا ، ليس تراكم قيمة ، بل هو تراكم منتجات مخلفة صوف « تستعمل في الانتاج » بعد ذلك ، بلورها ، من « أجل اعطاء العمل نتيجة » : أبنية ، آلات ، خطوط حديدية ، بواخر ، منشآت مرقية ، مطارات ، حواسيب وكل ما هو ضروري ، أيضاً ، لحياة السكان العاملين : أغذية ، ملابس ، بيوت سكن الخ ... وفي حين يذكر ريكاردو بأنه يجب علم التردد ، كلما لزم ذلك ، في التضحية بالوسيلة (القيمة) في سبيل الهدف (النتاج) يقلب ماركس ، من جانبه ، المفاهيم وهو ما يؤدي به إلى الادعاء بأن « حياة رأس المال لا تقوم الا على حركته كقيمة في حالة تضاعف ازلي » :

لقد سبق ان تحدثت ، في الفصل الرابع ، عن اخطاء ماركس في التنبيؤ : وليس عديم الجدوى ان نعود إليها هنا : وسوف نلاحظ ان

اصلها يعود إلى هذا القلب العجيب الذي نجد له القليل من الأمثلة في تاريخ الفكر . ففي البداية ، بمان رأس المال مطروح كقيمة تبادل ، فإنه يسعى إلى النمو كقيمة وليس كنتاج : وينجم عن ذلك ، بموجب المنطق الذي نعرفه من قبل ، ان الأجور « في نظام الانتاج السلمي » مقودة باستمرار إلى معاودة الهبوط إلى أدنى مستوى (بقدر ما يكسبه « العمل الإضافي ») وإلى ان لاستعمال الآلات نتيجة فيه هي « اطالة يوم العمل إلى ماوراء كل حد طبيعي » وتشغيل النساء والأطفال في العمل الانتاجي و « المعادلة والتسوية في الأعمال التي تقع على عاتق مساعدي المكتنة الذين يتخذ مكانه إلى جانبهم عدد ناه (كلها) من المستغلين ، المهنمين والميكانيكيين الخ :: : » : كل ذلك كان ، دون شك ، صحيحاً إلى حد بعيد في الزمن الذي كان يعيش فيه ماركس ، ولكن اية نظرية هي تلك التي تقدم ما هو طارئ على انه محتوم يكون دورها ، نوعاً ما ، التصديق على وصف : وهكذا ، فان التعريف التصفوي الذي يعطيه ماركس لرأس المال يقوده إلى ان يمحى ، نوعاً ما ، بخاتم نظري أكثر مستبقات عصره وعصرنا شيوعاً : واي موضوع فاق في انتشاره موضوع استعباد الانسان من جانب الآلة ؟ ان هناك موضوعاً آخر مساوياً له في سعة الانتشار وأكثر افحاماً : فيما ان الآلات اخضعت الانسان لخلعتها ، فانها هي التي « تفكر » بدلاً عنه :: وهذا ما كتبه ماركس ، حرفياً ، عن « المصنع الاوتوماتيكي » مستبقاً ، على هذا النحو ، الحماقات التي تكتب بصورة شائعة ، اليوم ، حول الحواسيب التي ربما كانت تحكم مجتمعتنا ، والتي يعضون ، لهذا السبب احتمالاً ، إلى حد اطلاق اسم « الأدمغة الالكترونية » عليها :

القوانين الاقتصادية تسبق قوانين الانتاج :

كان يمكن للمنهج الديالكتيكي ان يكشف عن خصوصية ، حتى ولو اخطأ ماركس مائة مرة ، لو كان نقد نقده للاقتصاد السياسي يفضي إلى مركب آخر ، إلى تركيب مختلف للفكر . الا ان الأمر ليس كذلك فالماركسية تقع ، من جديد ، على القوانين نفسها التي سبق ان اعلنت طابعها الطارئ (التاريخي) ، وهو ما يطرح ظلالاً من الشك على طابعها الديالكتيكي . ويؤكد ماركس ، أيضاً ، انه سوف يكون لاستعمال الآلات ، في مجتمع شيوعي ، سعة مختلفة تماماً عن سمته في المجتمع البورجوازي (٤١) : فلتجاوز كون التجربة لم تؤيد هذا الحكم ، وهو أمر مؤثر في حد ذاته : فما نهم به ، هنا ، هو محاولة بيان الأسباب النظرية التي خطأ التاريخ ، من أجلها ماركس وخصوصاً الاقتصاد السياسي الآخرين :

لماذا اقتنع ماركس بأنه مستعمل ، في مجتمع شيوعي آلات أكثر بكثير من التي تستعمل في المجتمع الرأسمالي ؟ لان مثل هذا المجتمع سيعيد ، كما يظن ، الآلة إلى دورها الذي هو جعل العمل ايسر وأكثر انتاجية في الوقت نفسه ، وليس اخضاعه لقانون فضل القيمة ، وهو ما ستكون نتيجته غير المباشرة السماح للانسان الذي تحرر أخيراً من اشق المهمات بممارسة قدراته في مشاغل اجلر به : أما في المجتمع الرأسمالي ، فهنا مستحيل لانه لا يعود هناك فضل قيمة دون عمل . فيجب ، اذن ، على الآلة ، حتى لو كان ذلك ضد طبيعتها ، ان تمجد في جيش العمل عدداً متزايداً من العمال الذين يبيعون قوة عملهم بالمناقصة . ومن أجل ذلك ، لا تستطيع الآلات رؤية نموها الكامل

في نظام الانتاج السلمي : الا ان هذا الأخير لن يستطيع السيطرة ،
إلى ما لا نهاية على القوى المتنازعة التي يفرزها في صميمه ، وسوف
يعاق بتناقضاته الداخلية .

ذلك هو المذهب. الا ان كل شيء يحمل على التضكير في انه يستند
إلى سلسلة من ضروب القلب المتعاقبة : سعر العرض المعلوم سعر
الطلب ، السعي وراء فضل القيمة الذي حل محل السعي وراء أكبر
نتاج ممكن ، تحول المال إلى رأس مال المقدم على انه علامة مميزة للنظام
الرأسمالي في حين ان كلمة « تحول » مأخوذة بهذا المعنى ليست سوى
لعب بالكلمات ، مجاز يتدلج على عدم تماسكه قبل محاولة جمع حلوده
المتغايرة في صيغة رياضية - دون امكان التوصل إلى ذلك قط - بكثير .
ان ماركس يستعمل لغة تصويرية مجردة من الضبط العلمي ، وبالتالي
غير مضبوطة لان الظاهرة التي يرد إليها هي نقل قيمة رأس مال من
شخص إلى آخر عن طريق المال ، بحيث ينسب إلى الشيء المنقول ،
تحولاً يصيب موجودات مالكيه المتعاقبين .

وهكذا نرى ماركس يصنع مفاهيمه بواسطة كيمياء عجيبة قاده ،
من قبل ، إلى تحويل قوة العمل إلى سلعة ، وكل ذلك ليقتراح ماذا ؟
ليقتراح بناء مجتمع شيوعي سوف يعيد إلى رأس المال صفة قيمة الاستعمال
التي كانت النظرية المتقدمة قد اعترفت له بها منذ البداية . والسؤال
الذي يطرح نفسه ، اذ ذاك ، هو التالي : ان تلقى ، عندما يعود رأس
المال إلى دوره كأداة مكرسة من أجل « اعطاء العمل نتيجة » ، القوانين
نفسها التي كان الاقتصاد السياسي قد استنتجها ، منطقياً ، من تعريفه
لرأس المال ؟ لقد كانت هذه القوانين تشرح النسب التي سيقسم ،

ضمنها ، فتاج العمل بين مختلف عملاء الحياة الاقتصادية على اعتبار ان هذه القوانين تزول ولكنه لا يستبدل بها اي قانون آخر اذا تخليتنا عن الأخذ بفرضية تساوي التبادل . فيصبح من المستحيل استحالة جلية على العلم ان يتصور ، خارج هذا التساوي ، موضوعه ونخرج ، بالتالي ، من ميدان الاقتصاد السياسي لتدخل في ميدان التصفي ، ميدان « الارادوي » بكل صوره . وآليات الاقتصاد الرأسمالي ، مرئية من هذه الزاوية ، لا تؤلف بنية خاصة ، نمطاً انتاجياً في حد ذاته يزيه حلول الاشتراكية عمله .

لا انقطاع بين الانسان الصانع والانسان الاقتصادي

يبقى ان تساوي التبادل فقد كل تماسك مع المدرسة السيكلوجية التي كان ماثوس ، من قبل ، طليعتها والتي تمارس سيطرتها حتى ايماننا من خلال والراس ثم من خلال كيتز وخلفائه . واذا كان هناك من قاسم مشترك بين مختلف « النقاد » الذين تصلوا للاقتصاد السياسي الكلاسيكي فهو انهم انطلقوا ، جميعاً ، من قلب في ترتيب العوامل المتخلطة في تلاحم الظواهر الاقتصادية . وقد اعطيت أمثلة كثيرة ، حول ذلك ، فيما يتعلق بماركس . والقلب الذي اقترفه التفعيون والذي قام على جعل العرض تابعاً للطلب يؤدي إلى تغيير في المنظورات لا يكاد ان يكون أقل جلية . فقد كان الطابع اللاعبلود للحاجة يضمن ، في رأي ريكاردو ، علم وجود ما يؤدي إلى الخوف من توقف في نمو المبادلات ، وكانت تلك الفكرة الأولية التي استند اليها لرفض فرضية توقف التراكم بسبب انخفاض معدل الربح إلى الصفر . الا انه يبدو ان محرك التاريخ الاقتصادي لم يكن ، بالنسبة اليه ، الحاجة ،

بل الفعل الخلاق للمنتج . وكان الفريد مارشال الذي سعى نفسه لتلميذاً له يرى ان تاريخ المملكة الحيوانية - ولادة الأنواع وزوالها ، الهجرات الكبرى من اقليم إلى آخر - هو الذي يفسر بالحاجة . وكان يرى ، على العكس من ذلك ، ان محرك تاريخ الانسان هو الرغبة في الخلق ، في الاختراع . في تحسين وسائل انتاجه باستمرار . انه صحيح ان هذا التحسين غالباً ما ينتجم عن تطبيق ابحاث جرت لاغراض غير نفعية في الميدان العملي . وصحيح ، أيضاً ، ان الحاجة ليست هي التي تدفع الانسان إلى صنع صواريخ فضائية . وما يبدو ، اليوم ، متقادماً وخطراً في ملاحظة مارشال هو الفصل الجفري الذي يطرحه بين المملكة الحيوانية والمملكة البشرية . فالعقول العلمية تستقبل ، اليوم ، بالريية فكرة سوسولوجيا وسيكولوجيا للانسان قائمتين على عناصر غير تلك التي نجددها ، من قبل ، لدى الحيوان . ولكن احدث الابحاث تبلى ، على وجه الضبط ، كاشفة عن الوحدة الاساسية لكل العضويات الحية: فما يميزها هو ، اولاً ، قابليتها للفعالية . لقد حان الوقت من أجل ان يتخلل الاقتصاد السياسي الثالث منذ ما يقرب من قرن عن أولوية الحاجة التي تفضي إلى قطعة غير مناسبة بين الانسان الصانع والانسان الاقتصادي . حيث ما زال ماركس يصدح عن سميت ومالتوس ويسبق كينز بصياغته « قانون الهبوط التزوعي للقيمة » :

اذا كان هناك من موضوع يتعارض ، بصدده ، علماء الاقتصاد ، منذ الأصل ، فهو موضوع هبوط معدل الربح التاجم عن تراكم رأس المال . وقد نادى بهذه الفكرة آدم سميت على صورة حدس مزعوم غير مشلب : اذا كان الرأسماليون يستطيعون انتاج الكثير ، فان الصراع بينهم سيؤدي بهم إلى قرض هوامش ربحهم . ذلك هو

ما فقروءه ، تقريباً ، بلغته : « عندما تنصب رؤوس أموال تجار أغنياء
عديدين على الفعالية نفسها ، فإن المنافسة المتبادلة بينهم تتزعج إلى خفض
ربحهم ، وعندما تكون هناك مثل هذه الزيادة في كل التجارات
المختلفة التي تمارس لدى جماعة واحدة ، فإن المنافسة نفسها يجب ان
تنتج الاثر نفسه في جميعها » .

ان الحجة تبدو ، لدى القمص السطحي ، قاطعة . الا انه ما من
سفسطة على هذا القدر من الابتذال . وهذا ما كان سيبيته ، في بريطانيا ،
ريكاردو (٤٢) ، وفي فرنسا جان باتيست ساي الذي يعود اليه شرف
صياغة قانون المنافذ الشهير بأوضح صورة .

وليس هذا القانون سوى صياغة نسقية لآلية التبادل التي يجب ،
بموجبها ، العرض من أجل الطلب . وغالباً ما ينسب هذا المبدأ من جراء
كون المبادلات تم ، في الحياة التجارية ، بواسطة المال . ولكن هذا
الأخير لا يلعب ، في هذه المناسبة ، بداهة ، سوى دور وصلة .
فالواقع هو ان « المنتجات تشتري ، دائماً ، بمنتجات أو خدمات »
كما كتب ريكاردو مع جان — باتيست ساي . ويقال ، بتعابير حديثة ،
ان كل نمط من أنماط النمو الاقتصادي يقوم ، في جوهره ، على
العرض .

وهنا أيضاً ، نجد أنفسنا ، من جديد ، حيال إحدى النقاط التي
تاه عنها معظم علماء الاقتصاد بسبب خطأ اقترف في نقطة انطلاق
محاكمتهم حول المكان الذي يشغله الطلب في التبادل . فهنا الأخير ،
إذا رد إلى مخططة الأصلي ، لا يقوم على مواجهة بين العارضين ، من
جهة ، والطالين من جهة أخرى . فكل عارض طالب والعكس

بالعكس . وأنا اضيف ان رؤية المرء في وفرة المنتجات سبباً قليلاً لمبوط الأسعار تعني وقوعه ضحية لوهم بصري على اعتبار ان التبادل يتم بين اثنين (راجع الفصل الخامس عشر) . ولا يعني ذلك ان الاقتصاد السيامي عاجز عن تفسير ازمات الكساد التي انخلت أحياناً ، ولا سيما في القرن العشرين، ابعاداً دراماتيكية وعن التنبؤ بهذه الأزمات. ان هذه الأزمات قد رافقت التاريخ الاقتصادي للرأسمالية ونحن مهددون، اذا لم ننتبه إلى ذلك ، بأن نشهد أزمة ستكون ذات خطورة استثنائية . وسببها ليس ، قط ، « فيض الاتاج » ، وهو تعبير لا يعني شيئاً اذا نسبناه إلى مجمل الفعالية الاقتصادية ، لكنه يستعيد معناه اذا طبقناه على هذا القطاع أو ذاك : فقد يحدث ، مثلاً ، ان ينتهي الجهاز الاتاجي إلى سوء التوجيه وينتج ، بكميات أكبر مما ينبغي ، ما كلف عن ان يكون مطلوباً بهذا المقدار . ومن أجل ان تباع سلعة ما بسعرها ، يجب ، بكل جلاء ، ان تكون مطلوبة . وهذا شرط لازم . وانحطاً هو ان يراد جعل الطلب « الواقعة الرئيسية » (راجع شاهد والراس في الفصل الأول) في حين انه — وهذا كثير فعلاً — شرط ضروري للتبادل . والبحث عن الأسباب العميقة للازمات يجب ان يجري في مكان آخر خلاف ضعف الطلب . انها موجودة في سوء عمل آلية التبادل نفسه عندما تتمتع من جراء خطأ في النظام النقدي بشكل خاص . وفي هذه الحالة لا تعود مبادلة قيمة بقيمة ممكنة وينجم عن ذلك حيز تلريحي لعمل كل الآلة .

وعندما تطرح هذه المقدمات ، نلاحظ انه يستحيل ان نستخلص، منطقياً ، من النظرية الكلاسيكية ، الفكرة القائلة ان معدل الربح يجب

ان يهبط ، بصورة طبيعية ، مع تضاعف المبادلات ، لينتهي ، احتمالاً ، إلى ان يصبح صفراً . ومع ذلك ، فيلحق ، منذ اجيال ، ان تلك هي نتيجة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . وهنا أيضاً ، وبصورة أخطر من اني مكان آخر ، يجري الخلط بين سميث ومالتوس وريكاردو دون الانتباه إلى ان هذا الأخير في تعارض تام مع الاثنين الآخرين مرة اخرى . ولم يكن خطأ التفسير في هذه الكلية والثبات ، ولا في عدم امكان التسامح به ، في اي ميدان آخر لان ريكاردو قد شرح افكاره ، طولاً وعرضاً ، في فصل مكرس صراحة لهذه المسألة (٤٣) هو الفصل الحادي والعشرون من « المبادئ » وعنوانه : « تأثيرات التراكم في الأرباح والقائلة » . ويبدأ ريكاردو فصله كمايلي : « .. ان اي تراكم لرأس المال لن يهبط ، قط ، بالأرباح بصورة دائمة .. » . وعلى الرغم من هذا النص ونصوص اخرى ، جعل منه ، مع ذلك ، ملهم الفكرة الماركسية العتيدة حول المهبوط التزوعي لمعدل الربح . كيف يفسر مثل هذا الخطأ في القراءة ؟ انه يعود إلى كون ريكاردو ينتقل باستمرار ، في صياغته البارة والصعبة في الوقت نفسه ، من صعيد إلى آخر اذا لم يمر الانتباه لذلك . فهو يحلل عمل النظام الاقتصادي كما هو موجود ، أحياناً ، ويواجه تطور هذا النظام في مدى طويل ، بل وطويل جداً أحياناً اخرى . وعندما يدور الأمر حول الزمن المشخص ، فانه لا يسمح بأي شك في رفضه القاطع للفكرة القائلة ان الأرباح سيكون محكوماً عليها بالمهبوط . ان ريكاردو يؤكد (كما سبق وفعل سميث الذي لم يعرف كيف يستخلص النتائج المنطقية لهذه الملاحظة) ان حاجات البشر غير محدودة . والفكرة القائلة ان الطلب الفعلي يمكن ان يعجز ، فجأة ، عن امتصاص الانتاج المعروض كانت تبلى له

معقولة من حيث ان كل انتاج موظف من أجل الحصول على نتائج مقابلة . والشيء الوحيد الذي يمكن ان يحصل اذا لم تعمل آلة التبادل بسبب خارجي المنشأ ، هو ان يسيء المنتجون ، مؤقتاً ، توجيه مصروفاتهم بحيث يعرضون ، في السوق ، سلعاً لم تعد ، لسبب أو لآخر ، تقابل حاجات السكان . وفي هذه الحالة ، يمكن ان تفرض ان خطأ التصويب سوف يصحح بسرعة : ان هذا الأمر لا يتحمل ، نظرياً ، أية مناقشة لاننا لا نستطيع ان نتخيل صناعات يواصلون انتاج أصناف لم يعد لها مشترون . أما عملياً ، فان تكيف العرض مع الطلب « لا يتم من تلقاء ذاته » في اقتصاد حديث تفرز ، فيه ، الاستثمارات لا مد طويل مسبقاً ولا تكون ، فيه ، لدى المنتجين ، الوسائل لمعرفة الأذواق الحالية — والأذواق المقبلة بعينها — ومن هنا الدور المتزايد والضروري ، بعد الآن لتقنيات التسويق .

وما يهم ان نتأمله ، هنا ، هو ان التضاعف اللامتناهي للمبادلات لا يقتضي ، في « النمط » الكلاسيكي ، أي تعديل عميق في عمل النظام . ونهاية النظام لا يمكن ان تنجم عن اشباع في الطلب ، وذلك ، كما اكرر القول ، لسيين . واحد السيين منطقي : فيما ان المنتجات تشتري بمنتجات اخرى ، فلا يمكن تصور ان تؤدي وفرتها ، اجمالاً ، إلى هبوط عام في الأسعار (ونعني بذلك هبوطاً في أسعار السلع إلى ما دون قيمتها ، أي كلفة انتاجها) وهو هبوط يجعل مبادلة قيمة بقيمة مستجيبة .) والسبب الآخر سوسولوجي أو سيكولوجي نوعاً ما : فالإنسان مصنع بحيث تكون حاجاته لا متناهية ومن شبه المستحيل رسم حد لها . (قريباً رغب السياح ، غداً ، في السفر عبر الفضاء كما

يحتازون ، حالياً ، القارات الخمس) . وإذا لم تكن وفرة المنتجات ، في ذاتها سبباً في هبوط معدل الربح ، فالأمر هو كذلك ، بداية ، فيما يتعلق برأس المال المتراكم من أجل صنعها . وقد كتب ريكاردو ، في الفصل الذي سبقت الإشارة إليه ، يقول انه اذا لم يكن هناك اي حد للربحية في تحسين شروط الحياة ، فانه ولا يمكن ان يكون هناك اي حد لرأس المال المستعمل في الحصول عليها . وفي مكان آخر ، يكتب ، في « الملاحظات حول مالتوس » : يدعي هنا (في نص مالتوس الذي يتعلق عليه) ان الهبوط في الأرباح هو نتيجة ضرورية لتراكم رأس المال . انه لا يمكن ان يكون هناك خطأ أكبر من هذا .

فلا يمكن ان يكون هناك ، في رأي ريكاردو ، كما رأينا ، سوى سبب واحد للهبوط الدائم للربح : هو ارتفاع الأجور . فمن أجل ان يزول الربح ، يجب ان نفترض ان الأجر قد بلغ درجة من الارتفاع ينقص ، معها ، الناتج الخام بكامله . هل ذلك ممكن ؟ يجيب ريكاردو بالاجاب ولكن ذلك يكون فقط في الظروف التالية : ترتفع قيمة المنتجات الضرورية للحياة ارتفاعاً هائلاً على اثر الصعوبة المتزايدة في زيادة الانتاج الزراعي ، ويأتي يوم تكون كلية الانتاج كافية ، فيه ، بالفيض ودون زيادة لتغطية الاستهلاك الضروري لهذا الانتاج ، وهو ما ينجم عنه زوال « الناتج الصافي » (أو الربح) .

وفي ذلك اليوم ينتهي التراكم الرأسمالي ويكف عدد السكان عن الزيادة . وندخل في حالة التوقف التي يكون حلوها فرضياً ، على الأقل ، نظراً للشروط التي تخضع لها . وسوف اعود ، على كل حال ، إلى هذه الفرضية ، بعد لحظة ، نظراً لأهميتها النظرية الاستثنائية —

وقد نبئت ، بالاضافة إلى ذلك ، تحت اسم النمو الصفري - على الرغم من انعدام علاقتها بالواقع الخيري .

إن قانون المنافذ يقربنا ، على العكس من ذلك ، من العالم الواقعي على الرغم من أن الاقتصاد الكلاسيكي قد صاغه في تعابير عامة وأنه لا يبدو ، على هذه الصورة ، قابلاً للاستعمال مباشرة من جانب المكلفين بالسياسة الاقتصادية . إلا أن ذلك لا يمنع كونه يوفر دلالة واضحة على الاتجاه العام الذي يجب أن يسلكه تدخل السلطات العامة بطرحه أن الطلب لا يحد ، في نهاية التحليل ، إلا بنقص في الإنتاج . فلا أحد يشكك ، حقاً ، بسلامة أسس قضية ريكاردو وساي عندما يلور الأمر حول محاربة التخلف : فمن هو الذي يشك في أنه ينبغي ، لاطلاق تيارات التبادل ، البدء بزيادة الإنتاج ؟ والمسألة لا تطرح ، حقاً ، إلا بالنسبة للبلدان المتقدمة فعلاً حيث لم ينتظروا كثيراً ليتساءلوا عما إذا لم تكن الأزمات ناجمة عن نقص في الطلب وعما إذا كان لا ينبغي ، بصورة عامة ، تشجيع الاستهلاك مباشرة ، دون المرور بالعرض ، من أجل المحافظة على درجة عالية من الفعالية . ذلك ما كان يدعيه مالتوس ، ومناقشته الطويلة مع ريكاردو بهذا الصدد هي إحدى تلك المناقشات التي تجعل هذه المسألة المدهشة التي امتدت بين الرجلين ، حوالي عشر سنوات (٤٤) على هذا القدر من الحالية . إن النظام الاقتصادي مهدد ، في رأي مالتوس ، بـ « جمود عام (٤٥) » نتيجة لنقص « الطلب الفعلي » وهو تعبير سبق أن شاع استعماله في ذلك العصر .

لقد قلت ، قبل بضع صفحات ، إن حماسيين القوميين يستعملون

المفاهيم الكلاسيكية كما لو كان ذلك على شكل تلمسات . واقدم
برهاناً على ذلك أننا في سياق إعادة عقد الصلة مع مخطط نمو جرى
تصوره ، كاملاً ، بموجب الفكرة القائلة ان العرض هو المحرك
الوحيد للازدهار الاقتصادي - ومن هنا المكان الأولي المعطى لمسألة
توجيه الانتاج . فقد انفضج علماء اقتصاد شارع مارتييناك (وزارة
التخطيط) ، بمناسبة تحضير الخطة السادسة ، « نموذجاً » للاقتصاد
الفرنسي كانت مزيته انه تمخّل عن النماذج السابقة المستوحاة من
كثير والقائمة على التسليم بأن الحصول على معدل نمو قوي يقتضي
تنشيط الطلب المندود متحولة مستقلة عن العرض . والحقيقة هي ان
اعتناق خبيراء الخطة ، وكذلك معظم رجال السياسة ، الجزئي على
الأقل ، لفكرة كون العرض رافعة الازدهار (٤٦) يميز عصرًا لم يعرف
أزمات منذ زمن طويل . ومنذ ان تباطأ الفعلية ، ومنذ ان يعاني العالم
ركوداً مهماً كان هذا الركود قصير الأجل ، تعود إلى الظهور ، على
صورة مضاوئة التجديد ، آراء مالتوس التي عارضها ريكاردو بمنطقه
الحادق الذي لا يتزعزع . لقد كان مالتوس يريد ، من أجل توفير
عمل للعمال ، ان يشجع « الطلب الفعلي » ، اي طلب الأغنياء - وهو
ما كان ريكاردو يرد عليه (٤٧) بأنه اذا كان الأغنياء يحافون الرخاء
والترف ، فان العمال سيسعدون بالاستمتاع بهما . وكان مالتوس
يتناقض ريكاردو الذي كان يرى اننا نحصل على نتيجة أفضل بزيادة
الاستهلاك « الميّد للانتاج » اي بزيادة الادخار (أو رأس المال) .
وكان مالتوس يرد (منذ ذلك الحين) بأن نتيجة تراكم رأس المال هي
زيادة خفض الأرباح قليلاً وبالتالي ابطاء مسيرة الاقتصاد أيضاً .
وسوف يلح كثير الذي يدعي صراحة ، ورائة مالتوس (٤٨) ، بعد

مائة وخمسة عشرة سنة ، بدوره ، على الدور الأساسي لـ « الطلب الفعلي » وهو ما سيقوده ، حتماً ، إلى إعادة عقد الصلة مع الرأي المتجدد الظهور ، دائماً ، والذي يرى ، فيه ، ريكاردو الخطأ الأعظم . ويكتب كيتز (٤٩) قائلاً : « نحن مقتنعون بأن طلب رأس المال محدود تحديداً صارماً بمعنى انه لن تصعب زيادة التجهيزات إلى درجة تبلغ ، معها ، كفايتها الهامشية (٥٠) رقماً ضعيفاً جداً . وقد رأينا ، قبل قليل ، ان « الكفاية الهامشية لرأس المال » تتزع إلى الارتفاع مع تسارع التقدم التقني الذي يدفع إلى تجديد سريع لرأس المال ، وهو ما يمكن ان يفسر كون معدل الربح أعلى بكثير ، اليوم ، مما كان عليه منذ ثمان وثلاثين سنة حين نشر كيتز نظريته العامة ، وذلك على الرغم من ان كتلة رؤوس الأموال المتراكمة أكبر بكثير مما كانت عليه في ذلك العصر : يبقى ان الآراء المشابهة لآراء كيتز قد جنت ، دائماً تقريباً ، زيادة في الاعتبار لصاحبها على الرغم من ان التاريخ قد حسم ، حتى الآن ، في صالح الرأي المعاكس : ومن أجل ذلك ، فمن بين كل « القوانين » المدعى استخلاصها من جانب النظرية الماركسية ، حظي قانون الطبوط التزويجي للربح المقدم كنتيجة حتمية لتراكم الرأسمالي بمكانة خاصة خلال زمن طويل . وهذا مثال آخر نرى ، فيه ، التحليل الماركسي يتطور ، بحجج خاصة به ، بداهة ، في الطريق التي رسمها سميت ثم استعادها مالتوس ولكن ريكاردو عدها مسلوذة :

ان ماركس يخلط في نظامه الفكرة السميثة القديمة لان المدلول الذي صنعه لرأس المال جعله يكشف « تناقضاً » في توسع المكتنة في نظام الانتاج السلي : « ان استعمال الآلات لايزيد أحد عاملي فضل

القيمة الذي ينتجه رأس مال من حجم معين أي معدل فضل القيمة (٥١) إلا بتخفيض الآخر ، أي عدد العمال . ولا نفهم ، في مكان آخر ، طبيعة محاكمة ماركس أفضل مما نفهمها في هذه القضية : انه هو نفسه الذي وضع في النظام الرأسمالي التناقضات العتيدة التي خيل اليه انه اكتشفها فيه بلصقه مفاهيمه على الواقع : وبعبارة أخرى ، ان التناقضات المبحوثة ليست في موضوع البحث الذي حددته الذات لنفسها ؛ بل هي (إذا استعملنا تعابير أكتوسر) قد خرجت مسلحة بكل جوانبها من الذات المفكرة : وهي تزول فعلاً اذا عدلنا عن التأكيد بأن الهدف الوحيد لاستعمال الآلات هو زيادة فضل القيمة « لنستنتج ، مع ريكاردو ، من تحليل التنتاج والقيمة ، ان الآلات ، كأى رأس مال آخر ، تستعمل بغرض زيادة التنتاج ، واذا انتهينا ، أيضاً ، إلى ان الأولوية المعطاة للقيمة على الانتاج ليست علامة الرأسمالية ، بل هي أوثق علامة على الانحراف عن متعتها : ومن أجل ذلك ، فان «قانون» المبوط التروعي للربح ، سواء كان مصوغاً بسداجة من جانب سميث ، أم بابهام من جانب مالتوس ، أم بشكل علمي من جانب ماركس وكينز ، لا يملك أي تبرير نظري حقيقي : ويجب ان لا يدهشنا ، ضمن هذه الشروط ، تكديبه من جانب الوقائع بانتظام وكونه سوف يكذب أكثر من ذلك ، أيضاً ، في المستقبل حتى ولو عقب فترة الانتعاش الحالية طور متفاوت الطول من الركود (٥٢) :

دائرة التبادل لا تبرر مثل البيضة والدجاجة الرديء

غالباً ما يلجأ علماء الاقتصاد المحدثين ، أمام تعقيد الظواهر الاقتصادية ، إلى مثل البيضة والدجاجة السهل : ما هي العلة وما هو المفعول ؟ ان

دارية التبادل توفر لهم ذريعة اضافية ، وحاسمة ظاهراً ، لرفض
الاجابة عن السؤال : أليس من قبيل التصف غير المقبول ان يعطي
الدور الراجح في سوق ما ، بصورة نهائية ، للبائع أو للمشتري ؟
انه لأوضح مما ينبغي ان أحدهما لا يوجد دون الآخر ، وان أحدهما
يفرض ، حسب الظروف ، ارادته على الآخر : ان الحجة تبدو مضمخة ،
ومع ذلك فهي لا تقابل واقع الأشياء ، أو أنها ، اذا فضلنا ذلك ،
تستلضي توسيماً يظهر علاقتين من طبيعتين مختلفتين حيث لم تكن تلاحظ
سوى علاقة واحدة : فلا يمكن ، في حال من الأحوال ، ربط دارية
التبادل بوجود عرض وطلب حتى لو افترض كونهما متكاملين
(وهو ما ليس الأمر عليه دائماً) : ومجرد كوننا نستطيع ان نؤكد انه
لا يمكن الطلب ، في سوق ما ، دون عرض يشهد على ان العرض
والطلب غير متعادلين فيها (٥٣) : فالأول يسبق الثاني على الصعيد
المنطقي : وبما ان العرض والطلب مترابطان حسب ترتيب معين ، فمن
الواضح اننا لا نستطيع اقامة تساوي التبادل على تواجههما : وقانون
المنافذ الذي يقول ان المنتجات تشتري بمنتجات هو ، وحده ، الذي
يستطيع ان يضمن لعلاقة التبادل التناظر دون ان تكون هناك مساواة :

ان تحليلاً لعمل اقتصاد سوق يسمح ، حتى لو كان موجزاً ،
بإستخلاص العلاقات التاليتين :

١ - علاقة مساواة (بالتالي تناظر) نجعلنا نستطيع ان نتحدث ،
بصواب ، عن دائرة مبادلات :

٢ - علاقة تابعة تفرم بين العرض والطلب (الانتاج سيزيد
تبعاً لطلب متزايد) .

ولاغفال هذا التمييز نتائج ملحوظة على الصعيد النظري ، وكذلك في تنظيم المجتمعات التي عرفت كيف تحافظ على مزية كونها «رأسمالية». والنتيجة الرئيسية التي تلخص كل الاخرى هي ان قلب ترتيب العوامل يجرمنا من امكانية التأثير في الاحداث بتشغيل علاقات السببية بين الظواهر الاقتصادية . وما يميز الاقتصاد السياسي الحديث هو تحليله ، الصريح أو المكنع حسب الحالة ، عن مبدأ السببية :

وليس عديم الجدوى أن تتوقف لحظة عند القوام الابستمولوجي لعلاقة السببية ، وذلك لان ملاحظة الواقع غالباً ما تبدو ، في الاقتصاد أكثر منها ، أيضاً ، في ميادين أخرى ، مبررة لقلب ترتيب العوامل ، فتبدو الواقعة نفسها سبباً ، أحياناً ، ونتيجة أحياناً اخرى : كيف نميز ، في صخب الاحداث ، بينهما ؟ مثال : حتى لو كان المرء مقتنعاً ، مثلي ، بأن التضخم ، في نهاية التحليل ، ظاهرة مسببة بخلل الاصدار النقدي وبأن ارتفاع الأجور ليس هو ، بالتالي ، المسؤول عن ارتفاع الأسعار ، بل أن العكس هو الصحيح ، فإنه لا يمكن ان لا يرى ان عمليات رفع الأجور تمارس بدورها ، منذ البرهة التي تنطلق فيها السيورة التضخمية ، تأثيراً محركاً في هذه السيورة : ولكن علاقة السببية التي يرجع اليها العلم هي تلك التي تظهر ، كما قلنا ، في نهاية التحليل ، وهو ما يعني انها تنطبق على النموذج المجرد : واذا كان النمط جيد البناء ، فإنه سوف يسمح بالتنبؤ بما سوف يجري في الواقع فعلياً : ولكنه اذا قابل هذا الواقع ، فإنه ينتمي ، إلى الأبد ، إلى مستوى آخر غيره على اعتبار انه ليس شيئاً آخر خلافاً لانشاء ذهني : وقد بين جاك روف ، في كتاب ناقد ألفه وهو ما يزال طالباً في مدرسة البوليتكنيك ، ان العالم لا يكتشف في الطبيعة ، كما يمكن

لرؤية سطحية لفعالية العلم ان تحملنا على الظن ، أسباب الظاهرة التي يدرسها : بل انه يتجرعها : والتغاير الأساسي بين التفسير الذي يقدمه العلم والطبيعة معترف به ، الآن ، من جانب كل العلماء مهما كان علمهم : الفيزياء أو البيولوجيا أو السوسولوجيا أو الاقتصاد السيامي : وبالبداهة ، فهذا المنظور هو الذي حاولنا ضمنه ، في هذا الكتاب ، استخلاص العلاقة بين العمل والقيمة مثلاً :

وأنا اضيف ان طبيعة صلة السببية المعرفة على هذا النحو تسمح لنا بأن نفهم لماذا لا يمكن في الغالب ، في ميدان الاقتصاد ، تقييم وضع حرج الابخطة اصلاح جذري تغير معطيات المسألة تغييراً كلياً . أما اذا اكضي بتدابير جردية ، فان ذلك يترك حرية العمل للأسباب الطارئة التي جاءت لتلقي الاجاب وتعمط العمل السيامي :

ان علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر « الليبراليين المحدثين » الذين دعموا البحث الاقتصادي ، حتى أيامنا هذه ، بما يقرب من العمق يتصفون بانعدام الضبط لديهم في تحديد الأسباب والنتائج : واذا كانت الماركسية ما زالت تمارس مثل هذا التفوذ في الفترة المعاصرة ، فيجب ان نجد السبب المخيؤ للكل في ان كثيراً من العقول ظنت انها تتعرف على نفسها في نظام فكري مبين ظاهراً ، وذلك كرد فعل ضد العلم الاقتصادي المزعوم القائم على ايدولوجية متممة ومنفعة مبهمة : ولكن الماركسية خلطت اللدروب ، على طريقتهما ، بوضعها السبب مكان النتيجة والعكس بالعكس :

وليس من ابسط تناقضات الفكر الماركسي انه رفض ، هو الاخر ، قانون المتافل بتسليمه ، برعاية من ارسطو نفسه ، بقانون

تساوي التبادل . وربما تسامد القارئ عما اذا كان ضرورياً ، حقاً ،
من أجل رفض ماركس والبيرالين المحدثين معاً ، استدعاء الشهادة
البيعية ، والمتقدمة من بعض الجوانب ، لريكاردو . ففهما كان
البناء الريكاردوي بارعاً ومضبوطاً ، فإنه لا يمكن الا ان يتأثر بالعصر
الذي انضج فيه (بين ١٨١٠ و ١٨٢٣) ، في الوقت الذي لم يكن ،
فيه ، النمو الهائل الذي يشهده التقنية والفعالية الاقتصادية . بعد ،
سوى في طور الامكان تقريباً .

الا ان هذا البناء اذا لم يكن يتوقف على عصره ، فذلك لانه
يتبدى على صورة « نموذج » تفسيري لظاهرة التبادل يتقعد بقدر ما
يتقدم المجتمع .

ومن المضحك ان ننكر أهمية كثير من الأعمال التي جرت منذ
ذلك الحين . ولكن فكر ريكاردو يشكل ، حتى اليوم ، المحاولة
الوحيدة الحالية ، منطقياً ، من العيب (باستثناء ما يتعلق بالصير) لادخال
مبدأ السيبة في البحث الاقتصادي : وطابعه الأولي ، بالمعنى الكامل
للكلمة ، هو ما يستطيع ، به ، ان يكون مفيداً لنا حتى اليوم : وكيف
يمكن الشك في اننا سنستطيع المضي إلى أبعد من ذلك بكثير ؟

• • •

مؤلف الفصل الثامن

- ١ - في مقال منشور في مجلة « سكيتيناكسكاينكر » الفصلية بعنوان : « القاعدة الهيئية لنظرية الاقتصادية الحديثة » .
- ٢ - في رسالة موجهة إلى مالتوس ، في حزيران ١٨١٤ ، كتب ريكاردو أن معدل الربح والفائدة يجب أن يتوقف على العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك القسري لهذا الإنتاج .
- ٣ - مجرد بنا أن نصيب إلى ذلك المقابل « بالمصنجات » لاحتياجات القطع التي يمثل إمكانية اتصال من السوق الدولية .
- ٤ - راجع للمادة : (الملحق الثاني لفصل السادس) .
- ٥ - المحاكمة تصح بالمقدار نفسه عندما يكون التعليم خاصاً ومنفرد الأجر . وفي هذه الحالة يتم الاتصال من النتاج الصافي مباشرة . ويتم الاتصال من النتاج الصافي للاحقة من طريق موازنة الفوتة عندما يكون التعليم علماً ومجانياً .
- ٦ - هذه السياسة هي التي تتبناها حكومة البرازيل مثلاً .
- ٧ - « النظرية العامة » نلتق بالفصل الرابع عشر .
- ٨ - شراء المصرف لستندات الدين العام كان يرفع أسعارها .
- ٩ - بما أن التضخم ظاهرة تطورية ، فملاحظتها بمعدل الفائدة ليست هي نفسها في كل البرعات الزمنية . وسوف تتبين ارتفاعاً لمعدل الفائدة عندما يصل التضخم إلى نقطة انقطاعه (إذ يضجر ككرة نفست أكثر ما ينبغي) . وعند ذلك ، يسبب الانخفاض لتضخم لقيمة التيون رفع اجرة المال بتأثير ميكانيكي .
- ١٠ - راجع الفصل المباشر .
- ١١ - يميز هذا التلاقي طويلاً ، وما زال إلى حد ما ، تمطد النمو الياباني ، وهو أحد أسرع أنواع النمو في العالم .

١٢ - نفذ هذا الكتاب، لسوء الحظ من الاسواق ولم يأخذ اي ناشر على نفسه اعادة طبعه.

١٣ - استبعد هنا فرضية الشراء لاسباب تعود إلى المضاربات .

١٤ - $100000 \sqrt{10} = 3162277$ ف. وللشغل الخام لمبلغ 100000 ف

موزع كما يلي :

١٠٪ كبريج لرأس المال 3162277 ف

قسط سنوي بمعدل ١٠٪ لإبدل

رأس المال البالغ 316227 ف

23040

100000 ف

١٥ . يكتب فيشر نفسه مايلي : « ان عدم القدرة على الاتفاق على الحدود بين الثروات التي هي رأس المال والتي ليست كذلك منذ قرن ونصف القرن توشي بالشك في ان هذه الحدود غير موجودة » .

١٦ - « المباحث » الفصل السادس .

١٧ - نحاكم هنا نموذج مجرد ترد ، فيه ، تكاليف الانتاج ، مثالياً ، إلى « أزمة عمل » . فكل زيادة في الانتاجية تترجم فيه ، بصورة شبه فورية ، اذن ، هيبوط مقابل في القيمة . أما في الحياة الجارية ، فان الأمور تجري بصورة ابطأ (فكل السوق ليس فورياً) وبصورة مختلفة ، ظاهراً ، على اعتبار انه من النادر ان نلاحظ ، فيها ، ضروب هيبوط مفاجئة في الاسعار . وهذا يعود إلى كون ضروب تقدم الانتاجية تموض ، في الحد الأدنى ، بزيادة في التداول التقني تؤدي إلى المحافظة على استقرار الاسعار (هذه الضروب من التقدم غالباً ما يتلها ما هو أكثر من التمويض ، ومن هنا ارتفاع المستوى العام للاسعار) . ومنه ان نأخذ في الحسبان تأثير النظام التقني للباحث على الاضطراب ، نلاحظ ان « النموذج » التالي الذي نستند اليه ، هنا ، يتفق مع حركات القيمة الملاحظة فعلياً . وإذا قمنا بمقارنات تمتد إلى عشر سنوات أو عشرين سنة ، فاننا نلاحظ ان الاسعار المقدرة لمدة متعرجات ، كاتتيار الكهربائي والتلجيات ، بفرنكات ثابتة قد هيبت .

وآمل ان اكون قد بينت ، ضمناً على الأقل ، ان مفهوم القرنك الثابت غير متماثل ابداً نظراً لاستحالة امتلاكنا لمعيار ذي قيمة ثابتة . وفضلاً عن ذلك ، فان هذا المفهوم

ملتبس جداً : فيمكن ان نظن ان ما هو ثابت هو قيمة الفرنك ، في حين ان الفرنك الثابت يعني ، في الحقيقة ، ان مستوى الاسعار ثابت . ولو كانت قيمة الفرنك هي الناتجة لكائنات الاسعار المعبر عنها بفرنكات في هيوط ، خطأ ، بسبب شروب تقدم انتاجية العمل .

١٨ - لازالة الاتباس المخلص بتدخل التقد ، ظنفل بالاحرى : طالما لم تقسم حل اثنين قيمة مبادلة زوج من الأحذية بمصحات بقيت كلفة انتاجها ، في الفترة الفاصلة حل حلما .

١٩ - تسوي ٢١١٠٠٠٠ ف أو ، بالقبض ٢١١٠٣٨٠ ف ولكني اصصل الارقام المدورة .

٢٠ - الأمور اعتد صلياً : فالنتاد الجديد ميكلف ، مثلا ، أكثر بمره ونصف المرة ولكنه سيسمح برفع الانتاج إلى أربعة اضعافه .

٢١ - وهو ما يمكن الصير عنه بالصورة التالية : ان كلفة انتاج الآلة القديمة ، مقدرة بمادتها من الأحذية ، تسوي ، بعد ذلك ، ٣٢٠٠٠ زوج أحذية ، ولكن هذه الآلة لن تكون ، كما رأينا ، قادرة حل انتاج سوى ٢١٠٠٠ زوج من الأحذية خلال مدة حياتها . فن هو المجنون الذي يخل ، فوراً ، عن ٣٢٠٠٠ زوج أحذية ليطلق ٢١٠٠٠ زوج بعد عدة سنوات .

٢٢ - يفترض ان الصناعيين لا يصرفون بمصدر اخر لرأس المال خلاف ذلك الذي استعملوه ، عند الإطلاق ، في شراء الآلات النافلة .

٢٣ - اذا كانت اداوات المتاد الجديد أهل ، بما لا يقارن ، من منتجات المتاد القديم ، فان هذا الاخير يتوقف ، فوراً تقريباً ، عن ان يكون قادراً حل لعب دور رأس المال . فست اليوم التي امكن ، فيه ، بناء محركات النجارية بكميات كبيرة شهد اصحاب مريات انجيلر قيمة رأس مالم تلتى خلال فترة زمنية قصيرة ، وذلك في قطاعات الفعالية الخافضة لمناسبة فورية حل الأقل .

٢٤ - لا احي ان الاستهلاك المديد للانتاج هو من شأن الرأسمالين وحدهم ، ولا ان هؤلاء الاخيرين لا يقومون باستهلاك غير انتاجي . ان توزيع وظيفة الادغار في المجتمع هو احدى النقاط الاساسية في الحياة الاقتصادية ويستحق معالجة خاصة له وحده .

٢٥ - اتول اجمالاً لان كمية العمل لا يمكن ان تكون ، حتى اثمار اخر ، موضوع

تقدر مضبوط بسبب فروق الكثافة في مختلف الأعمال المنجزة أولا ، ولأن عدداً كبيراً من الأعمال لا تسهم ، مباشرة ، في إنتاج البضائع ولا حتى الخدمات ثانياً .

٢٦ - بطبيعة الحال ، لا يمكن للتسليم أن يكون مطلقاً . فإذا أصبح لدينا ضعف عدد السيارات الموجود ، فلننا بحاجة إلى ضعف العدد الموجود من الطرق إذا كانت الطرق القديمة بنوعية . ولكننا نستطيع ، التوسيع ، أن نفترض أننا نمتلك ، بعد ذلك الحين ، خمسة اصناف الطرول المختلفة .

٢٧ - لنقدر معدل الريح كمتبة من التلج الخلم تعود إلى الرأسمالين وليس كمتبة مثوية من رأس المال المستمر وذلك القرب السواء .

٢٨ - كان يجب أن نقول : تراكم نتاجها على صورة رأس مال .

٢٩ - ١٢٠٠ ساعة \times ٥٠٠٠٠٠ = تقنيات الانتاج القديمة و ٦٠٠ ساعة \times ١٠٠٠٠٠٠ = التقنيات الجديدة .

٣٠ - إن انشغال ريكاردو بامتلاك لغة مضبوطة لتعيين هوية الظواهر الاقتصادية يذكر بعمل عالم . على لانوازييه الذي رأى أن ادخال روح التحليل في الكيمياء يقتضي تصنيفاً في اللغة كما بين فرائسوا جاكوب في كتابه « منطق الحى » : ويضيف فرائسوا جاكوب أن علم العصر الكلاسيكي يعمل على طريقة للمقارنات : أنه معرفة نسب الأشياء فيما بينها . وكذلك ، فإن قيمة التبادل غير قابلة للمعرفة ، في نظر ريكاردو ، إلا بوصفها نسبة . والمذهب الأول الذي يمينه للاقتصاد السياسي هو اكتشاف النسب التي توزع ، ضمنها ، قيمة التلج بين الرأسمالي والمامل (ومالك الأرض) .

٣١ - كان خطأ ريكاردو هو أنه لم يعد الإحعداد للاعتلالية التي تميز بها عن نفسها معظم قيم التبادل (باستثناء قيمة المنتجات التي تشمل نسبة مماثلة من رأس المال لما الأجل نفسه) واقعية . ويمكن ، بادخال نظام العدد للاعتلالية في نظرية التبادل « تجاوز » ريكاردو على سعيد الصياغة المفهومية على الأقل ، ذلك لئلا سوف تبقى ، دائماً ، غير قادرين على أن نمتلك ، بصورة مشخصة ، ميالاً نقدياً ثابتاً .

٣٢ - ميسمار . عام ١٩٧٣ .

٣٣ - يتفق أن تحدد الرسوم الحكومية خارج أي استناد إلى كلفة الانتاج المحلية ، ولكنها لا تقام ، إذ ذلك ، بهدف الحفاية . ففي كثير من البلدان ، تحدد الرسوم الحكومية

بهذه الردع مثلاً : فيلور الأمر ، بساطة ، حول تثبيت استهلاك المنتجات التي يقدر أنها غير نافعة أو خطيرة (الكمحول مثلاً) برسوم مرتفعة .

٣٤ - من أسرة مقدمة إلى أخرى ص ١٩٦ . ص ٤٤ ، هنا ، تأكيد عائلة القيمة بالتنازع ، وهي المماثلة المميزة للمذهب الرأسمالي الجديد الثاني . من مدرسة نهاية القرن الماضي السيكولوجية . إلا أن ريمون أرون يملك من حس الاقتصاد السياسي الواقعي أكثر مما يسمح له بأن يضع اعتبار الكلفة في المقام الأول في تحليلاته للحالات المشخصة . وهذا ما يفسله عندما يذكر بأن المجموعات المسماة استهلاكية هي ، أولاً وخاصة ، مجتمعات إنتاج .

٣٥ - كلاً من : هذا الصدد ، أن الماء ، غلاًظاً الهواء ، كان بضاعة اقتصادية دائماً لأن هناك تكاليف لنقله من التبع إلى مطبخ ربة المنزل . إلا أن هذه التكاليف قابلة للاصمال في الظروف العادية . ومن أجل ذلك أقرن الماء بالهواء في مثالي .

٣٦ - راجع بشكل خاص جريمة لوموند من ٢٥ إلى ٣٠ حزيران ١٩٦٩ و٩ أيلول ١٩٦٩ .

٣٧ - من الحق أن ريمون أرون لا يصرح ، في « الأسرة المقدمة » (مرجع سبق ذكره) لمحاكمة ريكاردو - الا - استلزاماً . فهذه كتابه هو نقد التصور الماركسي واللاتوسري . إلا أن الماركسيين ، حتى ولو كانوا ، من حارة الملمين العليا ، غير قاعدين ، بلغة ، حل تقديم نظرية موضوعية القيمة تكون شيئاً آخر . خلاف تعريف مشكوك فيه جداً لنظرية الريكاردية .

٣٨ - مرجع سابق ، الفصل الرابع من الكتاب الأول . وهذا الفصل يفتح القسم الثاني من الكتاب الأول وعنوانه : تحول المال إلى رأس مال . (الجزء الأول ص ٢٢٣ - ٢٣٤ من الترجمة العربية) .

٣٩ - رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ، والفصل الثامن ، ص ٣٢٠ من الترجمة العربية .

٤٠ - هذه الطريقة ، يزيد ما يسميه ماركس فضل القيمة .

٤١ - رأس المال ، الكتاب الأول ، الجزء الثاني ، من ١١٥ من الترجمة العربية .

٤٢ - الذي استعاد ، في هذا الميدان ، دون شك ، تحليل مديته جيمس ميل .

٤٣ - كنت اذكر مؤخرأ ، أمام عالم اقتصاد ايطالي لامع ، ان ريكاردو لم يكن

يؤمن بالمهيوط الزوجي لملء الریح . وقد بلغ تعجب عاوري ، وهو مثقف كبير مع ذلك ، الذروة .

٤٤ - هذه الملاحظة مسجلة في مراسلات عديدة لم تتوقف إلا مع وفاة ريكاردو ، وفي الملاحظات التي كتبها هذا الأخير حول كتاب « مبادئ الاقتصاد السياسي » ، « مالتوس الممد طبعه حالياً في فرنسا . فضلاً عن ذلك ، فإن « مبادئ » ريكاردو تحتوي على فصلين يناقش ، فيهما ، أراء مالتوس وذلك دون أن تذكر مقاطع أخرى يدبر ، فيها ، عن اختلاطه مع هذه الآراء .

٤٥ - تعبير « الركود العام » مستعمل ، في الواقع ، من جانب ريكاردو في مقطع من ملاحظات حول مالتوس « يعلق ، فيه ، على مخلوف الأخير .

٤٦ - ألحق فاليري جيسكار ديستان على هذه الثقة عدة مرات .

٤٧ - « ملاحظات حول مالتوس » ص ٢١١ و ٢١٨ .

٤٨ - يبيانه ان مصيبة الانسانية الكبيرة هي انها صقلت ، خلال أكثر من قرن ، ريكاردو بدلاً من مالتوس (راجع الفصل الرابع عشر) .

٤٩ - « النظرية العامة » الفصل ٢٤ . (ملاحظات ختامية حول الفلسفة الاجتماعية التي يمكن ان تؤدي اليها النظرية العامة) .

٥٠ - اني رحمه الخافشي .

٥١ - لان اتصال الآلات يسمح بتخفيض أجور العمال بتخفيضه كلفة انتاج البضائع الضرورية لحياتهم .

٥٢ - كتب هذا الكلام عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

٥٣ - لا تتبادل دون تناظر . والملاحظة المكمومة : « لا يمكن العرض دون طلب » .

ليست متناظرة للملاحظة : « لا يمكن الطلب دون عرض » .

• • •

الفصل التاسع

النمو الصفري والرأسمالية

ان فرضية حالة التوقف التي اجري ريكاردو وعلماء اقتصاد بداية القرن التاسع عشر الآخرون محاكمة حولها قد هجرت حتى وقت قريب وغالباً ما عدت غير مجدية ، بل ومغلوبة ، بقلو ما جرت المحاولة لرؤيتها كتنبؤ كدبته الوقائع بشكل واضح : ان حلول حالة التوقف ليس « تنبؤاً » :

وبعاد ، اليوم ، حلمياً ، عقد الصلات مع هذا النمط من المحاكاة لان الفكرة القائلة ان الموارد الطبيعية قد تنقص عادت إلى اكتساب صفة الحالية بعد ان ظن ، خلال ربع قرن ، ان ارتفاع المردود القومي الخام في البلدان الصناعية وبعض البلدان الآخري يعد يعصر لا نهاية له من الازدهار (١) : وأضيف ان احدث أنواع التفكير في العلم توفر لنا وسائل أخرى غير الحلدس : فيجب على التفكير العلمي الحديث في عمل الأنظمة المفتوحة ان يدفع علماء الاقتصاد إلى اعادة فحص فرضية حالة التوقف وليس ذلك لان هذه الحالة قريبة ، بل لان تحليل هذه الفرضية الناجمة عن أسباب منطقية عميقة سيتيح لهم ، دون شك ، توضيحاً أفضل لطبيعة « النظام » الذي يلرسونه : فاذا كان ريكاردو (مصحوباً على هذا الصعيد ، بالمؤلفين الكلاسيكيين)

يطرح ، مبدئياً ، ان النظام الاقتصادي يسير نحو حالة التوقف المتصفة بتوقف التراكم ، فلذلك لان هناك لاتساع الثروات اللامتناهي حدا طبيعياً هو الاستحالة المطلقة لزيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة ومردودها إلى ما لا نهاية : وهذا الحد ، كما يلاحظ ، يرفع ، دون انقطاع ، نحو مستقبل فرضي (وهو ما يبدو ان مؤلفي تقرير نادي روما المسرف الشهرة لا يواجهونه) ، بفضل ضروب التقدم المتحققة ، دورياً ، في التقنيات الزراعية التي تزيد مردود الأرض . الا انه لا يمكن ان نتخيل زيادة المردود إلى ما لا نهاية على اعتبار ان استعمال الأسمدة والمخصبات الاخرى لا يزيد عن كونه ينشط الخصوبة وانه يعاد ، باستمرار ، تكوين التربة أو يجب ان يكون الأمر كذلك . وتبلو الزراعة الحديثة ، أحياناً ، جاهلة لهذا الالتزام بسبب تخلي مجتمعنا عن مبادئ العلم الاقتصادي الذي هو علم النمو الأفضل من (وجهة النظر المادية والسكانية) للبشرية في بيئتها الطبيعية .

ان السبب المنهجي الأول الذي يقود إلى مواجهة فرضية حالة التوقف للنظام الاقتصادي هو ، اذن : انه توجد ، على الأقل ، متحولة - كمية الموارد الطبيعية المتوفرة - منثورة ، نظرياً على الأقل ، لحد أقصى : ويقال ، بتعبير رياضي ، ان حالة التوقف تبلغ عندما يصبح مشتق المعادلات التي تصف النظام الاقتصادي صفراً :

ويضاف إلى ذلك سبب آخر ينتمي ، هو أيضاً ، إلى خط محاسبة الرياضيين : فالمسألة الأساسية التي يطرحها الاقتصاد السياسي هي ، في نظر ريكاردو ، مسألة توزيع المدائيل بين الرأسمالي الذي يتقاضى الربح والملاك العقاري الذي يتلقى الربح (وهو وجه آخر للربح) .

والعامل المكافئ بأجر غالباً ما يفترض (وقد رأينا أنه يواجه الفرضية المعاكسة) أنه يستهلك كاملاً دون أن يدع شيئاً للدخار وإن أي رياضي ستمسك ، إذا وضع أمام مسألة من هذا النوع ، عما يحصل في الحالة التي تساوي ، فيها ، واحدة من المتحولتين ، الأجر والربح ، صفراً (٢) : وهذا ما يفعله ريكاردو بمنطقه الذي لا يضاهي والذي يقوده إلى التساؤل : ما هو السبب الذي يمكن ، بتأثيره ، أن يهبط معدل الربح إلى الصفر ؟ ويزيد في حتمية السؤال أن نظريته في التبادل أدت به إلى أن يستنتج ، ضد آراء معاوريه التمييزين : سميث ومالتوس ، أن تراكم رأس المال يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية دون أن يستجر نقصاً في الربح (راجع المقطعين الآخرين من الفصل السابق) واكتشاف هذا السبب جعله يقول برصانة ، على الرغم من كل ما قاله سابقاً حول دوام الربح : الاتجاه الطبيعي للربح هو الهبوط « (٣) :

والمقارنة بين هذين النصين غير للوهلة الأولى لأن ريكاردو لا يدع مناسبة — اشترت إلى ذلك من قبل — دون أن يذكر بأن الربح والأجر لا يمكن أن ينخفضا في وقت واحد على اعتبار أنه يتصور كلاهما على أنه نصيب من الناتج الكلي الخام . وهو يمضي إلى درجة الكتابة في فصله الختامي « أن قصده في هذا المؤلف كان البرهان على أن النتيجة الوحيدة لمبوط في الأجور هي رفع الأرباح » : كيف يمكن التوفيق بين هذه القضية (وعكسها : ليس لارتفاع الأجور من نتيجة سوى هبوط الأرباح) والنصين اللذين أتيت على ذكرهما واللذين استند إليهما العلماء المفسرون ليدعوا أن ريكاردو « تنبأ » بهبوط الأجور إلى درجة الكثاف (قانون الحد الحيوي الأدنى العتيد) ،

أحياناً ، وانه ، « توقع » خطأ ، هبوط معدل الرياح أحياناً أخرى ؟
ولا نكاد نجرؤ على التذكير بأن التعليم الرسمي يتدبر أمره مع مثل هذه
التناقضات التي لا يحاول تفسيرها إلا استثناء . والتناقض يتبدد هنا اذا
انتبهنا إلى ان ريكاردو لا يقوم بأي تنبؤ بالمعنى الواقعي للتعبير ، حين
يتحدث عن نزوع طبيعي (اي « حتمي » في لغته) لان النزوع الذي
يتحدث عنه يعود إلى العلم الاستنتاجي . انه المحصلة الضرورية لسلسلة
من الأسباب وليس نقطة وصول لسيرورة تاريخية غير قابلة ، بطبيعتها ،
لان تعرف (راجع الفصل الخامس) :

ان ريكاردو يرجع ، كلما تحدث عن نزوع « طبيعي » إلى علاقة
معلولية بين ظواهر يعزها صنعياً عن سياقها . والظواهر المعزولة ليست
هي نفسها في الحالتين المدروستين هنا . والأمر يدور ، اذن ، حول
تسلسل منطقي يختلف من حالة إلى أخرى . فقد قيل لنا ، فيما يتعلق
بالأجور ، انها منتزع إلى المبوط « في السير الطبيعي للمجتمع » .
الا انه يكفي القاريء ان يرجع إلى نص ريكاردو ليتبين ان فرضية
هذا السير الطبيعي « تقع أكثر من ذلك على صعيد التاريخ ، وهو ما
يقنع به القاريء بقراءته المعالجة الثانية في هذا الكتاب (٤) .

أما بالنسبة للأرباح ، فان نزوعها « الطبيعي » إلى المبوط يفسر
بمحدودية الموارد الزراعية التي يجب ، نظرياً ، ان تشعر ، يوماً ،
بتأثيراتها بتسببها في ارتفاع لكلفة اندماج المواد الضرورية للعامل ، وبالتالي
زيادتها النصيب العائد إلى الأجير من التاج . ويدخل ريكاردو ، في
اللعبة ، من أجل تعيين هوية « السبب الدائم » الذي يؤثر في اتجاه هبوط
معدل الرياح ، برهة عقل . وهذا ما يقوده إلى افتراض ثبات

عدد كبير من العوامل التي ليست هي كذلك في الواقع ، كحالة التقنية الزراعية مثلاً (وهو بعيد بعد ذلك ، كما رأينا في النص الوارد في المامش رقم ٣ من هذا الفصل ، ادخال المتحولة التي يؤلفها تقدم الصناعات الزراعية) .

ينجم عما سبق ان نقاد ريكاردو الذين انتهوا إلى خطأ نظريته لأنها قامت بتنبؤات خاطئة قد جهلوا معناها . فريكاردو لم « يتنبأ » بحالة التوقف التي تنصف بهبوط معدل الربح إلى الصفر ، وبالتالي يتوقف التراكم الرأسمالي . فالتنبؤات تتحقق (أو لا تتحقق) في التاريخ (٥) . وهذا لا يعني انه ليس لحالة التوقف اي « واقع » بل يعني ان الواقع الذي يدور الأمر حوله يقع على مستوى آخر ، مستوى المنطق . وحالة التوقف ستتنصف بتوقف النمو (توقف رأس المال الانتاجي عن الترايد) .

وعصرنا يستعيد ، حلمياً ، مدلوله (ولم يعد ذلك ، للأسف ، على الصعيد المنطقي) لأسباب ريكاردو العميقة نفسها . وقد كان هذا الأخير يرى أسبابه في محدودية الموارد . ويعمم كهان النمو الصفري هذه الفرضية ويررون برناجهم بالخوف من نضوب لكل الموارد الطبيعية الأكثر ضرورة للحياة . ولكن توقف النمو الذي يصفه ريكاردو لا يعني ، بديهاً ، توقف الفعالية الاقتصادية . ان هذه الأخيرة تستمر . وما تغير هو الجهة التي يذهب اليها التناج الخام . لقد كان التناج الخام ، طيلة استمرار التراكم ، موضوع قسمة بين الربح الذي كان يعاد استثمار جزء منه (تكون صاف لرأس المال) من جهة ، والأجر من جهة أخرى . أما الآن ، فهو لا يكاد يكفي لمكافأة العمال

والسماح لهم بإعادة تكوين رأس المال التراكم من قبل . وبذلك نقيس المسافة التي تفصل أكبر منظر للرأسمالية عن علماء الاقتصاد « البورجوازيين » . فالريح ، اذا صلبنا هؤلاء الأخيرين ، هو محرك القتالية الاقتصادية . أما ريكاردو ، فهو يبين انه ليس سوى محرك النمو ومبرره ، وهو ليس الأمر نفسه .

ومن أجل أن نرى نافلاً فحص هذه الفرضية التي لن نتحقق ، دون شك ، قط . فالواقع أن تحليل حالة التوقف ذو أهمية خاصة من حيث أنها تكشف ، من حيث هي حالة قصوى للنظام الاقتصادي ، عن الصفات الأساسية لهذا النظام ، الصفات التي تبقى بعد زوال ظاهرة النمو « المتحرقة » من تلقاء ذاتها . وهذا ما سنحاول بيانه الآن .

وسوف بقودنا تفصيلاً إلى أن نتبين ، مرة أخرى ، الطابع العلمي لسار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي .

حالة التوقف وحالة التوازن

« حالة التوقف » لا تعني ، إذن ، « حالة السكون » . وما يهم التركيز عليه ، هنا ، هو أن التعريف الذي يعطيه ريكاردو (مع الكلاسيكيين الآخرين) لهذه الحالة والمكان الذي يكرسه لها في نظريته يقابلان التعريف الذي يعطيه العلم الفيزيائي الحديث لحالة التوقف وهو : « الحالة التي يتزعزعا بها » نظام مفتوح » بالمقابلة مع حالة التوازن التي يتزعزعا بها نظام مغلق . وكان عدد من العلماء ، حتى فترة قريبة ، يستخلصون من كون بعض الظواهر البيولوجية تبدو مناقضة للمبادئ التي يقوم عليها علم الفيزياء أن الحياة تفلت في الواقع من العلم — ومن هنا المذهب الذي

يتنادي به بعض علماء البيولوجيا باسم المذهب الحيوي . وقد كان هذا المذهب يرمي إلى انكار المسلمة الأساسية التي يقوم عليها العلم ، وهي مسلمة الموضوعية التي تقول انه ليس للطبيعة من « مشروع » . الا انه يصعب جداً ان لا تسب وظيفة غائية للاجهزة كائن حي : ألم تخلق العين للرؤية ؟ وكذلك يسئلون ان تطور النوع ، شأنه في ذلك شأن تطور الفرد ، يحمل تكتيماً لا ذعاً للمبدأ الثاني القتيذ للديناميكية الحرارية الذي يقول ان كل نظام ماكرو بيولوجي لا يستطيع ان لا يتطور « في اتجاه تحلل للنظام الذي يميزه » (جسامك مونو) . وابسط مثال هو المثال الذي يقدمه وعاءان يحتوي أحدهما على غاز حار والآخر على غاز بارد ويوضعان في حالة استطراق . ان جزيئات الغاز الحار وجزيئات الغاز البارد ستختلط مع بعضها بعضاً إلى ان تتوحد الحرارة . وانثروبيا النظام — وهي تابع يعبر عن مبدأ تحلل الطاقة — تؤدي إلى توزيع جديد للجزيئات بموجب قانون الصدفة . وهكذا يوحى المبدأ الثاني بعالم فيزيائي (وفيزيولوجي) تراخي ، فيه ، التوترات تدرجياً ويعاد توزيع العناصر المؤلفة للكون ، فيه ، بموجب أكثر الحالات احتمالاً ، اي في القوضى . الا ان هناك عدة طبقات من الظواهر تبدو متحدية للمبدأ الثاني : وهي ، أولاً ، وقبل كل شيء ، تلك التي نرى ، فيها ، المادة تنظم ، اي تتطور نحو حالات يتزايد علم احتمالها . وابسط الأمثلة مثال التبلور ، واعقدها مثال البيولوجيا . ولكن التناقض ظاهر فقط اذا فكرنا في ان الفيزياء الكلاسيكية كانت تصوغ قوانينها من أجل أنظمة مغلقة . الا ان كل عضوية تؤلف نظاماً مفتوحاً على الخارج ، وهو ما يعني ، خاصة ، انها تستورد الطاقة من البيئة المحيطة . ولا يضحي بالمبدأ الثاني ، بل

يعمم ، على العكس من ذلك ، عند الانتقال من فرضية النظام المغلق إلى النظام المفتوح . فيقابل تزايد الترتيب الذي يمثله تنظيم الجزيئات تحويل للطاقة (٦). أما بالنسبة لهذا التنظيم ، فهو يتوطد بفضل تدخل آليات ناظمة يكفي ان نذكر ، هنا ، بأنه يجري تصورها في العلم الحديث ، على أساس النموذج الذي تقلده السيبرنتيكا والمعلوماتية (على اعتبار ان كل معلومة تعد انروبيا سالبة) . وقد اشرت ، سابقاً (الفصل الثالث) ، إلى التماثل الذي يبلو انه يوجد بين بعض آليات الضبط الذاتي (المحافظة على حرارة ثابتة في الجسم) من جهة والآليات الناظمة التي من شأنها ان تعيد ما سميته ، أيضاً ، « التوازن » في النظام الاقتصادي من جهة اخرى .

« النظام الاقتصادي » نظام كالانظمة الاخرى

اراد بعض الباحثين المحلثين ان يبنوا على مثل هذا التماثل في البنية بين « أنظمة » تنتمي إلى ميادين في اختلاف البيولوجيا والمعلوماتية أو علم الاجتماع « نظرية عامة للأنظمة » كان واحد من أكثر روادها اقتناعاً الألماني لودفيغ فون برتالانلي (٧) . وهذه النظرية تبلو موضع اخذ ورد في نتائجها العامة التي تبلو موجبة برؤية « عضوية » للكون توافقها مع المقاربة العلمية أكثر من مشكوك فيه (يبقى فون برتالانلي، على ما يسلسو، من جهته، وفي المنهج العلمي وذلك ، على كل حال ، طالما انه لا يسعى إلى استخلاص نتائج ميتافيزيكية من دراسته « الأنظمة »). وسوف اقتصر هنا ، بداعي الحذر ، على قضايا هذه النظرية المقبولة والتي لا تكون ، في الغالب، أصيلة الا من حيث عرضها . واحدى هذه القضايا هي ، اذن ، انه يوجد ، ضمن شروط محددة

جيداً تماثل حقيقي في البنية والعمل وليس تشابهاً فقط بين نماذج مختلفة من الأنظمة ، اذ يعرف النظام على انه جملة تتفاعل عناصرها المكونة (خلايا عضوية حية ، وكذلك مشروعات ساحة اقتصادية واحدة) مع بعضها بعضاً . لا شيء يمنع حقاً ، من ان نتأمل « نظاماً » ما من زاوية الكلية التي يولفها ولا من ان نبي ، انطلاقاً من ذلك ، نموذجاً يسمح لنا بأن نستخلص ، عن طريق الاستنتاج ، « قوانين » نختبرها ، بعد ذلك ، في « أنظمة » اخرى .

وهناك قضية اخرى للنظرية العامة للأنظمة تصلح للاستخدام في الاقتصاد السياسي هي ان نماذج « الضبط الذاتي » التي تحتفظ بها ، دون غيرها ، البيولوجيا والفيزياء الأمريكان الحديثان ليست سوى حالة خاصة لان هذه النماذج القائمة على السبرتيكا (اي على ظاهرة نقل المعلومة بالتغذية الراجعة) تفرض وجود آليات تصلح لانجاز فعل الضبط .

فنموذج الضبط الذاتي لا يظهر الا في حالة نظام جيد التمييز (ممكن) من قبل ووصلت عناصره المكونة ، بالتالي ، إلى درجة معينة من الاستقلال فيما بينها وتدخل آلية سبرتيكية يبدو ، اذ ذاك ، ضرورياً للمحافظة على تماسك المجموع . ولكن مثل هذه البنية غير موجود ، ولا يحتاج لان يوجد ، في أنظمة ابسط تنجز الوظيفة الضبطية الموصوفة بأنها « أولية » مباشرة ، في داخلها ، بتفاعل العناصر المكونة مع بعضها بعضاً . وفرضية المنافسة الكاملة العتيدة ترد إلى وظيفة أولية من هذا النمط . فإذا تحققت هذه المنافسة الكاملة ، فلن تكون هناك ، بالتحريف ، حاجة إلى أية قوة عامة تتلقى « معلومات » عن ضروب

تحرق قواعد اللعبة لتعبد ، سلطويًا ، انشاء شروط تنافس عادل على اعتباراته يفترض ، منذ الوهلة الأولى ، ان هذه الشروط عقيقة لمجرد عدم امتلاك اي متنافس سلطة التأثير في نتيجة اللعبة .

والمنافسة ليست ، في نظر العلم ، عامل فوضى في حد ذاتها ، بل هي ، بشكل بارز ، عنصر تنظيم نجده في كل الأنظمة المفتوحة . وعلى العكس من ذلك لا تكون الأشياء ، عندما تؤلف كتلة جامدة مثل كميات رمال الصحراء ، أو حجارة الحديقة ، في حالة تنافس ، قط ، لأنها لا تتفاعل مع بعضها بعضاً .

ان النظام الاقتصادي يبقى ، في حالة التوقف ، كما رأينا ، قادراً على انجاز مهمته ، اي على الانتاج لتغذية البشر وتسيير رأس المال التراكم في الماضي بقدر ما يستهلك بفعل الانتاج . ولتقل انه يستمر في ان يتلقى ، من البيئة المحيطة ، طاقة ومواد أولية يردها على صورة عمل . وهذا على وجه الدقة ، ما يميز حالة توقف نظام مفتوح (العضوية نموذجة الأصلي) ويفرق ، جلياً ، بينها وبين حالة التوازن التي يصل اليها نظام مغلق نموذجه مركب كيميائي (غاز البوتان مثلاً) محبوس في خزان . ان مثل هذا النظام المتوازن لا يستدعي اية طاقة خارجية ولا يعطي اية طاقة (على الرغم من انه يحتوي ، امكانياً ، على كمية كبيرة منها) . وهو لا يقابل حالة راحة لان التفاعلات الكيميائية تستمر داخل الخزان ، فيكون عدد الجزيئات المهمة مساوياً ، بالضبط ، لعدد الجزيئات المكونة مجدداً . الا ان نظاماً مغلقاً ، في حالة توازن ، غير قادر ، على الرغم من هياجه الأبدي ، على انجاز أدنى عمل ، كما انه لا ضرورة لاي عمل خارجي من أجل تنشيط التفاعلات التي يكون مسرحاً لها .

التوازن الاقتصادي المزعوم

تقابل توازن الانظمة المعلقة هذا صورة توازن مختلفة كلياً في الانظمة المفتوحة . وكما يقول لودفيغ فون برتا لانفلي « ليس التوازن الظاهر في عضوية ما توازننا حقيقياً غير قادر على انجاز عمل : انه ، بالاحرى ، توازن مزعوم يحفظ به ، باستمرار ، على مسافة معينة من التوازن الحقيقي : وهذا هو الشرط الذي يتكشف ، ضمنه ، قادراً على العمل ، لكنه ، من جهة اخرى ، في حاجة مستمرة إلى استيراد الطاقة من اجل ان يبقى بعيداً عن التوازن الحقيقي » . والنص الذي يعالج موضوعاً آخر غير الاقتصاد السيامي يساعدنا ، على ما يبدو لي ، في فهم افضل لطبيعة ما اتفق على تسميته في اللغة التقريبية المستعملة ، « التوازن الاقتصادي » : فاذا كان هذا « التوازن » في حالة التوقف « توازناً مزعوماً » فان المسافة التي تفصله عن التوازن الحقيقي يجب ان تكون ، اكبر ، أيضاً ، في حالة النمو . فلا يمكن تصور التوازن الا ديناميكياً مهما كانت حالة الوجه الذي يجري تأمله - النمو ، وكذلك النمو الصغرى ايضاً .

فقولنا ان نظاماً اقتصادياً ما في حالة توازن يعني ، في الواقع ، انه في حالة سير حسنة وان ما من شيء يربك عمله - وعند ذلك ، بالفعل ، يقابل « الطلب » العرض وتتبادل المبادلات مع الخارج في الانجماين الخ . . فلا موضوع ، اذن ، لمناقشات علماء الاقتصاد « الليبراليين المحدثين » التي لا تنتهي حول الانتقال من التوازن السكوني إلى التوازن الديناميكي على اعتبار ان مدلول التوازن السكوني لا ينطبق ، في اية حال ، على نظام اقتصادي .

وهكذا تستند كل النظرية العامة إلى الفكرة القائلة ان عملاء اقتصاديين في حالة تنافس حر يؤلفون ، فيما بينهم ، نظاماً يدار ، بعد ذلك ، بقوانينه الخاصة وينخضع لتطور محدد يجب ان يؤدي به منطقياً — لا تاريخياً على وجه الاحتمال — إلى حالة التوقف (٨) . وقد لاحظ ، من قبل ، آخرون غيري ان نظرية ريكاردو من طبيعة ماكرو اقتصادية ، وهو ما يتضمن ، فعلاً ، انها تقارب الظواهر الاقتصادية في كليتها ، وذلك على كل المستويات كما حاولت ان ابين بصدد التبادل . الا انه ينبغي ، في رأيي ، المزيد من التقدم بالتأمل إلى أمام : فالمجتمع الاقتصادي يفهم على انه يشكل عضوية حقيقية بقلر ما يفترض فيه ان ينحرف نحو حالة توقف . وذلك هو التصور المركزي للكلاسيكيين الذين يطرح الاقتصاد السياسي بالنسبة اليهم ، منذ البداية ، كعلم اجتماعي . وهذا هو المنظور الذي يجب ان توضع ، ضمنه ، الافتراضات المسبقة التي يحاكم بموجبها . وقد اريد بلريعة انه يطرح ، عند نقطة الانطلاق ، فرضية سوق ذات منافسة كاملة ليس بمقلور اي من المنتجين المائلين ، فيها ، التأثير في السعر بعمله الخاص ، اريد ان يجعل منه ملهبا « فردياً » قائماً على رؤية تجزيئية للعالم . وقد سبق ان اشبهنا (راجع الفصل الثالث) في ان هذا التفسير تعسفي على الأقل . ونكتشف ، الآن ، أسباباً جديدة من أجل ان نعدّه غير متماسك. فالنظرية الكلاسيكية ، في صيغتها الريكاردية ، وهي بعيلة عن ان تكون ثقلاً للتصور الميكانيكي للكون إلى الصعيد الاقتصادي ، تبدو بوصفها الارتكاس الأول على هذا التصور . ومن هذه الزاوية ، كان العلم الاقتصادي سابقاً للعلوم الاخرى بقرن ونصف القرن أو ما يقارب من ذلك . وهذا سبق الأولي يفسر التخلف اللاحق الذي عاناه . فقد ولد ، وهو

المختصر ، منذ البداية ، كعلم للتنظيم ، في الوقت الذي كان يتنصر ، فيه ، ضمن أفضل تقاليد نيوتن ، التفسير الميكانيكي الخالص للعالم . وهذا التفسير الذي ظل سائداً حتى نهاية القرن التاسع عشر اهتم علماء الاقتصاد القريدين في سبعينات القرن الماضي . لقد طلقوا تراث ريكاردو الذي لم يكونوا يستطيعون ادخاله في المخططات العقلية لعلم تلك الأونة . وهكذا ، فان علماء اقتصاد المدرسة « الهامشية » في نهاية القرن الماضي حبسوا النظام الاقتصادي المختصر ، في الأصل ، مفتوحاً في سلسلة من المعادلات التي تصف توازناً عاماً مزعوماً مستوحى من الفيزياء الكلاسيكية . وذاك خطأ فاجع ضيع على النظرية الاقتصادية قرناً لأن الفيزياء التقليدية التي استند اليها الهامشيون ، لا شعورياً ، سيعاد ، بعد ذلك فوراً ، وضعها موضع المسألة من جانب التجديد العلمي الكبير الذي تشهد عليه ولادة الميكانيك الكمي ونظرية النسبية . لقد كان للاقتصاد السياسي ، بصورة معينة ، العمر العقلي للفيزياء والبيولوجيا الحديثة وليس للعلم الناشئ عن نيوتن .

ان نظرية خصبة تكشف ، دائماً ، ببعض من وجوها على الأقل ، عيب الرأي المركزي للبنوية الباريسية التي يصوغها ألتوسر (راجع قراءة رأس المال ، الجزء الأول ص ٢٥) بالصورة التالية : « لا يستطيع العلم ان يطرح مسائل إلا على صعيد وأفق بنية نظرية محددة ، صعيد اشكالياتها التي تولد الشرط المطلق للامكانية المحددة ، وبالتالي التحديد المطلق لصور طرح كل مسألة في برهة معينة من العلم » . وعيماً ما تعبر هذه النسبية المطلقة للفكر التي تشكل ، أيضاً ، أساس حاكمة ميشيل فوكو — الذي يشير ، على كل حال ، إلى « الأهمية الحاسمة لتحليل ريكاردو قياساً مع تحليل سميث » — عن نفسها بصورة قاطعة

وغير قابلة للمراجعة : فهي غير مبررة . فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي يملك إذ يعني بتماسك المفاهيم التي يستند إليها ، على الأقل ، مزية طرح المسائل كما يوضع اثناء في مكان محدد : انه يعطي وسائل مقاربتها من كل الوجوه حتى ولو لم يكن ، هو نفسه ، قد أدرك الا بعضاً منها . لانه لم يكن يتصرف ، بعد ، بأدوات التحليل المفهومي أو الرياضي الذي من شأنه ان ينمي امكانياته . وقد رأينا ، في ميادين اخرى عديدة ، اكتشافات نلرت ، خلال فترات طويلة ، للبقاء دون تأثير لانها لم تكن تملك ، بعد ، وسائل تحقيقها . ونحن نعرف تاريخ انشاء أول حاسوب وظيفي . لقد كان الباحثون الامريكيون يحاولون ، عبثاً ، خدادة الحرب العالمية الثانية ، صنع آلة حاسبة الكترونية كانوا يعرفون ، مع ذلك ، انها في متناول التقنية الحديثة . وما كان ينقصهم لم يكن التكنولوجيا بل التصور الاجمالي لمثل هذه الآلة . الا ان رياضياً انكليزياً اسمه باباج (كثيراً ما استشهد به ماركس) وجد نفسه ، قبل ذلك بمائة وعشرين سنة ، في الوضع العاكس . لقد كان قادراً ، بعقريته ، على تصور آلة حاسبة ميكانيكية ، ولكن تقنية عصره لم تكن على ما يكفي من التقدم للسماح له بتنفيذ مشروعه . وشاعت الصدفه ان يضع الباحثون الامريكيون يدهم على كتاب باباج في نهاية الأربعينات من هذا القرن . وقد وجلوا ، فيه ، فوراً ، مفتاح المسألة التي كانت توقفهم (٩) ، وخلال عدة شهور امكن بناء أول حاسوب .

النظام الاقتصادي « مفتوح » على البيئة المحيطة

في المعالجة السابقة المكرسة للحض مدلول التوازن العام الذي اخترعه والراس ، اشرت إلى كون هذا الأخير يفترض كمية المواد

المشورة محدودة ومعروفة، اذن، سلفاً . وهذا ناشيء عن تصويره للقيمة التي تقوم ، في رأيه ، على الثلثة ، وهذا هو البرهان على كون والراس -- وكل خلفائه من بعده -- يحاكمون بموجب نظام اقتصادي مغلق لا تريد ، فيه ، اضافة أية طاقة (عمل) جديدة عدد المنتجات . أما نظام ريكاردو المفتوح ، فهو قائم ، على العكس من ذلك ، على الفكرة القائلة ان المنتجين سيزيدون العرض -- وهو ما يفترض اسهام طاقة خارجية -- حتى البرهة التي يرد ، فيها ، سعر السوق إلى ما يقرب من كلفة الانتاج (بما فيها الربح) . فالكمية المنتجة غير معروفة مقدماً .

ان ما يميز النظام الاقتصادي هو علاقة تبادل مزدوجة . فوحدات الانتاج تتبادل ، داخل النظام ، منتجاتها . ولكن النظام ، في جملته ، في حالة تبادل متصل مع البيئة المحيطة التي يستير منها مواد أولية وطاقة بكل أشكالها (طاقة البخار ومساط المياه ، واشتعال المحروقات ، وطاقة الشمس التي تثبت القمح الذي يزرعه المزارع الخ ...) ، وهي مواد أولية وطاقة يصلها على صورة منتجات العمل .

وقد بينت ، في الفصول السابقة ، ان التبادل لا ينصب ، داخل النظام الاقتصادي، الا على منتجات العمل ، وليس على العمل من حيث هو كذلك أو على قوة العمل . ما هو ، اذن ، في نظر الاقتصاد السيامي ، مكان العمل أو الطاقة التي ينشرها دماغ الانسان وجسده ؟ يجب على العلم الاقتصادي ان يعد قوة عمل الانسان مصبنة طاقة يستيرها النظام الاقتصادي من البيئة الطبيعية التي تغمره .

توقف النمو الاقتصادي يستجر توقف النمو السكاني

وكي نود إلى حالة التوقف، هناك ملاحظتان هامتان تفرضان ذاتهما .

الأولى هي ان نظرية حالة التوقف ، في صيغتها الريكاردية ، تعارض معارضة تامة اطروحة مالتوس العتيدة التي تقول ان الموارد الغدائية تتقدم وفق متوالية حسابية وان السكان يزيلون وفق متوالية هندسية . فالسكان ، في رأي ، ريكاردو ، يتوقفون عن التزايد منذ ان يقطع تراكم رأس المال بسبب امتصاص الاجر ، بعد ذلك ، كلية النتائج الختام . فعندما يكف رأس المال عن التزايد ، لا يعود في الامكان طلب اي عمل اضافي (١٠) وبالتالي يكون عدد السكان قد بلغ أعلى نقاطه (١١). فنظام تراكم رأس المال هو الذي يضبط ، في رأي معلم الكلاسيكية ، تزايد السكان ، وذلك في البلدان المتطورة على الأقل (راجع الفصل الرابع فيما يتعلق بالبلدان الأقل نمواً) . والتطور السكاني في أوروبا ، بما فيها روسيا ، وفي امريكا الشمالية واليابان ، منذ ان مست هذه البلدان الثورة الصناعية (وبرز آثارها كان التسبب بتسارع هائل لتراكم رأس المال) ، يبدو ، حقاً ، مؤيداً لعلاقة السببية كما وضعها ريكاردو : فقد سبب ، فيها ، التضاعف السريع للثروات المنتجة زيادة كبيرة في عدد السكان ، ما خلا بعض استثناءات ابرزها استثناء فرنسا . ولكن عوامل كثيرة تمارس تأثيرها متواترة في هذا الميدان أكثر منه في ميادين كثيرة اخرى ، وريكاردو لا يعطي ، فضلاً عن ذلك ، طابع « قانون » معصوم عن الخطأ لتأثير تراكم رأس المال في نمو السكان . ويلاحظ هو نفسه (١٢) ان لا شيء يرغب العامل الأفضل كسباً على تحمل أعباء اسرة . وفي كل الاحتمالات « (١٣) ، سوف يستخدم جزءاً من دخله المزيد ، على الأقل ، في تحسين وضعه . وفي الواقع ، يبدو ان تزايد المداخل التالي للثورة الصناعية لم يعقبه ، في البلدان التي اتيت على ذكرها ، تزايد في السكان

متناسب معه . فقد خصص نصيب متفاوت الحجم ، حسب البلدان
لزيادة الاستهلاك محسوباً على أساس الفرد الواحد (١٤) .

وما هو الادعى إلى النخسة في المحاكمة الريكاردية هو طابعها
الحديث الذي يؤكد ما سنحت لي فرصة لفت النظر اليه مراراً . فاشكالية
الاقتصاد السياسي « الموضوعي » المصوغة للمرة الأولى ، في انكلترا ،
منذ قرن ونصف القرن ، لا تفعل كاملة ما لم يخلص إلى التجمع عدد
معين من الشروط التي يجب تحقيقها في المستقبل بقدر ما يقدم المجتمع
البشري . فالتاس لا يتضاعفون ، إذن ، ما لم تكن وسائل الانتاج
الخاصة بتغذيتهم - وتغذيتهم بأفضل صورة ممكنة - موجودة من
قبل . الا ان العلاقة المنشأة منطقياً لن تتحقق مشخصة في التاريخ الا
شرطاً ان يكون البشر على درجة من التطور يكفي ليحسبوا حساباً
للعوامل الاقتصادية في سلوك حياتهم . وتلك هي ، فعلاً ، الحال في
معظم البلدان الصناعية ، ومن المحتمل ، بل ومن المؤكد ان نرى ،
بفضل ضروب التقدم المتحققة في ضبط الولادات ، أعداداً متزايدة
من الأزواج تكيف عدد اطفالها مع مواردها (١٥) .

فليس لتبؤات ماتروس القائمة - المستندة إلى القانون العلمي
المزعوم ، قانون المتواليات الحسابية للموارد والمتواليات المتنامية للسكان ،
مع أخذ ما ذكرناه بعين الاعتبار ، اي يمر من أجل ان تتحقق ،
ويبقى ، أيضاً ، انه طالما لا ينقض التامس ، في البلدان المتخلفة ، عنهم
شرطهم البائس ، فان هذا الشرط سيواصل التفاقم بفعل تكرار الامر
غير المضبوط .

وأخيراً ، فان محاكمة ريكاردو حول حالة التوقف تكشف ،

أيضاً ، سمة للاقتصاد السيامي من شأنها التركيز على قابليته للدلالة على المجرى الذي ستخلفه الأحداث ، على الأقل ، وليس على التنبؤ بها . (وهي ممارسة تعود ، حتى اشعار آخر ، إلى السحر وليس إلى العلم) . وأنا أريد ان أحدث ، الآن ، عن نظرية تماوت الدولة الماركسية العتيقة التي تبلو ضعيفة التطابق مع تطور المجتمعات الحديثة ؛ حتى لو كانت قرية ، فعلاً ، من الشيوعية . ومن الطريف ان نتساءل عن المكان الذي تشغله ، في رأي عالم الاقتصاد « الليبرالي » ريكاردو ، القوة العامة في حالة التوقف . لماذا ؟ لانه يمكن ان نظن ، للوهلة الأولى ، ان نظاماً اقتصادياً قائماً على التفاعل (المنافسة) بين هذه العناصر (المنتجين المستقلين) وعلى التوازن الديناميكي يتزعزع ، في الحلد الأقصى ، إلى حذف كل اثر للدولة . الا ان تلك ليست هي الحال . فريكاردو يؤكد ان الميدان العام سيتزعزع إلى الاتساع بقدر ما تقترب من حالة التوقف . وليس في حاجة ، من أجل اثبات ذلك ، إلى الخروج عن ميدان بحثه . فالمسألة الأساسية في الاقتصاد السيامي — كما يقول لنا في مقدمته — هي تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين طبقات المجتمع الثلاث : مالكي الأرض ، مالكي رأس المال والعمال . وبموجب هذه القوانين يخلص إلى ان « معدل الأرباح المنخفض جداً سيكون قد اوقف كل تراكم ، وكل ناتج البلد تقريباً سيكون ، بعد دفع أجور العمال ، ملك مالكي الأرض وجباة الضرائب والرسوم » قبل بلوغ حالة التوقف بزمن طويل .

• • •

مواضع الفصل الرابع

١ - يسمح مؤلف هذا الكتاب لنفسه بأن يلاحظ أنه لم يشارك ، قط ، في الحساسة لعمل النمو . وقد كتبت هذا المصداق ، عام ١٩٦٤ ، مقالا في جريدة الإيكوتوميس (التخليط للترتبي النقصى زمانه) وكان الموضوع في فرنسا ، إذ ذاك ، من المحرمات .

٢ - نلاحظ أنه لا يمكن إرضاء هبوط متحملة - الأجر - إلى الصفر على اختيار أن توقف العمال عن الاستهلاك غير موضع بحث . وقد وانتهت ، في نهاية الفصل السادس ، بصورة فرضية خالصة ، إمكانية امتصاص كلية الدخل من جانب الربح ، ولكننا نذكر أني افترضت كلية العمل منجزة بالآلات أوتوماتيكية وكلية البشر يعيشون من الربح الذي يعطيه رأس المال (الآلات الأوتوماتيكية) . للوروث من أسلافهم .

٣ - المبادئ ، الفصل الخامس . العبارة مكملة ، مباشرة ، بالشرح التالي :
« .. ذلك أنه يتم الحصول ، مع تقدم المجتمع والثروة ، على الكمية الإضافية المطلوبة للبقاء ، بالتضحية بمقدار متزايد من العمل . وهذا النزوع ، هذا الانجذاب إن صح التعبير ، للأرباح يوازن بصورة موفقة ، في ثمرات متكررة ، خصيصات تطرأ على المكتنة المطبقة على إنتاج المواد الضرورية ، وكذلك بالاكشافات الحارثة على الزراعة التي تجعلنا نلاحظين على توفير قسم من العمل المطلوب حتى ذلك الحين ، وبالتالي على تخفيض سعر المواد ذات الضرورة الأولية العامل » .

٤ - طيرجس القاري ، إذا رغب في ذلك ، إلى نص زيكاركو . وسوف يرى أن هذا الأخير يبدأ بالحاكمة على فرضية (ينظم العمل) ، بوجوبها ، بتفاعل مرض العمل وطلبه) يقول لنا ، بعد ذلك مباشرة ، أنها غير كاملة وغير قادرة ، وحدها ، على بيان الواقع .

٥ - الأطروحة - وهي أطروحة لا يمكن القاطع عنها إذا رجعت إلى التصور - التي تقول أن ريكاردو قد تبنأه بحلول حالة التوقف بلفت من الرسوخ في أذهان علماء الاقتصاد حقا جعلتهم ، معه ، يقررون إعطاء في الترجمة . وهكذا ورد في العبارات

الاشيرة (التي استشهد بها بيزيد من التطويل في الفصل الخامس عشر) من فصل ريكاردو للكروس للاجور ما يلي : « اذا كان علينا ان نصل إلى حالة توقف أنا مقتنع باننا مازلنا بيمين جداً عنها ... » وقد جاء النص في الطبقات الفرنسية كما يلي : « اذا كان علينا ان نصل إلى حالة توقف أمل ان نكون مازلنا ميمينين جداً عنها » وهكذا ترجمت **I Trust** « أمل » في حين أنها تعني : اثق أو أنا مقتنع :

٦ - يبرهن كذلك على ان الصفات الغائية التي تزود بها ، الكائنات الحية لا تقول مبدأ السببية إلى الفصل بالصورة التي يفهم ، بها ، العلم ، هذا المبدأ .

٧ - « النظرية العامة للأنظمة » منشورات جودج برازيلر ، نيويورك ، والمؤلف ، لوفيفر ، فون برتالانفي ، هو ، اليوم ، استاذ في جامعة البرتا .

٨ - كون النظرية العامة للأنظمة من طبيعة تجدد تفسير الفرضيات التي صاغها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يبدو لي مؤيداً بمايلي : ان فون برتالانفي يلفت النظر إلى ان سلسلة المعادلات التضاهلية المصوغة لوصف « الأنظمة » تقبل ثلاثة أنماط من الحلول . النمط الاول هو من طبيعة متقاربة : النظام يزع إلى حالة توقف يتم بلوغ « التوازن » ، فيها ، يتوقف في نمو المتحولات الماملة الرئيسية . ويعبر عن ذلك ، رياضياً ، بكون مشتق المعادلات يصبح مساوياً للصفر ، وهو ما يتضمن ان « المورد الزراعي » والمورد الطبيعي قد مرأ بعد أقصى . وهناك امكانية ثانية هي ان مثل حالة التوقف هذه لا توجد حتى نظرياً ، وهو ما ستكون عليه حالة النظام الريكاردسي اذا اعتبرنا للموارد الطبيعية غير محدودة . ونمط الثالث من الحلول يصلق بنظام يشمل حدوداً ذات تعليلات دورية : وفي هذه الحالة ، سوف يطبع تطوره بتأرجحات تمود بفواصل متقاربة الدورية (الدارة الاقتصادية) .

٩ - يبدو لي قوته ، من هذه الجهة ، شيئاً ريكاردوسياً الذي كان معاصراً له . لقد تكشف الكاتب الألماني الكبير ، في عدة ظروف ، من كونه متقهما جداً عن التصور العلمي لزماته . ونحن نعرف نقده لنيوتن ونظراته في التطور الخ ..

١٠ - هل يمكن ان الفت الانتباه إلى أننا لو ابدلنا ، هنا ، لفة ريكاردو التقريرية بالصائير السيمية ، فإن منطق القضية يبرز بشكل اوضح بكثير . فبدلاً من أن تقول « لا يعود يطلب أي عمل جديد » يجب ان تقول : « لا يعود يطلب لي نتاج ناشئ من عمل اضافي » . وبما ان النتاج المتراكم للعمل هو الذي يشتري النتاج الجديد للعمل ، فليست هناك اضافة لرأس المال ولا يمكن ان يكون هناك طلب اضافي لنتج للعمل .

١١ - المبادئ ، الفصل السادس ، حول الارباح .

١٢ - المرجع السابق ، الفصل الثاني والثلاثون (الاخير) .

١٣ - هذا هو التعبير الوارد في نص ريكاردو .

١٤ - تلعب عناصر غير اقتصادية دوراً في التطور الخاص بكل بلد . ففي فرنسا ، مثلاً ، جرت الإشارة إلى تأثير القانون المدني في هبوط الخصوبة . وكان من شأن التشفيف الاعلاني مضافاً إلى العناية القومية للحكومة ، في اليابان ، انه جعل من التمدن السكاني ، خلال مدة طويلة ، حتى عام ١٩٤٥ ، متناسباً مع التراكم تقريباً .

١٥ - هذه الاحتمالات الاقتصادية لن تكون ، بنسبة ، سوى عنصر قرار بين عناصر أخرى ، ولكنها ، في معظم الأحوال ، عامل هام ، إن لم يكن حاسماً .

١٦ - لا يشمل النظام الاقتصادي ، في صورته الحالية سوى متجين على اعتبار ان هؤلاء يتتبعون ليطالبوا نتاجاً بالمبادلة . فكل منتج هو ، اذن ، مستهلك المنتجات التي يرضها المتتبعون الاخرون .

الفصل العاشر

حيث يصبح الاقتصاد سياسياً

المنافسة الكاملة لا توجد حتى نظرياً

لفترض ان النموذج الماكرو اقتصادي المبني بموجب النظرية الكلاسيكية يمتاز على كل النماذج الاخرى باستناده إلى علاقة معلولة « علمية » فان هذا التصوق لا يعطيه ، بعد ، حق الوجود . فما هي فائدة نموذج لا نستطيع ، بأية صورة ، تطبيقه على « الواقع » كما نعرفه اختبارياً والذي ينتشر ، فيه ، نشاطنا ؟ الا ان النموذج يملو ، بهذا الوصف اللبنيق ، غريباً غرابة كلية عن الحياة الاقتصادية التي تتجز ، فيها ، وظيفتا الانتاج والتوزيع من جانب مشروعات . ما الذي يصير اليه المشروع في سوق يفترض ان تسودها المنافسة الكاملة ، وهو ما يقتضي ، من بين أشياء اخرى غير قابلة للتحقيق ، معدل ربح موحد من أجل جميع المنتجين (١) ؟ وقد وصف الفاصل بين فرضية السوق الكاملة والواقع إلى حد لم تعد هناك ، معه ، حاجة للالاحاح عليه . واذا كنا ندخل تعديلاً على لوحة معروفة جيداً ، فذلك لتخفيف التباين لان التجربة غالباً ما تقدم أكثر مما يعترف به بكثير من أمثلة أسواق « شبه » كاملة ينبغي ان تملأ كل ذهن غير متنبه اعجاباً . فلنفكر بالتنظيم الرائع الذي يمثلته مدينة كبرى .

وبعد ، فإن الفاصل المذكور لا يقع بين النظرية والواقع . فالنظرية لا نجعلها . والأمر لا يتوقف عند محاولتها تفسيره ، بل أنها تجعل منه أحد عناصر نظامها : وأنا ارد قارئى ، هنا ، إلى التمييز بين سعر السوق و « السعر الطبيعي » (٢) : والفرق بين السعر الطبيعي (أو الضروري) وسعر السوق هو انه يدخل في الحسبان ، من أجل تحديد الثاني ، عدد غير محدود من المتحولات التي استبعدت في تحديد الأول لاطهار صلة المعلولة المتميزة . وعدد هذه المتحولات غير متناه ، ولكن سمئها المشتركة هي وقفها ، مؤقتاً على الأقل ، حالة المنافسة الكاملة .

وهذا « المؤقت » مكرس ، بطبيعته ، للخلود بصورة لا متناهية . والثيء الوحيد الذي يؤكده الاقتصاد السياسي هو ان قوى السوق سوف تعيد السعر الفعلي نحو كلفة الانتاج (السعر الضروري) الا اذا كنا في حالة احتكار (أو تحكم القلة) . وما يبرز الأمر حوله ، هنا ، هو تحديد شروط اقتصاد « موضوعي » على اعتبار ان الفعالية الاقتصادية التي يمارسها بشر ترد ، باستمرار ، إلى اللاتية . وأكثر الحالات احتمالاً ، في غياب مبدأ تنظيمي كالمنافسة الحرة بين المنتجين ، هي ان لا تكون أسعار السلع « حقيقية » قط ، وان تعكس ببساطة ، وبشكل خالص ، نسبة القوة الطارئة بين المنتجين والمستهلكين على اعتبار وجود هذا الطرف أو ذاك ، حسب الظروف ، في موقع يستطيع ، معه « فرض ارادته » .

ومن أجل ان تضبط أسعار السلع ، على العكس من ذلك ، على قيمتها ، يجب ان نفترض سوقاً تعمل في شروط كاملة ، وهي فرضية نظرية تماماً ، وبالتالي علمية : وهذه السوق الفرضية تضمن ان لا تكون

الأسعار. تصفية وإن تترع— وذلك في كل لحظة من لحظات الديومة — إلى التطابق مع قيمتها . الا انه لا يمكن تصور ان يستطيع سعر السوق (معلّى اختياري) ، في أية برهة من الديومة ، ان يتعابر مع « السعر الضروري » (مفهوم) : ذلك انه اذا اختلط السعر الاختياري مع السعر الضروري ، فانه يقتضي ، في الحلد الأقصى ، عالماً تكون الحياة الاقتصادية قد كفت ، فيه ، عن الجريان في الزمان : ففي كل لحظة ، تتجلى ، في السوق الحقيقية ، قوى تبعد السعر الفعلي عن السعر «الطبيعي» ولكن هذه القوى ليست ، قط على ما يكفي من القوة لمنع السعر من الاقتراب ، مجدداً ، من مستواه النظري مالم تفسد المنافسة . والمفاهيم « خارج الزمان اذلية » بقلتر كونها لا تتجسد قط ، مادياً ، كما هو « ازلي » مثلث الهندسة المركب من ثلاثة مستقيمات مؤلفة ، هي نفسها ، من تعاقب نقاط غير مادية . وربما قيل ، في اللغة الدارجة ، ان « السعر الطبيعي » لدى ريكاردو هو أقل ما يمكن تصوره طبيعياً على اعتبار ان تحققه خاضع لشروط من الصرامة بحيث لا تجتمع قط ، في أحسن الأحوال ، الا بصورة جزئية جداً :

« ولتلفت النظر إلى انه لا يبدو على ماوكس انه تنبه ، بوضوح ، إلى ان سعر الكلاسيكيين الطبيعي المتناسب مع كلفة الانتاج محسوبة بحكمة العمل (٣) يتأثر ، خارج منطقة ضيقة ، بمعامل عدم احتمال أقصى . وضروب التردد في فكره تعود إلى انه لم ير ، اولاً ، في السوق التي يصفها الاقتصاد السياسي ، جملة من الشروط التي من شأنها ان تؤمن بعض التطابق بين سعر السلع وقيمتها النظرية ، بل انه يرى ، فيها ، آلية خاصة بالاقتصاد « البورجوازي » ومكاناً مختلف ، فيه ،

« أسعار الانتاج » عن قيم التبادل بسبب انتشار معدل فضل القيمة في معدل الربح العام : ولذلك ، فهو يعطي ، أحياناً ، الانطباع بأن قيمة السلع ، بالنسبة اليه ، معطى ... وتشهد على ذلك العبارة التالية المأخوذة من الفصل الخامس للكتاب الأول من « رأس المال » : « يعبر عن القيمة في أسعار السلع قبل ان تدخل في التداول بدلاً من ان تنجم عنه » ..

وحيرة الفكر الماركسي ، كي لا نقول أكثر من ذلك ، حول هذه النقطة تجدد استطاعتها في المناقشات الدائرة ، حالياً ، بين علماء الاقتصاد السوفييات . فبعضهم يرى ، متفقاً مع رأى عالم الاقتصاد البولوني اوسكار لانج ، ان مبدأ القيمة — العمل يبقى صحيحاً في مجزئ اشترائي وعطش . واذا كانت هناك ، مع ذلك ، بلدان كفت ، فيها ، الأسعار ، بصورة شبه كاملة ، عن التعبير عن علاقات قيمة موضوعية ، فانها ، حقاً ، البلدان التي الفيت ، فيها ، المنافسة بين المنتجين ولا تعمل ، بالتالي ، الآليات الضابطة فيها . وفي هذه الحالة ، نكون أمام أحد أمرين : فاما ان يأخذ أنصار اطروحة اوسكار لانج على عاقبتهم مهمة اعادة انشاء هذه الآليات ، وأما ان يتوجب عليهم الشعور بالقدرة على تصور خطة تكون متفوقة على السوق كمبدأ تنظيمي . وهي مهمة لا يمكن ان تخاطر على بال لأن انعدام السوق يتضمن انه ليس لدينا ، في نقطة الانطلاق ، اي سعر . فسوف تلزم ، اقامة الأسعار تدريجياً على أساس محاسبة للتكاليف محسوبة ، مباشرة ، بكمية عمل (وهو حساب يجب ، فضلاً عن ذلك ، ان يجري مسبقاً على اعتبار ان الأمر يدور حول خطة) :

وترى مدرسة اخرى لعلماء الاقتصاد الماركسيين ان مبدأ القيمة

— العمل لا يعيش بعد النظام الرأسمالي : هل يعني ذلك ان الماركسية تصل إلى القيمة — الحاجة ، وهو ما يدل عليه ، على ما يبدو ، شعار « لكل حسب حاجته » ؟ ومهما تكن الفكرة المكونة عن الحاجة ، فان تعريف القيمة بالحاجة هو سبب لكل أساس موضوعي للعلم الاقتصادي : ان ضروب الردد الماركسية في موضوع بقاء مبدأ القيمة — العمل قريبة تأتي لدعم الأطروحة التي تقول ان هذا المذهب يؤدي إلى نفي الاقتصاد السياسي كعلم (وهو ما يتضمن ، على الصعيد العملي ، ان على البشر ان يتخلوا عن محاولة تنظيم القسم الأهم من فعاليتهم بموجب مناهج علمية) .

المشروع في النظام الاقتصادي (لاحق للمقطع السابق)

لا يصف الاقتصاد السياسي التقدم والتغير الا عبر علم كمال المنافسة في كل لحظة من الديمومة : وقد كتب ريكاردو يقول : « ان عدم تساوي الأرباح هو الذي يتقل ، عبره ، رأس المال من استعمال إلى آخر (٤) . ونحن نعرف مخطط الشيروية : فمتلما يزيد الطلب على نتاج (أو خدمة) يرتفع سعره : فيعتمد المنتجون ، مجلوبين بالأرباح العالية ، إلى زيادة العرض إلى ان يكون من نتيجة منافستهم المتبادلة ردّ معدل الربح إلى مستواه المتوسط ، والمعتز الناظم في هذا النموذج مكون من المنافسة التي تقوم بين المنتجين فقط . ولا يمكن ان يفشل الا بوجود احتكار يتصف بعدم إمكان زيادة الانتاج حسب رغبة المنتج ، سواء اكان ذلك لان هناك اتفاقاً بين المنتجين لتحديد العرض صنياعاً (الاحتكار يصبح كاملاً عندما يتسيطر منتج وحيد على كلية الانتاج) أم بسبب الطبيعة الخاصة للمواد المطلوبة : وسوف نرى ، في

الفصل الثاني عشر ، ان سوق كل المواد غير القابلة لاعادة الانتاج
احتكارية .

ان النظرية الكلاسيكية للأسعار لا تتوهم ان المنافسة الكاملة يمكن
ان تتحقق في الحياة الاقتصادية ، بل ترى في تدليبات سعر السوق
المستمرة حول السعر الضروري السبب الرئيسي في ديناميكية كل النظام
وقابليته للتكيف . وهي تعد المنافسة التامة حالة قصوى تؤدي بالاقتصاد
إلى الجمود .

فالأرباح غير متساوية لان المنافسة ليست كاملة ، وهذا الانعدام
في التساوي هو الذي يتيح للنظرية البرهان على صديق السمة البارزة
لاقتصاد التبادل الحر ، السمة التي تضمن له ، حتى إشعار آخر ،
تفوقاً تقنياً على كل الأنظمة الأخرى : الحركة الكبيرة (التي تجعلها
ممكنة) لكل عوامل الانتاج . وكون المشروع « مشجعاً » (راجع
المباحث رقم ٤) بأمل ربح أعلى هو الذي يجعل منه عامل تقدم (٥) .

وهو يستخلص ، نوعاً ما ، أفضل ما لديه من قدرته بالترابا التي
يضمنها لنفسه بالنسبة لمنافسيه بفضل تحديث طرائقه الانتاجية أو
الاذارية على ان يعيد باستمرار وضع حالة المنافسة الكاملة التي تمسجد
الحركة ان وجدت موضع المطالبة من جديد . وهو يطلق نفسه طاملاً لم
يستطع منافسوه اللحاق به . موقف احتكار جزئي ومؤقت لصالحه ،
يتتهي عندما تلحق به المشروعات الأخرى (ولكنه سوف يستطيع
السبق من جديد وهكذا دواليك) . الا انه اذا كان المشروع يقيم
ازدهاره على عدم كمال المنافسة وتختلف رد المتجين الآخرين ، فإنه
لا يستطيع ان يستمر في كونه عامل تقدم الا بتموه في اطار اقتصادي

وحقوقي يتزع إلى ان يعيد ، باستمرار ، انشاء حالة المنافسة الكاملة .
ودون ذلك ، فان عمل المشروع المستقر ، بعد ذلك ، في وضعه
الاحتكاري ، سينمي تأثيرات مفسدة اولها اعاقه حركية رأس المال .
وهكذا فان القوانين التي تصدرها الدولة الليبرالية حول المنافسة لا ترمي
إلى اقامة سوق كاملة يستبعد وجودها الواقعي من جانب النظرية
نفسها . انها ترمي إلى تأمين منافسة بين المنتجين كافية من أجل ان
يرتد السعر الفعلي للسوق الناجم عن منافسة غير كاملة بالضرورة ،
باستمرار ، إلى كلفة الانتاج (بما فيها الربح) .

ان المنافسة الكاملة تبدو ، في النظرية كما في الممارسة ، كميبدأ
تنظيم وليس كحالة . ففي سوق تنافسية ، سوف يزيد الانتاج — أو
يقص احتمالاً — حتى البرهة التي يضمن ، فيها ، سعر البيع المعلن
المتوسط للربح (المحسوب بالنسبة لرأس المال الموظف) بالضبط ،
وتسمى المنافسة كاملة عندما لا يأتي عائق ليجد من العرض الربحي .
وهذا أمر مستحيل ، عملياً ، ولو لم يكن ذلك الا بسبب آجال
الصنع (٦) لاحكام العرض على طلب متغير باستمرار . ولكن هذه
الاستحالة لا تترع شيئاً من الطابع المطلق للمبدأ الذي يمكن صياغته
كمالي : يكون اقتصاد ما مضبوطاً وفق مبدأ المنافسة عندما يزيد
العرض — أو يقص — حتى النقطة التي يمكن ، فيها ، بيع الانتاج
بكلفته (بما فيها الربح) . ولهذا التعريف مزية كونه صحيحاً ، قلياً ،
مهما كان عدد المتنافسين . فاذا لم يكن هناك سوى منتج واحد بمنحه
القانون من تمديد حجم انتاجه ، فيمكن ان نقول انه في حالة تنافس
مع نفسه . الا ان النظرية الحديثة للألعاب جاءت تؤكد ما كان علماء

الاقتصاد الكلاسيكيون يعرفونه من قبل : فاذا كان عدد المنافسين محدوداً جداً ، فإن ذلك يزيد علم استقرار النظام زيادة عظيمة ولو لم يكن ذلك الا لان كلا منهم يقدر انه يستطيع استبعاد خصومه ولأنه ستأتي ، حتماً ، تقريباً ، برهة سيحدد السيطرة المطلقة على السوق هدفاً له . ومن هنا تبني استراتيجيات علوانية ترمي إلى استبعاد المنافس أو المنافسين . ومن النادر جداً ان لا يؤدي موقف الصراع الذي خلق على هذا النحو إلى انتصار من يكون قد اقترف العدد الأقل من الأخطاء وعرف كيف يستفيد ، إلى الحد الأعلى ، من اخطاء الآخرين . وانتصار أفضل اللاعبين ينتهي بقيام احتكار . أما عندما يكون عدد اللاعبين ، على العكس من ذلك ، كبيراً جداً ، فإن أيا منهم لا يستطيع ممارسة تأثير على نتيجة اللعبة (راجع الفصل الثاني عشر لتطبيقات نظرية الألعاب على المنافسة) . ومن أجل ذلك بدأ تعدد المنافسين ، دائماً ، الشرط الأول للمحافظة على المنافسة . ولكن هذا الشرط ، كما نرى ، ليس ، بالضبط كله ، ضرورياً .

المنافسة تفرض عالم سلام

هناك فرضية قصوى على صعيد النظرية الاقتصادية هي ان المنافسة الكاملة تكون كاملة ، كذلك ، على صعيد الطباع . فهي تطرح سلوكاً للعملاء الاقتصاديين هو عكس الميول القتالية التي ما زالت سائدة في البشرية . فالمنافسة الكاملة تقوم على رد التنافس الضروري بين خلايا النظام الاقتصادي إلى وسائل سلمية حصراً . وهي تفرض ان أحداً من المنافسين غير قادر على التأثير في السعر أو الطلب . فكل منهم محروم ، مسبقاً ، من الأسلحة المكروسة لاستبعاد خصومه غفراً

(بالانحراف) أو تقليداً (يجذب الزبائن بواسطة دعاية متفاوتة في درجة كذبها) : فكل متنافس متروك لقواه الخاصة من أجل البقاء في حلبة السباق . والأمن الأقصى يضمن للمجموع بثمن هو انعدام الأمن لدى كل عنصر من عناصره ، وكذلك ، فإن حالة الصحة ، في عضوية حبة ما ، تقتضي ان لا تستطيع أية خلية التكاثر على حساب الاخرى .

ومن المحتم أن يسعى كل مشروع ، باستمرار ، إلى تحويل قواعد اللعبة لصالحه وإلى التزود بكل وسائل الهجوم التي يملكها . والمفردات الحديثة ذات الأصل الأمريكي تترجم جيداً ، وهي معبرة جداً ، الظاهرة : فالأمر يلور حول ان يكون المرء بائعاً « علوائياً » في السوق . وتعتبر تعاليم نوع التسويق الذي يستدعيه المجتمع الاستهلاكي ، بطريقتها ، عن النهائية المتضمنة للاقتصاد السياسي الحديث الذي يدخل ، بإقامته القيمة على الندرة . في قلب نظامه الرغبة الجامحة لدى كل منتج في إقامة احتكار لصالحه .

ويمكن ان نتخيل تمطين من ردود الفعل على هذا الانحراف . الأول متطرف ويقوم على انشاء مجتمع تكون ، فيه ، المنافسة بين العملاء الاقتصاديين ، وقد حرّموا من أنيابهم ، سلمية إلى حد تكف ، معه ، عن ان تكون منافسة . : وربما كانت تلك هي ، بصورة ما ، أضمن وسيلة لتأمين انتصار المنافسة الكاملة لأن شبه الشلل في النظام يؤدي إلى تساوي معدل الربح . وربما كان رد الفئسل الثاني أكثر ذواتية . فالأمر يلور حول ان تمنح ، بصورة أقسى ، بكثير مما يتم اليوم ، أكثر ضروب المس. فظاظة بروح. المنافسة السلمية التي تميز الاقتصاد السياسي الليبرالي حقاً . : دعم النضال ضد الاحتكارات وضد الدعاية الكاذبة بكل صورها الخ ...

السؤالان اللذان يطرحهما توزيع التاج الخام

ان الظهور المحتوم للأرباح الزائدة لصالح أكثر المشروعات ديناميكية أو أفضلها وضعاً في السوق يزيد ، أيضاً ، في تعقيد مسألة توزيع التاج الخام وهي ، من قبل ، مسألة صعبة الحل في مخططها المبسط . وهذه المسألة تتلخص في القضية التالية : ان التبادل قائم على المساواة ، ولكن علاقة المساواة هذه بين قيم المنتجات المتبادلة تولد اللامساواة في توزيع الثروات بين البشر وتخللها متناقضة بها . وهذا الأمر ينجم عن آلية التراكم . ان كل شيء يجري كما لو ان منتجات العمل المتراكمة ، اي رأس المال المتكون من قبل ، تشتري ، بالسعر الجاري ، رأس المال المقبل المنتج بالعمل الجديد . لماذا بالسعر الجاري ؟ الجواب يتعلق بمنطق النظام الذي يقول ان الربح لا يظهر من خلال التبادل المتدرج في الزمان . فلا يستطيع العامل ان يبيع نتاج عمله بربح لانه ملزم بالضرورة على ان يطلب دفع القيمة له فوراً .

وقصدي الآن هو ان أسائل النظرية الكلاسيكية لاعرف كيف تواجه السؤالين السياسيين ، بصورة بارزة ، اللذين يطرحهما توزيع التاج الخام بين الربح (التاج الصافي) والأجر .

١ - هل من المشروع نسبة كلية التاج الصافي ، على صورة « ربح » ، للملكي رأس المال ، وهو يعني ان العمال لا يتلقون ، على صورة أجور ، سوى « ما يقدر انه ضروري » لحياتهم (حتى لو فهم « الضروري » موضع البحث بأوسع معنى ممكن ، كما رأينا في الفصل الخامس ، فيشمل ، مثلاً ، نفقات العطل والهدو والمواصلات الفردية) ؟

٢ - هل من المناسب ، بقدر ما يقسم التاج الصافي ، في كل مجتمع تدريجي ، إلى « ربح » و« ربح زائد نسبة هذا الأخير ، جزئياً أو كلياً ، إلى الرأسمالين ؟

وسوف ابدأ بفحص هذا السؤال الثاني لان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي اعطاه ، بمحاكمته على حالة الربح العقاري الخاصة ، جواباً صريحاً ومفصلاً .

تعميم نظرية الربح

هناك تشكيل لربح في كل مرة يختلف ، فيها ، معدل الربح من مشروع إلى آخر - أو ، بصورة اضبط ، من رأس مال إلى آخر (راجع الفصل الخامس) . ان دفع الربح يعيد قيام تساوي معدل الربح . وهذه المحاكمة التي طبقها الكلاسيكيون على الزراعة يجب ان تعمم على كل الفعاليات الاخرى ، اي على الصناعة أو التجارة . واليكم مشروعاً (آ) واقعاً قرب المستهلكين وملاراً من جانب مديريين ذوي موهبة استثنائية . واليكم مشروعاً آخر ، اسميه (ب) ، يقع من منطقة أقل تميزاً ويدار « بصورة طبيعية » . ان الرأسمالين في اقتصاد تنافسي (يجب ان لا ننسى هذه القرصية التي تتلذع المحاكمة دونها) لن يوظفوا أموالهم في المشروع (ب) ما لم يكن هذا الأخير قادراً على ان يضمن لهم ، في الرواج والكساد ، المكافأة المتوسطة لرأس المال . ولكن المشروع (آ) سيربح للسبب الذي ذكرته الزيد . ويمكن ان يعد « ربحه الزائد » ربحاً ناجماً في وقت واحد ، عن موقعه الجغرافي ونوعية ادارته الاستثنائية .

ان الربح ليس قط ، من وجهة نظر ماكرو اقتصادية (الوجهة التي اتخذتها المدرسة الكلاسيكية الانكليزية) ، جزءاً من كلفة الانتاج (قيمة التبادل) لسلعة ما على اعتبار ان هذه القيمة محددة بكلفة انتاج المشروع الهامشي الذي لا يُلغى ، بالتعريف ، اي ربح . أما من وجهة نظر ميكرو اقتصادية ، فالأمر مختلف بدهاء لانه اذا دفع المشروع (آ) ربحاً ، فسوف يخلل مقداره في سعر كلفته .

واذا سلمنا بأن المزارع الأفضل وضعاً يجب ان يدفع ربحاً للمالك الأرض من أجل تسوية معدل الربح في الزراعة ، فيجب ان نسلم ، كذلك ، بأنه ما من سبب خاص يوجب ، في الصناعة أو التجارة ، أن يعود « الربح الزائد » للرأسمالي . لمن ينسب اذن ؟ ان المستفيدين الرئيسيين يجب ان يكونوا ، دون شك ، صاحب المشروع وكل الذين يسهمون معه في نجاح المشروع ، اي العاملين بكاملهم . لماذا ؟ لان المشروع يدين له بكفايته الخاصة . ولا جدال في كون النظرية الاقتصادية تعطي أدلة متينة على الأطروحة المسماة أطروحة الرأسمالية الشاملة العريضة على قلب مارسيل لواشو . وبعد ان قلنا ما قلناه ، فان الربح الزائد علامة ، في حالات اخرى ، على وجود احتكار حتى لو كان وقتياً . والأمر يجري ، اذ ذاك ، على حساب المستهلك . ويمكن ان تكون الضرائب صورة لإعادة المساواة في التبادل . والقضية معقدة ، أيضاً ، في فترات التضخم التي تختنجر المشروعات ، فيها ، لزيغها وظيفة الادخار . وعلى كل حال ، فان شيئاً من الحذر يفرض نفسه ، ولا سيما بسبب صعوبة حساب المعلن المتوسط للربح والتحولت التي يعانيتها عبر الزمن . ومعدل الفائدة الطويلة الأجل - وهو في حدود ٩٪ في أوروبا الغربية حالياً - يوفر قيمة تقريبية جيدة له . ويتفاوت

التوسع في النتائج العملية التي توحي بها النظرية حسبما يكون المرء محافظاً أو تقدمياً . وهناك شيء واحد مؤكد هو : ان النظرية الكلاسيكية لا تبرر النظام المعمول به حالياً في البلدان الرأسمالية والقرار حول « اسهام العمال في ثمار النمو » لا يذهب بعيداً بما يكفي لتعديل أساس الأشياء .

وسوف يعترض بعضهم فيقولون ان انكار تملك الرأسماليين وحدهم « الزبح الزائد » هو حرمان للنظام من الحركية التي ركزنا على أهميتها منذ قليل . ان هذه النتيجة ليست مؤكدة . فاذا كان الرأسمالي (أو المدخر) يختار بحرية - وهذه الحرية في الاختيار أساسية - ما يكرس له رأس ماله ، فهو لا يمارس ، كمقاعدة عامة ، وهذه القدرة اعتباراً . فيمكن ان نتوقع ان يصب اختياره ، حسب ميوله ، على المشروعات الأكثر ديناميكية أو على تلك التي تبدو له الأضمن . وسوف يوجه ، في الحالتين ، بطابع الادارة التي يمارسها أصحاب المشروعات . وفي نهاية التحليل ، يمضي رأس المال نحو صاحب المشروع أكثر بما يمضي هذا الأخير نحو رأس المال . فوظيفة الادخار منفصلة ، اذن ، انفصالاً كافياً عن وظيفة استعمال موارد الادخار . واضيف أيضاً مايلي : بما ان مصير الأرباح والأرباح الزائدة ، بصورة سوية ، هو ان يعاد استثمارها فان كل برنامج لتوزيعها يجب ان يرمي ، مبدئياً ، إلى تشكيل رأس مال . ويجب ان يكون رأس المال قابلاً ، قدر الامكان للتعبئة واحد الحلول (ويصعب التحقيق في صيغة العملية) هو مضاعفة زيادات رأس المال مع الاحتفاظ بقسم من الأسهم الجديدة للأجور وربما ، أيضاً ، لروابط تمثل الجمهور . وهنا ، سوف نحدد حسبما يكون

المراء محافظاً أو تقليدياً ، الأولوية التي يكون من المرغوب فيه ، من عدة وجهات نظر ، ان يحفظ بها للمساهمين الأولين .

« التاج الصافي » لا يعود كلياً إلى الرأسمالين

ان معدل الربح هو الذي يحدد توزيع التاج الخام بين التصيب الذي يستخلم في اعادة تكوين رأس المال المتخف في سيرورة الانتاج ، أولاً ، والتاج الصافي ثانياً . وهذا المعدل محدد هو نفسه إلى حد بعيد ، كما رأينا ، بعوامل ذاتية ليس لحرية اختيار الشركاء الاجتماعيين عليها ، في نهاية المطاف ، سوى القليل من السيطرة أو لا سيطرة لهم عليها بالمرّة ، وذلك على الأقل فيما يتصل بالأجل القصير . هل يعني ذلك ان توزيع التاج الخام بين مختلف الطبقات الاجتماعية « يقرر » نوعاً ما ، « موضوعياً من جانب منطق النظام » (V) ؟ يبقى ، أيضاً ، ان هامش المناورة المترك للسياسة من أجل تصحيح نتائج التراكم ضعيف جداً — أو معلوم — الا بالجوء إلى تدابير مصادرة حقيقية ترتد إليها ، مثلاً ، ضرائب ارث مرفوعة جداً . وعدم الجدوى بقدر ما هو مضحك ان تتجاهل كون الأمور تجري ، بالفعل ، على هذا النحو في الممارسة . والاحصائيات حول توزيع الممتلكات في أكثر المجمعات الصناعية قديماً تثبت ذلك . فالتقدم الاقتصادي لا يثب الملكية الا بصورة بطيئة جداً . وتركيز رأس المال بين عدد صغير من الأيدي يبقى — وسيبقى دون شك — إحدى علامات المجتمع الاقتصادي الذي ينظمه التبادل . والاذعان لنواز نزعة المساواة هو ، اذن ، رفض للنظام جملة . ولكن ، ماذا يجب ان يرى ، في ذلك ، أولئك الذين يكفون بالحكم على انعدام أكبر مما ينبغي في التساوي في توزيع المواد الذي

يولد ، حتماً تقريباً ، ضروب عدم مساواة في كل الميادين الاخرى بأنه غير مقبول. ؟

وبما ان غرضنا ليس وصف الرأسمالية بل عرض أسسها النظرية، لذلك فان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي - الوحيد الذي فهم آلية التبادل (ان لم يكن الوحيد الذي عبر عنها تصريحاً) - هو الذي سألتفت اليه مرة اخرى ، الا ان هذا الأخير يستبعد كل حتمية في توزيع النتائج الختام . الا تناقض هذه القضية ما قلته سابقاً (الفصل السادس) عن التحديد « الموضوعي » لمعدل ربح رأس المال الذي يتوقف عليه ، أيضاً ، حجم التاج الصافي ؟ كلا .. وهذا هو السبب : صحيح ان التاج الختام موزع ، بالضرورة ، بين الأجر والربح ، ولكن ذلك لا يعني بين الأجير والرأسمالي .

ولا شيء يمنع ، بموجب التحليل الكلاسيكي ، من ان ينسب شطر من التاج الصافي للعمال الذين يشمل أجرهم ، على هذا النحو ، نصيباً معيناً من الربح . والتاج الصافي لا يكف ، من أجل ذلك ، عن كونه نتاجاً صافياً . ويعبر ريكاردو عن نفسه ، في هذا الصدد ، بالطريقة التالية في مقطع سبق لنا الاستشهاد به جزئياً في الفصل الخامس :

« ... يخصص ، عامة ، للعامل ، تحت اسم الأجر ، أكثر من نفقات الإنتاج الضرورية ضرورة مطلقة . وفي هذه الحالة يتلقى العامل شطراً من التاج الصافي للبلد ، ويمكن ادخار هذا الشطر أو انفاقه من جانبه ، كما يمكن ، أيضاً ، ان يسمح له بالاسهام في الدفاع عن البلد » (٨) .

ان سهولة العرض هي التي تجعلنا نفترض تطابقاً تاماً بين دخل
الأجير ، وإعادة تكوين النصيب الذي يستهلكه من التناج ، من جهة ،
والتناج الصافي ودخل الرأسمالي من جهة أخرى . ولكن العلم الاقتصادي
لا يملك أي سبب عقلائي للتصديق على هذا التطابق المزدوج . وهو
يجري تمييزاً حاسماً جداً بين الأجر والتناج الصافي ولكن تحليله ينصب ،
هنا أيضاً ، على المنتجات وليس على البشر . فيوصف بأنه نتاج صاف
كل ما هو منتج زيادة على ما هو ضروري لإعادة تكوين « جملة المواد
التي تعطي العمل نتيجة » . ولا يلي ذلك ان هذا التصنيف يجب ان يولد ،
حسباً ، تشكل طبقتين اجتماعيتين مقابلتين له في المجتمع : طبقة العمال ،
من جهة ، وطبقة الرأسماليين التي تعود اليها كلية التناج الصافي والتي
تكون الوحيدة ، بالتالي ، القادرة على المراكمة من جهة أخرى .

ولنقبل انه من الممكن ، بل انه من غير الممكن تجنبه تقريباً ، ان
تجري الأمور هكذا ، ولكن ذلك يتم لأسباب سوسيولوجية لا يبررها
الاقتصاد السياسي ، في نظامه ، ويمكن ان يساعد على تعديلها . وهو
يفتح ، على العكس من ذلك ، مروحة الامكانيات بصورة واسعة
جداً . ويكتب ريكاردو ، في الفصل الأخير من كتابه ، مايلي :

« لنفترض ان كل سلع بلد ما التي يمكن ان تباع في السوق في
مجرى السنة من قمح ومواد أولية ومنتجات مصنعة الخ . : تساوي ٢٠
مليوناً وان الحصول على هذه القيمة يستلزم عمل عدد معين من البشر
وان المواد الضرورية ضرورة مطلقة لمؤلاء العمال تقتضي اتفاق ١٠
ملايين . وأنا أقول ان الدخل الخام لمثل هذا المجتمع هو ٢٠ مليوناً
وان دخله الصافي هو ١٠ ملايين . ولا يلي هذا الافتراض ان العمال

يجب ان يتلقوا ، مقابل عملهم ، ١٠ ملايين فقط . فيمكن ان يتلقوا ١٢ أو ١٤ أو ١٥ مليوناً ، ويكون لهم ، في هذه الحالة ، مليونان أو أربعة أو خمسة من التاج الصافي . ويقسم الباقي بين مالكي الأرض والرأسماليين . ولكن التاج الصافي لا يفيض عن عشرة ملايين .

ان هذا النص وما يليه يقلعان دلالات كبيرة الأهمية عن الفكرة التي كونها مؤسس الاقتصاد السيامي الانكليزي الصافي (وهذا هو الاسم الذي يطلقه والراس على ريكاردو) عن توزيع الدخل الخام .

١ - ما هو المعيار الذي يجب الاستناد اليه لتحديد الدخل الصافي ؟
تعد كلية الأجر المدفوع ، في نظر كل مشروع على حدة ، « اتفاقاً انتاجياً » . فهل يجب ان نخلص ، من ذلك ، إلى ان كامل نفقات السكان العاملين الاستهلاكية (٩) هو استهلاك معيد للانتاج ؟ اذا كان الأمر كذلك ، فان مفهومي الاستهلاك المعيد للانتاج والاستهلاك غير الانتاجي الذين اشرت إلى أهميتهما اشارة عابرة يكونان مجردين من المحتوى لأنهما قابلان للتوسيع دون حدود كما سبق ان بينت لنا النظرة السريعة على محاسبة الأجير (الفصل الخامس) . ان هذين المفهومين ، كمفهوم الدخل الصافي ، غير قابلين للفهم الا على المستوى الماكرو اقتصادي . فنلاحظ ، اذ ذلك ، ان تخصيص التاج هو الذي يسمح بوصفه بأنه صاف أو بأنه غير صاف (الأمر يدور حول تصنيف بعدي) . فلا يمكن لكل نفقات الاستثمارات الجديدة ، شأنها في ذلك شأن النفقات العامة بالتعريف ، الا ان تقتطع من التاج الصافي .

٢ - هل من المرغوب فيه ان يتلقى العمال شطراً من الدخل الصافي ؟ ان ريكاردو يواجه بعد قليل ، في الفصل نفسه ، القرصية التي

لا تدرج ، بموجبها ، ضروب التقدم في تقنيات الانتاج بزيادة
للأرباح ، بل برفع الأجور فتشمل هذه الأخيرة ، اذ ذاك ، جزءاً
من النتائج الصافي . وهو يكتسب مايلي :

« اذا كان الأمر كذلك ... ، فان هذا سيثبت ، فقط ، ما هو
مرغوب فيه أكثر من ذلك ، أيضاً : اي أن وضع طبقة اخرى ، هي
الطبقة الأهم بكثير في المجتمع ، قد تحسن في التوزيع الجديد . فمولفنا
يسلم ، اذن ، بأن توزيع الدخل الصافي هو ، إلى حد ما ، مسألة
اختيار على كل حال . » وزعوا .. الدخل الصافي كما تريدون .
اعطوا منه أكثر بقليل لطبقة وأقل بقليل لطبقة اخرى ، فانكم إن
تقصصوا ، بذلك ، المقدار » .

٣ - على عاتق من تقع مهمة اجراء تحويلات المداخيل ؟ على عاتق
السلطة السياسية .

« اذا كانوا (الرأسماليون) راجحين بصورة غير عادلة ، فيجب
ان تقلر درجة هذا الرجحان بشكل مضبوط وعند ذلك ، يعود للمشرع
ان يقدم النواء » .

واضيف ان منطق النظام يقود ، خارج التدخل المقصود للسلطة
السياسية (عن طريق السياسة الضريبية والمشاركة العمالية الخ ..) ،
إلى نسبة نصيب من النتائج الصافي أو « الربح » إلى العامل في البلدان
المتقدمة . وسبب ذلك هو اننا اذا تركنا المناورات على حدة فربما لم يوجد
عامل واحد لا يملك جزءاً مهماً كان ضئيلاً من رأس المال الاجتماعي .
ان المعارف التقنية التي اكتسبها المهندس والملاحظ أو العامل الماهر

والمهارة اليدوية التي كسبها هذا الأخير من تعلم طويل ، كل ذلك يؤلف ، دون جدال ، جزءاً من رأس المال هذا (١٠) حتى لو لم يكن ممكناً ابتداءً ، في الوضع الحالي لوسائل بحثنا ، ان نقدر قيمته . ورؤوس الأموال هذه مكافأة ، بكل تأكيد ، وكل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الربح المقابل مشتمل عليه فيما يطلق عليه ، بصورة سريعة قليلاً ، اسم « اجر » وما ستسمح بحاسبة أكثر دقة بتحليله ، ذات يوم ، على وجه الاحتمال ، إلى مختلف عناصره .

والنتيجة التي نستخلصها من هذه الملاحظات ، وهي مفردة العمومية دون شك ، هي ان الطريقة الوحيدة من أجل « إلغاء العمل الأجور » في مجتمع غير خيالي هي فتح باب النتائج الصافي أمام العمال فردياً وجماعياً . فسوف يستطيعون ، اذ ذاك ، المشاركة في سيرورة التراكم وفي سلطة القرار الأخير الذي يخص « سيد رأس المال » ولا يمكن ان يخص أحداً سواه .

هوامش الفصل العاشر

١ - يسلم نموذج المنافسة الكاملة الذي يصفه ريكاردو بأن يكون معدل الربح أعلى في بعض القطاعات التي تصنف بمشقة خاصة والا لم يرغب أحد في ممارستها . وكذلك ، فإن تساوي معدل الربح لا يتحقق الا على أقلم اقتصادي على حدة . فيمكن لمعدل الربح ان يختلف من منطقة إلى أخرى حتى ولو كان هناك تدلول حر لرؤوس الاموال ، وذلك لانه يسلم بأن الانكليزي يفضل ، كقاعدة عامة ، الاستثمار في انكلترا حيث يكون معدل الربح منخفضاً على الاستثمار في البرتغال حيث يكون معدل الربح أعلى . أما في علمنا الذي تقدر فيه الاستثمارات من جانب قيادات الشركات المتصدرة الجنسيات الكبرى ، فإن ذوية التفضيل القومي أقل تأثيراً ولا تؤثر بالبرة ، ونشهد تكاملاً تدريجياً للسوق العالمية فيما يتصل ببعض أنواع الانتاج على كل حال . ومهما تكن هذه الحركة هشة ، فإنها مثال على الاتجاه الذي يميز عنه الاقتصاد المعاشي ، الاتجاه إلى التطابق مع النموذج النظري .

٢ - التمييز بين السعر الضروري وسعر السوق موجود ، من قبل ، لدى سميت ، ولكن ريكاردو هو الذي اعطاه مذهب الكامل وجعل منه أحد أسس بنائه العقلي .

٣ - مع أخذنا في الحسبان ما تعرفه عن معدل الربح .

٤ - المبادئ ، الفصل السادس ، وفي الفصل الثاني والثلاثين « يمكن أن نطرح ، كمبدأ صحيح بامراد ، ان التشجيع الكثير الوحيد لانتاج المزيد من سلعة ما هو فيض سعرها في السوق عن قيمتها الحقيقية أو الضرورية .

٥ - وهو ما بينه جيداً ، في فرنسا ، جان اولو في كتابه حول الارباح .

٦ - أو بسبب اجمال اختصاص المختبرات اذا كان الأمر يدور حول خفض العرض .

٧ - في الواقع ، يمكن المحافظة ، على مستوى كل مشروع ، على معدل ربح مرض لرأس المال بفضل دوران أفضل لهذا الأخير ، مع خفض هامش الربح بالنسبة لانتاج الخلم .

٨ - - تكون هذا النص قد ورد في هامش ليس سبباً لعدم ايلاه أهمية . فبعد كل شيء، فإن نظرية التكاليف المقارنة التقنية التي ما زالت ، اليوم ، تستخدم أساساً لتبادل الحر وليشاق منظمة الفئات مبرومة في بقعة اسطر بعضها وارد في الملمس .

٩ - - الاجر اتفاق انتاجي بالنسبة للشروع الذي يفضي ، وانفاق استهلاكي بالنسبة الذي يتلقاه .

١٠ - - رأس مال عامل ما ليس « قوة عمله » انه كل « ما يعطي نتيجة » لعمله وما يخصه كعامله التقنية أو مهارته الخ .. مثلا .

• • •

الفصل الحادي عشر
عهد المديرين
البداية المتواضعة للاقتصاد الموضوعي
دوافع رئيس المشروع
عقلانية المشروع

عندما يقول عالم اقتصاد ضحلاً شيئاً صحيحاً ، فإن ذلك لا يعود يعني شيئاً . فبعض المؤلفين تبنوا ان الادارة في الشركات الكبيرة الحديثة تمارس من جانب أشخاص ليسوا مساهمين فيها . فخيّل إليهم انهم يستطيعون ان يستخلصوا من ذلك ان « المدير » حل محل « الرأسمالي » . تلك هي الأطروحة التي قدمها ، غداة الحرب ، مؤلف امريكي هو « بورنهام » . وهذه الأطروحة التي نشرت بعنوان « عهد المديرين » استعيدت ، بعد ذلك من جانب غالبريث بالموهبة التي تميز هذا الكاتب . ومنذ ذلك الحين ، جرى التسليم ، عموماً تقريباً ، بأن « البنية التقنية » تربعت سيدة في المقاعد التي كان يشغلها الملاكون سابقاً . الا ان هذه الأطروحة التي عرفت نجاحاً خارقاً في اوساط اليمين الليبرالي الجليد كما في اوساط اليسار الحديث « الانساني » وضعت ، منذ بضع سنوات ، موضع الشك . فقد كتب فرانسوا ميتران ، في مقدمة بيان الحزب الاشتراكي ، « تغيير الحياة » يقول : « توجد السلطة حيث توجد

الملكية . ويجب ان نقول ان القمص يقط للحياة الاقتصادية يؤيد هذه العبارة . ان كون الهيئة العامة للمساهمين تنصرف ، في تسع وتسعين بالمائة من الحالات ، سلبياً أمام مديري المشروع الذين يسيطرون على مجلس الادارة أمر لا جدال فيه . ولكن ، لماذا نستخلص من ذلك نتائج لا يتضمنها ؟ فسلطة الرأسماليين لا تقوم ، في جوهرها ، على التدخل في تصريف الأعمال التي استثمروا ، فيها ، مدخرهم ، (رأسمالهم) وادارتها ، بل هي تقوم على طلبهم ان تقدم لهم حسابات حول هذا التصريف وتلك الادارة ، وهذا ما يستجر حق اقالة المسؤولين وتسمية اخرين مكانهم . وليس هناك شيء أكثر من ذلك ولا أقل ، ولكن هذا يكفي لضمان السيادة المبدئية للمالك على مندوبه .

ان الملكية ، ايا كان صاحبها : شخصاً خاصاً أم عاماً ، هي حق وليست وظيفة . ولذلك ، فان الميل الحقيقي للمالك هو إلى التدخل عن يقظة تقتضي جهداً لا يميل به اليه استمتاعه بملكيته . (١) أما ميل المدير ، فهو ، على العكس من ذلك ، إلى اشغال المكان الذي ترك له شاغراً والتوقف عن تقديم حسابات الا لنفسه . والتاريخ يعج بالأمثلة حول هذا السلوك المزدوج ، فنشهد في كل المصور وفي كل الأنظمة وكلام بارعين يفيدون من غياب المعلم . الا انه تأتي ، دائماً تقريباً ، برهة يذكر ، فيها ، هذا الأخير المدير انه لا يستمد سلطاته الا منه وذلك بسحبها منه بصورة مفاجئة سواء اكان ذلك من أجل ان يمنحها لآخر أم من أجل ان يمارسها هو نفسه بعض الوقت . والتاريخ الاحداث للشركات الرأسمالية الكبرى غني غني خاصة بهذه الانقلابات . فذلك الرئيس المدير العام الذي كان يظن نفسه غير قابل للتحرير من مكانه يتلقى أمر صرفه بيساطة ودون اي اجراء آخر .

واعجب ما في الأطروحة المقدمة لنا هو ان اثبات البنية التقنية يؤكد تحليلاً اجراه الاقتصاد السياسي منذ زمن طويل في حين ان عقولاً في بقعة عقل غالبريث ترى فيه؛ بالاحرى، الدليل على ان هذا الاقتصاد السياسي أصبح عاجزاً عن تفسير نوابض المجتمع الحديث .

فمنذ البداية ميز الاقتصاد السياسي ، مفهوماً على الأقل ، الرأسمالي عن مدير المشروع . وهذه هي احدى النقاط النادرة التي تين ، فيها ، ان علماء الاقتصاد القرنين أكثر منهجية من علماء الاقتصاد الانكليز الذين لم يجر أكبرهم (بن فيهم ريكاردو) هذا التمييز الا بصورة عارضة . والأمر بدنيي ، اليوم ، انه سرى في الاعراف .

الا انه كان لشخص مثل جان باتيست ساي فضل ملاحظته ، عام ١٨٠٣ ، ان مدير المشروع ، يوصفه كذلك ، يجب ان يعد « عاملاً » يدفع له اجره لادارة « عمل الانتاج » . وملاحظته كشفت عن حصافة تحليل دقيق قادر على ان يفصل في النهن بين ما كان ، في الوقائع ، موحداً على الأغلب . فقد كان يجب ان يكون ملء المشاريع الذين لم يكونوا مالكين للمصنع أو البيت التجاري الذين يتولون ادارتهما نادرين جداً في العصر النابوليوني الذي كان يكتب خلاله . ولكن اجهزة النظام الاقتصادية تمايزت مع تقدمه (٢) . ففي الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أجرى الفريد مارشال ، أشهر علماء الاقتصاد الانكليزي في تلك الفترة ، الملاحظة التالية التي يمكن ان نقرأها ، اذا صرفنا النظر عن الأسلوب ، بقلم أحد كتابنا الصحفيين اليوم (٣) .

« ان الذين يأخذون على عاتقهم المخاطر التي تتعرض لها شركة مغفلة هم ، في نهاية التحليل ، المساهمون . الا انهم لا يتخذون ،

بصورة عامة ، دوراً فعالاً في ادارة العمل وفي مراقبة مسياسته العامة .
وهم لا يتخفون اي دور في الاشراف على التفاصيل . ان العمل يقع ،
بعد خروجه من ايدي مؤسسيه ، بصورة رئيسية في ايدي المديرين
الذين لن يملكوا ، احتمالاً ، اذا كنا حيال مشروع كبير ، سوى
قسم صغير جداً من الاسهم .

ونجد ، في مكان آخر من هذا الكتاب نفسه ، هذا المقطع الأكثر
دلالة أيضاً : « ان رب العمل الذي قد لا يملك سوى القليل من رأس
المال الخاص به يتصرف ، في العالم الحديث ، بوصفه رئيس الآلة
الصناعية الكبيرة . ومصالح مالكي رأس المال ومصالح العمال نجد ،
فيه ، نقطة الوصول ونقطة الانطلاق المشتركين . وهو يملكهما ،
معاً ، بيد ثابته » .

ان الحجة التي يقدمها ، في معظم الأحيان ، أولئك الذين يرون
في حلول عهد المديرين نهاية مبادئ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي
المكروهة ترتد ، في نهاية المطاف ، إلى مايلي : بما ان مديري الأزمنة
الحديثة ليسوا مالكين للمشروع ، فانهم لم يعودوا مدفوعين ، بصورة
رئيسية ، بالبحث عن ربح أقصى مكرس لان يملكه آخرون . فهناك
دوافع اخرى تحركهم ، وفي مقدمتها ارادة القوة التي تتجلى في « هوس
رقم الأعمال » وتلوق الادارة من أجل الادارة الخ ...

اننا لا نكاد نصديق ان يعد اناس عقلاء هذا الخلط عاكمة . ومن
أجل محاولة بعض الترتيب والايضاح ، يجب الفصل بشكل واضح
بين مستويين غريبيين كلياً عن بعضهما بعضاً : الدوافع الخاصة للمدير
وكللك بلحمة الأشخاص الذين يمارسون ، في المشروع ، مسؤولية مهما

كانت درجتها ، من جهة ، وقواعد اللعبة التي يجب ان يتبعها المشروع ليأخذ مكانه في النظام الاقتصادي من جهة اخرى . وفيما يتعلق بالنوافع التي تلهم المدير ومعاونوه ، يمكن لهذه النوافع ان تكون ، بموجب مزاج كل منهم ، من طبائع شديدة التنوع . فاحدهم محرك يحب المهنة ، والآخر بالرغبة في كسب المال ، والثالث بالرغبة في اثبات الكفاءة . والرئيس المدير العام هو ، غالباً (وليس دائماً) ، اشدّهم طموحاً ، الشخص الذي تلح عليه أكثر الاحاح الحاجة إلى فرض طابع « انا » على الآخرين . تلك هي ، احتمالاً ، بعض العوامل الذاتية (بين كثير غيرها) التي تلغ أعضاء مشروع ما إلى الرغبة في اشغال وظيفة قيادية ، أولاً ، ثم إلى التمسك بها بعد ذلك . واذا كانت تفسر سلوك كل منهم ، فأنها لا تفسر ، الا جزئياً ، السيادة التي يتنهجها المشروع . وسوف يتأثر هذا الأخير ، مؤكداً ، بشخصية مديره وسوف تكون له ، بقلر ما يتصف هؤلاء اتصافاً خاصاً ، بالديناميكية أو الحذر ، هذه الصورة لا تلك الاخرى . الا انه يجب ان يكون للمشروع وجود قبل ان تكون له صورة مميزة ، وان يحافظ على هذا الوجود . ومن أجل ذلك ، يجب ان يسهم ، بنجاح ، في دائرة التبادل . والنجاح ، كما يثبت على ما اعتقد ، يستند ، كلياً ، إلى القدرة على جني ربح ، وهو ما يقتضي ، بقلر ما تتقدم الحياة الاقتصادية ، عقلانية متزايدة في اتخاذ القرارات من أحد طرفي السلسلة إلى الطرف الآخر (اي منذ اختيار التاج أو الخدمة اللذين يجب عرضهما وحتى بيعهما) .

رب عمل الحق الالهي

هناك امزجة تعيق سير سياسية عقلانية . وهذا هو المكان الذي يمكن ان يتدخل ، فيه ، من جديد ، طبع المديرين والغايات الخاصة التي يسعون اليها . والسؤال المطروح بصدد البنية التقنية يرتد إلى مايلي : من هو الأكثر تعرضاً لأن يجهل منطق المشروع المنخرط في التبادل : مدير المشروع - الملاك التقليدي أم المدير الحديث الذي لا يكون مساهماً في المشروع الا بصورة ثانوية ، اذا كان مساهماً ؟ ان ملاحظة الوقائع تندمج مع التأمل لاعطاء الجواب : فعندما يدير انسان مشروعاً ، فان كونه ، فضلاً عن ذلك ، مالكا لهذا المشروع بضائع ، بصورة عامة ، مخاطر « اللاتية » . فاما ان تصيبه السلطة غير المحدودة التي توليها بالدوار ، كما يقال ، فنراه يضع مشروعه في خلسة مكانته الشخصية وتلقوه للترف وارادة القوة ، وذلك بصورة أسهل بكثير مما يمكن ان يجري للمدير قابل للعزل (والأمثلة المعاصرة لا تنقصنا) ، وإما ان يقوده خوفه من تعريض رأس مال يمثل ، أولاً ، في نظره ، تراثاً عائلياً للمخاطر إلى سلوك رعديد غير كامل بلوره . وغالباً ما يندد ، في بلدنا ، باستمرار « أبواب عمل حق الهي » في البقاء . وان اية الوهية لا تكرر ، كما نعلم ، السلطة شبه المطلقة ، فعلاً ، التي ما زال يمارسها عدد كبير من رؤساء المشروعات . واذا كانوا « يعتقدون ان كل شيء مباح لهم » فلذلك ، أولاً ، لان اجتماع حق الرقابة المرتبط بالملكية ووظائف القيادة التي يتولاها « المدير » في شخص واحد (أو في أسرة واحدة) يمنحه كل الصلاحيات في اطار الأعراف الموجودة التي ما زالت مطبوعة بالاقطاعية بسبب تواتر هذا الجمع

على وجه الدقة . والفصل التريجي ين هذا الحق وتلك الوظائف يضمن موضوعية أكبر في عمل النظام الاقتصادي ، وهي موضوعية تقره من « نموذج النظري » .

ان المشاريع الرامية إلى جعل الاجراء مالكين لمشروعهم الخاص يحمل بلرة خطر اعادة خلق رب عمل حق المي من نوع جديد ربما كان اشد استبداداً وأقل منطقية من السابق . ان خفر القوانين والمراسيم المعمول بها حالياً يجعل هذا الخطر معلوماً تقريباً . الا انه اذا اقتضى الأمر ، ذات يوم ، التصليدي ، صراحة ، لقضية توزيع الربح الزائد — من أجل ان لا يترك للرأسمالين سوى الربح الذي يكون معمله ، بموجب انشائه ، موحداً ، فان الحلول الوحيدة المقبولة هي تلك التي من شأنها ان تضمن حركية كبيرة للاسهم في اطار سوق قومية موسعة (من أجل ان يكون مستخدمو المشروع (آ) مساهمين في المشروعات (ب) و(ج) و(د) الخ .. بدلاً من ان يكونوا مساهمين في المشروع (آ) حصراً) .

مدير المشروع عامل والرقابة تعود للرأسمالي

يظهر في خطط التبادل ان الاجر « اتفاق انتاجي » شأنه في ذلك شأن مشتريات الآلات والمواد الأولية والطاقة الخ ... ويقدم العمال للمشروع « منتجات عملهم » أو « الخلفات التي يؤديها عملهم » ضمن الشروط التي عرضتها . فالفعل المكون للمشروع هو ، اذن ، اجتماع رأس مال ما يوظف في سيورة التبادل المتلرج . وسوف يتجدد هذا الفعل الأولي ، ما بقي المشروع عاملاً ، في بداية كل دورة جديدة لاعادة انتاج رأس المال المستثمر . ان انكار حق الرأسمالي

الحصري في الرقابة للمطالبة ، مثلاً ، بأن يشترك فيه « العمل » فكرة « لطيفة » دون شك ، ولكننا لا نرى على أي شيء يمكن تأسيسها . فالحقيقة العامة للمساهمين هي ، إذن ، التي يجب ان تكون لها الكلمة الأخيرة .

ان ما سبق لا يمس ، ابداً ، نظام الملكية الخاصة ، والعامة . فاذا كانت وسائل الانتاج ملك الدولة ، فاليها ، وحدها ، يعود الحق المرتبط بالملكية . واذا كانت ملك شخص خاص ، فان ، هو الذي سيكون صاحب الحق . والحق لا يفعل شيئاً خلاف انه يقصر ، في البلدان الاشتراكية كما في البلدان الرأسمالية ، كون التناج المتراكم للعمل يبادل بنتاج جديد له . ومن أجل ذلك ، فان محاولة قلب ترتيب العوامل منلورة للفشل وللإهـام .

وبعد ان قلنا ما قلناه ، فان ضرورياً عظيمة من التقدم يمكن ان نحقق في انجـاهين ما يكادان ان يكونا قد سيرا حتى الآن . الأول هو نفوذ الاجراء إلى ملكية رأس المال . انها مسألة استعمال النصيب الذي يتلقونه ، فعلاً ، من التناج الصافي (راجع الفصل العاشر) والذي يمكن ، دون شك ، توسيعه . والثاني يتعلق بتنظيم العمل داخل المشروع وفك مركبة سلطات مدير المشروع . ان تجديداً للنظرية الاقتصادية للموضوعية يمكن ان يقدم ، على طريقته ومستواه ، اسهاماً ربما كان حاسماً في هذا الاصلاح المزدوج المطالب به ، اليوم ، في كل مكان .

ان النظرية الاقتصادية تقترح ، حول النقطة الأولى ، معياراً لتوزيع التناج الصافي: فيمضي الربح إلى الرأسمالي ويمضي شطر من الربح الزائد ، على الأقل ، إلى مدير المشروع والاجراء الاخرين .

ويمكن للنظرية الاقتصادية ، فيما يتعلق بالنقطة الثانية ، ان تساعد على توضيح المسألة ببيانها ان ملير المشروع عامل هو أيضاً . واذا كان هو الذي يجب ان يقدم حساباً للمالك ، فان ذلك لا يمنع ان يكون كيانه غير مختلف اختلافاً أساسياً عن كيان العمال الاخرين . وتمضي النظرية الاقتصادية الموضوعية ، بصدد تنظيم العمل وحساب الاجر ، في اتجاه احداث الابحاث . فهي تدبر التاثيرية التي لا تفسر خارج تصورات علماء اقتصاد نهاية القرن التاسع عشر التي ترى ان « سعر العمل » يساوي انتاجه الهامشي .

• • •

صوامع الفصل الخامس عشر

١ - الملكية هي حق الاستمتاع بأشياء والتصرف بها : ذلك ما هو مكتوب في القانون المدني . وقد قيل : « التصرف بالأشياء » وليس بالناس .

٢ - وهو ما يعني انه سيأتي يوم لن يعود هناك ، فيه ، مدير مشروع مالكا لمشروعه . ولا شيء يمنع رأسمالياً ما من ان تكون له روح مدير وموجهة . في هذه الحالة ، من المحتمل انه سيختار ادارة اعماله الخاصة بدلا من ادارة عمال الاشراف . ولكن مدير المشروع - الملاك الحديث سيميز بمثابة ، في كتلة ارباحه ، بين تلك التي تمثل ربح رأس ماله وتلك التي تمثل اجره كاداري . وهذا التمييز يجب ان يبرز في محاسبة مشروعه .

٣ - عناصر اقتصاديات الصناعة ، الطبعة الاولى ١٨٧٤ اعادت نشره دار ماكميلان .

• • •

فهرس الجزء الأول

الصفحة	الموضوع
٥	تصدير للطبعة الجديدة
١٣	مقدمة
	القسم الأول :
٢٩	من الاقتصاد الذاتي إلى الاقتصاد الموضوعي
	الفصل الأول :
	انقلاب أساس الاقتصاد السياسي
٣١	عجز النظرية الاقتصادية الحديثة عن اصلاح المجتمع
٦٠	هوامش الفصل الأول
	الفصل الثاني :
٦٣	الاكبر وصف سريع « سبق اجراؤه »
٧٢	هوامش الفصل الثاني
	الفصل الثالث :
٧٣	هل الاقتصاد الليبرالي فردي ؟ الإرادة الحسة
٩٣	هوامش الفصل الثالث

الموضوع	الصفحة
الفصل الرابع :	
ما هو رأس المال حيث يظهر فضل القيمة الماركسي	٩٥
هوامش الفصل الرابع	١٢٨
الفصل الخامس :	
حيث يظهر علم وجود « سوق العمل »	
حول لعبة كلام في التاريخ بالمعنى	١٣١
هوامش الفصل الخامس	٢٠٦
الفصل السادس :	
الربح في المخطط العام للتبادل	٢١٢
هوامش الفصل السادس	٢٨١
الفصل السابع :	
نظرية القيمة العمل والحساب الحديث	
لكلفة الاستثمار ، الحاسوب بوصفه رأس مال	٢٨٦
هوامش الفصل السابع	٣٠٩
الفصل الثامن :	
بنية الرأسمالية	٣١٧

الفهرس

الموضوع	الصفحة
هوامش الفصل الثامن	٣٩٥
الفصل التاسع :	
النمو الصفري والرأسمالية	٤٠١
هوامش الفصل التاسع	٤١٩
الفصل العاشر :	
حيث يصبح الاقتصاد سياسياً	
المنافسة الكاملة لا توجد حتى نظرياً	٤٢٢
هوامش الفصل العاشر	٤٤١
الفصل الحادي عشر :	
عهد المديرين	
البداية المتواضعة للاقتصاد الموضوعي	
دوافع رئيس المشروع — عقلانية المشروع	٤٤٣
هوامش الفصل الحادي عشر	٤٥٢

• • •

۱۹۹۵/۱۰/۱۵ ۲۰۰۰

عنوان الكتاب باللغة الفرنسية هو «نقد الرأسمالية» يلي عنوان قرعي (محاولة لاعادة الاعتبار للاقتصاد السياسي).

لم يعرف التاريخ عصوراً من العصور بلغ فيه الاهتمام بالاقتصاد السياسي مايلفه هذه الأيام. فالعامل الاقتصادي هو في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع المحرك الأهم للجماعة البشرية. فـ «نقد الاقتصاد» معناه محاولة اخضاع مقولات الاقتصاد الاساسية (القيمة، العمل، السوق، الربح، التوازن العام...) والنظريات الاقتصادية (الماركسية، الليبرالية، والليبرالية الجديدة، والنظرية الحديثة) والعوامل الطبيعية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد (تزايد السكان، شح الموارد الطبيعية أو نفاذها ومنها الطاقة بالدرجة الأولى؛ وايضاً الآلة المسبقة...) لنقد عقلي يوضح حقيقة دور كل منها في مرحلة تاريخية يتسارع فيها تبدل العالم في افكاره وقيمه، تصوره للوجود، وفي المجتمع حيث يمارس الانسان فعاليته الاقتصادية. فالكتاب ليس (كتاب اقتصاد بالمعنى المؤلف للكلمة) كما يقول المؤلف في مقدمته. انه هذا وشيء آخر هو الاطار الاجتماعي للحركة الاقتصادية. وفي رأي المؤلف كما في رأي غيره من الاقتصاديين، ان بين مؤسسي علم الاقتصاد ومنهم آدم سميث ومالتوس وماركس وغيرهم، ريكاردو هو الأقرب الى واقعنا.

ولكن ريكاردو هو ابن الثورة الصناعية، فما السبيل لاستعانتة أو لاعادة قراءته في اطار الثورة العلمية - التقنية؟. هو والمجتمع الذي تكونه، يركز المؤلف تطيله في اطار اعم من علم الاقتصاد هو اعادة تنظيم المجتمع من جهة ومن جهة أخرى على الشرط الاساسي الذي يجب ان تستند اليه الدراسات الاقتصادية كي يصير الاقتصاد علماً دقيقاً الا وهو انشاء استمولوجيا نقدية، أي عملياً دراسة نظرية ناقدة للأسس التي يقوم عليها العلم من جهة وللأسس التي يجب أن يقوم عليها علم الاقتصاد. فكتابنا الذي يكاد يكون موسوعة اقتصادية ينطلق من محاولة القيام بتحليل نقدي لأسس علم الاقتصاد. وهذا هو موطن جدته وجديته وأهميته. فهو لهذا يتوجه لا الى الاقتصادي وحسب بل الى كل انسان مهتم بالعلم وقيمة مفاهيمه الأساسية بوصفها مفاهيم اقتصادية.

طبع في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٩٤

في الاصدار العربية مايعادل

٣٠٠ ل.س.

سعر البيع داخل المطبع

١٥٠ ل.س.

Bibliotheca Alexandrina



0595878

